

حاشية

ميرزا أبو طالب ت (١٢٣٧)

على

شرح الإمام السيوطي ت (٩١١)

على

ألفية الإمام مالك الأندلسي ت (٦٧٢)

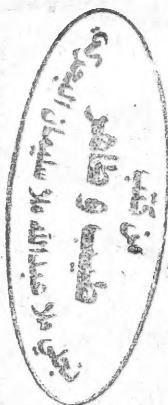


بطافه و نه و به کردی نه و زمانه
 هو ساخته ن له بو نفس و هو انه
 نه مانی نه لبه و دین چونی ملت
 رسایه ی نه رپی شیخ و آغدا گانه

فم

این کتاب مستطاب جا
 میرزا ابوطالب مال خا
 احمد
 احقر العباد و الطلاب
 شدت غرضی
 مبادعو لسه غرضی
 استظم الاحقر عبد

فخر و ایه صلح و بناسی
 متفق علیه قال النبی صلی الله علیه و آله
 علیه و سلم من اراد ان یاتی بعمله قال
 لسلام بسم الله الرحمن الرحیم جنبنا
 الشیطان و جنب الشیطان ما رزقنا
 فانه یقتد بینهما و لدی ذلک لم یقره
 الشیطان ابداً مدیث صیر صلی



هذه
تخلفت في
الطريق الى
الضيق
الذي
هو
الذي
هو
الذي
هو

أي طرفه
أي طرفه
أي طرفه
أي طرفه

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا ربنا لك الحمد لما فرغنا من حقك . وتحفظ حوائشنا من غواشي من يفسد حقك . وصل
على من بعثه بابا نك وكأليك . وعلى اله المشرق المشرقين بوابك وعقابك ومجدك
الذي جعله الله المرحمة . ومولفنا كل من يتربى الفكر والروية . مخبرنا مؤخرنا إلى
آخر . ومنه ما تبدل عندنا المقصود بظاهره . مشتملا على الغوامض الشكليات . و
منطوقها على الصعاب المضائق . لكن يجب ان لا يغيب في قدم مددك على غوامضه .
فمنه دت كثير مواضعه بمناقضه . مع ان المحزون قد اغتر غواصه غيبته واشكاله . ولم يبقوا
شبهه من غموضه وبعضاله . فكم من عبارات هاديه الى الحق قبلوها بسبب الرد والاعتراف
ورب اشارات مومنه الى الصدق تركوها للال النفس الانقباض . وزعموا انهم
هم الاغنياء . ومنكبت ما قالوا وقتلهم الانبياء . ولكن من سابقا لعلمنا وانما في هذا
ما بين رموزه . وبرز كود . فلامت تلك الرموز مشويته بالشك والريب . وبقيت
هذه الكنوز مسنورة في مكنون الغيب . حتى صل احصا الغيب الى زمان الشهود
وملا الامر الى عندنا بعد تلك اليهود . ونظرت الى عندنا من الخصم في هذا العهد

تفصيل بالسر
الذي
الذي
الذي
الذي

في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له

منقطعين بفتح افتقاله وحل اعضاله وبنيهم ما اشتمل عليهم من الضعافه وتحتج
 بنومهم اللامع من بين السحاب فصدورهم حواسل كالمصباح للدمج والمشاعل
 للبل اذ اسبحه اردت ان تنه ليالي معضلاته الى الاصباح وانهد ما اشتمل من
 من المشعله والمصباح لتبينه لرائد دن في الاعضاء وتعلم الا بصار لضعفها الا بصا
 واسئل الله ان يوفقني ان اتم فانيع بواقته بانيش بحس حقيره واشفي يدي لهاذاء الفتر
 من كل فقيره واسئل الله الثواب بخير من هو فقير من يشاء الى سواء السبيل
 قوله بسم الله الرحمن الرحيم ببدء بالبسملة ابتداء ما ابتداء بكلام الله واقتداء بحدوث
 رسول الله صلى الله عليه وآله في متعلق النظر في قول قواها ان يكون من لفظ الفعل
 المبتدأ بها والاسم بمعنى العلامة والمراد من الله الذات المعين الواجب المستقيم لتمام صفاته
 الكمال ولا يعلم ان يراد به لفظه في هذه الكلمة المباركة فالاضافة لامية او يينية او زمنية
 والرحم ضيقتان مبالغة في شكره بين الرحمن الذي يوتيه والاخر به لما ورد في الدعاء
 يا رحمن الدنيا والاخرة ورحمهما وقيل الاولى مخصوصة بالاولى والاخرة بالاخيرة والذات
 قدمت الاولى على الاخرة وقيل قول اخر ولفوض باقي الكلام في هذه الكلمة المباركة التي
 المذكور فيها فان لا بكار احق بالاذكار وفي حديث لا ابتداء اشكال لان الاول بالبسملة
 من ذوات الالبال فيجب ابتداء بها بمثلها وهو ايضا كذلك فيلزم الدور والالتسلل وقد
 سفيح لرفع جوابه شافية الا ان كل ما يوجد بالعبارة لا بد وان يتهيأ الوجود بالذات
 كوجود الاشياء المنتهى الوجود الواجب في نفسه وسومته الاشياء المنتهية الى وسومته الدائم
 بالذات فابتداء غير البسملة لها ابتداء بها بنفسها فانها الشان ان ذلك للعام من المخصصات
 والبسملة خارجة عنها بالهيئة الشان ان المراد ببدئي الالبال هو المخصوص بالذات لا ذو
 الشان في نفس الامر بالبسملة خارجة عن هذا المعنى الرابع فان ابتداء التثنية والتثنية بغير
 تعار والشبهين لاخر ولعم احد هما الاخر ظاهر فاما ادب كل امرئ اسئو البسملة وذلك كما

في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له

في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له
 في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له

لا اله الا الله وحده لا شريك له

عن الله الى الله

[illegible]

اذ اقلنا
 بيسم الله
 قد بان
 لبحر
 سر

كلاً
 جواب
 قتلاً
 ومف
 الحمد
 وال
 مرف

[illegible]

اذا قلنا كل شئ معلول لله أي كل شئ سوى الله فانهم لا شك في الثاني ان المروى هو الابتداء
 بسم الله وهو محال ضرورة ان الابتداء اتماما هو بالفاظه والجواب ناسد ذلك لكن يقول
 قد لاحظ الكل شيئا واحدا أي باللاحظ معبراً عنه وبصير الجرح كانهما مندرج بعضهما في
 بعض يكون الكل سبباً فانسب لذلك الحكم المخصوص بالجر الى الكل وماض فيه من هذه
 كما لا يخفى على من له ذوق سليم وقس على ما ذكرنا حال حديث الحمد شكلاً وجواباً وسجى
 جواباً عن الاشكال الثاني في رفع اشكال الجمع بين الحدين قولنا الحمد او والحمد
 فعلا ولا على الحمد ومضارعاً لا ماضياً ولا على استمراره التمدد والاشارة الى الحسنة
 ومضارعاً لا ماضياً لا على الانفراد والاشارة بانفرادها باعتبارها من النعم التي يجب
 الحمد عليها وأورد المفعول ضمير المماء الى ان صفاته غير عين ذاته وحاضراً لا مستلذاً
 والاشارة الى امتناع غيبة نعم عن يال الحمد حتى كانه بواجبه دائماً ولمفوض في الكلام
 في الحمد والشكر الى الكتب المذكورة انفراداً بما يناسب كونه هذا المقام هو لا حيزه عن الاشكال
 الثاني في الجمع بين حديثي الابتداء وهي ثلثة الاول ما هو المشهور من ان الابتداء ثلثة انواع
 الحقيقية الاضافي العزى وبلا حظة الا انواع الثلثة في الامر بن حصلت ثلثة احتمالات
 وذلك بناء على كون الابتداء من على النهج المعتاد من تقديم البسملة على الحمد الا لصا
 الاحتمالات ثمانية عشر احتمالات من ثلثة من السعة صحيحة معتبرة وهي كون الابتداء
 بالبسملة حقيقةً او بالحمد اضافياً او عقيباً او بكليهما عقيباً وثلثة منها منسقة وهي كون
 الابتداء بالبسملة حقيقةً او اضافياً او عقيباً والحمد حقيقةً وثلثة منها صحيحة غير معتبرة
 وهي كون الابتداء بكليهما اضافياً او بالبسملة اضافياً والحمد عقيباً وبالعكس يحصل الجواب
 بجل الابتداء على حد الثلثة الاول ثم وجب الصحة والاعتبار في الثلثة الاول والامتناع
 في الثلثة الثانية والصحة في الثالث من الثلثة الثالثة لها هي ما ورد في باقي الكلام في وجه
 الصحة لا في من الثلثة الثالثة وعدم الاعتبار في جميع هذه الثلثة فاما وجه عدم

فقد تقرر من وجهين احدهما ان المراد من
التم والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

اولا استعمله العقلي باعتبار ان الحمد وار على النعم او غالب عليها استحقاقا او
بالمفرد ولا شعار بكثرة نعم الله ولصبر ودة ممد ودهه الفقره واحدا كالفقرتين
الاخريتين وهي جمع نعم بكرة النون اي ما ينعم به بل بفقرتها مصدر نعم نعم والمرد بها

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

والنعم بقرينة تقابلها بالادب التي هي النعم الباطنة وهي جمع الي بكرة الحزن وفتحها جمع كثرها
غير مسموع قول كثر خاتم بيننا ان كان الخاتم بكرة التناء فمضاه ظه وان كان بالفتح فيمنعه
ما ينعم به كالعالم لما يعمله او براد بر الزينة كناية عن له وصحة الاول ان يقر بسكون
الحاء اسم جمع للصاحب بكسر هاء تحققت صاحب النبي من ردك صحبة مع كذا

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

الباقى الى يوم الوفاة قول كذا الى يوم لقائك لظرف ما يتعلق باحد اصل واسلم
او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين او بالتابعين من حيث هو مجموع والكراد باللقاء
على الاولين الخمسة الاصغر وعلى الاخيرة الخمسة الاكبر قول كذا وبعد هو من الجملات والغالبات
والمراد بالجملات ظروف تدل على محضه الشيء اي ما يقع بين حدى منها بانه الى آخره

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

ملحاح بها تسمية الدل باسم المدلول ولهذا لا يراد بحسب المعنى عن ستة اقسام اذ لا يتبادر
جملات الشيء عن الست والمراد بالغالبات ظروف قطعت عن الاضافة بحسب اللفظ
والتسمية غائبات لان الغائبة هي النهاية وتلك الظروف صارت نهائيات لمزيد
النسبة الاضافة مجازا وقبل لا يتنافد بذكر بعد ذكر مصدا ما ايضا لانه فيه مافيه

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

بمعادن يطلق الغالبات على الجملات الست جميعها لان كل منها يدل على غائبة
من غائبات الشيء التزاما كما لا يخفى والمراد من الغائبة في قولهم من لا يبداء الغائبة في المكان
مثلا والمكان نهائيات كمثل مثلا انما هو هذا المعنى المسافة وطول المسافة بار كتاب

والادب حليم لا يسهل عليه ولا يسهل
على الادب حليم

الاضافة

الاضافة

الاضافة

على ما في المتن من ان اللفظ لا يكون له معنى
 الا في الجملة لا في الالف واللام والسين
 والهمزة والواو والياء والظروف والادوات
 والاشياء والاعمال والصفات والصفات
 والصفات والصفات والصفات والصفات
 والصفات والصفات والصفات والصفات

الاضافة كما هو المشاد فافهم ثم اعلم ان الجملة الستة ربيع حالات الالوان يكون لفظ
 مانصا اليه كوالثانية ان يكون محذوف والثالثة ان يكون كل من لفظه معناه متساويا
 ومعناه متساويا وهي على الثلاثة الاولى بمعنى وعلى الرابعة متبعية على المشا بالضم لا فتح
 المضاف اليه بما هو منها فاضيف الالوان بضم عينه بجملة الالوان الثلاثة الاولى والواو
 من المعنى المتوحي المتبني هو المعنى بخصوصه لا بعمومه اذ لا يمكن تصور الجملة مع كون
 المضاف اليه بعمومه متبينا والمراد بالمتبني قولهم نسبنا منسبا هو المتبني فوجه التكرار
 ان المعنى هو المتبني من اللفظ المتبني من الظاهر لمتبني عن المتبني فانه ايضا متبني من اللفظ
 وقبل التكرار للتأكد وقبل موافقة قوله ثم نسبنا منسبا والمشتق من احوالها الى ثلث
 حالات المذكور والمتوحي والمتبني التحقيق ما ذكرنا قولهم فهذا لما تعارف ذكره اذ قبل
 بعد في صدر الكتاب فحتم لم يذكره ثم قد بره فقبله فاحبط بذكر الفاء للزومها
 بعد ما لم يجز ان يكون مقدر حقيقة لمكان الواف وان واو الاستيفان لم يعدل
 ودخوله على ما وواو العطف لا يدخل على ما الا بالي وقد استنبه هذا على بعض الفضلاء
 ثم ان ما قبل للتفصيل فاقم مقامها ما يمكن من شئ منها في هذا الكلام بمعنى ما الشبهة
 لا في محل الشبهة والجزءان كل واحد وقع بعد الفلان مما صدق عليه شئ سواء
 فرض ما فعلنا لوجود الجزاء ام لا فالجزء متحقق بعد ذلك الفلان بعد ان تحقق الجزاء
 مععلق بشئ من الشرط ودفع الموانع نظير ذلك ما اذا قبل كلما يقع خبره مسافرا
 يعني ان مسافره في الغد ليست مشرفة باصطط الطريق وعدم نزول الثلج والمطر
 وغير ذلك ثم المشار اليه بهذا اما كل من معاني الكتاب والفاظها المنصورة او بقولها
 المنصورة مطاوعا ونقوشها الخارجية لو كان وضع اليد باجزة بعد التصديق وكل
 التثنية اليه هذا امر كلي وافراده صادره عن المؤلف غيره فكذلك اسم الاشارة امر كلي
 وافراده كل كل فانه منها اشارة الى مشار اليه بخصوصه لكن ينزله المعقول ضمن
 المحسوس الثلاثة الاولى فلا يرد ان يشار ان يكون المشار اليه بهذا اما كلها او بعضها

لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن
 لان هذا من افعالهم على ما في المتن

في المتن من ان اللفظ لا يكون له معنى
 في المتن من ان اللفظ لا يكون له معنى

فانما ما هو من عالمها وهذا ان عالمها
وعالمها جبرها وهذا جبرها كما جبرها
فانما ما هو من عالمها وهذا ان عالمها
وعالمها جبرها وهذا جبرها كما جبرها

فانما ما هو من عالمها وهذا ان عالمها
وعالمها جبرها وهذا جبرها كما جبرها
فانما ما هو من عالمها وهذا ان عالمها
وعالمها جبرها وهذا جبرها كما جبرها

فانما ما هو من عالمها وهذا ان عالمها
وعالمها جبرها وهذا جبرها كما جبرها
فانما ما هو من عالمها وهذا ان عالمها
وعالمها جبرها وهذا جبرها كما جبرها

اقول قوله هو اني مالك مشتمل على يجوز بظهر حقيقة من نقد برات لثم فان جعل
جزء المتن هو اني الاول فالجوز في الاشارة وان جعل الابن الثاني فالجوز في الاشارة
ولعل الاول احسن فافهم في كبر ما لك هذا للشيء لا يصلح ان يكون وصفا للرب فهو
اماحال لان من غير علة علق على صاحبها الاشارة الى دوام عالمها او بدل عنه شخص
بالاشارة ويحتمل ان يكون خبرا لحدوث او مفعولا له واضافه من اضافة الصفه الى
موصوفها والنفذ وما لك اخبرنا من المالكين قولهم اي صفه بالجمل ليرقى الى ان يثبت
كلامه تفسير بعد الايام فوجب استقراره في الاذهان اذا لوصفهم من الثبات الذي
هو المذكور بالجملة فقط لا يعلم الذكر بالثبات وغيره كما هو الحق في معنى الجملة ان الوصف
لكونه باللسان والظن ان يكون البناء في قوله بالجمل لللال ويكون بناءنا للجمود
ان يكون للسبب واللفظ بالبناء ويكون بناءنا للجمود عليه بل من يخصص الوصف
بالذكر بالجملة قوله تعظيما لاي تعظم به وفي له واداء لبعض ما يجب له الاصح
ان يكون اضافة البعض الى الماهية والاداء ما يجب ما يجب شرعا والمعنى واداء لبعض
شكوك يجب تلك المذكور على الله نعم واما حمل الاضافة على اللاهية وما يجب على
ما يجب عقلا او حملها على اليانية فلا يجوز عن شيء كما يظهر للثامل وقيل معنى هذا الكلام
واداء لبعض ما يجب الحمد لله من النعم والاحسان والكرم والامتنان قول اراد هذا القابل
بما الموصولة الشكور باعتبارها ثنائيا نعم من نعم الله نعم وجعل الكلام اشارة الى عجز العبد
عن اداء شكره من نعم الله شكرا كافلا فضلا عن ادائه شكر جميع نعمه فلهذا خفي هذا المعنى
على بعض فوجه كلامه بتوجهات ركبة واهية في كماله لا اخبار بان سبوحا ذا الاحياء
بذلك وانما سنلزم اظهار صفاته الجميلة الذي هو حمد نعمه لان المقصود من هذه
العبارة اولا حمد نعمه والاخبار بمعنده ثانيا وقوله سبوح محمدا للعلوم والمجمل قوله
بعد الحمد اشارة الى ان قوله مصليا حال مقدرة مشقة اي ما يقارن ما نبتة لثام

عاطفه

الموطأ

قوله قيل عليه ان كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الاصلاح لحكم الاول ممنوع وان كان المراد ثبوتها
 بعده له فالحكم الثاني بما بالتشديد بعد الاصلاح مطلقا وانجوز ان المراد هو الثاني لكن على مذهب من
 قره بالهزيمة وقيل على تقدير التشديد انه مشتق من النبي وهو الطريق لانه طريق الحق **اعلم**
 ان تحرير هذه الحاشية يحتاج الى بسط بعد ان الحكم الاول هو التشديد والقائل به يجوز كونه المشتد
 اصله من النبي بان يكون اصله نبيا فثبت هزته ووافاقا على الاصلاح المعروف ومعتلدا ووايا بان يكون
 اصله نبيا فاعل الاصلاح المعروف لكن يدبر على كونه المشتد في اصله مأمورا فخرج المأمور عن المعتل وهو
 الثبوت وان الحكم الثاني وهو وجود الهزيمة في النبي والقائل به يجوز كونه النبي بالهزيمة مأمورا وكونه معتلا
 ووايا في الاصل فثبت الواو هزيمة ههنا يدبر في المعتل عن المأمور وهو البناء على التقدير الثاني ثم يقول ان كان
 المراد بقوله ولعظمه بالتشديد من النبوة وبالرهمة من النبوة فثبت التشديد والرهمة قبل الاصلاح في
 ضمني بالهزيمة النبي والحكم الاول وهو التشديد ممنوع لان المشتد مطلقا قلنا ان اصله معتل او
 مأمور قبل الاصلاح فيه لم يكن شدة والحكم الثاني وهو وجود الهزيمة في النبي ستم سوء قلنا ان النبي
 بالهزيمة مأمور او معتل فثبت واوه هزيمة وان كان المراد به ثبوت الحكمين له بعد الاصلاح فالحكم الثاني
 ممنوع لانه النبي بالتشديد بعد الاصلاح مطلقا سوء قلنا ان المشتد اصله نبيا فثبت هزته ووافاقا
 فاذ غم او اصله نبيا فثبت واوه هزيمة فادغم وانجوز ان المراد ولفظ النبي بالتشديد بعد الاصلاح
 مشتق من النبوة ولفظ النبي بالرهمة بعد الاصلاح مشتق من النبوة في التشديد وحيث جاز الو
 جهين المذكورين فثبت هزته واو في كل من النبي بالرهمة والنبي بالتشديد يكون لفظ المشتد با
 اعتبار انه اصله نبيا بالرهمة فثبت الهزيمة يا فيكون نبيا بالرهمة اصله للنبي بالياء وانما
 ان قلنا ان اصل المشتد نبيا فثبت الواو هزيمة فلا يجب التشديد حيث لا يكون يدبر في الاول
 تفرغ المأمور عن المعتل ولفظ النبي بالرهمة ان اعتبار ان اصله نبيا فثبت واوه هزيمة
 فيكون بعد الاصلاح مقرونها لكن يدبر في المعتل عن المأمور فتقوله لكن على مذهب من قر بالهزيمة

بذلك بحالة استخراج الصديق النوراني من حاشية البناء في
 ولا تبها ايضا نوال غفر في المسمى بيا سينا

عامة لا محقة مقارنة اي ما يقارن زمان نفسه لزمان عاملة ووجه التسمية في
 الاطلاق ان الحال المحقق مقدر ومحدوف والحال اللفظي مانه مستقبل بالقلب الزمان
 عاملة وفي الثانية ضد ذلك في امرى اعيا بالصلوة الدعا كالسؤال طلب الاداء
 من الاعلى على عكس الامر فالله اس طلب المساوى من المساوى اي اتماما للصلوة بالدعا
 اشارة الى ان الحال اعن الفاعل لا عن المفعول لان المناسبات يكون فاعل الحمد
 والصلوة واحدا وقيد بالصلوة لان الداعي المطلق اعظم من المصلي فمثل صلوة بالرحمة
 احترازا عن معناها الاخر لم يبين اول بالرحمة اشارة الى ان المراد الدعاء بلفظ الصلوة
 خصوصاً وانما لم يجله حالاً محققاً عن الفاعل لجل الصلوة على الصلوة الفليبية لان كلا
 من الحمد والصلوة يدل من الثقات القلب لهما لا لم يكن حمدا ولا صلوة فبكرهم الثقات
 القلب الى شقين دفعة واحدة وهو محال وهذا بخلاف نية الصلوة فانها غير متوقفة
 على الاثبات بل يكفيها كونهما في الجمال قوله على النبي في اكثر نسخ المتن على النبي
 ولعل انتم هكذا راى نسخة الاصل فكتب لك على فقها قوله وحى اليه لوحى هو العلم الحاصل
 للنفس بواسطة الملك والكشف هو العلم الحاصل لها بواسطة الوابضة والاهتمام هو
 العلم الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة قوله لشرع اي بطريقة سواء كانت طريقة جديدة
 فاصححه ام لا فوله فان مر به لك الحق والرسول ان كان شرعه ناسخا فنزل الوحي ليعلم ايضا
 قوله ولقوله بالشد يدل على قوله من النبأ قبل عليه ان كان المراد نبوت الحكمين لم يقبل الاعلان
 فالحكم الاول متوعد وان كان المراد نبوتهم لم يبدى فالحكم الثاني ثم لان النبي بالشد
 بعد الاعلان مطلقا والجواب ان المراد هو الثاني لكن على ما ذهب من قوله لا فلهما
 على تقدير الشد بل انه مشتق عن النبي وهو الطريقة لا نه طريق الحق قوله من النبوة
 كالرفعة وناو معنى ما النبوة بابتداء او هو مقصد من النبي لا سمي لا بوة
 والاخر عن الاب لاخ قوله لرضه ونبته النبي ص وفوله لا نه محبر اه اشارة الى ان النبي

ان قوله بالصلوة
 في نسخة الاصل فلهما
 بل تارة ارجع الى
 قوله

وان المعنى ان كان
 الرتبة فبغير ان يكون
 ايضا بعد ان لا مقام
 المناسبات يكون النبوة
 بالنسبة وانها بعد
 انما يكون النبوة
 بعد النبوة

منقول بالنسبة الى هذا المعنى من اجل تقدير الكلام ولقطر بالتقدير منقول
من النسخ المشتمل من النبوة اي الرفعة لضعفه وقوله لرفعته متعلق بالمنقول المقدر ومن
عليه قوله بالهجرة اه هذا بالواو الحافظة واعترض عليه بان الصواب ان يكون الحذف بالواو

قوله وناظره
الحام

للتثاني بين المعطوفين اقول مقام او قصه الاشعار بالتثاني لانفس التثاني ولا باعت
على الاشعار به ^{بها} شاق كما لان تجربه المشافه كمال الباء واورد عليه بوجهه الاول ان
اختياره عن الله تعالى بالخلق مستلزم للاسباب المتأقضية لعدم ضروره امره بالتبليغ ^{بها} التثاني
ان المناسبه لكونه متفوقا عن الذي اشفق من التثاني كونه خيرا لا غيرا اقول الاول ان يقال
بفتح الباء لكونه بمعنى الخبر ما تقدم انفا واستخرج من ورود الابرار والمعقولانه

مخبر عن الله بالغيوب عنها واجيب عن الاول بان الاخبار مستلزم لعدم النهي عن التبليغ
لا للامر وعدم النهي عن صنف لعدم الامر كما يحكي ما فيه وغيره عن الثاني بان المتأخر
في الجملة كافيه للنقل وهي موجودة ههنا لان الاخبار في بعض الافراد عن صنف لعدم

الأمم بالناس في بعض آخر جلد وكذا المنجى بكسر الباء مناسب للخبر في جوهل المعنى قوله
والمراد به إشارة إلى أن اللام في النبي العهد قوله أي الخادم من الناس أي من بني البشر
على الناس المطابقة الكتاب للفظ الحارث لوجه من المطابقة عاين في المطابقة

على نفس المصطفى الكتاب للفظ الحذف لو صحح بالمصطفى عليه السلام في نسخة
منه المصطفى عليه السلام المصطفى اسم مفعول معتبر جزء الاول وخارجا عن الثاني وانما
حذف المصطفى عليه السلام لانه على غيره ولم يقبل من الخلق لانه الكتابه بلغ من الضبح

فَقَوْلُهُ كَمَا قَالَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ الْكَافُ لِلتَّعْلِيلِ وَفَتْحُهُ مَا الْمَصْطَفَى وَكَوْنُهُ الْمَصْطَفَى
مَعْنَى لِمَا مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ فَالْحَدِثَانِ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ عِلَّتَانِ الْمَطْلُوبِ عَلَى الثَّانِي عَلَيْهِ
وَاحِدَةً قَوْلُهُ وَلَكِنَّهُ لَا يَكْفُلُ جَمِيعًا وَلِذَلِكَ كَفَرْتُ قَدْ يَسْتَعْمَلُ وَاحِدًا بَعْضًا كَالْفَعْلِ لَا

من الفاظ الولد والبنين في الحد يثين اعم ما كان بلا واسطة او معيا قوله سمع جدي ابي ولد
سمع جدي فلفظ ولد هنا ساوفا من الافلام اذ لو اردت نفس سمع جدي لما دخلت بيننا في الصطف

liv.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

هذا الاصطفا مع ان المطلوب حوله في جميع المصطفين جميع الاصطفاء ان قوله مصطفا
 من بني هاشم قول ولا لهذا الحد يث على الامر الاول والثاني ولما لم يرد دليل ما اخفا
 فيه وامادة لتدبر على الامر الثالث لئلا عليه فقه حقا اذا لم يسم كون النبي مصطفي من
 الناس فمما يبدل عليه هذا الدليل كونه مصطفي من ولد ابراهيم هذا ما استشكله
 بعض الفضلاء اقول كونه مصطفي من ولد ابراهيم على جميع الناس استفاد من حذف
 الاصطفي عليه مستلزم كونه مصطفي من جميع الناس فادارة المطلوب بالكلمة الموقوفة
 ابلغ من التصريح وقد يستدل على عموم المصطفي عليه من اسوا الاصطفاء الاول بقوله
 ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال علي العالمين ولا يخلو عن ضعف ثم اعلم
 ان المصطفين فيما سوى الاصطفاء الاخر تمام مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض
 افرادهم الذي هو الحامل لتورا النبي فمن مصطفي على الغير لذلك فلا يرد ان بعض افراد
 المصطفي عليهم مصطفي على بعض المصطفين فمن على هذا ما في حديث الاختيار ومن
 حسن الثقات ان ههنا ما بقية الحديث في اللفظ المضم وتفسيره لفظا وتعبيرا واجما
 ونقصلا فقول كل ان الله اختار خلقه اقول لا يخفى ما في ظم الحديث من التكرار ولذا فيها
 اجوبة الاول حمل الحد المكرر بن على ارادة الاختيار والاخر منها على نفس الاختيار وحمل
 على الارادة من افادة المصطفى مقام السبب سمي له سبب السبب ذلك شائع كافي
 قوله اذا قرأت القرآن فاستعذ وقوله اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وهذا الوجه باحد
 طرق ثلاث الاولى ان يحمل الاوتار عن الارادة والاشفاق بمعنى نفس الاختيار وهذا الظاهر
 الثابت ان يحمل على عكس ذلك المعنى ان الله اختار ههنا خلقه من بين جميع المهيأ بالاجابة
 فاذا اختار بني ادم منهم الخ الثلاثة ان يحمل الاول على نفس الاختيار والبقوى على
 سبق في الطريقة الاولى ولا يخفى عليك ان المراد بمفعول ما جعل على الارادة التخصيص
 او بعضه عن بعض مفعول ما جعل على نفس الاختيار المختار الوجه الثاني ما خطر ببال من ان
 بالارادة

هذا الاصطفا مع ان المطلوب حوله في جميع المصطفين جميع الاصطفاء ان قوله مصطفا
 من بني هاشم قول ولا لهذا الحد يث على الامر الاول والثاني ولما لم يرد دليل ما اخفا
 فيه وامادة لتدبر على الامر الثالث لئلا عليه فقه حقا اذا لم يسم كون النبي مصطفي من
 الناس فمما يبدل عليه هذا الدليل كونه مصطفي من ولد ابراهيم هذا ما استشكله
 بعض الفضلاء اقول كونه مصطفي من ولد ابراهيم على جميع الناس استفاد من حذف
 الاصطفي عليه مستلزم كونه مصطفي من جميع الناس فادارة المطلوب بالكلمة الموقوفة
 ابلغ من التصريح وقد يستدل على عموم المصطفي عليه من اسوا الاصطفاء الاول بقوله
 ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال علي العالمين ولا يخلو عن ضعف ثم اعلم
 ان المصطفين فيما سوى الاصطفاء الاخر تمام مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض
 افرادهم الذي هو الحامل لتورا النبي فمن مصطفي على الغير لذلك فلا يرد ان بعض افراد
 المصطفي عليهم مصطفي على بعض المصطفين فمن على هذا ما في حديث الاختيار ومن
 حسن الثقات ان ههنا ما بقية الحديث في اللفظ المضم وتفسيره لفظا وتعبيرا واجما
 ونقصلا فقول كل ان الله اختار خلقه اقول لا يخفى ما في ظم الحديث من التكرار ولذا فيها
 اجوبة الاول حمل الحد المكرر بن على ارادة الاختيار والاخر منها على نفس الاختيار وحمل
 على الارادة من افادة المصطفى مقام السبب سمي له سبب السبب ذلك شائع كافي
 قوله اذا قرأت القرآن فاستعذ وقوله اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وهذا الوجه باحد
 طرق ثلاث الاولى ان يحمل الاوتار عن الارادة والاشفاق بمعنى نفس الاختيار وهذا الظاهر
 الثابت ان يحمل على عكس ذلك المعنى ان الله اختار ههنا خلقه من بين جميع المهيأ بالاجابة
 فاذا اختار بني ادم منهم الخ الثلاثة ان يحمل الاول على نفس الاختيار والبقوى على
 سبق في الطريقة الاولى ولا يخفى عليك ان المراد بمفعول ما جعل على الارادة التخصيص
 او بعضه عن بعض مفعول ما جعل على نفس الاختيار المختار الوجه الثاني ما خطر ببال من ان
 بالارادة

والاشفاق
 او قول الاول ان الله اختار خلقه

13

للسبيبة التي

الثاني

الثاني الاحتمال الثاني ان يراد بكل منهما خبرات ربعة واحاد الخبر بن هذا المصداق
 ههنا مجموع الخبرات اما مصداق الخبر الاول من الخبر الاول فهو النبي ص بالنسبة
 بنى ادم لان له خبرا واحدا بالنسبة الى بنى هاشم وخبرين بالنسبة الى قريش وثلاثة خبرات
 بالنسبة الى العرب اربع خبرات بالنسبة الى بنى ادم واما مصداق الخبر الثاني من الخبر
 الاول فهو النبي ص بالنسبة الى العرب لان له ثلثة خبرات بالنسبة اليهم واما مصداق الخبر
 الثالث من الخبر الاول فهو النبي ص بالنسبة الى قريش لان له خبرين بالنسبة اليهم وموافق
 الواحد جمع واما مصداق الخبر الرابع من الخبر الاول فهو النبي ص بالنسبة الى بنى هاشم
 لكن هذا على سبيل التغليب كما مصداق الخبر الاول من الخبر الثاني فهو بنو هاشم
 لهم خبر واحد بالنسبة الى بنى ادم واربعة خبرات بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخبر
 الثاني من الخبر الثاني فهو قريش لان لهم خبرات ثلثة بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخبر
 الثالث من الخبر الثاني فهو العرب لان لهم خبرين بالنسبة اليهم وموافق الواحد جمع واما
 مصداق الخبر الرابع من الخبر الثاني فهو بنو ادم لكن هذا على سبيل التغليب لان لهم خبر
 واحد بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدم الاحتمالات الاحتمال الثالث ان يراد بالخبر الاول والخبر
 واحد وبالثاني خبرات اربعة وتطبق الاول على الثاني اما بالبدل ومثال ذلك الاحتمال
 الثاني واما بتوزيع احاد الاول على مجموع الثاني وعلى التقدير الثاني بطريق التغليب
 بالخبر الثاني الاحتمال الرابع عكس الثالث جميع فاذا ذكرنا هذه الاحتمالات الاربع
 فيها على تقدير كون من السببية الا ان المفضل من مجموع الخبرات الاول ذو خمسة
 او مجموع والخبر الثاني ذو ستة احاد او مجموع لزيادة الخبر من الخلق في الاول والخبر من النبي
 في الثاني والمراد من الخبر الغير ان الله الخبر المطلق المضافه فانما عن غيره النبي ص
 واثباته عن غيره والثاني قوله فلم ازل للتفريق اذ متى اخترت من عام شخص باختيار واحد
 او باختيارات متعددة فهذا الشخص خبر مطلق من ذلك لعام ابد الامتناع صير هذا

فيمر والاسمعة فيه الى الاسفلة عليه والاسفلة فيه
والاسفلة عليه كما في قوله تعالى والاسفلة فيه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد
الذي قد قدّموا

الثانية الإشارة الى مجموع ايمانهم جزلا عنها الا لادرج في المستعانة بالثالثة الاشارة الى ان ثابته الالفية باعتبار كونها قبل العلمته فغاللار حوزة ولا اصل مصنف لفتها وجو لكن الاظهر ان يكون ثابته بااعتبار كونها وصفا للرسالة وانها للثقل الواجبة الاشارة الى عدم اتحاد المنسوب المنسوب اليه كما يتوهم طاهرا فان الاول كل والثاني جزء ثم لما كان المقصود بالذات ههنا ذكر المستعانة عليه هو الاستعمال الاعلى محل في على معناه على غير فلا بد من القول بتضمن الاستعانة بمعنى ما يتعدى به كالشرع كما اختاره بعض المركبين او جعل ما بعد في ظرف للاستعانة كما اختاره الثاني حيث لم يتعمد للضمين ويراد بكذا الوحي مقصده الذات على سبيل الكتابة وتحرارته اظهر وحسن لهذا عدل قوله فلهذا اي علة الالهية فوالله جمع لعدو محتمل ان يكون مصداق نوعيا اي نوع واحد من عددها الف والمان في كل شطرين السطر الحزب والمراد به هنا المصراع هو البناء من جزء المنظوم لانه هو الحزب الاول لم يقل كما في معناه لما كان المقصود لكونه الجمع المضاعف مقيد لاجتماع الالفية جميع مقاصد النحو وهذا يدل على ان فلا بد من صرف غير ظاهر اما بتقدير مضاعف غير من قول المصنف في اواخر الكتاب فليعلم ان المهادت شتم كما اختاره المركب او يجعل المقاصد بمعنى المهادت لانه مقاصد باحتيا شديدا واحتيا عظيم كما اختاره الثاني حيث فتهها بالالفية فتهها بالالفية الى ما اجاز المركب اشار اليه في التفسير بذلك قوله المراد به ههنا جواب عن سؤال مقد هو ان الالفية محتوية لمقاصد اخرى والنحو مما يخص احتوائها بالنحو فقط فخصص بخصص حاصل الجواب ان ليس المراد بالنحو معناه الشامل لاراد به المراد في علم العربية لكن في ضمنه من بين اللذين هما الضرب والخواص وبكل على السؤال والجواب معا والالفية لم تحو على مسائل اخرى من غير مسائل عدل فلا وجه للحكم باحتوائها اهم مسائل اخرى السؤال والجواب قولك مثله الكلام في فهمه انحصاراً احتونه الالفية من مسائل اخرى

فجاء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

فمنه صحت قاله
الشيخ رحمه الله

لأن المصود سبها
 فتقرب البسط لا
 في الجواز كما في قوله
 القادر
 فلان الغالب وجود
 في حق الاقوال
 محمد القادر
 من ان البسط

الحمد لله الذي جعل في القرآن من الآيات ما لا يحصى ولا يعد
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في القرآن من الآيات ما لا يحصى ولا يعد
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في القرآن من الآيات ما لا يحصى ولا يعد
والله اعلم بالصواب

بمعنى مع وهذا قد تبيّن الشارح أقول ويجوز أن يكون الثالث للتعدي بمعنى من ولا يخلو عن حرس
قول سبيل اللهم لم يقل للترجى هو مقتضى ما من ولا للوضوح كما اقتضاه عبارة الشرح
إشارة إلى أنها مقتضى اللغز في نفسها ولم يقل سبيل اللهم عن الهم بالاشتغال بغيره
بما عبيد هذا في كافي رابت عبد الله أي كما هو جوب لا يجوز للهم أي ليس عبيد
في رابت عبد الله وأكرمته ولفظ دون ما معنى لا قبل أو بمعنى العبراني المعابر لا جلا لا
أوفي موضع لا العاطفة والقربى بين الثلثين الثالث بدل صرح على عدم كون وأكرمت
عبد الله سبيل اللهم بخلاف الأولين أما سببته الأول للهم فظن وأما عدم سببته الثاني
فلأن لفظ مشرك بين معناها لا صفا ومعانيد لمعية فاذا كرم يعلم أن المراد بالثاني عبيد
المراد بالأول شخصاً ونوعاً لا وقتاً الأول حمل الشارح على معنى مع إذ لو حمل على السبب
لزم عدم كون الثاني سبيل اللهم واللازم بطرفاً للزوم مثله أما بيان الملازمة فظن وأما
بطلان اللازم فلما نقل عن ابن هشام من أن المراد بالمكر من مراداً لم يكونا ذكرين
ومما يماضي فيه مع قولنا قول فيه نظر من وجه الأول منها أن المراد بالهم سرعته كما قلنا
وسبب صرح الشرح الثاني أن المستحق من القاعدة من لا حاداً ما هو في ذلك لا من فقط الثالث
القاعدة إنما يرجع في المعرفة المكررة إذا كان المكرر تحت نوع واحد من أنواع التعريف وهذا
داخل تحت النوعين لا صفاً والعلمية الرابع أن المفروض أن اللفظ الموجب سبب للهم
أن سبب اللهم مخصص بلفظ دون بمعنى العاطفة البش لم أعرف فاملازمة ممنوعة
الحاصل أن الاعراض على فرض ردده مناقشة في المثال وهو لا يقتضي المناقشة في المثال
له ولا بعد أن يكون قوله الأول دون الصواب إشارة إلى أن ذلك من غير تأمل قولهم وبسط
البذل لا شبهة لفظ الغاظة اللفظية بالشخص الواعد القادى بالوعود به ومقاصد
الكتاب بالعطو ولا لفظاً بل على مقاصدها بالبدل واستعداد تلك اللفظية كما
المقاصد بالوعد وقربى لك الاستعداد من لفعل بالإنجاز وسهولة فهمها لها

الحمد لله الذي جعل في القرآن من الآيات ما لا يحصى ولا يعد
والله اعلم بالصواب

قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** ^{عنه}
 ان لا يعادوا لادراكه ^{عنه} بل ان كان
 دليلا على انهم جميع هذا ^{عنه}

لا يجوز ^{عنه}
 ان لا يعادوا لادراكه ^{عنه} بل ان كان
 دليلا على انهم جميع هذا ^{عنه}

قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** ^{عنه}
 ان لا يعادوا لادراكه ^{عنه} بل ان كان
 دليلا على انهم جميع هذا ^{عنه}

بالبدن ويمكن ان يحمل تسمية على غير ذلك فتدبر قولهم اي لفظه اشارة الى ان المراد
 بالبذل وما يبدل به لان القابل للبدن قولهم نحن الواحدة هذا نصيح بان سبب التمام في
 وجازة اللفظ المعبر عن التبعيض ان المراد باللفظ سرعة كما ذكرنا والتعبير بالوحدان
 دون الاجزاء دليل اخر على ان الموجز يقع الجزم بكسر ما قبله من قاريها اي رضى شيئا
 من قاريها ويجعل ان يكون يقول المصنف تقضى في كماله بان لا يقتصر عليها قبل هو موضوع
 والبالسببية قول الاول ان يكون متعلقا بمقدار بيان القول رضى ثبأ للبيان والبيان
 ما يدخل على المصداقين مصداخر سواء كان مصداق الحقيقة او لا وبلا ممتنا رضى نصفا قولهم
 بغيره ^{عنه} هذا بيان للوجه وتخصيص الرضا الدائم قولهم يتوبه لما كان قوله نسخا لذكره في سبأ
 النفي معناه العموم وهو غير مقصود خصصه بالخط المشوب بالرضى عن اللفظة فان السخط عن
 عن هذا لا يشوب الرضا عنها كما يحكم به لفظ السلم قولهم **وَأَوْحَى مَسْجُودًا إِلَى زَاوَادِ**
 وهي بلد من بلدان المغرب قولهم لكن قد رلفظ لكن للاشارة الى ان هذا الكلام عن
 استدلال لما يتوهم من الحكم بكون اللفظة فائضة الفهية ان معط أن نفسه ايضا نفوق نفس بن
 قولهم اي بسبب سبعة اشارة بذلك الى ان معط ان معط للتعويض بالنسبة الى المعنى ومنه
 عصر ليس ام واحد بل لا من قولهم تفضلوا اي باذه على اهل عصرنا ولو لم يحمله على ان صله
 مضى الى البناء كما فعله المكي لا شتاله على التكلف فيه احتمالا لا شتى يحتاج تضعيها الى
 تكلفا بارقا ونفسا وكيفية وهذا تركا ذكرها قولهم **عَلِمَا رَوَى عَنْ ابْنِي هَمَّ خِزَالُونَ**
 فترى ثم الذين بلونهم ثم الذين بلونهم القرن بفتح القاف سكنوا لواء اهل زمان واحد
 ووجه تلك التسمية الغريب من فان الشارح الموجب لسكنوا الذين وسرعنة ثم في المشرقين
 الى مدارج الحق واليقين قولهم **وَعَالِمًا تَرَى مِنْ تَقْطَعُ صَاغِرَ اَهْلِ الْعَرَفِ لَا كَابِرَهُمْ وَشَبَابُهُمْ**
 لشيوخهم ومشاخرهم المقدم بهم وكلام كل من ينك الدليلين الشرعي القرني على سببته تقدم
 العصر للافضلية اظهر من سبب الكتاب قولهم **وَلِتُغْضِلَ السَّابِقَ عَقْلًا لَانِ الْعِلْمَ وَالْكَامِلَ يَتَعَدَّى**

قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** ^{عنه}
 ان لا يعادوا لادراكه ^{عنه} بل ان كان
 دليلا على انهم جميع هذا ^{عنه}

[illegible]

LL

٥٥
أما في هذا الجريد بالقيود الممنوعة فلا ما
ذكره السيد آية الله الفردوسی

ويعلم الجواب ايضا بان الله تعالى
عنه وبان الله تعالى لا يخرج عدم العلم
ذكر المذموم وارادة الا لازم ان
عنه كما ذكرنا واكثر

عيسى
القال بالبعث والافانما يصير الان ينسبها عا ويا
ينا عا ويا في انما في الحى وملكه وان الفصل
والان المات وبالا لان فى انما فى انما
من الحيوان وبه من الحى وهو بالما صا لا
الفصل الحى وبه من الحى وهو بالما صا لا
عبارتى والانسان ماهية حقيقة ابن الدى

بأنها من حيث الأول والركب أمثالات بينهما ونسافات بعض منها إلى ثمانية وأما
بيان مصاديق القول واسم الفعل فأنما هو بالتعويل ولا بدع من كون الحرف جزء للكلام لأن
بعض أنواع الكلام لا يتحقق إلا بجعل الحرف جزءا من الكلام لا يستعمل في الشرط غير ما في بعض
الأحوال كما هو مذكور ومن تفاجئة بقاها بحسب أنواعه فقولهم معاشر الغويين منصوب
على الاختصاص وهو جمع معشر المراد به هنا الطائفة وأحسن من يعين معاشر الغويين و
الصرفين إذا الكلام عند الأولين مصدر كرم وكبر إنما يطلق على ما يتكلم به عندهم وعند
الآخرين عبارة عن المشتقات لهذا فالواحد المصداق للكلام ولعلنا ورد المعاشرة جمعا
نصا على اتفاقهم في أصل هذا التعريف أن يختلفوا في بعض خصوصيات القول على قطع العلم
أي على شيء يقطع العلم بالصوت به أو يفرق بين ما ليس بلفظ فان قلت قد اشق
أرباب الميزان على أن الجنس يخرج بفتح فكيف هذا قلت قد أجاب بعض الفضلاء عن
ذلك باختصاص تلك القاعدة بجنس يكون عام مطلقا من فضله وأما إذا كان عام صرفا
منه كفي هذا المقام فلا لزوم أن يدخل في الفصل دون معرف والجنس بالفتح
في الجواب من حيث الجنس إنما هي باعتبار جهة الإبهام به وفضيلة الفصل إنما هي باعتبار
العيبين فليس يجوز أن مثلا جنسا خاصا ولا الناطق فضلا خاصا لا اشتغالها على كلنا
الجنسين ولا شك أن الشيء يخرج من جهة الإبهام به فاحفظ ذلك قولهم من الدوال إنما
خصوصا الخراجات بالدوال إشارة إلى أن خروج غيرها بالاطراف لا يلزم لأن الدوال أقرب
إلى المعرف من غيرها فلو لم يرد دون القول قبل كونهما بالقول لزم الدور
لاخذ الكلام في قوله القول عم أول قوله والقول عم بيان حكم القول لأحد كما هو الظاهر
فندفع الدور وحاصل الكلام في هذا المقام أن القول مشترك لفظي لكنه بجنس قريب
واللفظ جالس بعيد لكنه ليس مشترك لفظي واستعمال المشترك اللفظي في التعريف بلا فائدة
جليلة كان يكون معينا واستعمال الجنس البعيد منشا لعدم وفاء التعريف بتمام حقيقة

المعرف

٤٣

المعرف فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الثاني راجع لمن لا خبر باعتبار وصفه الأول ولكن
 استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض راجع لأن دفع الضرر لهم من جلب النفع ولهذا
 اعتبار المص في اللفظ الموحى بضمها عن الجائز فان نظر للاحقاق من السابق فقول
 لا طلاق على الرأي الخ أي لأن القول مشترك لفظي بين اللفظ المستعمل وبين الرأي بين
 الاعتقاد والرأي الموضوع في القول بمعنى التدبير والاعتقاد باعتبار استحسان الأمور فهو
 من الاعتقاد فقولنا قبل هذا منوع لما سبق من الحلافة على الرأي والاعتقاد أقول فرب
 الحس بعد باعتبار القلة والكثرة في اشتراك المعنوي لا في اشتراك اللفظي فالمنع صاظر
 فقولنا أي مفهم معنى الحسن السكون عليه عدل عن قولهم يصح إلى هذا لأن السكون
 على المعنى وغيره لا بعد في العرف صحيحا وفاسدا ثم منعنا بل حينا وقيلنا وقوله عليه أي
 على لفظه والمراد بالسكون عليه السكون على لفظه عن لفظ ما يتعلق به وعدل عن ضم
 إلى الفعل إشارة إلى أن المعنى كونه حسنا بالفعل من غير اشتراطه وام فيه لكن بشرط
 المسكون عليه بحال من دون زيادة عليه ونقصا عنه والمراد بالسكون عليه قولنا
 قبل السكون وبالمسكون عنه ما لم يتكلم من متعلقات المسكون عليه بالسكون
 أعني ما تحقق في ضمن التكلم بلفظ خبرها أو لا في ضمير ولا يخفى على من له ذوق سليم أن المتكلم
 حينما لو وصل التكلم به كقولنا إلى ما فوق حسن السكون عليه عن متعلقاته وهذا
 الجهد هو المعبر عنه بطرح الاستناد وبما فرنا اندفع إشكال قوى ربما يورد في هذا المقام
 وهو أن المراد بالسكون عنه ما يتعلق ببعض ما يتعلق بالمفهم أو جميع ما يتعلق به فلهذا
 يصح في التعريف على قولنا تكلم به معناه أم لا حسن السكون عن بعض ما يتعلق به
 هو المسكون عليه مطلقا وعلى الثاني لا يصح التعريف على لفظ معناه موجود بل كما
 أن يكون المعنى مما لا فرد له صلا لأن متعلقات المفهم كإدان يكون غير متناهية وحسن
 السكون عليه ما هو موقوف على كراهة إلتان فخذنا شفاثا لشاها أن المراد بالسكون السكون

بعضه مع بعض فانه محمول على المعنى الحقيقي قوله واشار الى امثلة طائفة وجوه لاشارة ان
التقدير كقول الله استقم لغاى الله عن اليوم وشبهه علوا كبيرا وفيه حيث كان ان رتبة
لفظ استقم واقع في القرن فليس مقيد لانهم يقع في القرن الا في موضعين وليس بينهما
كلاما كبشده في النظر بينهما وان ارد به ملزم يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا ويمكن الجواب
عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه وجرا الشبه بنفس ^{المراد} كونه مقصودا لا غير الاول
ان يكون التقدير كقول من كمل هذا المصراع او كقولك جبر خطا بي بالذوق له اي مقصودا
يعني ان ليس مرادهم بالموضوع في هذا المقام الموضوع مطلقا بل في ضمن اكل فرد به الذي
هو المقصود منه المعنى فان اما مقتضى كقول الشاعر المراد منه معنى ^{المراد} مقتضى مقتضوه كقول غيره
كالنائم ونحوه عن باب تشبيه الخاص اسم العام وعلى ما ذكرنا ليس كالمفسر بالفتح مع حرف
التفسير خالبا عن الفاعل فقول هو نحوهما كالمعنى عليه والمجنون والسكران ومن اراد بقوله
اللفظ كقول من ان من عادة جمل ذلك عادة في المعارف غلط لان التعريف يستدعي
الوضوح وقسم الحكم من امثاله في غايته الخفا لا اشغاله على احكام شتى لم يعلم ان بها هو المقصود
ففي مقتضى المثال جعل استقم مثالا لا مشيابه لشيء بان التقدير عند احد التقديرين ^{المراد} الآخر
الذين ذكرناهما سابقا لا الاول كما هو الاول ^{المراد} وقيل في التسهيل ان اعترض على هذه
التعقيد بانه مسند وك الخروج مثل هاتين الجمليتين فمن قبله المقيد لعدم حسن سكوت التكم
على مفهومها يدون ذكر ما يتعلق بقول جوابه ان المراد بالمقيد فاعل الافادة لا كل ما يتوقف
عليه الافادة وبالسكوت عنه ما لم يدخل في فاعليتها لا مطلقا وانك مقتضى هذا المعنى اما
العلم بالشرط والوصول مثلا كالمعلم بوضع اللفظ المقيد في شرط الافادة لا يقتضي الشرط
بين الفاعل والشرط واما المقيد المعبر في الكلام فهو فاعل الافادة مع جميع ما توقف عليه
الافادة المرادة وقد ظهر مما ذكرنا ان مثل ضرب زيد عمرو في الدار يجوز هو الكلام لا
المسندان فقط كما يظهر من عبارة بعضهم وان الكلام هو المقيد عند الافهام ^{السكوت}

عبد الله بن مفضل

التفويض واجب الخلاء للموئجة

عنه
قد يقال ان امان الفاعل من غير ان يكون قد دار القدر
لان من دار به المفسد فهو لا يملك ان يملكه المفسد
العلم الذي هو في نفسه لا يملك ان يملكه المفسد
فقد رأت قعود القوي بان يكون المفسد

للحركة والمحرك ولا يخفى انه ملحوظ بالذات للغير الذي هو المسمى بالحرف ما ايسر من غير
باسم ولا فصل اي ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير للغير واما الملحوظ بالغير
للذات فلا معنى له فظهر وجه الاختصاص في الثلاثة ثم قال لا ينبغي ان يتبع ما في هذه
الصحة حتى يظهر لك قسامها واحكامها ويندر سر يظهر مما سنبين لك ردها ما رفع لك
واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء الى الفاظ العرب ثلاثة ظاهرة في ظاهرهم للمعنى مضمرة
اي خفية فم المعنى مضمرة ذلك لان فهم المعنى من الاول بلا واسطة ومن الثاني بالواسطة وشئ ليس بظ
ولا مضمرة من الاول بالاول بالمعقولات بالقبول الى المعنى الاول والثاني مما سواها كان ذلك
وبالثالث كل من العريقين بالقبول الى ما سوى المعنى الاول من بطون المعاني انما يقال
اي شفا واما العلماء في معرفة ما ليس بظاهره مضمرة باعتبار تفاوتهم في الرقي الى بطون المعاني
او المعنى يتفاوت العلماء بعضهم على بعض في رتقها الى ما لا يرتقي اليه البعض من بطون المعاني
هذا ما ظهر من شرح هذا المقال لا صحتها المقال واما ما اخرج من كشفه لا بابا
فهو لغز المذکور مع الاشارة الى امر اخر وهي انهم اشاروا بالكلام الى الامور الخلق الصائفة
عن المتكلم المحقق كما قال الله تعالى في حق عيسى عليه السلام واما ما اخرج من كشفه لا بابا
الى العالم الثلاثة اي الجبروت والممكنات والانسوت فيقولون الاسم ما ايسر من المسمى الى
عالم الجبروت المسمى عن المسمى الحقيقي اي الحق جل اسم بلا واسطة شئ اخر وهو مائة الى حال
الحق فيقولون الفعل ما ايسر من حركة المسمى الى عالم الممكنات والانسوت فيقولون الاسم ما ايسر من المسمى الى
الجبروت مما خارج من قوة الامكان الى فعل الوجود وهو اول الخوارث لذاته وضافته الى الحركة
الى المسمى من اضافتها الى الحركة للمحرك ويقولون والحرف ما ايسر من غير اسم ولا فصل
الى عالم الناسوت الذي لا ينبغي عن المسمى الى حركة بلا واسطة بل ينبغي عنها بالواسطة
ويقولون ظاهرة في وجود الممكنات ويقولون مضمرة في مهيئتها بالوجود بظهرها انما هي مضمرة
فيها ويقولون ما ليس بظاهره مضمرة الى المعنوي الحق جل جلاله فانه ليس بظن متعجلا عن كل ما

في المعنى والاشياء وغيرهما

في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما
في المعنى والاشياء وغيرهما

49

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
وأنه لا اله الا هو
الغني عن كل شيء
والعزير لكل شيء
والقادر على كل شيء
والعليم بما كنتم تعملون

پیشکش

للسن وان لم ينفقوا
بها وسنشير الى بعض

تو اید که می بیند و می شنود و می چشمت

الذي فاضله ان يثبت الادلة على ان

المقام في العطف

10

درعقلا فیما یألفه

بطرفیہ و بیطرفانہ

هو كذا وكذا فان الاول للوحد والآخر للجمع
 وهذا التاثير بالاناء وبيان في هذا الكلام
 وهو ان اوله واوله في هذا الكلام

من الكلام بيان ان اوله في هذا الكلام
 هو كذا وكذا فان الاول للوحد والآخر للجمع

في اسم آخر هو ان اوله في هذا الكلام
 هو كذا وكذا فان الاول للوحد والآخر للجمع

الاشعار به وهو حاصل على كلا المذهبين غائبة ان لطف الفعل بالواو مدخلا في هذا
 الاشعار فوق لم يحاط به المراد بالوصول الاسم الفعل باذكرنا فلا اشكال في امره وضمير قوله
 دونها تشبه للمناظرين في هذا المقام كلمات واشية لا فائدة في ذكرها فقولهم ان الكلام لا يذكر
 ان الكلام من الثلاثة مسمى بالكلمة لم يعلم من هذا الكلام محض ذلك كانه يتوهم من تقديره ان
 لفظ هي ام الاشارة بهذا القول الى ان له انواع غشقة وعطف بالظنم اشارت الى ان ذكر
 هذه المسئلة يتبعه تلك المسئلة لا قصدا وبالذات فقولهم على الجمع مقابل الصريح هب
 من جملة جمع الكلمة وريد بان الجمع على هذا الوزن لم يعده عنهم وتجاوزت بالذات في قوله
 نعم اليه بعد الكلام الطيب بوجه استعماله مع واحد استعمال لا جنس مع احادها في
 التقدير بينهما بالبناء فقولهم اسم جنس جمع اسم الجنس ما وضع للمهبة المطلقة واطلق الكثير
 والقبيل الى الواحد ان كان افرادها الى الثلث كان جمعها فان قصد منه الواحد بالاناء
 او بحد في اسم واحد او بالاسم جنس ما وضع للمهبة مع تعينه الذم والندرة
 المقابل الاسم الجنس ما وضع لغيره من جنس من المهبة والندرة المقابلة للمع في ما دل على شئ
 غير معين مطلقا واذ ثبت ان الكلام اسم جنس جمع اسم الجنس ما هو المسمى على اكثر من فرد
 واحد فمقتضى النوع او مطلقا علم ان له انواع غشقة بالذات كونه سائفا واحدا فمقتضى قوله واحد
 كلمة الصيغة راجع في المتن الى قوله اسم فعل وحرف لما ذكرناه لكن الظن ان قوله الى الكلام
 مقتضى بقوله ان الكلام اسم جنس جمع اسم الجنس الذي كونه اسم جنس جمع
 قوله لفظ مستقل احترق بالاستقلال عن اجزاء الكلمة كاللفظ الميم في ضارب مضروب
 قوله رال بالوضع الوضع تخصيص اللفظ بالعين بحيث متى طلق الاول مجرد عن القرين فهم
 منه الثاني والمراد بالتخصيص اسم ما يصدق على شخص احدا عن جماعة واعلم ان يكون نفسه
 واحدا او متعدد ويشمل الوضعين الغشقة والجنس اوضاع اللفظ المشترك فانه فهم منه
 كل واحد من المعاني عند الاطلاق غائبة عن لا يفهم ان بها هؤولا والمراد بقاعل هو فهم

المراد بالقرائن ما لا خلاف فيه من الموضوعات في
 وضع اللفظ بالاناء في الموضوعات في
 وضع اللفظ بالاناء في الموضوعات في

في حال تقدير اللفظ بالاناء في الموضوعات في
 في حال تقدير اللفظ بالاناء في الموضوعات في

نقد في علم الكلام
في بيان ما هو الكلام
وخصائصه ودرجاته
وغير ذلك مما يتعلق
بذلك العلم

يجزى عليك ان المراد بالثلاثة مصداقاً فانياً فاما الفاعل فانياً فداخلة في مصداق الكلام قول
ولا يطلق على غيرها اي من لدوال واما الفاعل بلزم من كلامه هذا ان لا يكون له كلاً
الشأن بل الغلبة للكلامية والمركب من الكلمة والكلام والكلمة فبذلك لا تصح عدم التجاوز مع
من القول انك مراد بالغير ما يغير عن الشيء واخره وما يركب منه ما يغير عن
الشيء فقط فلا اشكال ويؤكد ما ذكرنا ان لم يقبل على غير اي على غير كل منها اشارة
الى ما ذكرنا من العجائب في هذا المقام ما قبل ان هذا الكلام صنف لم يطبق من ان
القول يطلق على الراي الاعتقاد حيث لم يتفطن هذا القائل ان مراده بالقول
ما هو لمصطلح عنده مطلقاً اعلم ان بين الكلام والكلمة عموم من وجه وكذا بين القول
وكل من ثلثة الاخر ان لم يطلق اللفظ على المنوي الا فعوم مطلق وبين الكلمة وما

سوى القول تبان قولك في اللغة متعلق بقوله لا بقوله بقصد فالمعنى بقصد
في اللغة وقيل في الاصطلاح لا ان لا يقصد في الاصطلاح اصلاً ويؤكد هذا قوله
من باب تنبيه الشيء باسم حزمة فبإدراك هذا القيد هي الاشارة الى ان الثقليل المستفاد
من كلام المصنف اضافي قوله كقولهم في لا اله الا الله المناسبات ان يعود الضمير الى ارباب

الاصطلاح لما عرفت قوله في علامته كل العلاقة ما ينبغي وجودها عن وجود صلتها
هو عدم ما عرفت من عدم قوله من الاسم الفاعل والحرث في الاسم صلة سموه كبر من سمو
اي العلوح في كونه عوض عنه في اوله مرة الوصل بعد اسكان اوله واجري الى اعراب

على عيبه لكون كونه متبناً او من اوسر كاضرب بمعنى العلاقة حذف فاعوه وعوض عنه
الحرث في الكلمة المحصورة اسماً لسموه على ان يكون لها علاقة لسمائها والفاعل بمعنى الحدث
وسمي الكمال المحصورة فعلاً لاسمائها على الحدث والحرث في الطرف وسمى الكلمة المحصورة
حرثاً لكونها في طرف عرثيها حيث لا تقع كما للاسناد بخلافها في قوله ليقول لا اسناد
هذا الثقليل لانه غير متبناً هو حرثه لا لاسم فبذلك لان غايته ما يدل عليه هذا هو التام في الشرف

الاصطلاح في علم الكلام
في بيان ما هو الكلام
وخصائصه ودرجاته
وغير ذلك مما يتعلق
بذلك العلم

[illegible]

الوجه قوله والتون مشتق من التون اشتقاقا جعليا وهذا كما يجوز في الاحتمالات الثلاثة
قوله المنقسم الاى الشوبن الذى يراى جمل النظم وهذا امر لا بد عن تبين الترم والغاى
المحقق بكل من الكلمات الثلاثة المتغنى ولرغمه في الترم الذى هو المتغنى حسب الغرض ولا ريب
البيت عن ورنه في الغاى الذى هو الخارج الى الاطرار بحسبها قوله وحده نونا الحمد ما
يكون جامعاً ومانعاً والخاصه ما كان مانعاً فقط ولكن نقول هذا الحد غير مانع لشموله
احد التونين المدغم والمدغم فيه وثانى تونى لغفعا ويمكن الجواب عن الاول بان النقوش
نقش المدغمين معا اربابها تون واحد لفظا كما ذهب اليه بعضهم في كل مدغمين وعن
الثانى بان المراد بعدم ثبوته خطأ عدم ثبوته بنقش من النقوش لا بنقش التون فقط وثون
لغفعا منقوش بنقش الالف ويقال بنقش تون لغفعا من التواد ويقال المراد بقوله
وهذا حد التون المخصوص بالاسم ويقولون اى تون فى الاسم قوله والنداهو صد
نادى كقتال بعد رائل قوله الى صلابة لان ينادى بغير الحرف التونين على ظاهرهما
الفيد لا نفسهما لالصلابة لهما ولا حرف الجر ومحل الندا على الصلابة لانه اذ معرفة الصلابة
فى الاولين موقوفه على غير الاسم فجعلنا اسمهم مستلزم للدرور وليس غير حرف الجر لانه
اكثر من تين نفس الجر وعلم عليه قول الجازر واما الندا فجعله على الصلابة التى هي اكثر متميزا
بكونها فى السداد فبما عرفت موقوفه على غير الاسم وفتر بالفعل الجر لانه لقله ثوبه
وعلم تعلق الفيد بفاعله ولم يقيد بال دخول ونحوه اذ من الظاهر ان ليس نفسه الصلا
له من انعين دخوله ونحو ذلك للتميز ولم يقيد لاسناد لشيء اذ لمعنى له ههنا الا الصلا
لربان وجوده فى الاسم يعرف بالصلابة لانه فافهم ذلك قوله وال المعرفة التثنية بالمعرفة
لاخراج الموصول كما صرح به الا ان الابدان بال المعرفة صلات زائدة ليستقر تعريف مدخولها
على دخولها المعبر ذلك قوله واما يقوم مقامها هذا اما نعيم الى وتبين لها قوله اى الاسناد
البر ليعنى ان قوله مسند مصدح مسمى بغير المفعول الاسم مفعول والناشئ عن فاعله هو مفعوله

[illegible]

الثاني

محاذير الصلاة لا لنفسه

[illegible]

التي تارة والمهية

مصلحة

اربابه التحيز وهو المجر

وحيث ان تعلقها بالبدن والادب والميل بالخير
فصل في اقسام تدبير رزاق
الذي يتناول

ايضا ما صلاها بالاحصاء واليد
او غير ما صلاها بالاحصاء واليد
او غير ما صلاها بالاحصاء واليد

او الاصل في تدبير رزاق
او الاصل في تدبير رزاق
او الاصل في تدبير رزاق

يجعل كلاهما متعلقين بالخير والميل بالبدن او بعكس الاول وهذا التفرع تحقيق لك تعرض
عن حل البيت على غير هذا التركيب حترار عن مفهومات ضعيفة ولعمري ان لم ينشأ هذا
الحل عن هذا الجاهل الاعى انحراف ذوقه عن
ولا اسم متعلق بغيره كما وجه آخر هو تنويع التميز لكونه متبنا ومحتملا تركيب هذا البيت
شتم خاصلة من ان كلاهما اما متعلق بالمبتداء او بقوله حصل اي بقدر والصوام
ذكر ان لم يذكرنا فقل في مثال ما دخله ذلك لم يقل مثال ذلك لثلاثتهم ان المقصود
بالثلاث بيان المميزات فقل في بسم الله الرحمن الرحيم جعل البيت اول الامثلة دون
غيره على ما وجد في كل امرئ بال وتمثلا لكل نوع من المجرورات مثال وهذه الكلمة
المبادئة شتملة على مثال ذي اللام ايضا فالتمثيل لم على حدة اما الوقوع كل قبل على
حده واما الاحتمال كون اللام في الله عز وجل ما بعد موصولة فقل في وكل وجود
مثل لتبين الفوض بثلثة امثلة ارشاده الى انه اما عوض عن الجملة او عن العز او عن الحرف
قول في ام سفر رومان رجلا طائبا سال النبي صلى الله عليه وسلم قال هل من امير صباه في ام سفر
صلى الله عليه وسلم من امير صباه في ام سفر على طبق لغة فقل في غير الاسم في حجب الظاهر قول في ام على
لو هذا قطعة من بيت ما ادرى فابله وما لم على لو وان كنت عالما : بادنا ب
لو لم تقضى وابله لفظ لونه في الموضوعين يتشدد بالواو اشعارا بنقله عن المعنى الى قول
لو كان كذا كان كذا على سبيل التمني والاذنا بجمع ذنب كفر من هو اخر الشئ ولم نفسني من
فان يفوض المعنى الى ما هو على ما قد قلته من قوله لو كان كذا كان كذا متبنا ذلك الخبنة
عامة تنبيه لوعلم ان قول ذلك لا ينعج بتبني سوا اللوم والخبنة فان عمري في او ابل
هذا القول بصره فيه قوله وكسمع بالمعدي في المعدي في الاصل تصغيره في
بضم الميم وتشدد باللام والباء منسوب الى معد يزعم ان احدا جلا يد رسول الله
خفف اليه عند التصغير ثم جعل علما لوجل شاعر في الشعر وقد خرج رجل عن وطنه

وقطع من اجل وتقبل صناعه ليرى المعبد شعر غير موزون فقال لرجل هذا القول وقيل
اسم لرجل صتي شقة ابن صمير وهو مشهور بالقصائد وصف فصاحت به وما عند عند
ابن ماء السماء لم يهر عند رقط فاحضر مرة صغير الجنة فاحتقر في نظره لصغر جسده فقال
هذا الكلام فقال المعبد الرجل لسوار جلا لعظم الجنة الى ان يا صغيره اذا قال قال
باللسا واذا قاتل قاتل بالجنات اي بالجرعة وقيل المعبد في علم لا يجمع الحكم فلما ما ابو
وصف المعبد عند السلطان بانه حكيم عامل فاحضر السلطان فرأه صغير الجنة فقال
هذا القول وهذا الكلام صاعدا للعرب مثل لمن كانت قصته كقصه المعبد ثم الظن ان
يكون لتع بالرض على الغلو ان المعبد رة عن العمل كما قيل اذ لو كان منصوباً لم يبق للمعبد به
وجبه قولي لم يتأملت اي يا دخا اليها او بدخولها او بتا الداخل نظراً ل فيما تقدم وكذا في
الباء والنون وخصوصاً حركتها فقلت باحدى خصوصيات الحركة انما هي لا مكان لللفظ
ولا يدخل اليها في التميز فيقتيد اسمها لعل اشارته الى ذلك لاخراج ثاء التانيث الساكنة اليها
سند كقولهم وبتا التانيث الساكنة اليها مثل ليقوله وايت واساره الى ان يعطفت
المضاتبت بعد مضى الالف المضاة اليه وعلى المركب ذلك لان ثاء مشددة لفظها بين المعنيين
والناسبت عطفتها هو ما ذكرنا لا ما ذكره كما لا يخفى على من له ذوق في علم المتألفين ومن
توضاً يوم الجمعة فيها اي فيجعل بالسنة او بالرخصة ولعمري لعمري السنة او الرخصة الوضو
وتمام هذا الحديث ومما اعتزل فالعسل افضل والارض من التمثيل به الاشارة الى فعله
لعم بدليل دخول الباء النحاء للمفعول عليه ن بعضهم زعم انه اسم بدليل قول من قال ما
هو نعم الولد حيث دخل الباء النحاء عليه اجب عليه بان لا يفتد به ما هي بولد مقول في
لعم الولد وكذا القول في بئس قوامه وبه يتعلق هذا القول لفظاً بالمركب الذي جعل
يطلق لعمنا يجوز الصبر في قوله فعل مبتدأ والظرف متعلقاً بمقتضى ان المقام مقام ان يفي
ان الفعل بخبر وبه يتبع بما لان الفعل المجلى حاصل بما لا يوجب الدوق السليم ولا

لديهم ان كلامه يقتضي اتحاد التانيث
مع انها توضعان متباينتان عند القادر
عدي فيما استعمل المتشكك في نفسه
بغلاف ما ذكره عند القادر
المركب

زاد في معقول وصفه الوصف مقدم عند
هذا الوصف وصفه ومقتضى ذلك
بجملته
وقد اظهر السداد في تقدم الظرف
تقدمها على عامله الى قوله
بلازمة الاسم والوزن في ذلك

يصلح ان يلى لان الصلة حصة بها الا بالولى فالجمل عليها مع لزوم التجوز تطويل في المسافة
قولها اى يقع بعد لم اشارة الى تعين الفاعل والمفعول حتى يتوهم عكس ما في الواقع
وقبل اشارة الى ان المراد بالولى ما يقع فاعله بعد مفعوله لا بالعكس لپس شئى الاول
مصطلح في الاول قولها الساكنة تحمل كرم العهد المذكور اشارة الى تاء فعلت واتت على
الاشارة الى التاء فقط وذكر الاول من قبل نفسها لتقدم من مقتضى لفظ التاء قبل
قولها انت والمقدر كما المذكور فكان لفظ تامد كور مرتين وامكان لاشارة الى الاضرب
يتمنع عن الاشارة الى الابدع وقبل حمله على الاشارة الى التائين لكن قدم الساكنة
لتقدم الغائب على المخاطب هو كما ترى قولها وعنى ذلك بمعنى ان المراد بالمتبر بالتاء
الموضوع للماض مطلقا انما استعمل في الماضي حتى قبل كون التاء خاصة به خوفا
في نحو اذا وقعت الواقعة وما بعد دعوها على نحو ضرب لولا العائنة المذكورة
فليس مضربا عما كان مضرا لو كانت التاء خاصة شاملة وليست كذلك ولو قال وعنى
بالماض الموضوع للماض لكان احسن قولها المؤكدة في هذا التوضيح اشارة الى
اللام في النون للعهد المذكور في شمل نون الساكنة يخرج نون لاناث لعدم كونهم من باب
هذا الفعل قولها فعل الامر لانه امر مطلقا سواء كان باللام بدو ونه او لوار بدو
التاء فقط كما هو مصطلح النحاة بكل كون النون مع نون الامر خاصة لوجوده في غيرها
وحمل الامر في قوله ان امرهم على طلب ايجاد الشئ من الفاعل المخاطب بعد فان قلت هذه
الخاصة المتكبر ان كانت من الخواص لغير شاملة كما هو لازم للملازمة في الشرطية الثانية
ممنوعة وان كانت من الخواص شاملة فخرج عن فعل الامر نحو ما في دعاى مع انها فاعل
على متعلق من المضى وليسا ما ضيبن مضيا عين فبذلك ان يكونا فعلا امر متراكبا
وهو قول المعتز متعلقان حيثما الثانية ما ينافي فعل الامر هو كون الامر في قوله
مفعولاً من لفظه بواسطة لفظ امر في الملازمة ظاهرة قولها مما يقبلها احداثا كما
وهو فعل الامر ليس كذلك انما هو امر

[illegible]

في انفسهم واما في حرف اللام فلهذا ما في حرف الكاف من الالف والواو
والالف في ذلك اللفظ لا كما كتب في الاصل فاما في حرف الكاف من الالف والواو
في انفسهم واما في حرف اللام فلهذا ما في حرف الكاف من الالف والواو

33

هو قولنا لا يبعد ثم فرقا كل دقيقة من جهة فهمهم ثم كان الكلام مشتقاً على حدي فقد
وشبه الاسم بالفعل لا يبعد وإن كان نوعاً آخر وإنما يبعد لو كان بالفعل لا يبعد عن
كالحرف لا أنه وصمهم من قال يتحقق قولنا لا أن من كان وصمهم من قال أن الفعل
مقام المستبد له عن أو المشتق منه مقام السبب مقام السبب يكون الفعل نوعاً آخر
سبب للبعد السبب المتبع شبه المعنى أن شبه الاسم بالفعل لا يبعد عن اسميته وإنما
الفعل يبعد عن الاسم إلا أنه إلى آخره غافلاً لهذا القابل عن أن صير شيئاً يبعد لا عن
للفر المحكي مبطل محطاً ثم أقول معنى قوله نوعاً آخر ليس ما صنعوا فوقعوا فيها وتقابل
معناه نوعاً مغايراً للحرف المحكي قولنا لا يبعد ولا اعتبار عليه بوجه فافهم ثم أعلم أن المستبد
كان يجوز أن يعود إلى الشبه إلى الفعل وإن لا يحتمل الاستدراك والاسم كما استثنى
إليه قوله وهم من جعل المظهر مدعوت وجه المحكي فيما ذكرنا اتفاقاً قوله كاشبه الوضعي
المردباً لوضع في قوله الوضعي ما نوع من معناه اللغوي أي تعين اللفظ وتخصيصه
من معناه الاصطلاحي أي تعين اللفظ بأداء المعنى كالمحكي على اسم الفعل إلى الموضوع
وهو اللفظ والغيبية على الأول من باب شبه الشبه إلى وجهه على الثاني من باب شبه الشبه
قوله كاهو الأصل المراد بالاصل لقاعدة وإنما كان غافلاً الحرف أن يوضع كذلك

[illegible]

فولها ما هو الاصل بالاصل لتعاضدها وما كان في قاعدة الحرف ان يوضع له ذلك
لان الحرف الالف الملاحظة معني اخويه والالف الكونية مقصود بالغير لثبوت ان يكون اصح من
من صاحبه الكونية مقصود بالثبوت وقول في وضع الحرف ظاهرة المعنى الاول للوضع
فقولها وهما الشاؤون فافهم هذا التفسير شارحان الاول ان ضمير المتكلم مع الغير المتكلم انما
فولفظنا لا النون فقط بان يكون الالف للغير بين وبين نون جمع الاناث كما ذهب
البعض لثابت ان قوله جئتنا مشتمل على مثال لثبوت اصل كلمة ما قولها فيما هو الاصل
ان يوضع عليه الموصول عبارة عن الوضع والضمير موقع والمجرد للموصول والمنسب
للمعرف قوله ويجوز رد ما هذا جواب عن سؤال مقدر يمكن بقوله بوجهين الاول ان يوضع

[illegible]

40

هذا الجواب على التقديرين من غير التقييد بالوقت والوقت يمتنع
من غير دليله لأن التقديرين لا يمتنعان معاً
ولا ولا الوضع على الجواب
على فرضه

هذا الجواب على التقديرين من القدر الأول في جميع
صنفين ويليها باب التعداد
على الوضع على الموضع وطبعا الوضع
وهو ذلك لأن في الاسم سراخس وضمنا أوليا
هذا لأن الألف في السراخس مع اختلاف
أو الوضع أو بالفتح أو بالكسر

امام

والله اعلم بالصواب
وأما على بناءها على الحمل المذكور فلا يكون على حرفين فبناء كسطر منه فيها قول
وكا شبه المعنوي قدر الموصوف ثلثا فهو ان الشبه المدنى هو مجموع اللفظ والمعنى
لكل واحد منهما فله متضمنا معنى هذا الشبه مما يوجب بناء الضمير ^{في} الإشارة
بناء على ما هو المتحقق فيها من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وبما ذاك انك تأملت
ان امثلا لا يكون على سبيل المحكاة ففهم قولك ناوهو ذاك انك لم تصفه بتكلمك بل غطاه هذا
بما وضع له لفظ انا ولا شك في هذا المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا هذا معنى حتى في ملحوظ
لذا في ذاك ولفظ انا بدل عليه متضمنا فاشبه انا باعتبار معناه التضميني
الحرف المطابق في الاشمال على الاحتياج الى الحرف عند الاستقلال لكن ذلك الغير خارج
عن مفهوم الحرف داخل في مفهومنا فاشبه المطابق في الحرف محتاج الى الحرف في الاستقلال
ولذلك يمكن انا وامثله حرفا بل اشبهها بالحرف فتس عليه انت هو هذا واما علمنا
خلاف التحقيق فيها من عموم الوضع والموضوع له وخصوص العمل فيه فمعنى الحرف في علمنا

أما في ذلك الوقت
الذي كان في ذلك الوقت
الذي كان في ذلك الوقت
الذي كان في ذلك الوقت

وإن كان على البناء هو البناء ولا هو والناظر واللفظ والبناء
 على البناء الثاني لأن البناء لا يختلف بالهوية واللفظ والبناء
 على البناء الأول لأن البناء لا يختلف بالهوية واللفظ والبناء
 على البناء الثاني لأن البناء لا يختلف بالهوية واللفظ والبناء
 على البناء الأول لأن البناء لا يختلف بالهوية واللفظ والبناء

أما الذي يستعمل فيه ما وضع له فثبتهم مثلاً بالحرف فثبت المعنى الحرفي من شبه المفعول
 على الأول والافتقار على الثاني ويحتمل الفرق بينهما على ما هو للتحقق قولاً سواء وضع
 إشارة إلى الثانية أو إلى المفعول ههنا مثالين دون واحد وإلى عدم مدخله لفظ الحرف في
 هذا الشبه قولاً معنى الإشارة أي الإشارة الخاصة بالثبوت قولاً وإنما أعرب له ذهب
 ابن الحاجب جماعة إلى بنية شبهة أسماء الإشارة والموصولات قالوا إن لكل من ذي اللفظ
 وذي البناء منها وضعاً خاصاً قولاً وهو الشبهة أي قولاً على ما في الشبهة لا نفس
 الاثنية وهكذا المراد من الجمع حيث حكم بأن من خصائصه اسماً فلا يلزم أن يكون مثل
 الاثنية وما إذا استعمل في غير المفرد مع ما أو أما المفرد فعلى البناء وعبرها بحسب المعنى
 لكن لا يطابق على غير هذا لا محالة فلا فائدة معتد بها في الأطلاق الذي هو قولهم وكان الشبه
 هذا إشارة إلى أن البناء والافتقار قسماً لنفس الموضع المعنوي لقبها وهو البناء
 لها والمراد بالشبه استعمال استعمال الاسم على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها أيضاً
 دون الأسماء وعبر عن ذلك بقوله بان يلزمه قولهم لم أي لا الوجه لأن المراد وصف المشبه
 لا وصف المشبه به قولهم في العمل أي في المعنى لا في غيره ولا يكفي هذا القدر للبناء
 بل لا بد أن يضم إليه عدم التنازع لأن بناء المضمار النائية عن الأفعال في بعضها
 في الفعل مع أنها معرفة قولهم بل حصولنا ترقيده لفظ الحضور لمعلوق قوله في غير
 يتوهم تعليقه بالتنازع قول لا بعد نداد بل حصول النائية وجوده في المعنى فاشارة
 تنقده لفظ الحصول أن جرت عليه بناء ههنا الأفعال إنما هو لا وجود التنازع في المعنى أي
 هو معلول لذات المعنى ما هو المتبادر من الألفاظ وهو لا ظهوره أي لا وجوده في اللفظ
 الذي هو معلول للبناء كمدخ بترك الإشارة ويبرار بما يتوهم لزوم من المتبادر في
 هذا المقام من كون الشئ جزءاً عليه ومعلوك الشئ واحد فتر فانه دقيق جداً فان قلت لا حاجة
 في بناء أسماء الأفعال إلى القول بالشبه بالحرف بل عدم مقتضى الاعراب الذي هو المعنى

أما لو كان المراد باللاتاثير المفعول به
 الفعلية على البناء لا وجوده في اللفظ
 المفعول للبناء لأن المفعول به في اللفظ
 المفعول به لا وجوده في اللفظ
 المفعول به لا وجوده في اللفظ
 المفعول به لا وجوده في اللفظ

كافي لبنائها ولو سلم الاحتياج الى ذلك في حاجة الى تضام العاملة اليها بل هي بنفس
 اللا معمولية فغير مطلق الحروف وبذلك لا تستحق البناء فالجواب عن الاول ان عدم مقتضى
 الاعراب سبب لعدم الاعراب مجتب وانها لا مطلقة نحو ان يحصل اعرابها لا معارض
 كما حمل على اكثر افراد انواعها كالضارع المرفوع والمضارع والمضارع بالاسم وعن الثاني بان
 الال معمولية فقط وان كانت من خصائصه وولكن المركب منها ومن العاملة التي هي
 اقوى منها ايضاً من خصائص بعض انواعها واعتبار الاقوى ولي واما الجواب بان الال معمولية
 امر عديم لا يصلح ان يصير سبباً لمرجودى فغيره ما فيه قول له بما مل هذا القيد
 لا دخل فهو بهيات ما يتغير بما سأل قول على الارجح احتراز عن المذهب الرابع لانها
 بانها اسم المعاني الاضمار ومحلها رفع على الابداء وعن المذهب الرابع لوجوه القابل بها
 اسماً للمضار التائبة عن الافعال تحملها نصب على المصدرية واما المذهب الرابع فهو بانها
 اسماً لافعال الافعال ولا محل لها من الاعراب فيها مذهب اخر هو القول بانها افعال
 في غاية الضعف قول له وكافتقار له الى الاسم والفرق بين الافتقار في الشرع المعنوي
 والافتقار في الافتقار في الاول هو المعنى الذي في الثاني المعنى الغير الذي في الافتقار
 داخل في مفهوم اللفظ على الاول وخارج عنه على الثاني قول له الى جملة اي مطلقاً
 حقيقة او حكماً فبشمل افتقار الموصول الى اصله ايضاً والتقدير بالجملة للاختلاف
 عن الافتقار الى المفرد كما في الجملات ونسبها فافان ليس موجبا للبناء على مذهبنا
 للاختلاف فيها معرفة مطلقة عند هاتين الامور كما يشعرك في باب الاضافه وبما ان
 بعض المحشين على ما ذكرنا في هذا المقام اغترض على الشبان هذا التقيد لمحل البناء
 الجملات ونحوها قول له كما في الموصولات لمثل له هو الافتقار الى اصله صلي مستقيم سواء منع
 للبناء معارض ام فلا ينافيه شمول المثال في الموصول في خلاف افتقار الموصول
 لما كان للافتقار الفوائد للشرطين ثلثاً اقسامه الاول ما فقد الشرط الاول فقط كاستحسان

لما لا يسمي من البناء وهو لم لا يجوز ان يكون
 عدم ملكة للآثار بل هو بناء على ان القابل بين
 المذهبين في اعتبار البناء افتقاراً فعدم عليه العدم
 بل اللفظان ثم والعدم المذهبين في اعتبار البناء

فان اللفظ التقديري قولاً او فعلية
 انما هو ان تقدر ان ذلك اللفظ في نفسه
 هو ان تقدر ان ذلك اللفظ في نفسه
 قول له ليس موجبا للبناء يمكن القول بها في
 اشياء اخرى لا اللفظ في نفسه بل اللفظ في نفسه
 في هذا اللفظ الافتقار حتى يورد الاعتراض في مخرج

والا لمصلحة والشرطية ولا نظرية في جملتها
 المذهبين في اعتبار البناء افتقاراً فعدم عليه العدم
 الاضافه الى المفرد عند القادر

8.

عنه
مصابين بالكونجكتيفلور بالانف
اعلى الحقيقة لان السيلان السور عند
مالك فولى بديانها الحقيقية الى كمال

صمن
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

لم يقبل في قول بحث المبنى قدم المبنى اخر المعرب لما كان ههنا موضع ذكر المناخر والانطب

اضال لتعليل بالمعلول لم يقل ههنا قدم المبنى قولها لان المبنى محصور اى انواعه افراده

واحكامه قليلة بالنسبة الى العرب حقا لقليل تقدمه على الكثر لان مخافة ترك المؤخر

بالمكة عند تقدم القليل اقل قوله لا نه مافد سما اى المنيه خلاف العرب في كونها

لأن العرب ما سلم من شبه الحرف وكما سلم منه فهو في هذا الكتاب وأقول وإذا واد واحدا

كثيرة كما ان في الواقع ايضا كين لك خلاف ما لم اجد اليه تقدم فلا بد من علم ان هذا الدليل

لا يدل على المدعى بوجه ولو سلم فلان المدعى لا يثبت على الشاخر في هذا الكتاب قوله السابق

ذكر وصف للشبهة اخبر به عن الشبهة الغبر المديني والمراد بالذكو ما هو بالانقباض فلا

پروان غفر المذنب ايضا سبق ذكره فلا يحذر فيه عن ولا يبعد ان يكون صفاء المحر في جنس اذا

عن الحرف الغيب اصطلي عندهم قوله بضم السين رجع ضم السين على كسر ها لكون لفظ

سما مکتوباً فی المتن بالا لف کا هو مقتضی الضم لا بالها کا هو مقتضی الکر و لیرقہ ہفتہ

السن مقصوراً عما يقابل الأرض مع حين اقتترانه بالأرض لأن الإشارة إلى قسمي الأعراب

اهم من ذلك قوله مع خمرنا وحذونا القصرى والقصر مع حذف الهمزة لان تلك

الحمد لله كونهما اللوصل عوض عن اللام المحذوفه ايضا فلا وجه لذكرهما مع اللام فلا يردان

المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست قولها ومضى هذا مصدق مضمي

واصله مضو كغوا اعل اعلال ممد في لم بكسر وله كفتي لنا سبه الضم الميم ويجئ هذا اسم

فاعلم من اضاع قلبه الحزن لله وادغام اليأس في البؤس ما وقع في بعض الزبائر ان وجهه

المضيق قوله الاول على السكون الى قوله فليكن اعترض عليه بوجوه الاول لا وجه له

فِي شَأْنِهِمْ أَلَا مَرْءٌ لَّا يُجَازِئُ الْإِطْعَابَ لَمْ يَكُ ذَاكَ مَكَانًا أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ مَا ظَلِيلٌ عَلَى مَا يَجْزِيهِ

مضارعاً ثانياً إن لوجه التخصص لبيان الأمر بالمفرد المذكور الثالث إن لوجه التخصص

بعض الصنع واما الماضي الرابع ان لا وجه لترك ما بني على السكون بالاعلال في الماضي

ظہور اللغات

من أنواعه قوله وأهل البيت
أهل البيت

ای خطای تقدیم اکثر فایده ای که از
توسعه القیاس بالظلمة الحقة علی الحصر

هو ان لا يفتقد في لا يدركه في تصور واليه
 ان عاين في تصور واليه في تصور واليه
 ان يكون المذكور في تصور واليه في تصور واليه

المعنى ناعل وعامله

والله اعلم
بما
كان
في
الغيب

لا تشاءوا احد منهم ان ياتيكم من قبل ان تاتيهم ولا تشاءوا احد منهم ان ياتيكم من بعد ان تاتيهم ولا تشاءوا احد منهم ان ياتيكم من قبل ان تاتيهم ولا تشاءوا احد منهم ان ياتيكم من بعد ان تاتيهم

قول ان مراد الله بالقوله واذا لم يجدوا كراهة في شيء
 من الاحكام الا ما لا يجدوا فيه كراهة من الله تعالى
 صريح في ان مراد الله بالقوله واذا لم يجدوا كراهة في شيء
 من الاحكام الا ما لا يجدوا فيه كراهة من الله تعالى

عيسى بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

اما اولاد فلان لا ينفقون الا على اهل بيته
لان المراد به في كل صيغة الاخر الحقيقي وقوله
معننا انما في الحقيقة وانكسر وانما في قوله
انما في الحقيقة وانكسر وانما في قوله
انما في الحقيقة وانكسر وانما في قوله

[illegible]

لا اله الا انت
الحق المبرور
الذي لا يظلم احد
ولا يعجزك احد
من شئ
والله اعلم
بما كنا نعتز

لاننا نرى ان الله تعالى
 وانما انما يتقضى به
 عليه ان يتقضى به
 على الفتيق الذي
 الى اصله في
 الفتيق وهو
 الفتيق وهو

في سنة ١٢٠٠ هـ
والسر كذا وكذا
وقد ايدى الله
الفتح في الجبل
وقيد الفطخ
في الجبل
في سنة ١٢٠٠ هـ

ان ما سياتي
ينافى ما هنا كما لا ينافى

كذلك ما بين منه بالضم والفتح النقد بين كرمها ورممت والجواب عن الثلثة الاول ان المراد
 في بيان مذهبه فيها اختلف فيه من الامر بالماضى وهو صيغ الماضى باسمها والمفرد
 المذكور من الامراء ما سواه من صيغ الامر اتيقن على بناءه على السكون في الجمع المؤنث
 على الجنس في غيره واما المفرد المذكور من الامر اختلف فيه فقتل انه مبنى على الحركات
 ان كان اخره مدحفا او ناقضا ولا فعلى السكون كما سيذكره الشارح ومنه ههنا مبنى على
 السكون للفظ او التقديرى ان لم يكن ناقضا ولا فعلى الحذف واما صيغ الماضى فالتاء

[illegible]

منه انما اخرى الى ان هذا هبله ما هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى قوله على الفتح
على الفتح اللغوي في الجملة لم يتصل به وادمج فيه ضم بالضم اللغوي والتقدير يري دائما
ضمير مفعول فيكون بالسكون للفظي دائما وهو ستمائة عشر احتمالا ثلثه ثمانية اذ كان
عن اثنان والثالث اثنان من اربعة اذ كان كذا والاربع

من الامر داخل تحت قوله ان كان مقفلا لان ضمير الفاعل كجزء الفعل اما الرفع المؤنث فبناءؤه على اعرابه في المضارع فالتحاجه الى البناء ولا يخفى ما فيه قوله على خلاف الاصل وذلك لان الاصل في الافعال البناء لعدم اشتغالها على مقتضى الاعراب فلو لم يغلغض بناء الياء كان

في قول المصنوع انما اطهرت علة قولي واذا قيل ان اسم قوله فعلا لهون فيه باطلا
الى علة قول خلاف الاصل فكان اعراب المصنوع وكونه على خلاف الاصل دعوى بينة
وبها قولهم لا عنوا والمعالى المختلفة عليه فيجب به الاعتقاد بعلى واعين انضمية معلى ورو
او الاستدلال والافق متعدي بنفسه والمراد بعنوا المبالا للاسم ان باخذ كل واحد منها

من غفر



من غير وجه وبعبارة اخرى والمراد بالمعاني ههنا الاثبات والنفي والخبرية والافتائية وهذه
المعاني كما كانت معتبره لذات معروضها ليست مما يقتضي الاعراب فان ما يقتضي الاعراب
لا بد ان لا يعبر ذات معروضه كالاعراب في امر وان المضاع لو اعنور عليه لمعاني لكان
معربا على الاعراب خلافا لكونه معربا عليه ان الماضي كالمضارع في ذلك فليكن على ذلك
بناءؤه او اعرابه ايضا فالأحرى ان اعرابه يشبهه بغيره من ذلك من الاشتراك والاختصاص واللفظ
وعبرهما فانهم قولهم من تون تاكد مباشر اراد بالنون اعم من النون للفظي والتقدير
وبالمباشر لفظا وتقدرا معا والمعنى اعربوا مضارعا ان يحرك من تون
المباشر لفظا وتقدرا معا كلا مضربين مفرا ومن النون لتدبري المباشر لفظا وتقدرا
معا كلا مضربين مفرا من غير ما ذكر كلاهما كضرب ام كان قرن النون للفظي
المباشر لفظا فقط كلا مضربين جميعا او النون للفظي الغير المباشر كلا مضربين
المباشر لفظا فقط اي ما من شيان المباشر لللفظي فقط كلا مضربين او النون
او النون لتدبري الغير المباشر نحو لتدبري القوم بالتحذف فالفعل المضاع باعتبار
النون والمباشرة وجودا وبعد ما سبعة اقسام اثنان منها مبنيان والبقية معرفة
بعضها لفظا في بعض الاحوال وبعضها بتدبري او اتمال لكن بشرط عدم اتصال نون
بها وقد عرفت الامثلة فقولهم تركب خمسة عشر كركبة كونه عن شئ او في حد شئ
عن طرف احد جزئيه وهو الحركة الاعرابية وهذا الحذف يستلزم انتفاء الاعراب للفظي
لا انتفاؤه مطلقا حتى يلزم الدور فقولهم معربا بتدبري اتمال في حالة نصب المجرم مع
لحد في النون لفظا وتدبري بناء ذى النون مطلقا مباشرين كان ام لا فقولهم وان عركي
في هذا التقدير اشارة الى ان ليس شرط الاعراب في المضاع عراؤه من مجموع الامر
هو مجموع والالزم اعرابه عند عراؤه من احد هيا فقط بل بشرط عراؤه من كل واحد من
الامر لا يتحقق ذلك الا بعرابين وعلل ان العراء من مجموع من لوازم المضاع ولا معنى لشيء

يعلم ان الاعراب يعبر او يصف دون الذات فلا بد ان يكون
ما يقتضيه ذلك لتحقيق التام بين النون واللفظ
القول بان عرّب النون لا يقتضي الاعراب فان ما يقتضي الاعراب
لا بد ان لا يعبر ذات معروضه كالاعراب في امر وان المضاع لو اعنور عليه لمعاني لكان
معربا على الاعراب خلافا لكونه معربا عليه ان الماضي كالمضارع في ذلك فليكن على ذلك
بناءؤه او اعرابه ايضا فالأحرى ان اعرابه يشبهه بغيره من ذلك من الاشتراك والاختصاص واللفظ
وعبرهما فانهم قولهم من تون تاكد مباشر اراد بالنون اعم من النون للفظي والتقدير
وبالمباشر لفظا وتقدرا معا والمعنى اعربوا مضارعا ان يحرك من تون
المباشر لفظا وتقدرا معا كلا مضربين مفرا ومن النون لتدبري المباشر لفظا وتقدرا
معا كلا مضربين مفرا من غير ما ذكر كلاهما كضرب ام كان قرن النون للفظي
المباشر لفظا فقط كلا مضربين جميعا او النون للفظي الغير المباشر كلا مضربين
المباشر لفظا فقط اي ما من شيان المباشر لللفظي فقط كلا مضربين او النون
او النون لتدبري الغير المباشر نحو لتدبري القوم بالتحذف فالفعل المضاع باعتبار
النون والمباشرة وجودا وبعد ما سبعة اقسام اثنان منها مبنيان والبقية معرفة
بعضها لفظا في بعض الاحوال وبعضها بتدبري او اتمال لكن بشرط عدم اتصال نون
بها وقد عرفت الامثلة فقولهم تركب خمسة عشر كركبة كونه عن شئ او في حد شئ
عن طرف احد جزئيه وهو الحركة الاعرابية وهذا الحذف يستلزم انتفاء الاعراب للفظي
لا انتفاؤه مطلقا حتى يلزم الدور فقولهم معربا بتدبري اتمال في حالة نصب المجرم مع
لحد في النون لفظا وتدبري بناء ذى النون مطلقا مباشرين كان ام لا فقولهم وان عركي
في هذا التقدير اشارة الى ان ليس شرط الاعراب في المضاع عراؤه من مجموع الامر
هو مجموع والالزم اعرابه عند عراؤه من احد هيا فقط بل بشرط عراؤه من كل واحد من
الامر لا يتحقق ذلك الا بعرابين وعلل ان العراء من مجموع من لوازم المضاع ولا معنى لشيء

اللفظي فقط وتقدري
الاعرابية مجموعا

المعتبرة في الكلمة المحققة ^{ان} دلالة المبهة الموجودة في الخارج على نفسها الموجودة مطلقا
دلالة عقلية ولا وضعية فتدبر قولهم بدليل عدم وفائنا مقتضاها فان مقتضاها الكو
على الاسم ونضيف عدم عود الضمير اليها ولو تفهنا شئ منها فقولهم اسما كان او فعلا
اشارة الى ان اللام في المبنى للاستغناء لا للعهد لشاربه الى الحرف فقولهم ونقل المبنى
كان وجهه ان لنا العرب عودا يتكلم بالمول على حسب اقتضا العالم لكثرة العربان
في كلامهم فالتكلم على خلاف ذلك تقبل على لسانهم لكونه على خلاف عادتهم فقولهم اي من
المبنى لانه كان امثله المص كما في الاسم للمبنى ^{او يطلق المعنى الذي} في سطر من كلام الله انفراد الاسم للمبنى بالحكم
امكن ان يوهن مراد المبنى بالانفراد المذكور والضمير في قوله للاسم للمبنى اوجه الى
مطلق المبنى ومثل بما مثل نفسها على ان مرادهم بها احوال مطلق المبنى لا غير قولهم لا انتقاء
الساكنين اي لوجوده او لوضعها المفعول لم يحتمل ان يكون حصولا او تحصيليا بل هو محل
واكب جائز لفظ جائز صتم للمثال الاول لا مبدل للمثال الثاني وجهه ثم قولهم لا بد
ركب ابو اده هذا المثال لا تمام النشر على ترتيب اللف والافاستغنى عنه بالمثال الاول قولهم
او تسرى غير اللف لظن ان مناط هذا الخلاف على ان المحرك هل هي انفصال ما للمبنى
عن المحرك بعد انضاله به والسكون انضاله به من غير انضاله مطلقا وهي انضاله تام هو
انضاله بلا انفصال تام فعلى الاول لا ينداء بالساكن مشعور مطلقا وعلى الثاني في
كافي صورة الروم والاخلاص لكن في غير اللف لثبوتهم مطلقا وهو ظن واما
كون المحرك بالمعنى الثاني والسكون بالمعنى الاول فستلزم لوجود الواسطة بينهما كما ان
كونها بعكس هذا استلزم لرفع التقابل بينهما فانهم لم يوافقا هو المعنى الاول والحكم بالثبوت
كما هو المثل فقولهم لا استتقال اللفظة واكثرهم لم يقل كما تقدم لان لعلها منها
رفع الثقل وهو اعين من الخفة فقولهم تشبها بقبل وبعد وجهه التشبه كونها ظرفين لا رمى
الاضافه فقولهم وقد علم مما مثلت الى قوله لا يكون في الفعل لفظ ما موصولة بالضمير

وجهه ان لا يكون بوقوع ما ذهب اليه المحقق
اشارة الى ان ما وضعه اللفظ لنفسه وضعا
عليها لئلا يظن بغيره الوضع في الوجود او في الخارج
في اللفظ الموضوع اليه

وهي صورة الروم والاخلاص وهو على
الاشكال في مادة انضاله ما بان في الروم

انها اذا و غير تام كما
انها اذا و غير تام كما
انها اذا و غير تام كما

ع
لأنه قد وجدنا في بعض النسخ قوله تعالى
فأما إذا كان في ذلك من الغرور والشقاق
فإنه لا يملك أن يكون له نصيب من الغنم
فإنه لا يملك أن يكون له نصيب من الغنم

04

المجرد لوجوده او مصدرية فالضمير لما ذكر من التمثيلات ثم انه انضر عليه بوجوه الاول
ان الصواب ان يقول مثلنا بصيغة الجمع لان ما علم انما علم من مجموع تمثيلات المضاف والمضاف اليه
لا من تمثيلات كنه فقط واجيب عنه بان مثلث بصيغة الجوز العارضة ولا ينافي في التمثيل
لكنه انما هو التمثيل الى الضمير المجرد والمذكر اقول لا بعد ان يكون مراد بما مثلت به انما هو ان يكون
اصلا لا زواجا وكذا ان يكون نسبة العلم بما مثل به من قبيل نسبة المعلوم الى الجزء الاخير
المتعلق به من علمته التامة وهذا شايخ الثاني ان الصواب ان يقول بما مثلت به وما لم اصل به ان
المعلوم الثاني انما هو معلوم من الثاني وجوابه ان المراد به انضرت على التمثيل به وهو
مستلزم لذلك الثالث ان المبني على اكثر الضم موجودان في الفعل كضربوا واضربوا
وجوابه انها مبنيان عندنا على الفعل والسكون التقدير بين الاعتباره الاصل فيها ان
العارض كايضا الرابع ان الحرف المبني على الضم ان كان موجودا كما هو الظاهر من وجود
منه والمتبادر من تخصص كنه عدم وجوده بالفعل فلا وجه لعدم التمثيل به وان لم يكن
موجودا فانهما معلوم ثالث فلا وجه لعدم النقص له واجيب عنه باحتمال سقوط متدفع
لتعليل بناء على الضم من العلم وباحتمال ان يكون كنه مراد في مندا اختلف فيه هل هو مراد
فرع عين وصبي على السكون تقدير او اصله وصبي على الضم تحقيقا ولهذا لم يتعرض
للا تمثيل به ولا لكونه معلوما في وفيه نظر وجه النظر يعلم ما سبق قول هذا الهاء اسم فعل
بمعنى خذ وما مفعول في قولها ياجي به كهذا التعريف غير شامل للاعراب التقديرية
والا لزم الدور وقول من حر كذا لا المقتضى الا لزم تبين الشيء نفسه قولها رفع وهو
بالضمة او بالواو او بالالف والنون قولها ونصب هو بالفتحة او بالكسرة او بالالف
او بالياء او حذ النون قولها وجر وهو بالكسرة او بالفتحة او بالياء قولها وجر وهو
بالسكون ويجوز في الآخر او حذ النون قولها فاعلم ان الاول ان يمثل بجوكان
ببيان مقتضى العلم بالاعراب في هذه العبارة قلب اقول لا بعد ان يكون حصص مفرد كما يقال

لا تخرجوا من بيوتكم حتى تصلوا صلاة الفجر عظاما

بیانہ

على
لأنهم لم يروا
بالأدلة القليلة
متمسكة بالعاطف فيلزم الدور

ضمیمہ

[illegible]

04

عن
الشيخ العلامة القريب والوارد من الأمانة
المذكورة في الوثائق فقط كما هو الواقع
بشروط الأول

لا ينشوط الا بالافادة للصحة والناظر بها يعلم انه
حيث ينشأ حماره جواراضه الا ان لا يفيها ان
الطائر يقول بذلك اخره فاقول وهذا
يضاف الى الطائر غير منجبه اسم

على قُبُلُ الذِّكْرانِ قول في هذا الآخر لظرف متعلق بالنقص باحسن قول وهو من اى كلام
 قول من تعري لغزاه تعري فعل ماض بعينه نسبت اعضاؤه مضاعف من فعل الجاهلية
 زمان بين عروج عيسى بعينه محمد ولم لا تكونوا كلات دعواى من سبب نفسه بابية كسبب
 النفوس في الجاهلية الى الابداء فقولوا لعضاى خذ باسنائك هن ابيك لعله ينفعك
 لا يجيبك في القتال ولا تقولوا له هذا القول بالكآبة وهذا الخبر وان كان منسوب اليه
 لكن لا ندري هو من ادفعه عليه هذا قول والنقص اب تقدروا نقص لفايدته الى
 ان لا يتوهم ان فاعل الندو هو الاعراب بالحروف المذكورة الثانية ان يشار به الى النظر
 متعلق به لا بقوله بند لان النقص وصف للمجرور والندو وصف للنقص الاشارة
 الثانية مستفاد من تقدروا مقدما على قوله بند وقول وهما الخ وهم النفس لئلا يتوهم
 تغليب الثاني على المنطوق وقوله وتا ليه قول بابية اقتدى به قاله روبر في مدح عدي بن
 حاتم الطائي والضمير في قوله ابي قتل للعدي اى من يشابه حاتم في الشجاعة بظلم الفقهاء
 باقتدار ما عليهم وقيل الضمير المستتر ما ظلم لمن ولد اى ما من يشابه من هو
 ظاهر فلم تله امه من الزنا فما ظلمت محقة اقول ولا يبعد ان يعوض الضمير الى من اى ما ظلم
 شانه اياه في الصفا الى رجع نفسه عن غيرها وضعت له اى البانية مع ابيه في محض اليه
 خلاف الاصل فان الاصل هو المشابهة بين الاب لابن قول اى فصر بوجه التفسير واخرج
 قول انا باها اة فابله ربه وقيل بوليهما والثا هاء اباها الثالث حيث جرى بالالف
 في حالة الجر اما الاولان فلا شاهد بينهما وهذا البيت مع ما سبقه في مدح محبوبه الشاعر
 وما سبقه هكذا واهال البلى ثم واهالها هي التي لو اننا لنأها باليت عينيها لنا واهالها
 بشن رضى لها اباها كلمة واهال للتعجب اى تعجب الحسن لبل وروى بدل لبل ربا وهما وسلي
 في الاصل سمانسوة مشهورات في الحسن ثم استعبرت لكل محبوبته والى الامال ولنناها من
 البهل وهو الوصول وكلمة لوفى الكلام لا يخلو عن معنى التمتنى لبيتنا وصلنا اليها والمربو

ابن يقول ما ينادى ابن فلان اكرم

نكول لدا وبنا ليه الم والاخر اى م ج
 في جملة في يد لا حرة في الضمير رضى الى رضى
 ما ظلم من جهة اسم المواقفة انظر الاولين القوي

عبيها لنا وفاها اما انفسهم اوالا لئلا ذنبهما على وجه القتل والنظر اليها ونحو ذلك
وقوله بمن متعلق بقوله لنا ونسبحك للتعظيم وترضى اما بالناء المشناة الفوقانية وقاعله
بعو الى ليلي وبالنون من الاضياء والباء التختانية من الرضا وقاعله قوله اباها على
لفظة القصر الضمير المجرى للثمن لكونه جنسا مقصودا من كثرة وقوله انا باها كانه اسند ^{واك}
لما توهم من امكان حصول التمتي ^{بها} يعني اباها وحدها لا بغير ضابط ذلك لانها مجردها وغايتها
نسبة على لغة من احرها في جميع الاحوال بالالف والمراد بالغائبين اما غيبة مجرد الالف غيبة
مجرد المجد واما اول المجد واخره وذلك كناية عن جميع مراتبه والضمير المضاف اليه اما لليلي
مجدف مضافين او مضاف واحدا للمجد على ان يكون فقرة واشباعه بالالف للضرر وقيل
البيت في وصف طائفة معهوده من العرب واوله هكذا اي قلو ص ^{ما كواها} اكي تراها سألوا
علاهن ^{فمنه} قيل ^{علاهن} واشدد ^{بمنه} يعني ^{علاهن} حقواها ناجية وناجيا اباها اي شرطته حد
فعله اي ابي قلو ص اكي انت تراها وقلوص كتمود الناقاة الشابة واول ما يركب من اناث الابل
وجعه قلوص قلوص كبت وكل وفلاضر والراكب مجرد بالاضافة لا منصوب على الحال بنية بمعنى الركوب
كما في بعض الروايات وشالوا علاهن اي كى ما يركوهن عليهن فان شال يشول بمعنى
ارتفع او حملوا عليهن من شال يشال اي حمل يشد بدلهم فقل علاها بضم الشين او بكسر
وهو جراء الشرط وقلب باء على الفاء في الثاني للضرورة وفي الاول للناسبة والضمير
المجرى وان للقلوص المزية واشدد من الشد وهو بالفارسية بمعنى يستن وحقيق كنفق ^{وعلاها}
حبل يشد به بطن البعير ^{علاها} حقواها ^{علاها} نشبة حقو قلوص هو محل شد الاردار وهو تضيئة بالالف
كفائناها والناحية هي السيرة في السير وى طاروا وطر وندبة ونادى بادل شالوا
وشل وناجية وناجيا قول المتقدم في الاسماء المذكورة لما توهم من اسم الاشياء الموضوعة
للقربان المراد بها الاعراب هو القصر فمع بقوله المتقدم اه قبل عوم الاسماء بدل على ان
شرط ثبوت اعراب جميع تلك الاسماء هذا الاعراب هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشارة في

٧ فلا نص

مدرسہ اسلامیہ دارالافتاء
۷ امکان م

[illegible]

مكيون نشبه وجمعه ونصغره غير دار في الفصح فقله متفق اللفظ اي لفظ الشين
 اولفظ الدال والشين ولفظ العبارة خمسة احتمالات ثلثة منها على تقدير كون المتفقين
 بمعنى المتماثلين فحال الاول ان يكون الوصف قبل المفعول الثاني ان يكون قبل
 للفاعل بتقدير رابط هو قولنا متعة اصله وضمة المستر للمفعول لثان يكون قبل
 لكلهما وضمة طما وان كان منها على تقدير كون المتفقين بمعنى المتحدين في حال النشبة الاول
 ان يكون الوصف قبل المفعول بتقدير قولنا متعة الثاني ان يكون قبل للفاعل بتقدير
 رابط هو قولنا الاول من الخمسة اظهر احتمالات فقله بزيادة الفاء الباء اللام وهو متعلق

الشين
 الشين
 الشين

فلهذا لفظ متفق لفظا متفق
 من انما لا يتبعه معنى
 الوصف واللفظ لا يلحقه
 فبغيره انما لا يلحقه

والاولان هما الزم بعد
 الوصل تركب بينهما لفظ ايضا
 فلهذا لفظهما هما الزم بعد
 الوصل تركب بينهما لفظ ايضا

لذن لفظ الزم مثل المتقسم
 والمتساويان جزء الموضوع له

بتقدير كونهم بمعنى المتحدين فلما لا يقتل طرفة بغير المعنى المستعمل بلا قرينة يدل على شين ما
 براد منه ان يصدق في عليه ان اسم دال على شين هما الفاء بمعنى الطهر والراء بمعنى الخوض
 وهذا تحذف لفظها بزيادة الفاء وباء ونون في اخره وليس ثلثا لثا بمعنى مع واللام ان
 يكون رجل في رجلان اسما فقله نحو قال رجلان ذكر عامل المثال للاشارة الى انه مشا
 لرفع المشي بالالف لا لطلاق المشي والى ان هذا المثال من اضخم الكلام الذي يحكي للملك
 العلام فيكون شاهدا ايضا للزم فقله فخرج نحو زيد وكذا نحو ربح باحد معنييه
 وشفع ونحوهما لان المراد بالالف لاهنها ان يدل على كل منهما بالمطابقة كما هو المشا
 من الحلاف للدلالة وذلك لانه امثال ما ذكر على انك بالشين فقله والفلان اقول لاهنها
 امور ثلثة قد يجوز الفعل كونها نشبة الاول نحو عنيبن اذا اردت منه الباطنة والنبوع
 ملو بربا ليل والنهار وهذا ليس بشين بالانفاني وخارج عن هذا التعريف على جميع
 التفاد براما على حل الانفاني على معنى التماثل فظم واما على حمله على معنى لا تحافلا
 اللفظين عبارة عن حلول احد هما في الاخر لا حلول لهما في ثالث انما لك نحو من الشمس

ليس
 او اطر بزيادة الالف والباء واللام

وكان من صفته علمه والاشياء

واختلف فيه فقال بعضهم انه ثلثه مظهر وقال اخرون انه ليس بثلاثة مطلقا وفصل
 ثالث بان مظهره ان كان علما فكلاول والا فكلثاني وهو خارج عن التعريف
 على تقادير التماثل المتبادر وهو التماثل الحقيقي لا اعم منه ومن الفرضي لثلاثة الشمس
 والماثل للثلاثة انما هو مجرد الفرض وداخل على تقادير الاتحاد والحقانية مشي مجازي
 والايج ان يكون التعريف للمشي الحقيقي لما يسمى بالمشي مطلقا وكونه لا يعاقب
 التماثل كما هو المتبادر منه والحكم يخرج مخوثرين عن هذا التعريف كما فعله الله وان
 كان الحمل لا يتخلل تلك الامور لثلاثة اعم فائدة قوله وان الزيادة في البواق اي
 لعدم الزيادة في البواق والظهور في البواق من قوله الدال على شئين اما كليهما فكل
 على الشمول للشئين على الشئين واما اثنيان واثنان فلكل لهما على المرتبة
 الثانية من العدد او على شئ ثبت له الاثنية ولو سلم ذلك لكل منها على الشئين حملها
 على الاتزان مع عدم ارادتها جزاء فيج كل منها عن قوله صفتي للفظ ظاهر شئ
 بعد ذلك قول الشاعر وكلا ذلك وجه وقولك زيد وعمر اثنيان والمراد بالزيادة كون
 الزيد عليه مستعملا بدون الزائد الجملة لا وصفه بقابل لفاء والعين واللام
 فلا حرج عدم خروج اثنين واثنين عن قبلة الزيادة بان لهما مثلا بقابل لفاء
 واللام قوله وادفع بها في هذا التقدير اشارة الى ان كل اعطف على المشي على قوله
 بالالف وادفع لا انه مبتدأ وكلنا اعطف عليه مجازا لعاطف كذا خبر قوله وهو
 اسم مفعول عند البصريين واما عند الكوفيين فهو بثلاثة كل بالضم الشديد فكسوف
 وثني قوله على اثنين مذكرين لو يكلف بقوله اثنين عن مذكرين لان المراكز كثيرا لا يحتمل
 بالزيادة فيقر بالثلاث ولو عكس لثلاثتهم كونه جمعا قوله واما بوضعها بقدر كلمة المحصر
 للاشارة الى ان تقديم الظرف لغضا لحصر قوله كائنين واثنين لا يخفى ما في بين
 المشبهين والمشب بهما من الجملتين لفظا وخطا حيث لثاوت بينهما الالف واحد كان الشئ

او الالاف المتوفاة او الفارقية كما
 وتغير بتغير الجملة او لا بد منها في الجملة
 قوله وللاذ آه او ان لاغير والشرع قوله
 او لوجه الانسان ويعرف وقوله وقيل غير الخاف
 والبا بطلان الطبع الوضع البين فلا خلاف
 وخفي بعضهم الانسان ويعرف لادفع لادفع
 فبذلك وان كلامي في الفاء وفتح الباء على
 ويستبعد لا قبله لوجه الفاء في الكسب فبذلك

عنه
 في قوله تعالى
 بعد ذلك

اشار الى هذا بقوله بالمثلثة فهما ويقوله بالموحدة فهما قوله سواء افرادا بقوله ليس لهما
 بهذا الاعراب مشرطاً بما شرط في مطلق اعراباً خواتماً من الافرادى عدم التركيب
 باعم فما شرط في اعراب كلاً وكلنا بهذا الاعراب من الاضافة الى المضمر فلا يرد ان ذكر قوله
 ام ركباً ليس موقعه ثم المراد بالافراد اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله ام ركباً ام ركباً
 بان تضمن ما بعد هما حرفاً ويكون قوله ام اضيفاً عطفاً على المقدم وفتماً لقوله ام ركباً
 واما ما يقابل الاضافة فيكون معنى قوله سواء افراداً سواء افراداً بان لم يرمحاً مع غيرها
 تركيباً فتنهنا ام ركباً كذلك يكون قوله ام ركباً عطفاً على المقدم وفتماً لقوله افراداً
 والتأمل يظهر ان التركيب المقابل للافراد على ما هو الشايع انما هو الوصف الخاص بالجمع
 الاجزاء لا بعضها كما فهمنا من قوله واما لا يحل الافراد على ما يقابل كلا الامر من افراداً عن افراد
 لما كان في قول المضمر جميعاً ايها ما واما واما الابهام فلا احتمال رجوع الضمير الى
 الاسماء الستة والمثنى والمفرد والجمع على التمام من الاسماء الستة فقد تقدم ذكرها
 على ما قلنا من ان هذا الكلام من الابهام والابهام على التمام من الاسماء الستة فقد تقدم ذكرها
 الى الابهام والابهام على التمام من الاسماء الستة فقد تقدم ذكرها
 اليه الذي هو عيان ما ذكر من المثنى والمفرد وهذا فاسد لان الخلافة ليست لفظاً لشي
 الذي هو اسم مفعول ولا في اللفظ المحقق المراد بها نفس اللفظ بل انما هي لصدا فان في بطلان
 كل من ذلك اشارت بهذا الكلام الى رفع هذا الابهام حيث نسب التقدم الى الذكر فقط
 لا اليه والى الحكم الذي هو الاعراب فعلم ان الضمير راجع الى الاحتمال الاوسط والى رفع
 هذا الابهام حيثما ضا اللفظ للجمع الى اللفظ المعروف بل ان الاستغراق المراد لقولنا
 كل لفظ فان قلنا جميع كل لفظ انما هو معنى جميع مصداقاً له ولا يخفى لطفها بين الاشياء
 واذا عرفت هذا فلا يرد عليه او ومن ان المراد بالذكر ان كان الذكر بالرفع فلا يشمل
 للمفرد او بالانفصال فلا يشمل للثنى وهما معا فيلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي

المراد بالافراد سواء افراداً سواء افراداً
 وانه قد كان في تركبها على اطلاق المراد
 ازاد في قول المضمر على اعراب
 ومن حيث ان

لأن الذي تقدم ذكره فقط هو اللفظ والمفرد والمثنى والجمع
 في الاسماء الستة فقد تقدم ذكرها
 على ما قلنا من ان هذا الكلام من الابهام والابهام على التمام من الاسماء الستة فقد تقدم ذكرها
 الى الابهام والابهام على التمام من الاسماء الستة فقد تقدم ذكرها

بهذا الكلام

لا ينبغي ان يرد بالذكر ان ذكر بالافراد
 لا ينبغي ان يرد بالذكر ان ذكر بالافراد
 لا ينبغي ان يرد بالذكر ان ذكر بالافراد

تقدير مضاف هذا واقيم المضاف اليه مقامه
والاصول قسمين والنصب كناية عن ترك طلوع
الشمس

معكزة واحدة ومن العجائب ما اجاب به هذا المورد عن براده باختيار الشق الثاني وهو
بان المشي المذكور بالتخصيص هو لفظ المشي الذي هو اسم مفعول فانه لو قبل متبنا لكان
حكمه ذلك والقول بان المشي المذكور شخصاً هو لفظ ايمن وايتن قولهم جرو نصبا
تقدم الجرو على النصب لشارة الى ان النصب فيه محمول على الجرو وكذا فيما سبق قولهم اي
حالتهم اي في ما بينهما فان كلام الخالز والخال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على
ولا معنى لها هنا الا الاول ولهذا التفسير فبان ان الاولى لشارة الى رد كما قبل
ان قولهم جرو نصبا مصدحاً وعلية لقوله تخلف ذلك لعدم ملائمة الاول لسباق
الكلام وعدم جواز الثاني بهذا للاختلاف في الفاعل بل هو ظرف ما ن لقوله
تخلف لثابتة لشارة الى دفع ما به يتوهم وروده على هذا الكلام من لزوم ان يكون
الالف ولا علم الجرو والنصب ثم يخلف البناء في ذلك بناء على ان قولهم جرو نصبا يكون
بمعنى محمولاً في كونها علامة للجرو والنصب فيكون بياناً للامر المشترك بين الخلفية والمحلوف
عنه وليس كذلك فاشارة الى ان قولهم جرو نصبا ظرف ما ن له واما الامر المشترك
فهو المكان ولم يتغير المضمّن له لعدم تعلق عرض به وبان ان تتوهم جواز حمل هذا القول
على مكان الجرو والنصب ان هذا الحمل مستلزم للمضامين المذكورة ايضاً فتم قولهم بعد بقا
فتح متعلق بقوله وتخلف تقدّر بلفظ الابقاء لرفع ما يتوهم من كلامه ان هذا الفتح فتح جديد
وكما رفع هذا التوهم بقوله قد الف لاحتمال ان يكون الالف حاصلة بعد دخول الباء لا بعد
ان يكون قولاً للمضّم بعد فتح لشارة الى الامر المشترك فافهم قولهم على حاله هذا اما مضى الى الها
او نحوهما بالتاء وكلها صحيحة فلي وادفع بواو وبها جرو في تقديم الظرف الثاني على
دون الاول لشارة الى احتياج الثاني لافادة المحصر كذا كون الاعرابين بحرف واحد
غير ان يبعد ان ينكر خلاف الاعراب الواحد بالحرف الواحد قولهم سلام اجمع عليهم وديت
وهو جمعها الحاصل بالواو والتاء والنون وهذا القدر كاف في تعريفه من غير حاجة الى

نظير ما بينه الخلفه وان لم يربط بالامر
عاز جرو نصبا

بما ان الامر مشترك بين الخلفية والمحلوف
مضافاً الى ان الامر مشترك بين الخلفية والمحلوف
المذكورة اذ كل واحد منهما
المتعلقان المحلوفان

الامر المشترك

نظير ما بينه الخلفه وان لم يربط بالامر

١٢٢
 في قوله لا كوا في قوله وجود ما للعطف ولا استئناف على ان يكون ما بعده مبتدا
 خبره قوله لذلك فزجج الاستدلال ما الى قياس استثنائي واحد وتقدم ان عشرين
 وباب ليس بج و لا لز صحتها اطلاق ثلثين مثلا على تسعة ولزم وجوب كالتسعة على
 ثلثين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلثين مثلا بصحة اطلاق على التسعة ولا عشرين بادل
 على الثلثين فليس بج و اما الى قياس استثنائيين كما هو ظاهر واما افر عشرين عن
 لطابق المتن في ذلك ولان مفيدة جمعية عشرين وهو وجوب كالتسعة على اكثر مما يدل
 عليه غير مفيدة جمعية الباب هي صحة اطلاقه على اقل ما يطلق عليه كما هو ظ واما ان
 على تقدير العطف باللزم بل ذكر الوجوب لان اللزم في الباب بينا للملازمة لا جري
 للتالي يجوز صحة الاطلاق مع عدم وقوعه بل جزا التالى فيه هو لصحة كما اشرنا اليه فلا
 عشرين فان جزا التالى فيه هو الوجوب للزوم لا الصحة فقط كما يظهر وجهه بالتامل واما ان
 في الباب الاطلاق وفي العشرين الدلالة لا يمكن اعتبار الدلالة التي هي اشد مفيدة
 من الاطلاق في عشرين ومعدم امكان اعتبار الزائد على الاطلاق في الباب لان الزائد
 دلائل تضمنية على الاقل بخلاف العكس كونه اعتبار الدلالة المطابقة في الباب شعرا بما ذكرنا
 واما ان قال مثلا لمقابلة باقي الباب على ثلثين ويأتي ما يطلق عليه على التسعة
 والاطلاق على اكثر على الحلاقة على الاقل ولم يقل ذلك في العشرين اذ لا معنى لمقابلة
 الثلثة فيه اما الاولى والاخره فظاهرتان واما الوسطى فلان الجمع لا يدل بنفسه الا
 على ثلثة افر واحد واما دالة على الزائد على ذلك فبالقرينة واما ان قال على تقدير
 العطف قوله لذلك لئلا يتوهم اختصا القليل بواحد من عشرين وبابيه واما اختصار
 الفاظ الاخوات لفظ الثلثين لانه متصل بالعشرين ولا نه معتبر في مفيدة العشرين لهذا
 قدم تعليله على تعليل عشرين هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام وقيل وجه تقديم ثلثين

اما عا بدلى كل واحد من عشرين وبابيه والى الباب فقط كما يشعر به تقديم الباب
 التعليل فاكوا في قوله وجود ما للعطف ولا استئناف على ان يكون ما بعده مبتدا
 خبره قوله لذلك فزجج الاستدلال ما الى قياس استثنائي واحد وتقدم ان عشرين
 وباب ليس بج و لا لز صحتها اطلاق ثلثين مثلا على تسعة ولزم وجوب كالتسعة على
 ثلثين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلثين مثلا بصحة اطلاق على التسعة ولا عشرين بادل
 على الثلثين فليس بج و اما الى قياس استثنائيين كما هو ظاهر واما افر عشرين عن
 لطابق المتن في ذلك ولان مفيدة جمعية عشرين وهو وجوب كالتسعة على اكثر مما يدل
 عليه غير مفيدة جمعية الباب هي صحة اطلاقه على اقل ما يطلق عليه كما هو ظ واما ان
 على تقدير العطف باللزم بل ذكر الوجوب لان اللزم في الباب بينا للملازمة لا جري
 للتالي يجوز صحة الاطلاق مع عدم وقوعه بل جزا التالى فيه هو لصحة كما اشرنا اليه فلا
 عشرين فان جزا التالى فيه هو الوجوب للزوم لا الصحة فقط كما يظهر وجهه بالتامل واما ان
 في الباب الاطلاق وفي العشرين الدلالة لا يمكن اعتبار الدلالة التي هي اشد مفيدة
 من الاطلاق في عشرين ومعدم امكان اعتبار الزائد على الاطلاق في الباب لان الزائد
 دلائل تضمنية على الاقل بخلاف العكس كونه اعتبار الدلالة المطابقة في الباب شعرا بما ذكرنا
 واما ان قال مثلا لمقابلة باقي الباب على ثلثين ويأتي ما يطلق عليه على التسعة
 والاطلاق على اكثر على الحلاقة على الاقل ولم يقل ذلك في العشرين اذ لا معنى لمقابلة
 الثلثة فيه اما الاولى والاخره فظاهرتان واما الوسطى فلان الجمع لا يدل بنفسه الا
 على ثلثة افر واحد واما دالة على الزائد على ذلك فبالقرينة واما ان قال على تقدير
 العطف قوله لذلك لئلا يتوهم اختصا القليل بواحد من عشرين وبابيه واما اختصار
 الفاظ الاخوات لفظ الثلثين لانه متصل بالعشرين ولا نه معتبر في مفيدة العشرين لهذا
 قدم تعليله على تعليل عشرين هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام وقيل وجه تقديم ثلثين

يعني ان ثلثين مثلا دلالة تضمنية على التسعة وليس
 لعشرين دلالة تضمنية على ثلثين دلالة الاول
 لا يمكن ان يعبر بثلثة بخلاف دلالة الثاني
 اما الاول فظاهر واما الوسطى
 كما في

مقابل قوله ولا بد ان تعليله في قوله وجوده تقديم
 ثلثين الخ او وجه تقديم القليل ثلثين الخ كما في

تسعة وثلاثون مائة وستون وثمانية عشر
 وهو مائة وستون وثمانية عشر
 اربعة اربعين وثمانية عشر

على عشرين ان ما يطلق عليه ثلثون وما بعد اقدم مما يطلق عليه عشرين وان المفسد في
 اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة اطلاق عشرين على ثلثين اقول وجه الاول ظاهر
 ويمكن اجراؤه في تخصيص الثلثين من بين البواقي بالذكر واما وجه الثاني فمحمّل الوجه
 الاول ان يكون الاكثرية بحسب التجاوز عن الحدان تجاوز الثلثين المطلق على التسعة عن
 حد واحد عشرين وتجاوز التسعين المطلق على سبعة وعشرين وثلاثة وسبعين وثلاثين
 عليها البوابة واما تجاوز العشرين المطلق على الثلثين عن حد عشرين الثاني ان يكون
 الاكثرية باعتبار طولية السلسلة من حيث البداية فان بداية سلسلة ما يطلق عليه ثلثون
 التسعة ثم ما يد عليها ثلثة ثلثة الى ما لا نهاية ثم ما يطلق عليه التسعة وسبعة وعشرين
 ثم ما زيد عليه بتسعة تسعة الى ما لا نهاية ثم ما يطلق عليه ما بين ما هو ما بين التسعة و
 وعشرين الى ما لا نهاية ثم ما عشرين في سلسلته هو ثلثون الى ما لا نهاية ثم زيادة
 عشرة عشرة الثالث ان يكون الاكثرية باعتبار عدد مصداقات كل من ثلثين وما بعد
 بالنسبة الى مصداقات عشرين فان للثلثين في مساقفه من السنين الى التسعين مثلا احد
 عشر مصداقا والعشرين في تلك المسافة اربعة مصابيح وكذلك للتسعين في مساقفه
 التسعين الى مائة وثمانين احد عشر مصداقا والعشرين في هذه المسافة عشرة مصابيح
 وقس عليها البواقي الرابع ان يكون الاكثرية باعتبار نوع المفسدة فان لمفسد في الثلثين
 الى التسعين من نوعين هما الالفاظ على اقل مما يطلق عليه والالفاظ على اكثر من هذا
 وفي العشرين ثمانية من النوع الثاني فقط وهذا الوجه قريب من الثاني وهذه الوجوه
 الاربعة كما محتمل ان تكون عامة للثلثين الى التسعين بمحمّل ان تكون مخصصة للثلثين على
 حساب راد فهدا القابل التماس ان تكون الاكثرية باعتبار المطلقا فان العشرين واصل الثلثين
 الى التسعين سبعة وسبعة مفسدا اكثر من مفسدة واحدة ثم اقول في هذا الوجه المحتمل للوجوه
 الخمسة نظرا اما اجمالا فلا ان اكثرية المفسدة موجبة للناحية كيف لا وناحية الاسناد لال

بأن يقال انفسه ثلثين في بين البواقي بالذكر
 لان ما يطلق عليه اثنان التسعة اقدم مما يطلق
 عليه البواقي اعطاء عشرين واثني عشر واثني عشر
 عشر واحد وعشرين واثني عشر واثني عشر
 عشرين في اربعة اربعين وثمانية عشر
 بعد السنين في المصداقات بان يطلق الثلثين
 في اربعة اربعين وثمانية عشر فيطلق ثلثة ويطلق على
 التسعين في اربعة اربعين وثمانية عشر فيطلق ثلثة ويطلق على
 عشرين في اربعة اربعين وثمانية عشر فيطلق ثلثة ويطلق على
 عشرين في اربعة اربعين وثمانية عشر فيطلق ثلثة ويطلق على

التي في من الاضعف الى الاقوى لموسلم ذلك فلا شك ان اشدهم المفسدة التي في عشرين
تعارض تلك الاكثرية فان وجوب الدلالة على اول المصادقات اشدهم مفقود من جوان
الاطلاق عليه كما سبق بضاع عدم الاطلاق في ثلثين الى تعين بالنسبة الى بعض
وفي عشرين بالنسبة الى كل واحد منها واما تفصيلا فذكر على الاول ان الاكثرية لا تحقق في
جميع مصادقات الثلثين وما بعد بالنسبة الى نظائرها من مصادقات عشرين بل في الثلثين
انما تحقق في مصادقة الاول بالنسبة الى مصادق اول عشرين في اربعين في مصادقة
الاول والثاني بالنسبة الى نظيره من مصادق عشرين وهكذا يتراعى الى التسعين فان
ثلثه مصادقة اكثر مما في عشرين من نظائرها واما في باقي المصادقات في كل منها فلا اكثرية
هو في جانب عشرين فلا اكثرية في جانب عشرين تغلب في جانب خواته فينبغي ان يقدم
عشرين على ثلثين لا بالعكس على الثاني والثالث والرابع ان التقديم لو كان لذلك
فالاولى ان يقدم عليه لتسعين الذي هو اكثر مفسدة من العشرين واول مفقود من اليق
لغيرهم استحقاق البوابة للتقديم بالطريق الاولى لا ان يقدم الثلثين الذي هو اكثر مفقود
من الكل وعلى الخامس ان استحقاقها هو اكثر مفسدة للتقديم انما هو لان ثبوت المطالبة
على وجه اظهر واجتماع مفسدات الاخوات لا في كل واحد واحد منها لا ينفذ فحق جميعها كان
ويمكن الاعتذار عن بعض هذه الابهادات بالتأمل فتم تم عرض هذا القابل لشرح قوله ليس
به فقال اسم ليس غايد الى لزوم والوجوب كذا الضمير لهما في الثاني من معنى اللزوم
والواجب الى اللزوم والوجوب ليس بل لازم واجبتم قال ولم يقل وليس بخارج لان خلا
مثلا على تسعة واطلاق عشرين على ثلثين جازيما لوجود علاقة الكل والخارج اقول في نظر
اما اول فلانه ان حمل لفظ اللزوم على ثلثي الملازمة كما هو الحق فليس كبرى في اللزوم ولا
في لزوم ان يكون الكبرى في الملازمة وهو مع كونه غائبة العارية وان حمل على كونها جزئيا
كما يظهر من بعض حكماء الملازمة ممنوعه بخوان ان يكون الثلثون مثلا مجمعا ولم يتفق ان

بعض ان يكون ان يكون ليس على الاطلاق و
قد لا يعيد تأمل كما هو الذي
واحد

مع
الشرح في الثانية والكبرى الاولى على القليل
في نظرية الصواب في الثانية والكبرى الاولى على القليل
اي في قوله صريح في ثلثين الى اثنى عشر
تسائية اتم حيث قال ليس بل لازم واجبتم

نحو قوله في الاية
ان

لما يتبين ان

مع مفردة مفهوما كالحاد الرجل والرجل في مفرد الرجل وبنادته على مفردة مفرد
بمعنى مكان استعماله في كل ما يمكن ان يستعمل فيه مفردة بعد بنادته مثلي مفردة أو أكثر عليه
أذا عرفت ذلك فاعلم ان قوله للزوم بنادته أو احتمالاً لا وجه الأول ان يكون إشارة
الى قياس استثنائي محمول تالي صفة أو من لوازم موضوع مقدماته وطلان تأليه لاجل عدم
ثبوت عموله لمحمول المقدم والمراد بالبنادته الزيادة في المقوم وتقدر بالقيل هكذا لو قلنا
جميعاً لزم وجوب بنادته مصادره على صدق مفردة والتالي بكم لان العلم يطلق على كل غير
عائق أيضاً وغالون لا يطلق على غير عائق بعد بنادته مثليه أو أكثر عليه التاكيد ان يكون
إشارة الى دليل بطلان تالي القيل الأول بناء على تقديره في الكلام والمراد بالزوم
اللزوم الحادث الرابع ان يكون إشارة الى بيا الملازمة للقيل الثاني بناء على تقديره
في الكلام والمراد بالزوم اللزوم الا في فهم ذلك قوله لا نه كما قاله القيل للالحاق
او عدم الجمعية قوله اسم له بان الخبر وقيل جمع لا واحد كما بابيل وقال بوش جمع على الجمع
فقبل بكسر الفاء وتشديد الباء عين من العلوص عليه اعل اعلان مبهمة والمراد منه على هذا
التقدير عرفات غالبته واسم اماما يقابل القيل ويقابل الفعل والحرف لكن اراد منه
العلم وهو ان اصله دوران اعل اعلان رينار آدهو من التدوين واصله بمعنى فادون
فيه الشيء اي فصل وانما سمى هذا الدewan بعلين لانه سبب لارتفاعه الى عوالى الجنة
اولاً انه مرفوع فوق السما السابعة قال الله تعالى ان كتاباً ابرار لفي عليين وما ادرى بكم
ساعة يوم كتاب مرفوع يشهد المقرئون قولي وصلحاء المقلين انقل كفرنس بل من
الببت وفي الصحاح هو مشاع المسافر حشمة المراد من الثقلين الجن والانسان لان الدنيا كما
ببت هما مشاع او مسافرة هما مشاعها وحشمتها قولي واعترفتي الهوى بالماطر ون قبل
هذا لعبد الرحمن بن ثابت وقيل لابي هذيل الخراجي اسمه هذيل لعنا كذبته معاوية بن ٢٠ مصادق
تحت ورجع معها لا مشق طراه هذا بات كالموت كالمجنون واعترفتي اه صياح حتى
المفهوم

هذه هي ضوابطه
بناؤه

الالهة يارور عند اهل القناة من جبرون. واعزتي اي غشيتني صلح من رحم صنا
 لجدف حرف النسا وجي ماخر من باب الفعل والاله فاعله وحب اي جماعة وود وراجع
 دار عطف على قوله حبا والظرف في موضع الفت للمعطوف المعطوف عليه وجبرون بفتح
 الجيم سكوزا لبا المثناة من تحت باب من ابواب مشق القناة كانها اسم موضع من توابع
 جبرون والمعنى ان جماعة يبيتونا واقعين عند اهل هذا الموضع والجملة وعائته واخر المص
 الثالث تنوين قوله ووروا وهذا المصراع زائد عن ميزانه بحرف هو تنوين قوله
 حبا فلان كان قد نفي للضرورة والشاهد في الماطر من حيث جبر بالكسر مع بقاء الواو بفتحة
 مقابلة لجبرون الجور بالكسرة قوله ولها بالماطرون اه هذا ما نقل به ^{للمعنى} اصل
^{من} بندين معاوتة ^{للمعنى} لا مرة بضرابته قد ترهبت في بر خراب عند الماطر
 وما بعد هكذا: حرفه اذا ارتفعت: ذكرت من حلق بيعا: قوله ولها خبر مقدم عن قوله
 حرفه وانما يتعلق بالظرف المذكور والمراد منه زمان الشا وحرفه بكسر الخاء المعجمة وسكون
 الراء المهملة ما يحسنه من التمر فارتفعت اي اكلت في الربع من ارتفع البعير حلق الجيم واللام
 المشددة موضع بالشام وسوق الجلق مشهود وبيع جمع بيعته كيف جمع جفته وهي معبد
 الضأى اي لها في الماطرون ثم في الشا فان اكلتها في الربع جائت الى الجلق لتفصيل ما يؤكل
 وترك البعير ذكرها من جلق ولا شهادة في البت على المطر الا بادعاء رواية النون مفتوحة
 قوله وارصون لم يقد رله من قبل ما قدر لما تقدم له يكون عطفاً مثله وقوله شدا حلاً
 عنه كما قبل كل جعله مبتدأ لقوله شدا لوجهين الاول ان الشدا وههنا منسليم للحوقه
 بالجمع المذكور اسما من معنى الشدا والحق فاقول بالتقدير لغواتنا في الاشارة الى ان
 الاول وههنا نفي ليسا بسبب تعبير قوي تقع في هذا الحاق فان الحاق ما قبله الحاق القنا
 للتكثير شيب تنفاه الجمعية وبوجود التصحيح هذا الحاق الحاق الواجد للتكثير مع غايه
 غرايت حيث يشبه باجتماع المضامين التصحيح والتكثير قوله يفتح الراء اه وقد نقلت في

ابيضاً وعلى هذا لو يكن مكسراً ونزلنا شارة الى وجه الشد وذو انما الطبقة الى وجه العدل
عن التركيب المذكور قولك ^{الاول والآخر} شد الفرق بين الشد وذو اللوح والشد وذو الخرج الشئ عن
الذي يقتضيه لانه سواء دخل في حكم شئ آخر يقتضيه لانه لا واللوحة دخول الشئ
كذلك لانه بين الشئ وبين كانه مجهول لا اكثر سواء كان للداخل حكم لانه وقد
خرج عنه ام لا فظهر ان بيننا عموم من وجه قولك اعرابه اى لا فتح راء قولك والحق اى بالجمع
المذكور انما عدل عما هو اظن في هذا المقام من كون سنين عطفا على ارضين يتقدم
قولنا شد مع اشراكه مع النكسر الثالث والآخر مع اللوح السابق في ذلك جعل
على عشرين وقوله وارضون شد مع شئ كان شئ هذا الاعراب جميع افرادها في شئ
ان يخرج عن الشد وقوله جمع سنة بفتحها اى المراد للعام والحوال لا بكسرهما اى
مقدمة النون كما في قوله رقم لا نأخذ سنة ولا نوم قولك وهو كل لاني اعترض على هذا
التعريف بوجوده الاول ان هذا التعريف يصلح لمفرد باب سنين لا لنفس الباب الذي هو
جمع الثاني ان التعريف يشتمل على قيد ينافي في المعرفة هو عدم التكسر فلو شمل المعرفة
الثالث انه شامل لخمس سنوات مع انه غير معرب بهذا الاعراب قولك قوله ولو تكررت من اجزاء
المعرفة معناه جمع لم يكن هذا الجمع بصورة التكسر فساد هذا انه كان مكسراً لكن بصو الصحيح
في اختتامه بالواو والباء والنون فيندفع الابرأاث الثلثة قولك وبالهاء اى بالهاء
المنقلبة من اء الثالث فيخرج من هذا القيد نحو اخت بدت وان كانت ناؤها للثالث
قال سيوبه ناؤها ليست للثالث لوجوب فتح ما قبل ناء الثالث اذا كان حرفاً صحيحاً وكذا
يخرج منه نحو ان يجمع على سنين لا لكونه من هذا الباب بل لانه في شئ من قولك وبالاجز
نحو شقة فانه جمع على شقة كرجال واختلفت لانهما الحذف في القيد واو قبل ما فوقه
كونه معرباً اى لا في كونه معرباً بالجر كان على النون من غير اعتناء لزوم الباء ولا في كونه بالياء
والنون ان فادى بالياء والنون على اعرابه لا يبق ايضا فلا يحصل فرق بين الاء في قولك اى

لان ارضون بالفتح ولو تكررت او قد علم ان
الحرف الاول وجه الدول وهذا ما صرح به قولك ولما

في حكم شئ
عنه
الاول ليس ان لا نه في مكسر ويزن فيه
تقريب بناء الولد اى في عقد عمره

الاول والآخر
الاول والآخر

عنه
الاول والآخر

عنه
الاول والآخر

لان الفاعل
ربما لم يجر
عنه

سبب بغيره لا باب المحققا الشامل لباب عشر وسنين قوله شكوكا أي مخالفا لاسمها
الأكثر فهذا إشارة إلى أن قد في قوله قد يرد وضع في موضعه حيث يراد منه التقليل قوله
دعاني من بخلاء آخر لعين يناسيبا وشبها آخر ^{بهم} هذا البيت لصمة بن عبد الله الشاعر
ما ن بطبرستان في وإن دول الاموتة وقد قال هذا البيت حين شاق إلى وطنه ذي قور
ودعاني أي انكسر وامتنع خطابا لمحبوبه بصيغة التثنية للعظيم وقوله من بخلاء من كره
بخدا بخلاء اسم لبلاد اعلها النباهة واليمن اسفلها العراق والثام ولعين من قولهم لعين
بدا لنام اذا اذله وشبها بكسر الشين المعجم اشبأ صلبا بالضم فكسر للحفاظ الباء
وشببتنا بصيغة الجمع المؤنث لما مضى من باب التفعيل المتصل بالضم المتكلم أي جعلنا شبها
وهو بالفارسية بيران وضمهم جمع عين للسنين ويجعل ان يكون شببتنا بصيغة المجهول للمكلم
مع الغرض يجب فتح الباء للضرورة وحذف كقول جمع امره وهو من لم يظهر شاربه ولم
ينبت مخبئه حال من ضم له المتكلم والامر والاشبأ فعل عيوني لا الامر والاشبأ من
عيون الجواهر النسبة إلى الشبأ الذي هو غايته حسنة الشاهد منه نصبت بن بحرية النون
لا بالياء والاشبأ جند في النون بالاضافة قوله أي الورد ويعني أن مرجع الضمير مثلم
في قوله نعم اعدوا هو افريل بقوى قوله من العرب أي من التثاق قوله أي كسمل
كثيرا أي ليس المراد بالاطراد كونه قبا ساء ونسبة الاستعمال إلى الورد ولا يخلو من تجوز
ولو قال بكسر بدل لما قال كانا ولي قوله وما يابره الحق أي من حيث الالتحاق فكثيرا من
نطق بونه بغير الفتح لا شاق في حكم المص لا يابره البت من هذه المحبته قوله والجمع شبتلا
لا شتا لعل على الواو والضمه بدل الالف لفتح في التثنية قوله وقد جاوزت حلا لا لعين
ما قبله اكل الدهر حل وان حال وما يبقى على ولا يقنى وماذا يبقى الشعر ومضى
وقد جاوزت الاستفهام في البيت الاول للتعريف أي كل الدهر انجل الخلق في انجلوا
عنه ما يبقى كل الدهر على ولا يحفظ الدهر عن النزل في الكمال لا تاتي شي وما يطلب الشعر

مدهور بين بطاس

متى وقد جاوزت شعنا واربعين وروى بدل الحد لاسي موضع الاستشهاد واضح
 قوله اي لعكس نون الجمع شارة الى عدم الاحتياج الى ما قد يتوهم من كون لسان البهكم
 السابق اي كثرة الفتح وقلة الكسر نون الجمع لكن ينقد برمضا اي لعكس حكم نون الجمع
 لان نون الجمع هو النون المفتوحة كثيرا المكسورة قليلا وعكس النون المفتوحة قليلا المكسورة
 كثيرا فقولهم على احوذ بن استقلت له الرواية بفتح النون والبيت لم يند ثور يصف لقطا
 والا حوذ بن الخفيف من الشيء والكراد بالا حوذ بين هنا الجناحان الخفيفان واستقلت اي
 استبدت وقولهم وما هي اي ما فيها هداها حاصله زمانا او ما هي مشيرون زمانا وعلى
 حذنا لخصا وفصل المصا البر اقم مقامه في له كما هو ظم عبارة ثم يعنى ن ظاهر عيا المقام
 ان فيها الفتح مع الباء والالف معا لجمع الالف فقط كما هو ظم عبارة الشك ولا يخفى عدم
 ظهوره في كون لغة الابدل ضمنا ما ذكر في شرح الكف في بار كسر نون الجمع قوله اعرب
 منها اه قبل قابله ووب قبل محمول القابل وما قبله وهي في سبها احسانا وما بعد
 ومخبر بر اشبهما طبينا الصما بال مؤنثة لسدي طبينا اسم قبل قبل تشبه طبي المخبري طبيين
 وعلم هذا فالشاهد موضع من البيت التثنية على لغة بنى الحارث بن كعب الذين
 اجروها بالالف مطلقا في له بال ابتداء في لقلان اه ما بعد من عطف بر غوث له
 استاء للمخوش فوقنا نطنان قاله ابو علي البغدادي ررق من النار بق وهو بالانارسية
 بهدار كودن وقلان كسر لان جمع قد داو فلة وهو لبر غوث والمخوش الجعوض واصله
 ما خدش اي خرج الشيء قليلا كالقل والبر غوث ونحوها ونطنان بالاء المفتوحة مفتوح
 ثم المؤلفه كالكرار مبالغة للطن من طن الدباب صا يعنى ان للجعوض فوق راسنا
 صوت كثير مبعنا من النوم قوله وما بنا والفتاة لفظ ما عبارة عن اللفظ مظم
 مفردا او جمعا او عن المفرد مطلقا حقيقة او اضافيا او عن الجمع على ان يكون الصلة
 مقومة للموصول الاخير احسن لانه غير موهوم لكون المحر المنكر والمفرد هذا الجمع بآخرة

اعتراض لا يؤيد ما هو عليه ويقر به ظاهرا
 او الى عبادة المصنف سابقا

نبت
 راعى

[illegible]

V V

خصصه به لانه هو المحتاج الى الينا لا مطلق الاعراب قولكم سما من هذا الجمع اى اسما
 منقول من هذا الجمع هذا الاسم مقابل للكتابة واللقب اما لفظ الموصول فقد جملة الشئ
 على الاسم لمقابل الفعل والحرف لا على الجمع لانه كور بقرينة نقد بقوله من هذا الجمع مفقود
 من الموصول كبصير الكلام صريحا في ان المراد اثبات هذا الحكم لهذا الموصول لا لانه
 لا حال للجمعة وان حتى عليك هذا فانظر الى قولنا الجمع المنقول الى الاسم حكمه كذا وقولنا
 الاسم المنقول من الجمع حكمه كذا حتى يظهر لك ما ذكرنا **قولهم** والاعراب **المتخصص** لاشياء
 اليه بالنسبة لكثرة نظير ما فعله في ولايات لان جرم هذا ايضا مختلف كصغير ذكره الشئ
قولهم وروى بالاوجه الثلاثة ليس المراد بالاوجه الثلاثة ما هو المتبادر منها اعني النصب
 بالكثرة مع تنوين وبدون واخرى بالفقهاء بلا تنوين حتى مرد عليه انه لا يمكن روايته اذ رعاك
 هذه الابوجه واحد من تلك الاربعة وهو الجرم بالفقهاء بلا تنوين وذلك لعدم احتمال النصب
 بل المراد بها اوجه تكون في تلك الاربعة افرادا واجزاء منها وهي ارفع بالضم والنصب الجرم
 بالكثرة مع التنوين وثلاث ثلثة بدون التنوين والرفع بالضم والنصب الجرم بالفقهاء
 التنوين والمراد بالاوجه بعض افراد واجزاء منها لعدم امكان الرواية لابواحد من كل منها
قولهم ثور تما من اذ رعاك ما قبله **الاعراب** صبا حا اها **الكلل** اليا لي **وهل** **تجمع** **كان**
في العصر الخالي **فباريت** يوم قد **هوت** **وليلة** **بانت** **بكا** **بنا** **خطبتنا** **ببضع** **فراشا**
وجهم **الضيق** **للبصباح** **رئيت** **في** **قناديل** **وبالي** **نظرت** **الي** **او** **القوم** **كان** **بنا** **مصايح**
وهبان **شيب** **لفسان** **وما** **بد** **بشربك** **دار** **هنا** **نظر** **علي** **قاله** **آخر** **القبيل** **واللخص**
 اى لا نغم وعجم وخف تخفف الغم بالا حمالين معنائهم وقيل تخفف لهم كغد بمعنى تم ك
 من محبات الجاهلية ان قالوا الصاحب ثم الصباح عم صبا حا وفي المسام صا فقوله صبا حا
 ظرفا وتبر وكل ما شئت ان بسط من اثار الدار واليا من اليا في القصر بمعنى الخلوقة
 والفتا وهل استفهام انكارى **فمن** **يسكون** **النون** **الخفيفة** **المؤكدة** **كعدن** **وبضعن** **والص**

الحكم عليهم وقت انصافهم بهذه الصفة

الطريق

و هو الجواب لكثرة التتويج و بدون
و بالافقة و بدون التتويج و بدون

الزمان فتح صاد للضرورة والحق الى الماض وما خلا من الماشق والاحباو باو كاي
 باقوم رب وهو للتكثير المراء بانسته محبوبته والخط بمعنى المخطوط اي المنقوش اي كانهما
 تمثال ونصوب منقوش في الحسن للطاقة والجميع الفارسية هم طائفة الزيت ثم معرف
 اي مصابيح مشتعلة من زيت لعل ويا كجها ل وابل يعنى وبيل بمعنى الشد يد ولما
 بها الزاجان شدة بها وصلاتها والرهبا كمال جمع راهباى الخائف عن الله تعالى وشبه
 من اشباب اى ضاواصله بمعنى تصد القفال بتقدم القاف المضبوقة على الفاصح فله
 وهو معروف وتورنهاى رايت نارهنا بالقلب والعين ولا يعبدان بهد بها نارا العشق
 ومن ادزعاة متعلق بتنورت من جهة تعلقه بالمفعول ومن جهة صدوره عن الفعل لان
 المنيته بالادزعات والرائى وقوله واهلنا يثر بجملة حالته ويثر بمدنية الرسول
 وقوله اذنى دارها اى كفل دارها والحال الاقرب من دارها نظرى مصر على اى بعد
 فالنظر بمعنى المنظور اليه البيت احتمالا اخر تركها مخافة الالتباب قولهم وحربا لفتح
 هذا افاضل امر وفاض محبوب وهذا البيت قوة قضيه شريطه متصلة مقدمها سالبه
 منفصلة التقائته مانعة التلو واصلا هكذا كما كان ليس غلب المضرمضا فاومعرا باللام فهو
 مجرور بالفتحة فلا حاجة الى جعل او معنى او او كما زعمه الله قولهم وسبنا فى بابيه لياين المص
 هذا الاعراب من غير وضع لعله على خلا باقى الاعراب بعبث رعله لثم بهذا الكلام ان له بابا
 علحا واحكاما كثيرة فينبغي ان يوضع فى بابيه بخلاف محال ساو الاعراب قولهم ما كنتم
 تقدر دام للاشارة الى ان ما ظفرت قولهم فان كان جريا لكثرة اى فان كان يضا او يكون
 بعدل على سبيل منع الخلو جريا لكثرة جريا كما انه حربا لفتح عند نفى ذلك جوبا ومنه
 اشارة الى ان قوله ما لم يصف يتقدم برما لم يكن يضا او يكون بعدل على طريقه جريا لفتح
 فى الاشواق قد توهم من عبارات بعضهم ان جريا بالكسرة على سبيل الجواز ولم ارقا بلابه
 قولهم فهو مرت باحد كوا الى اخر الاشواق فوش فى كمال الاول والاخر باحتمال قصد التثنية

الى الزمان الذى فى ذلك

٧٨

الزمان فتح صاد للضرورة والحق الى الماض وما خلا من الماشق والاحباو باو كاي
 باقوم رب وهو للتكثير المراء بانسته محبوبته والخط بمعنى المخطوط اي المنقوش اي كانهما
 تمثال ونصوب منقوش في الحسن للطاقة والجميع الفارسية هم طائفة الزيت ثم معرف
 اي مصابيح مشتعلة من زيت لعل ويا كجها ل وابل يعنى وبيل بمعنى الشد يد ولما
 بها الزاجان شدة بها وصلاتها والرهبا كمال جمع راهباى الخائف عن الله تعالى وشبه
 من اشباب اى ضاواصله بمعنى تصد القفال بتقدم القاف المضبوقة على الفاصح فله
 وهو معروف وتورنهاى رايت نارهنا بالقلب والعين ولا يعبدان بهد بها نارا العشق
 ومن ادزعاة متعلق بتنورت من جهة تعلقه بالمفعول ومن جهة صدوره عن الفعل لان
 المنيته بالادزعات والرائى وقوله واهلنا يثر بجملة حالته ويثر بمدنية الرسول
 وقوله اذنى دارها اى كفل دارها والحال الاقرب من دارها نظرى مصر على اى بعد
 فالنظر بمعنى المنظور اليه البيت احتمالا اخر تركها مخافة الالتباب قولهم وحربا لفتح
 هذا افاضل امر وفاض محبوب وهذا البيت قوة قضيه شريطه متصلة مقدمها سالبه
 منفصلة التقائته مانعة التلو واصلا هكذا كما كان ليس غلب المضرمضا فاومعرا باللام فهو
 مجرور بالفتحة فلا حاجة الى جعل او معنى او او كما زعمه الله قولهم وسبنا فى بابيه لياين المص
 هذا الاعراب من غير وضع لعله على خلا باقى الاعراب بعبث رعله لثم بهذا الكلام ان له بابا
 علحا واحكاما كثيرة فينبغي ان يوضع فى بابيه بخلاف محال ساو الاعراب قولهم ما كنتم
 تقدر دام للاشارة الى ان ما ظفرت قولهم فان كان جريا لكثرة اى فان كان يضا او يكون
 بعدل على سبيل منع الخلو جريا لكثرة جريا كما انه حربا لفتح عند نفى ذلك جوبا ومنه
 اشارة الى ان قوله ما لم يصف يتقدم برما لم يكن يضا او يكون بعدل على طريقه جريا لفتح
 فى الاشواق قد توهم من عبارات بعضهم ان جريا بالكسرة على سبيل الجواز ولم ارقا بلابه
 قولهم فهو مرت باحد كوا الى اخر الاشواق فوش فى كمال الاول والاخر باحتمال قصد التثنية

قبل الاضافة ودخول ال وكونها في باب ما ينصرف وفي الاخر خاصته باهتال كون ال غير
زائدة مع انه مثال ال الزائدة والجواب عن المناقشة ان المراد من العلمين ما هو بل المقصد
التشكيك عن المناقشة المستمرة ايضا بان المثالين على المذهب الظاهر من كلام المصنف وهو بقيا
على منع لصرف مطلقا بعد اللام والاضافة وتوقف في المثال الثالث بان الوصف صفة
مشبهة واللام الداخلة فيها لام التعريف بالاتفاق مع ان المراد التمثيل به لا ال الوصف ان
غير نظر اما اوله فلا ينبغي شغفنا عليه لوجود الخالف بل هو المثال الثاني ان من مشاكلة
له ان ما تمسكوا به على ذلك هو ان في اسم الفاعل والمفعول الدالين على التجرد انما يكون
موصولا لاجل شبهتهما بالفاعل في افادة التجرد والصفة المشبهة غير مفيدة للتجرد فلم ينعلم
ليكونها صالحة لا اقول هذا وقد لا نه لو سلم ان صلاحية الوصف لذلك مما هي على جل ذلك
المشابهة فلا شك ان التجرد الذي هو من لوازم الفعل هو المحدث بالنسبة الى الموصوف به
والصفة المشبهة كابر الاوصاف مشاركة معه في ذلك لا يكونه عنقا والذات حتى يخلص
المشابهة بالموصوفين المذكورين انما هي ان حشون وكريم وامثالهما افعال تقع صلاحية
مع عدم افادتها للتجرب بهذه المعنى لهذا قال قليل من الخاف ان اللام في الصفة المشبهة موصولة
ايضا فاحفظ هذا فحقه رابت الوليد بن البرزيلة اكرم شد بها باحنا الخلافة كاهله قاله ابن
مباديه مبدع بن الوليد بن زيد بن عبد الملك ورابت بمجما انصرف او وجدت النصوب
المذكوران على الاول حالان والامكان الميم والاحنا ج جمع حوبكم انما المملة وسكون النون
وهو قبة السج والكاهل الكف وما بين الكفين وهو فاعل لقوله شد بيا بغيره كما ان ظم
الفرس شد ويصل بقبه السج كل ظم الممدوح شد وصل بقبه الخلافة وروى بدل
الاحنا الاعيان التي اى المشقة قولى وظاهر عبارة المصنف وجه الظهور ان المتبادر من
الحكم على متادل على صفة غير لازمة له ان يكون الحكم على بفت اضافية بهذه الصفة فحق
وبه صرح انه من مذهب الاصل من المذاهب الثلاثة على اعتبار الاصل دون العارض سوا

على وجه التحفة والوجه
المتبادر من المناقشة
هو رد ادعاء صاحب
الادراك ان العلم علم خاص
سبحر زوده متادل وما اذا
اجتنب في المناقشة في المثال
نقده ان لا يقول ان مثال
ما اراده من قولنا ما اذا
عدم تجرد في غير العلم
اللام او يقول ان مثال ما اراده
على سبيل الاحتمال لا على سبيل
لا ان يقول ان لا عار او قد
الا حذر قطعه برودة وعور
بدر بديع فتم

ع
الاعيان على عبود بكر العين المملة وتكون
اباء المودة بعد بها امة وهو العلم المملة والاد
لا يخفى لطف هذه العبارة في تمام الكلام على

انظر في هذا الكتاب على ما لا
نظر في هذا الكتاب على ما لا

٧ الثاني على اعتبار كلا
العارضين ومبني
المذهب

كان هو المبرج لما نسب اليه المذهب الموجود في الكل أي الاضافة واللام أول تقاع اجتماع السببين
الموجود في البعض مبني المذهب الثالث على اعتبار العارضين الثاني دون الأول والمانع
من دخول النوعين فيه على المذهب الأول وكذا على المذهب الأخير أحد شقيه هو منع
الضرر على المذهب الثاني والشرع الآخر من المذهب الأخير هو دخول اللام والاضافة
والأقرب هو المذهب الأخير فحق له التونا فما أي علامة رفع أو وقت رفع أي رفع
أو رافعا أو مرفوعا أو للرفع فعلى الأول يكون مفعولا ثانيا وعلى الثاني يكون قوله فحق
المفعول الثاني فحق وأجعل عندنا تقدرا للفعل للإشارة إلى أن ما بعده جلة فعلية انشائية
لا اسمية خبرية لوجهين الأول لزوم عطف الاخبار على الانشاء وهو غير مرضي على مذهب
الجزم وهو الحق الثاني احتمالها الصيغة المحذرة علامة للجزم والنسب بنفسه مع أنها تجعل
الجماع على أي حذف لأن دفع لما قد يتوهم من أن الضمير للثبوت لأن كور في نفسها صحيحا
وبواجبها ضمنا لثبوت الضمير اختصاصا لذكر بقوله بفعل وذلك لأن المراد بالثبوت
المدكور جنس الثبوت واسماء الحروف يذكر بؤنث فحق فالجزم وقوله والنسب إشارة إلى أن
المصرع مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما قد يتوهم من كون اللام في قوله لتروي محملا
الأمر كقوله نعم فلتفرحوا وليس كذلك بل هو لام الجرم ما بعد منصوب بأن المقدمه وتروى من
بمعنى قصد المظنة الظلم فحق كما ثبت استعارة البتوة بالفارسية شبهة وردن واسر
أي سبب بالدليل والخمزة حال من فاعل البيت مثل ذلك يبتغي مع تدلكن في الخالصة وكذلك
بالفارسية ما ليدن والركن الطيب الشاهد فحق لموسم معتلا لما فرغ من بيان
الاعراب الخالف للأصل من جهة كونه بالحروف مطلقا وبعض المحركات شرع في بيان
الخالف للأصل من جهة كونه مقدر كلاً أو بعضاً وليا كان من مواضع الأسماء والأصناف العقلية
والاعتقالية في اصطلاحهم عنها هو مصطلح الصنفين عرف المعتل ولا يتم بيان أن عارضا بعض
أنواعه فقد يرى تحقيق هذا المقام هو المعتل عند الحاجة لفظ متمم يمكن إخراج الوضحي أحد

المسواة لأن بالتميم أو البعض كما

[illegible]

٨
لا ترميها بعد لأخراج الأسماء الستة المعربة بتمام الحروف في حال النصب **قولهم** حبيبي
جميع ما يمكن أن يدخل عليه لولا أن يكون متعلا لأصغر فلا يرد أن جميع الأعراب الثلاثة لا يقدرون
في نحو سعدى **قولهم** على الألف والنسب الحركي إلى الحرف المتحرك بها عدى بعد وإذا ابتدئت
الكلمة التي هي جزء منها عدى في حفظ ذلك **قولهم** نعدن زعميكما أي تحريك الألف ما
الفاق لها أي هي معصودا حمله على تقييده معنى التسمية لأعلى معناه الأصل لأن المعنى الأول

عَنْ فَانٍ أَهْلَ الْفَتْحِ جَالِ الْغَيْدِ وَبَانِ جَالِ الْغَيْدِ
كَانَ لَيْسَ الْأَرْضِينَ أَلَمْ يَجْعَلْ خَلْقَهُ عَيْنَ بَيْدِهِ
فَانٍ أَعْلَى بَعْضِ الْوَلَدِ تَقْدِيرُ الْعَدَمِ الْأَنْفَرِ
عَبْدُ الْغَارِ

هي هنا هم بلا فائدة في افادة المعنى الثاني معتد بها حق ^{لها} اولاً ولا غير ممدود وتقصيل هذا الكلام ان المقصود معنى المحبوس والممدود بمعنى المطول لغة واما اصطلاحاً فالمقصود ^{الاول} همزة بعد هاء سميت بذلك لحبس القراء اياها عن المصطلح بينهم غالباً والهمزة بعد هاء ^{الثانية} سميت بذلك لتطويل القراء اياها بالمدة ثم اصطلحوا للمخوم بالالفين فاما ان يكونا مقبولين عن المعنى المعنوي الاصطلاحي وعلى الاول فلما نسبت في الممدود كون هذا مطولاً بالمداخلة الى جوابات الحركات وعلى الثاني فلما نسبت كون هذا الف مقصوداً وكون ذلك ذا الف ممدوداً حق ^{لها} قال الرضي وهو اولى بمقول القول قوله وهو اولى ^{لها} وما ذكره الله هي هنا حاصل كلام الرضي عن عبارة فانه قال لا نه لا يبي نحو غلام مقصود وان كان ممنوعاً عن الحركات الاعرابية وفي بعض النسخ قاله بالضمير المنصوب فيكون مقول القول ما قبل ذلك وانما ما قبل ^{بمعناه} الضوابط لعدم وجوب كونه رجباً التسمية ملزماً للتسمية بهذا وهذا ولكن تقولان الاول لا يطلق على المضاف الى اليا بناء على ان براد بالحركات اع من الاعرابية والبنائية ببر ^{مقصود} وعلى الرضي انه لم يحصل الحركات بالحركات الاعرابية تحت ^{الاول} براد ^{الاول} ^{الاول}

٧ في المقصود كون هذا
الاسم محبوسا عن
الحركات او عن المد
المصطلح في صتيه

عنه
الطلاق الشبه الحركات وقوله
لانه حبس عن الحركات

[illegible]

از این کتاب که در دسترس
است

لما كان المقدر على الفعل
فان قيل ان المقدر على الفعل
فان قيل ان المقدر على الفعل

الذي هو المقدر على الفعل
فان قيل ان المقدر على الفعل
فان قيل ان المقدر على الفعل

٨٣

بذلك مما لا نقضاً لغيره بالحدوث وبسبب حجة عن جهة اخرى والحق فيكون قد
يغير وتعالى لا يحزن عليه بالنقص قد يعبرون بالمقصود فكل من نقص اللازم والحق
من نقص المتعدي فان نقصه زاد استيعان متعدياً بين وجهين وقد عرفنا ان اسم الفاعل
اللازم مع اسم المفعول المتعدي متحد في المثال اذ كان من جوهر واحد في اي تقدير
فيما اشار بهذا التفسير الى ان التقدير جعل اللفظ تحذوفاً والنية كون المعنى باللفظ لا
تحقيقاً ولا تقديرًا ولما كان لا محذور في اللفظ فنبغي ان يعبر عن جهة باللفظ لا
فالنية هي هنا معنى التقدير ولما لم يقل بقدر عليها كما تقدم اشارة استعلاء
اللفظ النوع المقدر على الشيء في مقابل استعلاء الضمير لظاهر عليها استعلاء حقي
المطر وفية في الخفاء في ان كان اولي ذلك ان يقول ان الاولى فاعلم له لان الاصله كل باب
ان يقدم ما كان اقوى في هذا الباب على غيره ولا شك ان المقصود في باب التقدير اقوى من المقصود
ويؤيده ما قاله الشافعي سابقاً بعد قول المصنف في ذلك وقدمه لزومه هذا الاعراب في قوله لا نه
الى العرب هذه العبارة لا يخرج كل من المقصود المقصود من المخرج يمكن دفعها
بان المراد بالمعرب بغير تمام الحركات اللفظية فالاولى ان يقول لان كونه معرباً ظاهر وكان هذا
الخرازة شبه الى الغير في صابطة للبراءة جواب عن سؤال المقدر وهو ان كانها واحسان
في ذلك في موضعين اخرين احدهما المقول في مثل يدعوا والاخر ما كان محتملاً كنهذا وحق
واي عقل هذا لا يلائم الاعراب التقدير في الفعل لفظاً اي شريطة وهو مستلزم اضافة
فعل آخر متبداً آخر وصف بقوله بتقدير المتعلق الفجزة او بالعكس الجملة وتضمن
الاول على ان يكون فعل الشرط ان التامة الحد وقدر ان كانت ناقصة فاسمها ضمير الشأن او
ضمير اي الجملة جنسها في الجملة حاله لا في الفعل ان كان على تقدير كونها تامة في

في الخاشية المتعلق بقوله يندب المقاصد الى غير القادر
في الخاشية المتعلق بقوله يندب المقاصد الى غير القادر

والاخر في جواب الخاشية
بالاول والاول والثاني في قوله
في قوله لا نه في قوله لا نه

في قوله لا نه في قوله لا نه
في قوله لا نه في قوله لا نه
في قوله لا نه في قوله لا نه

في قوله لا نه في قوله لا نه
في قوله لا نه في قوله لا نه
في قوله لا نه في قوله لا نه

ما تورد تقدم عليها فان قلت لان تقدم النصب وهم فقال الزعيم تقدم
فان حال الاول ان ما تقدم دون اننا في قلت لان الماد هيئنا
فهم النصب وتقدم الزعيم على الاول ما في مع العلة في ذلك لا دون
يقول تقدم على الاول ما في مع العلة في ذلك لا دون
وكان في مع العلة في ذلك لا دون
النصب في مع العلة في ذلك لا دون

وَقَدْ رَفَعْنَا فِي ذُنُوبِهِمْ الْإِسْلَامَ

و هو المفضل بالالف والمفضل
بالياء والمفضل بالياء

 $\wedge \text{E}$

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٢٠
 يظهر ان من ادلة بقوله هو ان
 وانما في قوله عن الله تعالى
 عنه لان الاسم المفرد الجمعي
 الا انه في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في الحقيقة كما
 في صورة المصحف
 اقتضاها بالاول والآخر
 والنون كما ذكره المفسرون
 في الحاشية المتصلة بقوله
 وهو كذا في الخ

مواضع الاعراب في المعتلات للثلاثة متبعة حاصلة من ضرب الاعرابات الثلاثة في المعتلات
الثلاثة وقد اشار الى كيفية اعرابين منها بهذا المصريح الى اعرابين آخرين منها باخذ هذا
المصريح والى اعرابين آخرين بقوله والرفع فهما انوفوا الى الثلاثة الباقية بقوله واحذف
حذف ماثلين والتعدي في الاولين باعتبار تقدير الاعراب في البوائق باعتبار تقدير المحل
ففي له وهو لرفع والنصب الى المراتب بالرفع ظاهرة في انواع الاعراب بعضها فحق ثلثين
هكذا ان كان مفعولا للفعل فالمراد به وبالضمير المضاف اليه الحروف الثلاثة ان كانت الاضما
يباينه وبالضمير لانفعال الثلاثة ان كانت لامبته وان كان مفعولا للموصف فالمراد به وبالضمير
الاضمال الثلاثة ان كانت الاضما فيباينه وبالضمير المحرور الثلاثة بتقدير مضامينها اي
ثلاثا مثلها لكن كانت لامبته والظن من كلام الشارح جعل الثلث تابعاً للاضمال والافعال مفعول
للموصف للضمير للاضمال فثاله الى القسم الثالث ما ذكرنا واعلم ان المضمر في بعض انواع الاعراب
وذكر بعضها لكن بعضها ضمن بعض لم يتعرض الشارح لذكره فلا باس ان نعرض للجمع ضمن الجمع
فمقول الاعراب الموجود في الكلمات العربية خمسة عشر نوعاً لا نه ان يكون غير مشتمل على الحذف
او مشتملاً عليه والاول ما كان كاملاً واما ناقص كل منهما اما بالحركات واما بالحروف وكل منهما
اما لفظي وتقديرى ولفظي وتقديرى فلهذا اثني عشر نوعاً والثاني ما كان ناقصاً واما لفظي وتقديرى
اخرى ما ان يكون بالحذف والحركة او بالحذف والحرف وبعيناه اخرى ما ان يكون الحذف اقل
للعلا ما واكثرها والثاني من القسمين باي عيبا كان ما لفظي وتقديرى فهذه ثلثة انواع
فكل الانواع الخمسة عشر الاول الكامل بالحركات اللفظية وهو في الاسم المفرد والجمع المكسر اللذين
سوى المذكورين لهذا الاعراب في المضاعف كالتاني الكامل بالحركات التقديرية وهو
في المقصور والمضاعف الى البائكين وفي كل واحد مضافين الى المظهر الثالث الكامل بالحروف واللفظية
وهو في الاسماء السبعة المشروطة بالشرط السابقة الرابع الكامل بالحروف والتقديرية وهو
في تلك الاسماء الواحدة للشرط مضافاً الى المفتوح بالساكن الخامس الكامل بالحركات اللفظية والتقديرية

AD

من المبهمة وهي نوع من انواع الادوية ولقد اطلع على هذا الاشهر الدكتورون الناظرين
في اطلالنا ولم يعلموا ان الكون ما هي اسنصعب عليهم الفرق بينهما وبين اسم الجنس في اللغة

و حکما سفیدان را نالان
نقض می نمود و روشنی
مطلق آنان را عین
فهم می نمود

المختار
الخبير
بالفقه
والشريعة
والتاريخ
والجغرافيا
والرياضيات
والطب
والفلسفة
والعقائد
والأدب
والفنون
والصناعات
والزراعة
والصيد
والحرف
والسفن
والطيران
والفضاء
والعلوم
والفنون
والصناعات
والزراعة
والصيد
والحرف
والسفن
والطيران
والفضاء

وغير انما يحكم به في
بوجه آخر هو ان
في الصلوات من
شأنه ان يكون
في الصلاة من
في الصلاة من
في الصلاة من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۲۱-
 معاذ الله عن هذا
 حال اليوم ففرضه
 لانهم قد اختلفوا
 في ذلك

قابل الالة قيد منها على المعرفة في التعريف لان التعريف انما هو محجب المفهوم ومفهوما
لكونها وجودها على هذا التعريف شرف من مفهوما المعرفة واخرها عنائها والعنوان لان
المراد من العنوان مصدا فاهما ومصدا النكرة غير مقصود بالجنس والجنس انما هو عن مصدا
المعرفة كما هو ظنهم ان النكرة في اللغة اسم مصد للتبكي من قولهم نكرته اي جعلته والمعرفة
خلافها وقوله نكرة مبتدأ سوغ ابتداءها وتقصدا للجنس في خلافها على الموصوف اذا اصل اسم
نكرة وقوله قابل الخبر لا بالعكس كما توهم اذا المعرفة ينبغي ان يوضع ولهم عليه بالتعريف هذا
ثم لم يل قلب والقي الجمع وهو شهيد وسيجي لهذا زيادة تحقيقه بابا بالابتداء وبقلنا
لما ذكرنا من تذكر الموصوف واردة الجنس قبل لان الالباق النكرة من نفس الكلمة لا لثابت
وقته ما فيه والمراد بالقابل القابل بالقوة لا بالفعل والا لصلا التعريف متقضا للمعرف
باللام في حال كونه مؤثرا اشارة الى انه حال لا وصف لا باعتبار محله الذي هو المصنوع
والا لم توصف المعرفة بالنكرة لان المراد بال نفس لفظه وكلما اريد منه نفس لفظه فمعرفة
الوصف هو ثبوته للموصوف مطلقا سواء كان حال الحكم ام لا وظن ان الالباق تنصف بالثبات
اذا دخلت على النكرة فان الالباق هي المعرفة الموصوفة بالزيادة باعتبار دخولها على
المعرف بغيرها في التعريف بحسب اللفظ مطلقا فلا يتقضى عكسه تقابل الموصوف
فانما وان لم تؤثر التعريف فينا بقبولها بل تعريف هي بقبولها الكما تؤثر التعريف فينا بقبولها
وبقبولها التعريف يخرج الالباق المؤثرة لغيره كذا في النون فيخرج القابل لغيره من التعريف كذا في النون
حسن اذا كان علما في قولنا لادخله الاكل ان يقول فان لادخله عليه لا يؤثر فيه
تعريفها ولا يكون داخل في ثاني شئ التردد بل ليس بنكرة لا يصير مرجع قوله فليس بنكرة على
ما قبله في غاية الاضاح في فليس بنكرة الاخصان يقول معرفة تعدل عنه ولحين الاول ان
المستفاد من تعاقب التعريف ثبوت نقبض النكرة كون المعرفة لان النقبض النكرة لم يعلم بعد

هو في مجموعهم اسم جمع منهم ١٢٦١ و١٢٦٢
لتحقق القابلية بالتفصيل الموجود في ٢٢٥
اي هو انه ليسا بنكرة في ٢٢٦
في مناقبها فان الالباق لانت من نفس القابلية ثابتة
القابل المستلزم لغيره في ٢٢٦
نور

ما ذكره في الاول من واردة الموصوف
الشأن في الالباق عليه القادر

هو في مجموعهم اسم جمع منهم ١٢٦١ و١٢٦٢
لتحقق القابلية بالتفصيل الموجود في ٢٢٥
اي هو انه ليسا بنكرة في ٢٢٦
في مناقبها فان الالباق لانت من نفس القابلية ثابتة
القابل المستلزم لغيره في ٢٢٦
نور

٨٧
 لا يجوز العقل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم للمبني بالصدق عليه التعريف
 هو ان لا يصدق عليه التعريف ان يصدق عليه شيء اخر والا فليس يكون التعريف لازما علينا
 المفترع عليه فهو او ليس بقابل اي مطلقا وهذا الكلام فوائده الاولى الاشارة الى ان بين
 تثقي التعريف على ما ذكره المفترع ومن جهة كل تثقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي
 ان يراد العموم من الاول والخصوص من الثاني فالمراد بقابل الاعم ما كان واقعا وموضع
 ايضا كرجل الواقع موقع محتمل لا كد مثلا اذا لم يكن لها اسم اخر مرادف لها وبالواقع المحصور
 لم يقبل الثابتة الاشارة الى ان افراد الشئ الثاني عن الاول بما هو يانفعا مقبلا لا بلفظ
 متبدي فقط ان ليس لنا لفظ يقبل المؤثرة للتعريف بان قبل اللفظ المؤثرة ويقع موقع
 ما يقبل المؤثرة الثالثة الاشارة الى ان قولنا واقع عطف على قوله قابل لا على الحق
 يكون المراد بالواقع ام الطائفة والا لصا التعريف عن جامع وقيل المراد بالواقع ما يقع موقع
 قابل سواء كان هو قابل ام او واقعا موقع قابل وام ولا يخفى ما فيه من البروز قوله
 واقع موقع اه اي بان يكون متحدًا مع غيره عن المفهوم فيخرج عن التعريف بهذا الواقع موقع
 رجل مثلا وهذا الكلام قد حذرنا من جعله متبديا فان قلت المراد بالقابل ما القابل ما القابل من حيث
 اللفظ فقط ضمن اي معنى تحقق ومن حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينتقض طرد
 التعريف بالاعلام الترقب بنبط عن التعريف كذا يخبر غلام زيد وعلى الثاني ينتقض
 يخبر غلام رجل فان غلام ضمن المعنى الاضافي ليس بقابل لال ولا واقع موقع ما يقبله
 قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين بتعيينه الحقيقة لا العلم منها ومن الاضافه
 والاضافه من قبيل الثابتة فان قلت المراد بالواقع اما اللفظ باعتبار مفهوم المعين بالتعيين
 الحقيقة فقط او مع تعيينه الاضافه وعلى الاول ينتقض طرد بعلام زيد حيث يقع موقع
 غلام وهو قابل لال وعلى الثاني ينتقض عكسه بخودي فان لم يقبل لال ولا يقع موقع ما يقبله
 لا يقع الاموقع الصاحب لمصا قلت المراد هو الاول ولا يلزم الا نفاضا المذكور اذا نفعا المذكور

٨٧
 لا يجوز العقل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم للمبني بالصدق عليه التعريف
 هو ان لا يصدق عليه التعريف ان يصدق عليه شيء اخر والا فليس يكون التعريف لازما علينا
 المفترع عليه فهو او ليس بقابل اي مطلقا وهذا الكلام فوائده الاولى الاشارة الى ان بين
 تثقي التعريف على ما ذكره المفترع ومن جهة كل تثقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي
 ان يراد العموم من الاول والخصوص من الثاني فالمراد بقابل الاعم ما كان واقعا وموضع
 ايضا كرجل الواقع موقع محتمل لا كد مثلا اذا لم يكن لها اسم اخر مرادف لها وبالواقع المحصور
 لم يقبل الثابتة الاشارة الى ان افراد الشئ الثاني عن الاول بما هو يانفعا مقبلا لا بلفظ
 متبدي فقط ان ليس لنا لفظ يقبل المؤثرة للتعريف بان قبل اللفظ المؤثرة ويقع موقع
 ما يقبل المؤثرة الثالثة الاشارة الى ان قولنا واقع عطف على قوله قابل لا على الحق
 يكون المراد بالواقع ام الطائفة والا لصا التعريف عن جامع وقيل المراد بالواقع ما يقع موقع
 قابل سواء كان هو قابل ام او واقعا موقع قابل وام ولا يخفى ما فيه من البروز قوله
 واقع موقع اه اي بان يكون متحدًا مع غيره عن المفهوم فيخرج عن التعريف بهذا الواقع موقع
 رجل مثلا وهذا الكلام قد حذرنا من جعله متبديا فان قلت المراد بالقابل ما القابل ما القابل من حيث
 اللفظ فقط ضمن اي معنى تحقق ومن حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينتقض طرد
 التعريف بالاعلام الترقب بنبط عن التعريف كذا يخبر غلام زيد وعلى الثاني ينتقض
 يخبر غلام رجل فان غلام ضمن المعنى الاضافي ليس بقابل لال ولا واقع موقع ما يقبله
 قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين بتعيينه الحقيقة لا العلم منها ومن الاضافه
 والاضافه من قبيل الثابتة فان قلت المراد بالواقع اما اللفظ باعتبار مفهوم المعين بالتعيين
 الحقيقة فقط او مع تعيينه الاضافه وعلى الاول ينتقض طرد بعلام زيد حيث يقع موقع
 غلام وهو قابل لال وعلى الثاني ينتقض عكسه بخودي فان لم يقبل لال ولا يقع موقع ما يقبله
 لا يقع الاموقع الصاحب لمصا قلت المراد هو الاول ولا يلزم الا نفاضا المذكور اذا نفعا المذكور

عنه
حاشية على قوله وليس يقال الخ
ووجه الدليل بطلان ظاهر هذا ان المراد
بالقوله ان لا يكون له في نفسه القوة والقدرة
ان يكون له في نفسه القوة والقدرة

الحاشية
على قوله
ان لا يكون له في نفسه القوة والقدرة
ان يكون له في نفسه القوة والقدرة

والمراد
بأنه لا يكون له في نفسه القوة والقدرة
ان يكون له في نفسه القوة والقدرة
ان يكون له في نفسه القوة والقدرة

لو امكن اعتباره مع اعتبار الاضافة بتعييناته الحقيقية فقط كان داخل في النكرة وفرد
افرادها فيجب قبول تعريفها له لكن اجتماع هذين الاعتبارين معا يمنع فكل واحد حال
الاضافة مع هذا الاعتبار واقع موقع القابل وينتقض عكس التعريف به قول أي
ما يقبل دفع لما يتوهم من حمل الموصول على العموم واداره ال وقابل معاملة وكما يقبل
قابل ال كما هو مقتضى المتن اشارة الى ان المراد بالقابل ما ثبت له المقبول في غير حال عمله
على النكرة اذ المعتبر في هذا الحال هو الجرد عن ال ولهذا لم يقبل بلفظ الماضي لا بما خلا من المقص
قولهم وغيره يحمل ان يكون مبتدا لقوله معرفة وان يكون خبرا عنه وجعله اول انما يحكم بالان
هو قابل ال وواقع موقعه صا والمقام مقام ان يشل ان غير القابل والواقع مسمى بما اذا جيب
بان غير معرفة يجعل الغير مبتدا لانه المسؤول عما ذكره وايضا لما كانا نكرتين ولا قرينة على التبيين
فوجب تقديم المبتدأ وجه الثاني ان المقص ظاهر تعريف النكرة والمعرفة فاذا كانت معرفة
مبتدأ المطبق والمراد من قوله غير هو الخ الى عن الشقين فقط لا الجامع لهما فان التردد على
حمله الشرود بدقيقه فاذا ورد عليه سلب صامصدا فجمع بين الامرين والتخلو عنها جميعا
قوله أي غير ما ذكر دفع لما يتوهم من ان الضمير للواقع لكن بالمعنى الاعم أي سواء كان قابلا ام
اذ لو كان قابلا الى القابل والواقع لوجبان بور نشته ووجه الدفع قد ظهر مما سبق ولا يخفى
ما في هذا التعريف من التورية اذ التبادر منه هو لفظ ما ذكر المذكور في المتن والمقصود كل ما ذكر
من القابل والواقع واثباته الى عدم رجوع الضمير الى النكرة باعتبار تذكر الموصوف واداره
الجعل ان تعريف لا يتم بقبول الشيء بها تعريف ذلك الشيء احسن من تعريفه بقبول نفس ذلك
الشيء الى القول من قبيل مطلوب التعريف وذلك الثاني قوله معرفة فقبل تعريف المعرفة
موقوف على تعريف النكرة وتعريف النكرة على ما عرف موقوف على تعريف المعرفة للموقوف والمعرفة
وليس هذا الا للدر اقول تعريف النكرة موقوف على نوع من التعريف للموقوف ونوع من المعرفة
لا على الموقوف في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الاكون بعض افراد المعرفة معلوما قبل تعريفها ولا يصح

مجاز

الحاشية
على قوله
ان لا يكون له في نفسه القوة والقدرة
ان يكون له في نفسه القوة والقدرة

لجواز ان يكون المقصود من التعريف بيان المعارف شامل لأي الافراد وجميع افرادها وان كان المقصود
مضم هذا وما بعده من المقادير ليعايد بين الاولى الاشارة الى ان تعدد الاسئلة اشارة الى
انواع المعارف اشارة الى ان كل نوع مماثل لمسمى بما ذكره في الموزاد في شرح الكفا
كون هذا المتأخر خلاف المعارف هو الصحيح لا المراد بالمعنى ما لم يجر عليه حكم الكليات وهذا
المتعريف ^{المعروف} بغيره من غير ما يخصصه من ناكده بالخاص بالمعارف الى غير ذلك على انه معبر عن جنس المعارف
ايضا فلا وجه لاحراجها عنها في قولنا رجل مشير به الى معنى معين لكن معناه عدم اجراء احكام
المعارف عليه قولها بالاشارة او المواجهه اي سواء كانتا حسيين او عقليتين الاولى تخلفا
دون الاخرين وان كان مناط التعريف على اجزاء الاحكام بغير امتثال ذلك ويجعل ان يكون
مراد المعريف بذلك بيان كيفية تعريف المتأخر كونه غير داخل في المعارف كما يتبادر من عبارة
المعريف في الموزاد ان يكون اسنادا على هذا بتعريف جوازا بما ورد بجواز وقوع النكوة في جوازا
وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع الاحكام قولها ان عرفه كان وجهه جوب

تقریفہ الخ

[illegible]

وَنُفِيسُ الْحَدِيثِ عَمَّا قَالَهُ

الحال في الحقيقة
لأنه لا بد من العلم
بما هو عليه الحق

94

لا وخال

٨٤ قوله والا ياتي بالاثبات اللفظية وهو المذكور بقوله المصنف فان في بعض الى كذا والله اعلم لكن ذكره ليس في محال الثالث اعني المفرد والمفرد با
قوله الله اعلم في محال الاول وهو المذكور بقوله والا لا اعراب فيه قد اجمعه لكن ذكر المصنف محلا من محال الثالث اعني المقصور واثبات
الثالث منها بقوله في بيان محترز لا للدواء والافتقار بالمراد الثالث التقديريه ويقول في بيان محترز قول المصنف ان بعض مضافا وصلا وان في
يصف الاضطرار الى قوله الثالث الى وهو المذكور بقوله المصنف واربعا وبما هو المصنف بالالف الى قوله الاربعة يذكره المصنف ولذا في قوله الثالث ٥٢
وهو المذكور بقوله المصنف والثاني فنقص ونقصه ظهر الى قوله المكاد يذكره المصنف ولذا في قوله الثاني ذكره وحمل المصنف بقوله ومياتا والع الى قوله
التي ذكره المصنف بقوله قد اجمعه بالحق الافعال التي اجمعه جميعه قوله الثاني ذكره المصنف بقوله بالالف اربع المخر الى ويقول واربعا الى
قوله لا تسر لم يذكر المصنف ولا في قوله الحا وعشر لم يذكره المصنف ولا في قوله الثاني عشر لم يذكره المصنف بقوله
والالف التوفيه الى قوله الاربعة عشر ذكره المصنف بقوله وجعلوا نحو يفعلان الى قوله الحا عشر ذكره المصنف في بيان محترز قول المصنف بما بقوله
وخرج بما شرعيه الى ج) قوله لكن بعضه الى ان لكن بعض البعض المذكور ذكره في ضمن بعض محال الاجمعي محال وبعضه الآخر في ضمن جميو
محال قوله لما تركه اى جميع ما تركه فلان في نفسه البعض ما تركه قوله في ضمن الجميع اى جميع محال قوله لا ياتي بالاثبات في محال الاجمعي اى جميعه
محال قوله لما تركه اى جميع ما تركه فلان في نفسه البعض ما تركه قوله في ضمن الجميع اى جميع محال قوله لا ياتي بالاثبات في محال الاجمعي اى جميعه

درجہ بندی ان کو معطل و الما انرفض
والفرض سبب تقدیر و امر و غیره
لا راد و لا یجوز لہ او لا الی

90

وَعَبْرَهُمْ

[illegible]

من الغائبين
الذين لا يرونهم
الذين لا يرونهم
الذين لا يرونهم

فيا علاه عبد القادر الماجد

هذه هي الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن

فان اياك صلا بظهي

حال عن فاعل الظرف الاتي واحترز به عن الغفلة ^و وادخل في فاعله حال كونها في الاصل
فان الحق انها ليست بضمير قولها كما شئت يعني ان الظرف ليس متعلقا بقوله مصلية قول
عطف على الموصوف قولها بما لا يخلو ضمير المصنوع المشار الى ان تقديم الظرف في المتن لقصد
لحصر قولها بما لا يخلو الاستثناء واختلاف مرجع ضميره فقيل الاسم السابق بإرادة البعض
سبيل الاستخدام وقيل الوصف المستفاد من الفعل السابق وقيل مصدر الفعل السابق
هنا في المستثنى المتصل بما لا يخلو في المنقطع فهو نفس الاسم السابق او احدا لاخير ^{في}
واصل في التجزيع مرجع ضميره لفظا وهو عبارة عن مصدر بمعنى فعل التجزيع ^{قوله} وهو ما
اي بعض صيغ الماضى لوجوب الاظهار في اكثر صيغه فلا وجه لترك سابقه المضارع اللهم
الا ان يكون مراده بواجب الاستثناء بما لا يخلو على وجوب الاستثناء مطلقا فاعلم ^{في}
غيره بما لا يخلو على ذلك ولا يخفى ان المضارع من الاول قولهم بما لا يخلو في الثاني بما لا يخلو
وافرادها ولم يقر منه اكفاء بما فهم من عند تعريف المتصل لما كان المقسم ههنا ذكر الانواع
والا فزاد قدم الارتفاع والانصباب على الافضال قولها بما لا يخلو من هذه الأصول بما لا يخلو
علم الحكم على عدم الاشتباه أو تحقيص الفروع بما عدا ما في غير بعض المصنفين ^{بما لا يخلو} بما يشبهه
مناسبتهم اذ في اللفظ ليس بغير عدم الاشياء الى الفروع بما لا يخلو للعلوم غير مضي قولها بما لا يخلو
حيث ان المقصود من نقل الكلام ان المتصل كالمفصل قد يكون مشتركا بين نوعين ولا يخلو ان الضمير
المجرور والمتصل على هذا يكون موجودا لان امانته قد يستعمل مفعلا اذا لم يكن مجرورا ^{بما لا يخلو}
الضمير المجرور والمتصل بما لا يخلو كان منفصلا حال المجرور كذا المرفوع والمنفصلان بما لا يخلو
ان المجرور والمتصل موجود في نحو مرتب بما لا يخلو لا يصح لان يتبداه حال المجرور منهم قولها بما لا يخلو
وذا انصباب في انفعال الى اخر البيت بما لا يخلو انما ذكر الافضال ههنا في البيت السابق
بالو او اشارة الى ان صيغ المنصوب بأسرها جزء من المتصل على المدح بما لا يخلو ان اياه
مثلا منصوب اياه مثلا منفصل بخلاف المرفوع بما لا يخلو انما ذكر كناية الفروع ههنا بلفظ مفرد ^{على} بما لا يخلو
اي الضمير المجرور

وَعَلَى مَا ذَرَفْتُمْ مِنْ دُمُوعِكُمْ أَنْ تَقُولُوا مَا فِي الْبَيْتِ
فَقَالَ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ
الْقَبِيلِ بِالْمُتَكَلِّفِينَ عَالِينَ ابْنِ الْمَرْدِي
أَيُّ دِيلٍ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِمْ السَّلَامُ

91

④

فد

فرنگ

سے فار

طاعت

مرشدان

لعدم ہکا

امام مغرب:

ما فی علی

ہندو

॥ ॐ ॥

سید لانا لور

مستند ۱۱۱

میرزا

از این رو

...

ہو کر

تاریخ

میں نے

زنگنه

الحمد لله

من صدام

•

12/1/11

...

المراجع

1

Handwritten signature: *[Illegible]*

عبدالغفار

5

5

مجرد نحو اسكن انت وضربك انت واما نحو مرت بك انت فقد عرفنا انه متصل بعد ضللا
الابتداء به فادام مجردا فاعلى على غير محلي ابراد من دون ما قلبه **قولنا** واما في المفضل
هذا اشارة الى جواب ابراد بما ورد على المضم في هذا البيت **تقرير** ان معناه المصريح انما
مفهوم من قوله في اختياره يكون تكرار الرفع في الجواب لذي اشار اليه انما هو ان ليس له
بالاختيار الامكان حتى يرد ذلك بل معناه الغالب هو ان لا يكون هذا الحكم مخصوصا بالشر
واما في الضرورة الى النظم فقد بحثي المفضل مع امكان المتصل والتكرار باننا لا انصاف لرفع المفعول
الخاص من غير جنيته النظم فلا يرد ان الاضال عن محكم في البيت الا في ان مناعه من جهة النظم
وقد سئل في سالف الزمان لرفع هذا التكرار جواب آخر وهو ان هذا الحكم لما كان في صورة
امكان الاضال بالامكان الخاص هو مركب من امكان عام موجب سالف اشارة المضم الى الامكان
العام السالب بقوله وفي اختياره معناه في وقت امكان عدم الانصاف الى لا تضال والى الموجب
بقوله فانما اذ معناه وقت امكان الاضال والان الى فيه نظر اما اوله فلا نالحكم بتمثل
النظم والنزع ان مخصوص بالثلاث في الواقع واما ثانيا فلا ان مقتضى اداء الالفاظ ان يعبر
بامكان واحد هو قوله في اختياره واما بل لا يمكن الخاص سيما مع كون الامكان حقيقة فيه
بما راى في العام كما هو المثل ووافق فهم بعض شائخنا في ذلك الزمان مع ما سألني من ان لا ياتي
عمل قوله وفي اختياره على الامكان الموجب قوله فانما على الامكان السالب يجعل فاعلنا في
سنترعا به الى المفضل وقولان بحثي فاعلا لقوله وفي اختياره وهرد عليه مع ما سبق
بجعل العبارة متعينة كما لا يخفى فالحق في رفع التكرار ما اجاب به انما **قولنا** اشارة الى
سبب ذكره من قول الشاعر بالباغ الوارث الامواته **قولنا** الطول اي لان طال الكلام بالانصاف
المفعول له على هذا حصونا لغرض من الفصل رفع الطول لان بطول الكلام بالانصاف
المفعول له على هذا تحقيقا لغرض من الفصل ايجاد الطول لفائدة من القواعد المذكورة في
المعاني والنظم ان المراد هو الاول **قولنا** ضمير **قولنا** ضمير **قولنا** ضمير **قولنا** ضمير

وہمنا غیر متلا زبیر واملان الخ بظاہر

و علیٰ ہذا کیوں تقدیم قولہ فی حساب
علیٰ عالمہ لقصہ اکثر ایضاً متہ

في عالم لغوي قصير الاصل
استعيد ان لا يكون اللام ظاهرا
في الالة على الماء
الخلاصة انهم
البلد

لا يقبل في تقصير آثاره على الصواب
والندب فيه على الصواب

١٠٠

ثم دأى عمر يوماً ابن صباد على ما وصف به النبي هو رجل عراقي فارد عمران يقتله لغيره ثم كان
وجالاً فنهأه النبي عن ذلك وتكلم معه بذلك الكلام واسم يكن في الموضوعين لابن صباد وأخبر
لجمال قولهم ولم يصحح آية أي بان يقول خنار سبويه الانقضا لا قول نادياً أقول لا وفيه
وأشاره إلى شهر من مذهب بحيث يختار غير المص من كثير من العلماء أن المنبأ من العرب
وقد لكونه في الصوتين إلى قوله لتعين نقضاً له هذا لا يستدل راجع إلى قياسه

أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب

الاول ان هذا الضمير خبر في الاصل وكل ضمير يكون خبراً في الاصل لو بقي على ما كان لتعين
انقضا لهذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين نقضاً ثم جعل هذا التثنية صغرى في ضم إليها
قولنا وكل ما لو بقي على ما كان لتعين نقضاً فالأولى جملة على حكم الاصل عند الخروج عنه

أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب

فثبت ان هذا الضمير لا ولي جملة على حكم الاصل أي لا نقضاً عند خروجه عنه إلى كونه معك
للتناسخ ويمكن ارجاعه إلى قياس واحد بان يقال هذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين نقضاً
لأنه خبر في الاصل وهو يقتضي الانقضا وكلما لو بقي على ما كان لتعين نقضاً فالأولى جملة

أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب

على حكم الاصل فهذا الضمير لا ولي جملة على حكم الاصل الذي هو الاصل نقضاً هذا فالارجاع
الاول وان كان طول كونه ظاهراً من العناو عليك تطبق كلام الشرح على ما ذكرنا ومن القاصير
من جعله على القياس الاستثنائي فنه يقتضي المتقدم من الشرطية المتصلة فاعترض عليه بأنه غير

متمم ولو كان منتجاً لانتج يقتضي المطلوب قولهم كما تقدم أي في قوله او كان معنوا بقوله على غيره
أي قدم كل من نوعي الاخص هو المطلق والمضاف على ما يفتا به من حيث الخطا الرتبة لا على
ما يفتا به مطلقاً فلا بد ان مفاد هذا القول امران متناقضان هو تقدم المتكلم على المخاطب

وعكس هذا قولهم في حال انقضا الضمير بآراءه جمعا لان يشمل المتكلم واخويه او المرفوع واخوه
بل الغلب الضمير على الضمير فان الضمير المتصلة ذات فردين لانها اما ثلثة اواربعه
للاشارة الى ان كليهما لهما وجوب تقدم الاخص على غيره انما هي في الجملة اجتماع ضمائر ثلثة كانت

أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
أما الذي هو المطلوب وهو هو المطلوب
والذي هو المطلوب وهو هو المطلوب

اواربعه وانما فيها اجتماع ضمير فلا احتمال كون احدهما مرفوعاً فانه يقدم ح وان لم يكن اخص
فوالله اعلم

هذا

١٠١ على لائحة الخارجة

فصل فيكون الامر للابقاء
اوله في المقام فيكون الامر

عنه من
التي هي المقدم فيكون للدم

لأنه قد وجدنا في التاريخ
أنه قد وجدنا في التاريخ

لا
استمر

مادة

فمفعول الفرق من الفرقين لأنهم ان كان الا

الذهن فليقاء

د فو

عن فضائل الامام

علم

[illegible]

الشيخ الامام محمد بن عبد الله بن
الحسين بن علي بن ابي طالب

الآخره الكافيه شرح

محبیہ لفظ اصحاب و ہما علیہ

م
و قوله في حال اقصا

فوله ايضا في رواية اخرى
فانه يكون المراد بها

[illegible]

اعلم غفر الله له ولوالديه

[illegible]

مجانہ ص ۱۰۰

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
خادم

ان کان غور

فقد ع الاضي ما را

مفتی محمد رفیع الرحمن

قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد

قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد

عنه
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد

قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد

قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 في قوله في هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد

معنى هذا الخبر في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعين تأخيرهم وتقديم ما بالاجتهاد
 وأورد الضمير مفردا لأن انفصاله لا يجوز إلا لو احدى قولهم ولا يجوز في ذلك أن خالبا
 عن القسمة الخارجية الراجعة للمبني قولهم لللبس هو يفتح اللام الاشتباه وبالضم من لبس
 الثوب إذا اكسا وقيل بالعكس قولهم أي رتبة الضمير ورد الضمير ههنا لثبته لأن
 الرتبة لا يمكن أن يتحقق بين الكثر من الضمير فتنازع فيه من مسئلة غير المرفوع المحجز لا انفصال
 والانفصال عقلا لأن عدد غير المرفوع ههنا لا يمكن أن يتجاوز عن الثلثة واجتماع الثلثة
 لا يمكن إلا في باب علم ما بين الآخر من منها يتحقق الحمل ولا الخبر في باب علم لا يتجاوز من
 أن يكونا متحدين في الافراد واخوهم أم لا وعلى الثاني يمنع تحقق الحمل بينهما ضرورة اجتماع
 اتحاد الواحد والكثرة وعلى الثاني وإن لم يكن اجتماع الثلثة في نحو قولنا زعم زيد أحياه
 نادرجلا فأورد الثبته للتعليب وكذا الكلام فيما زعم زيد على الاثنين بالتاكيد يجوز زيد
 أعطته إياه إياه على أن التاكيد خارج عما نحن فيه لاستثناء الانضمام كاسبق قولهم للثلاث
 أي لها معا الوجوب أيضا الأول قولهم وقد يبيح هذا التقبل إنما هو لتقبل القابل
 لا لتقبل الحكم في نفسه استثناء الاباحة إلى الغيب مجازا لما يبيح قولنا نكح خديجة قولهم بل مع
 وجود اختلاف ما يتعلق بقوله قد يبيح ويبيح وأما قدر لفظ الوجود لثلاث لا يشتمل لاختلاف
 ماهو الاستعداد كما بين الثبته المذكور والمؤث وتعلم أن قوله مع اختلاف ما هو ضمن
 إياهم الأرض الضرورة اقتضت بيت من ثبته الكف وموجود في بعض نسخ الاقضية فان بعض
 أبياته ما واحده فلا احتمال كون هذا البيت من أبياته الا لثبته ذكر الشرح كالبوازة قولهم
 كان يكونا اخترازا يكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا قولهم أأناهما فتقواه أوله لو جهك
 في الاحساس بسط وجهه قوله في الاحتمال أي في وقته وبسط الوجه كما أنه على الفرج البهجة
 بالبا الموحدة التختانية الفرج كما سبق وأناهما أي أعطى البسط والبهجة الوجه والقفو كما يطبق

المناجزة

السرد

ارادنا عند المص لم يمس غشا للندور وقوله عدت قومي آه فآله وروبه والعد بدل العدو
 بفتح الطاء المهملة الرمل الكثير وقد يقال طلس اللام وليس اي ليس لذهاب ياي فوله عليه
 رجا اي يلزم رجلا في لزمها آه وذلك لانها تغير معناه ابتداء كما لا يقال لنا سخر
 ولا تعلق ما بعد هاما قبلها وبها لزمنا المذكورة عدم دخولنا على الفعل وانما يصل بها
 الكاف ذلك ان الفعل لا يدخل على الفعل قولهم كما سبنا اي في باب ن وهو قول الشاعر
 هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد قولهم اي شدت يعني المراد بالندور الشدة وذلك القلة
 وبينها عموم من وجه قولهم كنت جارا ذال لبي آه فآله زيد الجمل وسما والبني زيد المحرور
 من المؤلفين قولهم توفي في آخر خلافة عمر وقيل معنى زيد زيدا فلا ياي احاطة اذا اختلفت
 وزيد كقعد قد بقي لقان زيد فلما القية طعنه زيد فثرب هو عدو زيد كما ان جارا ابضا عدو
 زيد يثربني لقاءه فلما القية طعنه فثرب لعلوا الرماح واحدها العالمة واختلاف لعلوا
 كما تبين الحرب الباقية قولهم لثبها محروفا جري في تعلق ما بعد هاما قبلها كما تقول
 اضرب بدل العذوب كما تقول لثوبك انظ ان الحروف بصيغة الجمع غلط والاصو بلفظ الاثر
 قولهم فقلت عذرا آه اعبر في ثبته من الاعاذه اي الاعطاض على نحو العارية والقدم بفتح القاف
 بالفارسية بفتح وا حط بالحاء المهملة لاي الخث والعتوا بفتح العين لانه يوارى ما فيه كالعتير
 والمراد بالابيض السيف قبل المراد بالخط الحفر والقير من الملبت والابيض لما جدد شخصه بوجه
 رواية لا كرم ماجد والماجد على هذا مضى اليه وعلى الاولين وصف قبل خط بالحاء المعجزة
 وهو غلط قولهم ولان على لبي آه احسن على ذلك فاما بيننا مسند هاما فآله محبور صاحب لبي
 الاضحية ولا من رجب ياي عشت عليه الزاري على الانسان الذي هو لا يعي شيا وقيل
 عليه ضلع وقوله وانى آه اي انى على الحالة التي بيننا مسند ثم تلك الحال لاي طلبت واحدا
 قولهم ايها السائل عنهم آه فآله عندى مجهول ومعناه كشها دته معلوم قولهم بل ولا قابل ياي
 بل لا يجزى له قابل يقول ذلك قولهم وما عدا هذا آه اعلم ان ما لم يقبل البنون من جرد

بلا عذارة اي صاحب نقد وبنات
 وشجاعة اي محرم
 ع
 فآله ان لبي على خط الحفر
 من الابهاء الى الابهاء
 فغير الابهاء ما بعد معلقا على فآله
 كان بعض الافعال النسخة الفاعل
 كان بعض الافعال النسخة الفاعل
 فآله روعيان كان الابهاء الى الابهاء
 لانه لا يغيره في الابهاء الى الابهاء
 وما جازا اذا اراد ان يغيره في الابهاء الى الابهاء

فآله ان لبي على خط الحفر
 من الابهاء الى الابهاء
 فغير الابهاء ما بعد معلقا على فآله
 كان بعض الافعال النسخة الفاعل
 كان بعض الافعال النسخة الفاعل
 فآله روعيان كان الابهاء الى الابهاء
 لانه لا يغيره في الابهاء الى الابهاء
 وما جازا اذا اراد ان يغيره في الابهاء الى الابهاء

[illegible]

10

بانی نظامیہ
دعوتِ شافعیہ

[illegible]

مجلس

مفتونا و مصداق تعابیر
للمفتی المستقر فی القصد و احاطه
بکلیه امور دینی ای ای علم

أما مثل هذه الامثلة اشارة الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لا نوع الجوانات وغيرها
 وهما بحث شريف وهو ان يسمى علم الشخص لا يمكن ان يكون من الومانيات لا تختص
 كل ما في كل ان يوجد مشتمل على سلسلة مركبة من احد شئ كل متناقضين ولا يمكن
 اتحاد سلسلتين من تلك السلاسل الموزوم اخلافا في بعض الاجزاء لا تحته فالعلم موضوع
 للشئ الموجود مع جميع تلك السلاسل من حيث هو مجموع اول مع كل واحد منها اول مع واحد
 معينة منها ~~لأنه لا يمكن ان يكون~~ اول في ضمن ايها كان فكل الاول يلزم عدم استعمال
 علم شخص ما وضع له ابدأ ان تلك السلاسل غير فارغات لذات وعلى الثاني والرابع يلزم
 ان يكون وضعه عاما اما مع خصوص الموضوع له او عمومته وضع العلم لا بد ان يكون خاتما
 وعلى الثالث يلزم ان لا يكون استعماله في غيره ذلك الموجود المعين استعمالا لغيره وضع
 له والحياتية ان تلك الاعلام موضوعات لغير ذلك الشئ مع جميع تلك السلاسل باعتبارها
 كونها فارغات في الملاحظة وهي ان كانت غير فارغات بحسب وجودها الخارجي زما في كونها
 فارغات بحسب وجودها الداخلي فلا يلزم محذور ومقتل الشخص المعينة علم الشخص هو
 الشخص حسب له من لا بحسب الحقيقة فلا اشكال قولنا ان العلم اى مطلقا لا علم
 الشخص فقط لان علم الجنس ايضا ينقسم بتلك الاقسام فابرا الفاعل للاشارة الى ذلك
 قولنا وهو ما ليس الاولى ان يقول وهو ما ليس مصداق باب ولا ام ولم يشعر بجمع
 او ذم لان الكنية والطلب لم يعلم بعد قولنا كالكناية اى كنية كالكناية تقي كونها من كنية
 اى سترت وفي كونها مصداق باب وام او كالكناية المصطلح عند رباب علم البشام كمن
 احدا للملازمين وارادته الاخراد للوارد بذكر الكنية هو العظيم اللازم لها في عرف العرب
 كما قال في العرب بقصد بها العظيم قولنا وهو ما استعماله اعلم ان كلا من الكنية واللقب
 على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل انصاف معناه العلمي معناه الاصلى للشئ او
 النظر والثاني ما كان وضعه بعد انصافه فيه قولنا والفرق بينه وبين بعض ان الفرق

ان يكون بينا عالمين وهو غيوبا او
 يقال له لا يرتبط بها من كنية ولا لثاني
 بقولنا وهو ما بعد رباب وعلا ثالث خبر مبتدأ
 محذوف اسم ج

اولا هو حصول الجوانات

القول تكتب بية بان ذا الكلب ع واخرهم نسبة بيطر بشر بان يعوى حوله الذبب يقال للجنو
اخت عمر ذى الكلب في مرتبة الحال بكسر الميم والحاء المهملة الكلبة المكرو والمكرو وبالمغلق
وعالبى نازع للعلبة وهما بل قبله من العرب الكلب المنسوب لحد بل وحيد بنام مغو
ثان لا يبلغ الاول ويقدر مثل للثاني وقوله وبعض القول لى الحال ان بعض اقوال هذا بل
مكديب اى كذب وقوله بان متعلق بقوله حد بشا او بدل منه وذا الكلب لقب ع وهو
موضع دفن فيه عمر وشر بان بكسر الشين شجر يعلى منه القسي وقوله يعوى اه جلة وقصة
لبطن بشر بان يعواء الذئب اى صورته كانه عن كثرة الغنى وعبر هاشم مستغفها من لى ان باب
وقيل البطن القبيلة والظرف متعلق بقوله نسيا قولهم ففناكل وجهه لاشارة الى احوال
ان يكون من هب المصير هذا الكتاب هو ما يقتضيه نقله من وجوبنا خير للقب عن كل
من الاسم والكنية حيث اوردا الضمة في سوامند كوامع امكان تأنيته قولهم اى الاسم للقب
اى الاسم والكنية ولا الكنية واللقب ذلك لان الكنية مركب اضافى وانما قولنا الاول
الى الثاني وجه هذا التقدير بالاشارة الى ان قوله اضف محتمل لبعثة مع الاول اضاف
الاول الى الثاني واخر الثاني الى الثاني عكسه نظير ضافة الصفة الى موصوفها الثالث
كالثاني لكن باضافة الاول ايضا لى شى اخر الرابع افراد الاول وضافة الثاني الى غيره
الاول الخامس لاضافة الاول الى غيره الثاني وافراد الثاني لى اسل ضافة الاول الى
غير الثاني وضافة الثاني الى غير الاول السابع ضافة الاول الى الثاني وضافة الثاني
الى شى اخر والراد هو الاول قولهم سجد كرا الكر يضم الكاف وسكون الراء المهملة
المضاف الى الكوز في الحقيقة تابع سجد لان نفسه فلا يلزم اضافة الشى الى نفسه قولهم
اى وان لم يكونا مفردين يعنى ان هذا معطوف على الشرط لا على الجزاء ولا لاضافة
لذ هب لكوفين من جوار الوجهين وساكا عما اذ لم يكونا مفردين بقوله انفا النافقة

وقوله بيطر بشر بان متعلق
بقوله رجال عن عمر بن

دخول ان ذى لقب في قوله
دخول ان ذى لقب في قوله

دخول ان ذى لقب في قوله
دخول ان ذى لقب في قوله

دخول ان ذى لقب في قوله
دخول ان ذى لقب في قوله

هذا هو الذي لا بد منه الاضافة الى الكثرة
الاولى والاولى والاولى
الاولى والاولى والاولى

المركب من غير الاصميين ولا لتزويل ساير الاسناد بآث والاضافي والنوصي قوله منزلة
ثمة التانيث اي في لزوم فتح ما قبلها وحذفها عند النسبة والترخيم قوله وقد يضاهي قد
بضاهي المركب الى غير نحو هذا خمسة عشر وفيه اشارة الى كبره بالحق في هذا الوقت وفي
وقد يفتي في جزئه الثاني وما جزمه الاول فبناؤه ضروري وكذا قوله اعرف يا اما الاضافه
فهو بالنسبة الى الكثرة قوله في الالهال اي الالهال عن العمل قوله في المركبة التقيد بهذا الالهال
بالاضافه اضافة جزء العلم الى جزئه الاخر الاضافة الكلال الى غيره وذلك لا يثبت بدو الكثرة
وهذه الاضافه في الكثرة على سبيل اللزوم وفي غيره على سبيل الشروع قوله في الاضافه
اي وحكاية علم الاضافه قوله لا يثبت عليه غير الخ او عن المثال لوضاوح او وضعا
قوله ليعرفك ان الجزء الاول في هذه العبارة حرازة والصنوان فيقول صدك كذا فيقول
ليعرفك ان الاضافه يكون كونه وغيرها وجزءه الاول يكون معربا بالحر كانه وهذا
نسبه الى الفعل قوله لا لكما اشارة الى ان تقدم المفعول الثالث على الاول لفصله عن البقية
وقبل اشارة الى ان مطلق الوضع ايضا ليس لكل الاجناس كما ان اوضع العلم ايضا كذلك وعينا
المضمون هو مطلق الوضع اقول هذه الاشارة لتنفاد من هذا التقدير في هذا الموضع
فخصوا ان لو قلنا بعد قوله علم بعد ذلك قبل اشارة الى ان الايجاب للبعض ضمن السلب
عن البعض في ضمن الايجاب للكل وفيما فيه قبح ما ومن حوله الالف واللام اي المؤثره فيها
وهو عطف على قول من الصرف وقوله ونسبه عطف على الصر وقوله ويثبت به عطف على
قوله فباني عنه الحال وانما ذكر لفظ من قوله من دخول الالف واللام دون قوله
ونسبه بالنكره لئلا يتوهم كون الاول معطوفا على قوله سببا خروفا يتوهم ههنا في الثاني
والمراد بقوله وباني منه الحال ويثبت ما كان بلا ندور من غير تخصيص فلا بد ان النكره
قد تصف بها اقول في معنى اي مصداقا وتحقق ذلك ان علم الجنس ما وضع له ههنا
في الذهن كاسم الجنس المعروف بلام الجنس اذ لا فرق بينهما الا بالافراد والتركيب فدلوا

نفي الاول نافية الفا على قولهم
الاول والثاني والثالث نافية الفا على قولهم

لانه لا يتوهم الايجاب
اليجاب للكل فيحتاج الى التوضيح
يلزم التوضيح بلا مرجع الى
هذا التفسير لانه لا يتوهم
حين الطبيعة بعد القادر

الاول والثاني والثالث
الاول والثاني والثالث
الاول والثاني والثالث

الاول والثاني والثالث
الاول والثاني والثالث
الاول والثاني والثالث

الاول والثاني والثالث
الاول والثاني والثالث
الاول والثاني والثالث

الاول والثاني والثالث

عبد القادر
في الثاني والاول والثالث

الان السطر

من حيث الموضوع له معين وموجبه استغناء في أفرادها شيئا بعينه معين قوله كاسم الجنس أي الاستغناء في قوله وضعت للأعيان أي المهيأة أفرادها للأعيان وكذا قوله الموضوع للأعيان والمراد بالأعيان الجواهر وبالعاني الأعراض قوله فانه علم للعرب بقدر لفظ

لأنه قيل هل يصح التمسك به لصلح الجسد
عبد القادر

علم بقرينة ظهوره في قوله علم للفرقة ^{والتقدير} قوله فانه للاشارة الى ان قوله علم ^{والتقدير} علم لبيان
لا يعرط بل خبر لحدوف والجملة جواب عن السؤال ^{والتقدير} عن سبب الحكم ولا لشارة الى هذا صدم
بالفاء التعليقية فان حمله على هذا اولى من كونه بدلا او عطفت بيان كما لا يخفى ^{والتقدير} قوله تعالى

لجنسها يعني ان اللام في العقب للجنس جزء للموضوع له وقتل اشارة الى ان قول للعقب
مقدور بمضاف قوله فانه علم للتعقب وقوله اي جنسه كره ذلك مع كونه ما سبق لطابق

۷ معلوماً

المُصْرَعَاتِ الْعِبَارَةِ وَلِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ وَجْهَ الشَّيْبِ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمٌ جُزْئِيٌّ قَوْلُهُ عِلْمُ الْكِبَرِ قَدَرُ

لفظ العلم دون قوله فانه للمطابق مع المصراع الا في العبارة والحوالة على ما تقدم من

التقدير والقيل لقوله ومثل قله وبما لا يتبع وقوله وبما لا يتبع كان ذكر المتأخر

عقب مثالي المضمحل بلقيت النفس الى ضافي مثالي المضمحل من المطابقة البدعية التي

هو اجمع بين الصديقين فان لبرق والمبرق سبحا والتسبيح من المأمورين بحجاء وحجاء

والمسلم من شئى عنه وليك من شئى لىك بلا فائدة طاهرة بيعت نفس لغيرها
العار الخفية وقيل بالاشارة الى العالم المأمورية والمسلم عنه قد يكون

إلى تعالى بحقه وجعل لك سائر إلى أن تعلم لكل شيء سورة و...
 لا يصدر المبر وقد يكون علما غيره أن الأول مخصوص بالاول والثاني والثالث...

من كلام المصقولين يسكون الحياء لا بفتحها فانه بالفتح جمع فاجر قوله للمصقولين لقما

قوله واخره في التسهيل هذا اشارته الى المحسن وضع المضمون في هذا الكتاب تقريرا لـ

ووضعهم في التراب حيث عمل فيه بخلاف عليه فكان ذلك اوضع قد صدر عنه عقلة

اعتقد قلبه ما دل على قسمي اشارة اليه في علي اشارة اليه وهذا بخلاف سائر الاسماء

لذلك نلجأ إلى المسمى فقط وهذا التعريف والى من تعريفه بما يدل على الإشارة إلى المسألة

المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله

مباحث

بالمجلس

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
المرحوم الميرزا محمد باقر
المرحوم الميرزا محمد باقر
المرحوم الميرزا محمد باقر

قيد المفعول

اذ لا يصدق عليه ان يدل
لا يسمى بالاعيد القادر

١١٣

بالمجنس القريب الفصل وهذا بالفصل وحده والكماد بالمسمى خاصا مسمى بوضع هذه الاشياء

له ان الحق انما هو الموضوع له والاستعمل فيه فهذا او المراد بدلالة لنته على المسمى دلالة عليه في بعض وهو متولد في الاشارة الى انهم خاضعون

استعمل في الاشارة الى ما ليس له اسم خاص وقد علم ما ذكرنا ان او اوتى قوله واشاره اليه على
على المفعول لا على الفاعل ولا معنى مع قوله بل لا ينفرد من كره تقدم الظرفين على الفعل

للضرورة تحصر الفعل المقيد بكل منهما في الاخر وتقدم الظرف الاول على الثاني لتقدم
الاثر على غيره فالحاصل ان تعلقان بالفعل الاثر لان الثاني متعلق بمقيد كما

قبل قوله فاعقل وعنه هذا مفهوم من تنكير قوله لم يفر من كره قوله وتكره اى في الوجه
الثاني قوله على الاثر فيصير تقدم هذا المصريح اقتصر على الاشارة الى الاثر في خبر

وهذه اول لفظ الاقتصار ههنا بقيد الاشارة بالالفاظ المذكورة في الاشارة الى الاثر
واما عكس هذا المحصر فغير مضمون الكلام وتقدم الظرفين ههنا لمحذوثر لعدم

افادتهما المحصرين قولهم فاشترطها اليها دون غيرها الضمير الاول بالالفاظ الاثرية
والثاني كلامي والالفاظ انما هي الاول يكون هذا الكلام اشارة الى ان كلام الله مقيد لهذا

المحصر وجهه فغير مضمون عليه وعلى الثاني يكون اشارة الى محصر غير مفاد من كلام المصنف
والفصحح ليس على كلام المحصر بل على تنبيه الله لما ذكره من الالفاظ الاثرية والتبهم دليل على

ان الالفاظ الاثرية سواء ما ذكره قبل على ان الاشارة الى الاثرية منصوص في الاشارة بهذه
الالفاظ لكن الاول لا يشترط ظهور قوله في ثبته وانما ثبته ما فيه ذل سواء لما سجد كقولهم

ثبته نافي له بل لا يفتى الا في ان كانت تحمل فان قوله محمد واصل للنبأ ليس في
النبأ ليس بعد ثبته بنبوته تاوهو ما فيه تأويل لا يجوز ابقاء الياء والياء ما فيه ذلك لا

الاء الياء لا ما بعد لان الالف الياء مع الفاعل راضة والنبأ كالجيم والاشياء الى نحو
وههنا نظر اما اوله فليكون لان لا يكون لها والياء ما بعد لهن عن الالف وعدم كون الياء

مع الرضا عارضة وأما ثانيا فلعدم مضمون بعض تلك الالباسات وهو الالباس الثنية
ثالثا لعدم تعبير المعنى وأما ثالثا فلعدم لزوم الرد الى الاصل في المعرب بالكسوة وكذا ان فكيف
في المبنيات لمخاطبة مع العربيات في كثير من الاحكام قوله وفي سواه تقدم الطريف المفعول
ههنا معند المحصر قوله الخا اشارة الى المسئلة اتفاقية قوله سواء كان هذا اذا وثيق
كان مطلقا خالا للجمع وتجهل ان يكون خالا عن اولى سواه كان مفعولا او محمدا وهذا
النسب بقوله المداولى ولا بعد ان يكون حال عن كلبه ابتداء بل كل واحد قولهم لتعظيم او
لتحقير البعد قد يحصل بكثرة ارتفاع الشيء عن الشيء وقد يحصل بكثرة الخطاطة عنه والاول
موجب للتعظيم والثاني مورد للتحقير قوله على اسم الاشارة لما كان هذا المصريح محتملا
لتركيبين الاول هما انما قد ان اللام مستغنى عن قدمت هذا التنبيه على اسم الاشارة الثاني فاما
انما قد ان لها منعتان قد مثل اللام على كاف الخطاب بشار بهذا التقدير الى ان الاولى الحمل
الاول اما لفظا فلما هو عن كثرة الحدف وعن كون الجزء مع انه جملته اسمية بلا فاء وأما
معنى فان اللام معنوية بالذكر بخلاف اللفظا فالاولى جعله مبتدأ وروى لفظا قوله فمى مسعلم
يجعل متبعة خبر عن اللام اذ كون الجزء ملفوظا اولى من كونه مقدر لقوله ولا اهل هذا لانه
او كره رابت بنى غبراء لا ينكر ونفى قاله طرفه بن العبد وآبى وحديث والعبراء الارض لانهما
ذات غبار والمرد بنى غبراء بالصوت قبل الفقرة وقيل الاضياف قبل مطلق اهل الارض
من الاردم اى جامع لغير الارض من الخشب والخراب من اهل الطرف الاغنيا والطراف بالكلية والبيت
من الاردم اى جامع لغير الارض من الخشب والخراب من اهل الطرف الاغنيا والطراف بالكلية والبيت
فقد للجمع وأما اذا مضى قد حوّل اللام عليه قليل قوله اى قربة الى المكان القريب قوله ولا
تقل ههنا لك فيه اشارة الى ان لفظا ههنا لك جزء للكلمة لا للتنبيه قوله ههنا لك بتوا المراء
به الاشارة الى يوم القيامة قوله واما موصول الاسماء لا يخفى ان قوله موصول الاسماء
كلام المضى وقد جعله الشجر ككلام نفسه وهذا وان كان من داب لشي في مواضع عديدة من

على خلاف فيه

على
بل جعله خبر مبتدأ محذوف والمجمل من
وجملة الشرط والجزاء خبر عن الفاعل
الاعلام

فلا يقال اولاء لك ويقال اولاء لك
القادر

هذا
المراد

المراد
المراد

هذا الكتاب ليس لا يخفى عليك انه غير مستحسن ثم ان هذا المصراع يمكن ان يركب بتركيبات

١١٥

حسنة احسنها ما خطر ببال من ان التقدير هو وصول الاسماء المذكورة في الاثر الذي لا يثني صله
التي ليكون قوله موصول مبتدأ مضافا والمذكور مبتدأ ثانيا والذي خبره والمجمل خبر التو
موصول الاسماء وكذا قوله الانثى التي وقعد هذا في الحسن ما ركب به التثنية جعل المقدر
خبر ظرفا للمبتدأ المؤخر وسائر تراكمه ينبغي ان يطرح خلف قاف قوله بالعدي بالعدا
لا بالحد او بسبب عداء من المعارف قوله لا تثنى هذه الصيغة بحسب العقل فتعمل ست عشرة
صيغة والصحيحة منها ست اربع بضم الاول وهي الغالبة المجرولة فيها او نهيا والمخاطب المعلوم
كذلك من اثبت واثبتان منها ينبغي قوله وهما الغائبة المعلومة نفيا او نهيا من ثبت
قوله بضم اوله اخرج بهذا لا خير بين ان يهاهما ان لزوم الحذف لا يمكن غيره
فان احدا لسالكين المجتبعين اذا كانا لهما يلزم عند العقل حذف احدهما لا امتناع
الكلم بهما معا مع ان اللزوم ههنا غير لامكان فخر الباء وحذف الباء ان الفعل لا لازم
هو ان معناه ثابت وصفي لنفسه لا امر خارج وقد مر تحقيق ذلك في اواخر هذا الفصل
ولكن ان يحذف الضم في قوله بضم اوله على معنا اللغوي اى الوصل والبناء فيه بمعنى مع واصل
الى قوله اوله من قبيل قوله بضم اوله بضم اللب والبناء والضم لاضاف اليه للبناء والمعنى لا ثبت
البناء مع وصله بهذا الموصول في اوله اى في اول امره الذي كان في حال الافراد وقابلية
الاشارة الى ان الحدف عام في جميع اللغات غير مخصوص ببلغة من حدفها حال الافراد فافهم
قوله وهو المذال والتاء اى المذال والبناء والبناء الاول عند من شدد ههنا فانه يحدف
المشددة في قوله فلا فلام عليك فيه اشارة الى ان قوله ان تشدد معلوم لا محذور
في قوله شدد اقول ان ابنى كلبا ما بعد قتل الملوك وفككا الاغلال واخوها السفاح
فمن شدد ههنا حقه وترى جي الكلاب منها لا فالكه لفرزدق وقيل الاخطى والهمز للشد
وسبى كلب قتيلة واصل السفاح من كبر سعة اللداه وهو لقب ابى العيث ول خلفا ابى عيث

عناية منها على تقدير كونها من اثبت
وعناية اخرى على تقدير كونها من اثبت
من اثبت بعد القادر

هذا المصراع يمكن ان يركب بتركيبات
حسنة احسنها ما خطر ببال من ان التقدير هو وصول الاسماء المذكورة في الاثر الذي لا يثني صله

التي ليكون قوله موصول مبتدأ مضافا والمذكور مبتدأ ثانيا والذي خبره والمجمل خبر التو
موصول الاسماء وكذا قوله الانثى التي وقعد هذا في الحسن ما ركب به التثنية جعل المقدر

خبر ظرفا للمبتدأ المؤخر وسائر تراكمه ينبغي ان يطرح خلف قاف قوله بالعدي بالعدا
لا بالحد او بسبب عداء من المعارف قوله لا تثنى هذه الصيغة بحسب العقل فتعمل ست عشرة

صيغة والصحيحة منها ست اربع بضم الاول وهي الغالبة المجرولة فيها او نهيا والمخاطب المعلوم
كذلك من اثبت واثبتان منها ينبغي قوله وهما الغائبة المعلومة نفيا او نهيا من ثبت

قوله بضم اوله اخرج بهذا لا خير بين ان يهاهما ان لزوم الحذف لا يمكن غيره
فان احدا لسالكين المجتبعين اذا كانا لهما يلزم عند العقل حذف احدهما لا امتناع

الكلم بهما معا مع ان اللزوم ههنا غير لامكان فخر الباء وحذف الباء ان الفعل لا لازم
هو ان معناه ثابت وصفي لنفسه لا امر خارج وقد مر تحقيق ذلك في اواخر هذا الفصل

في البيت الاول
فمن شدد ههنا حقه وترى جي الكلاب منها لا فالكه لفرزدق وقيل الاخطى والهمز للشد
وسبى كلب قتيلة واصل السفاح من كبر سعة اللداه وهو لقب ابى العيث ول خلفا ابى عيث

يجمع ان في هذا الفاعل المستعمل في الفعل المذكور فاعله
 وانما المستعمل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور
 يجعل الفاعل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور
 والمستعمل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور
 والمستعمل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور

والنكير بمجمل تصغير مجمل ويوم المجمل اسلم عدة مواضع والمراد ههنا موضع باشاءم والعاره اسم
 من الاغارة على العدو والمخاطب بكسر الميم من اى صر والمراد به الشد يدق قوله فاما اباونا انا قاله
 رجل من بني سلم اى ليس اباونا الذين صلحوا شأننا وجعلوا أجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا
 من هذا المدح والشاهد واضح قوله ومن يتلوها ذكره بعد تقديره من وضع المكراد
 بالسياو اذ اما الاغارة في نفس الذات وطرفاها اما القاطن من ولعظ من مثلاً باعتبار استعمال
 في معاني ما ذكره معاني من ومعاني ما ذكره كل نظيره او المجموع والجمع واما الاتحاد في
 النهى هو الموضوع له وطرفاها القاطن من والفاظ ما ذكره كل نظيره او المجموع والجمع واما القاطن
 وطرفاها القاطن من ومعاني ما ذكره او بالعكس على التقديرين اما كل نظيره او المجموع والجمع
 فالاحتمالات تسعة وعبارته المصحة محتملة لما سمي الاول اذا قد وما ذكره بقوله ناول وقد
 ما ذكره من نحو ذلك والمراد بما ذكره الاغارة والنشئة والجمع من المذكور المؤنث على الاول
 والمفرد والمثنى والمجموع ضمها على الثاني اذ ليس للمعنوم من المتن الاول ذلك فكله وعليه
 الشئ في العاقبة وعنه ما وقس عليه حال ما وال فتحي قوله تبارى ضم يعود الى ثلثه فا
 له ومفعوله اما مجزى وفي قوله ما ذكره وليس المتاعل ما ذكره ما لمفعول ضمير محذوف و
 عابدا الى الثلثة والذو والسلم يحكم بخلافه قوله يى يطلق على ما تطلق اة المستخر
 الفعلين معا اما عابدا من والاول فقط عابدا به والثاني الى ما ذكره وعلى التقديرين
 فتعلق الباء اما الاول والثاني لكن الاول ان يكونا متعلق هو الاول وهذا من تفسير
 الشئ باللازم ولا يخفى امكان حمل على كل من الاحتمالين لتسعة قوله اسرب لفظا
 ما قبله شكوت الى اسرب لفظا اذ قرئت في ثقلت مثلي بالبكاء جدي وما بعد فكل
 لم يجرى جناحها بعين يدل والجناح كبير السرب كجر الجناح من لفظا والخطا العتري
 وقيل السربة بضم السين واخرى في سرب للند وقوله بعين بذلة اءاء عليهم بعد
 اعادتهم الجناح اياهما والباقي واضح قوله وهم هذا الخفتح الحماى غلط لا يسكون فانه هم

يجمع ان في هذا الفاعل المستعمل في الفعل المذكور فاعله
 وانما المستعمل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور
 يجعل الفاعل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور
 والمستعمل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور
 والمستعمل في الفعل المذكور فاعله المستعمل في الفعل المذكور

والنكير بمجمل تصغير مجمل ويوم المجمل اسلم عدة مواضع والمراد ههنا موضع باشاءم والعاره اسم
 من الاغارة على العدو والمخاطب بكسر الميم من اى صر والمراد به الشد يدق قوله فاما اباونا انا قاله
 رجل من بني سلم اى ليس اباونا الذين صلحوا شأننا وجعلوا أجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا
 من هذا المدح والشاهد واضح قوله ومن يتلوها ذكره بعد تقديره من وضع المكراد
 بالسياو اذ اما الاغارة في نفس الذات وطرفاها اما القاطن من ولعظ من مثلاً باعتبار استعمال
 في معاني ما ذكره معاني من ومعاني ما ذكره كل نظيره او المجموع والجمع واما الاتحاد في

بنو الاعمال الاول من التسعة اى هم

الثابتة الفا قال سدهم ذواتي اكل خطي فلو بان تكوناة نفس للنفسي واشاره الى شموله للمدعيين
في ذات الخالصة عن المعنى الواقعة بعد من اوها ان قد قال بعضهم انها ذاتة بعدهما وقال اخرون
انها مضمومة بهما ثم وضع المجموع للاستفهام بوضع عليهما بعد تجديده من وماعن المعنى في
الشمول ان المعنى ما كان خاليا على المعنى سواء كان جزء الماله معنى ام لا فقولهم ولم تكن للاشياء
هذا عطف على قوله لم تلغ قولهم الاستئذان المراءه آخر الخجب فيقضي ام للال وباطل اللال
في المرء للهد وماذا ولا الى اي شئ الذي يطلب باجتهاد في الدنيا والتجرب في النون
وسكون الحاء المهملة اي طلبه للدنيا منذ ويجب لوفاء بهم ضلال وباطل وفي بعض النسخ
الظلال بالظا المجتزئة المكسورة بمعنى لظل هو كناية عن العدم والباطل قولهم ماذا التواني
رايت في حاشية كتاب غير معتبر ان هذا جزء من بيت هو هكذا ماذا التواني الذي
احسنت به في امن هو م فراق ام من المرض والتواني الوهن قولهم وهذا تخمين طلبت ما
قبله عدس ما لعلك ما زلة امنت قاله يزيد بن مغيرة الحميري وهو من قصيدته ما
عباد بن زباد بن ابي سفيان ~~عنه~~ وعلاه البلاد من هجوم وكتبه على الخط والجدران فلما
ظفر عليه عباد الزم مخوما كنيته على الجدران بالظفاره ففسدت بذلك فاعلمت قتيلا في السجن
وطال سجنه فذكر جماعة احواله عند معاوية فوجه به يقال له عجم اقم فخرج من السجن وقد
له فرس وبغلة من جنبل البريد ففهرت وقال عدس اة وعبد من صله صوت برجره لبغل
وقد جمل لبغل والفرس به كما هو المراد منه ههنا فالقديس با عدس وامارة التي تطلب
وباقى الكلام فيه ثم فقولهم وقال الشيخ سر ارج لدنيا اقول لقوله وهذا تخمين طلبت ما
اخر ان الاول ان يكون هذا مفعولا لقوله تخمين وطلب خبر اعرج ومن بدل عليه لمفعولا
الثاني ان يكون هذا مستندا وكل من تخمين مجذوف لرباط وطلب خبره وهذا على هذا بن اسم
اشاره ايضا الى تعرض الجواب بهذا الاحتمال لان المستند في كل كلام ينبغي ان يكون لا
على ما هو المقصود منه والمقصود من هذا القول بتشديد البغلة باستخلاص صاحبها عن يد عينا

في حق يد على الشرب والاداء

وهذا مدلول لطلب لا لطلب في الجملة لا ينافي عدم الاستحسان قولنا نواته ما نلتمة
لفظ نلتمة ونيل ما من النبل الى الوصول والمراد به وصول العطاء او من النوال بمعنى العطا
ولفظ نلتمة معلوم على الاول ويجهول على الثاني والمراد ان اعطاء غيره لم يلبس معاردا
ولا فترها بالمعاد لا عطا غيره انما بل اعطاء غيره كغير اعطاءهم بسبب او المراد ان كلامنا لا عطا
ليس معتدلا اي متوسطا ولا فترها به بل اعطاء غيره في طرف الاطراف اعطاءهم في طرف التفریط
والباقي على تقدير الوصول والتنصيص على ثبوت الاعطاء بين بانفسنا ونفي اعتدالها
كما هو المراد وكلمة بقدر ولقوم تغلو النفي لا يفتقد والمفتقد معا وهو خلاف المقصود في
حسن الضمير على ذلك التحيز والقول المستفاد ما ذكره والمراد ان صواب الجواب عن الكوفيين الجواب
الاول في جواب الشيخ حسن والافواه متعين في جواب عنهم بغير جوابه او المراد ان صواب الجواب
عنهم بغير ما اجاب به الجواب حسن والافواه متعين وقيل المراد ان قول الكوفيين بقدم
ان صواب محل البت على ما ذكره الشيخ حسن لا يفتعن وعلى هذا يكون هذا الكلام تقريرا لجواب
الاول قولنا اي كل الموصولات اي لكل المسابقات قولنا متعلقا بالعبارة اشارة لطيفة
الى اعتبار كونها غايها اذ لم يبعد العابد في غير الغاي لكن قد يجهل عن غايها اذا كان الموصول
محسب المعنى كذا لنكتة كما قال مولانا امير المؤمنين ^{عليه السلام} انا الذي ستمنى محمدا
والنكتة فيه مطابقة لقول ^{عليه السلام} حببت انا الذي ستمنى محمدا في مرجع قولنا لا بقا الموصول الى
دون كون غايها في قولنا عطا قولنا بذكر بكرة التفسير لئلا يتوه من اللباقة المعبره انما هي تلك المطابقة
دون كون غايها في قولنا عطا قولنا بذكر بكرة التفسير لئلا يتوه من اللباقة المعبره انما هي تلك المطابقة
يقال فيه حسن به او نعم لعل والمراد من غايها من معية العجب الخلو عن فائده بالمتبع فالمراد
ان هذا الخيرة بعينه عن هذا قولنا عطا لباقة لكونها معروفة وذلك لانها اذا تكون معروفة
كما في قوله نعم فغشيم من لثم ما غشيم قولنا اذا كانا ناسا المراد بالنام ما كان مستحقا
فاعل وراض عايدا الى الموصول اذ لو كان لثم لم يقع مقام غايها فلم يفهم منه المفعول بلا غافل

الذي هو انما باليد ونفع اليد

مع جواز العبد على المباداة بعد طلبة ذلك
مراد من صواب البت في قوله نعم اليه احد
فانما كان على من البتة فادناه وذهب
يشيرون ان المراد من معنى العجب وغوه

معدومة عند العباد
معدومة عند العباد
معدومة عند العباد

نافص ولو لم يكن له فاعل كان نافضاً ايضاً ولو منضمّاً الى الموصول مخون به الذي به
او عند ولو لم يكن له الضمير لم يكن كوركان نافضاً ايضاً منضمّاً الى الموصول مخوناً الذي عند
قال اوبك دله وعلى الاول فاصل الصلة نفس المتعلق فانهم قولهم وصفة صرحتهم بقوله
والصفة الصرحتهم بلام التعريف لثلاثتهم ان كل صفة صرحتهم فان اسم التفضيل مثلاً
لا يصلح ان يقع صلة ال قولهم كما لا يصلح فان صلة شئ ذو وصل ثم خصص بكان ذو وصل
والمراد به مكنة وواجبها قولهم توصل بغيره اشارة الى ان قوله بمعرب متعلق بمقتضى
خبر لا يكون ولا ضمير المحرر ولا لانه لا يلبس فيه زائدة ويكون هو نفسه خبراً له والضمير المحرر
للصلة للترجم وجود الباء الزائدة في الاثبات وتوهم ان مطلق الصلة فلان يكون ضمناً
قولهم ما انت بالحق لم رضى ما قبله بالرغم انه انما انت خاطئة بهاذا العناء ومقال لزود
والخطأ في ما بعده ولا حصل ولا ندى لراى والتجدي في ما قبله في ذوق مخاطبة الرجل من بين
عذرة هجاء بمحض عبد الملك بن مرثان فلفظ بالمدح والمنادى قال في الشواهد اى
يا قوم اقول بل المنادى المحذوف لرجل المذكور والآرغام بالراء المهملة والغين المعجمة الصاد
بالرغام وهو التراب اربار غام الاف كتابته عن الاذلال وانفا انت خاطئة اى تفك والحناء
بالحاء المعجمة كعضا الغش والخط بفتح الحاء المعجمة وفتح الطاء المهملة المنطقى الفاسد المضطرب
والحكم بفتحين من يحكم بين الخصمين لدفع الشناخ بينهما ولا حصل الجنب اى اى الفكر والبر
الشد بدل العذرة فيل ترضى بمحول من افعلة سلمت عن المحذوف والا بصل اقول هيذا
والصواب ان من فعل لا تان محكومة مرضى عنها لا ما وقع عليه رضا فانهم قوله ورواه اورد
عليه التناظر وان كنهانه غير وارد لعدم لزوم تانيث ما اسند الى المؤنث للفظي جزوا بانه لا
للمراد عن هذا الابرار اقول ان مراد الراد ان المرضى لكونه من كرام يصلح ان يصير بذكره
المؤنث ان لعل الشاعر الفاعل مؤنثاً لا مذكراً العلة مؤنثة لذلك ولو عند البلغاء كيف
يمكن قطعاً ابراد بل مذكراً وهذا القدر وكاف في مقام المنع فانهم لا يقولون لا يجوز ان
الذي هو المراد

ع
ايضاً ولو منضمّاً كما سبق لان في صورة
عدم الانضمام هذا يكون تاماً اى جميع

يكون قوله من جهة مفضلا عليه للاشد ويكون محصل الرد ان مفسدا البند بل بالمرضى ليس
عدم التانيث فقط حتى نقول ان هذا ليس بمفسد بل يلزم على تقديره محذورا واشد من ذلك
وهو تخفيف الباء المشددة لاننا نقول هذا مع بعد عن تلك العبارة غايبة البعد لا معنى له
ان تخفيف الباء في البيت ما لا يحذر وفيه ان حذف حرف و ز بادرة لاستقامة الوزن
فما هو شائع في الابيات من غير محذور وقوله من القوم اه اخبر لهم وانت رغباب بنى معدى انا
من القوم ومعد كما شد علم احدا جدا والبنى هم وهو معد بن عدنان واما القول بان ال هذا
اصل الذي حذف عجزه او بآثار رسول بالمعنى الوصفى لكن المراد منه هذا الفرع المعهود وكون
متعلق منهم نائبا عن فاعله ففهمه نقصت قوله وانت اى خضعت وذلك قولي واعربت الى امر
البيت بذكر استخراج احكام الاقسام الاربع من هذا البيت بوجهين الاول ان يكون جملة قوله
وصد وصلها حا لا عن فاعله المنفى المبتغى والمعنى انها معية وقت كونها مضافة في حال
حذف صلها بان كانت مضافة في حال المحذوف في حال الذكر مضافة في حال الذكر
واما وقت كونها مضافة في حال المحذوف في بيته الثاني ان تكون الجملة عطفا على الجملة
بتقدير فعل على طريقة بخار الحذف والعطف على نحو المعية والتقدير ما لم يكن مضافا وحذف
صد وصلها والاستخراج على طبق الاول واما جملة الشئ على القسم الاول لقلة مؤنثه وهذا البيت
من مطارج انظار المبتدئين قولي والخال ان صد را اعلم ان اى مسئلة لان تكون صلها جملة
اسم مضاف بالغائب المستعمل في الصلة اى ما كان صد رصلة لفظا ورتبة فلا يكون الا مقبلا
والى هذا اشار بتقدير قوله مبتدئ فلا يجوز جاء اهم اياه زيد متاب قولي من جهة تقار
الى محذوف اى الى مضبوط لفظ صد الصلة فان معنى اللفظ المحذوف لا يتصور الا بعد تصور
لفظ بخلاف معنى اللفظ المذكور فان تقارره عند ذكر صد الصلة انما هو الى تصور معنى الصلة
فقط وعند حذفه الى تصور معناها مع مضبوط لفظ صد الصلة فلا يرد عليه من محتاجة الى
صد صلها مطلقا فلا وجه لتخصيص تقاربا اذا كان محذورا واما ان جنبا جها الى صد

ولا ارى وجه لطيفة
يا ابي بن وجة
يرحم الله الخصال

والاضافة
فاعلا المفعول
اللفظ لا
معنى الكلام
يقتدر
فيلكون الاضافة فاعلا
وتنفي صنفها واما
فهو فاعل تنفي فاعلا
ارضا تنفي

[illegible]

125

ع
بصيغة اسم الفاعل والمضارع
الراجع إلى قوله وهو الاضافة
المعارضة هي الخ اسم كاتبها

الصلة جزء احتياجها الى الصلة فلا وجه لعدم افتقارها عليها ^{وقيل} فبما لم عليها بناؤها فبما
اى يلزم بناء على هذه العلة بناء ^{اى} الى الحالة الثابتة وقيل بل هذا اللزوم فى هذه الحالة
بالطريق الاولى لاحتياجهم الى لفظ المضاف اليه ولضعف معارضته للافتقار الى الصلة
وهي الاضافة فان الاضافة عند كون المضاف اليه ملفوظا اقوى منها عند كونه محذورا ^{المعارض} فاولا

يُجَدُّونَ بِقَالِ الْإِنْفِقَارِ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْأَوَّلِ إِلَى لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ائْتِقَارُ عَرْضِيًّا وَثَابِتًا إِلَى
لَفْظِ صَدْرِ الصَّلَةِ وَمَعْنَى الصَّلَةِ ائْتِقَارُ ذَاتِهَا بِالْإِنْفِقَارِ الْمَشْبُوهِ بِهَا لَفْظِ الْاِئْتِقَارِ الْأَوَّلِ الَّذِي
سَقَطَ عَرْضُ الثَّوْمِ وَمَا ذَكَرَ الْعَيْلَ فِي ثَقُوبَتِهِ مِنْ أَوْجِهٍ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمَا لَمَّا زَعَمَ الْعَيْلُ
تَعْلِيلَهُمَا وَلِلدَّيْعِ زَعْمَ أَنْهُ بَغِيٌّ يَكُونُ مَسَاهَا بِالْمَعْرُوضِ ثُمَّ عَلَى زَعْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ هَذَا

المصلحة موجودة وعلى ركنها الثاني بقوله على أنه قوله الذي هو العابد بعين ان افتقار غيره
أي لا في حذف صدر الصلة إنما هو في حذف من حيث كونه عابدا مطلقا من حيث كونه
عابدا صد صلة بمحصولها العابد في الموصول لا لا يجب ان يكون صد صلة قوله ولكن بشرط
دفع لما قد يتوهم من ان ما في المخرج الا في شرطان متعالقان جزاؤها قوله فالحذف نك
قوله أي يوجد طولاً يعني ان باب الاستفعال في هذه المادة لوجود الشيء على الصفة لا

للتحول الموم للزوم وجود الصلة والا غير طوبية ثم صبرتها طوبية فقلها نحو وهو الذي في
السماء الفظن متعلق باله لكونه بمعنى المحبوب الحق والأسطوانة باعتبارها اشتمال الصلة على المشا^{طيف}

ولعل تذكر لفظ الـ ثلاثتهم ان الوهبة^٢ مجموع النعم والايض باعتبار الوهبة في واحد
منها قوي من تعين بالجملة اخر ولا يبعد عن ميل النعم والكرم من تعين فعل شرط محو هذا
لما قالوا من ان فاعل العناء ليس الا الله نعم لانها ايجاد القصد في نفس مطلق القصد^{كالبته}
والعزم ولفظ القصد وايجاد القصد فيها انما هو من فعل الله نعم والسعة الفاحش ولا
يحد كلابيع من جاد اى مال والمعنى ان من قصد ان يخدم الناس يمدحونه بجميع عليه ان لا
ينطق بكلام فاحش اى متجاوز عن الحق وان لا يميل في اخلاقه واضاعه عن طريق العلم والكرم

[illegible][illegible]

في السماء وفي الارض

قوله من يجوز ان يختزل تقدّم المضاعف اشارة الى ان الاختزال لما كان قائما بالغا
لا بالخاصة فلا يصلح امتناع الحاجة عندها امتناع الشيء لما هو عما يقوم بذلك الشيء لا عما يقوم
بعينه قوله ما يقتطع العايد لا يقتطع فخر الاختزال بالاقطاع لبيان معناه ثم فخر القائل
بالحد ف اشارة الى ان المراد منه ههنا افتراق العايد عن لباس اللفظ والوجود لا عن
الانضام بالصلة مطلقا قوله لا لانه لا يعلم انه فان قلت لا حاجة الى هذا العلم فان الموصول محتاج
الى صيغة كاملة وهي حاصلة قلت لعل المحذوف مقصود لئلا يمتنع ضدم العلم به موجب
لفظنا في قوله وكان ذلك لتصلب اشارة الى عدم نقل الظرف بقوله مفصل بعد عنه مع
وجود الاقتراب للزوم سقوط حرف الشرط عن الصدارة ولعدم شموله للقول الذي أعطيتكمه او
انما عطيتكم به لا ان المتبادر من الانضام ما هو بلا واسطة قوله تاما كانا وناقصا
لبعض الشارحين حيث خصصه بالنام غافلا عن ان مدحها المص هو العموم قوله وحبر
الخبر ما كان عاجله اقول ليس عاجله ببناء النابذ كما نفهم بل مضى الى ضم الخبر واصلة الخبر
ثم جعل عاجل الخبر عاجله لكان الجمع والعاجل هو المار بمرئيه ولهذا توصف به الدنيا
والمعتق خبر الخبر خبر كان عاجل الخبر بانه عاجل الخبر العاجل هو خبر الخبر قوله خلا فالقوة
حيث خصصه بالنام قوله بها الله مولى بك فضل تمامه فاحد به فمالدى عنها نفع ولا
ضرر مولى بضم الميم وكسر اللام اى المعطى واصله مولى بك والباقي فخر قوله باضافته اليه
احترار عن نحو جأ الذي انت ماريه فان جر هذا الضمير ان كان بسبب الوصف اى
بسبب صيرورة ما بعده معولا للموصف لانه خارج عن هذا الحكم قوله يجوز حذف
الضمير غير لفظ العايد الى الضمير لان المحذوف ههنا هو العايد مع الحرف بخلاف ما سبق
قوله اى بمثل الحرف يعنى ان قوله بما عقد كرم مضاعف والموصول عبارة عن الحرف
لا المضاعف لا يمكن ان يخرج الموصول والعائد بحرف واحد وقيم من الجور بالاسم فلن يبق
وما سوا من نحو جاء غلام الذي غلامه قائم متنع الحرف فخر لفظا ومعه متعلقا

من
الى وعند التفسير قوله الفخر الى قوله فخر
الحقارة عليه القادر

مستق
لأنه لا يمكن
لأنه لا يمكن
لأنه لا يمكن
لأنه لا يمكن

لا بد في هذا المقام من بيان حيز الأولان المراد بالماثلة للفظية اتحاد اللفظين في
 الحروف والحركات والسكان وبالمعنوية اتحاد المعنيين في نوع من أنواع فوايد معيار اللفظين
 وبالمثلية اتحاد المتعلقين في المعنوية لذات النوع من العوايد الثاني أن الثاني
 قوله فرجت به كلاً لاصلاً للعدية المعنوية الفعل كما هو المبادر وأما في هذين
 الأمرين فلا يخفى عليك ندفاع ما يرد على الشئ من المثال الأول والثاني غير خاص
 ما مثل الأول والثاني على المعانيث الثلاثة والثاني على المعانيث الأربعة
 متعلقاً أقصر في أمثلة الفوائد لهما ثلث على قسم ثلثة على قسم ثلثة على قسم ثلثة
 باقية إشارة إلى أن حكم تلك الثلاثة ثابتة للأربعة الباقية بالطريق الأولى قولهم جملها
 الجملة بمجموع المجموع وأثبتها للآخر والمعنى أن الحرف تعريف بواسطة
 ملاحظة الواضع مجموعاً من حيث هو مجموع ووضعياً للتعريف والتحصين الحكم ثابت
 لمجموع من حيث هو مجموع لا من حيث بعض جزائه وهذا بخلاف ما إذا قبل في الجملة فانه
 يدل على ثبوت الحكم لبعض الأجزاء وانما يتبدل بهذا القيد لئلا يتوهم أن مقابل قوله
 اللام فقط كون كل من الألف اللام حرف تعريف قولهم هل هذه إشارة إلى أن قوله
 اللام للشك لا للتعريف فقط قبل الفاء فقط للترتيب أو لفظاً منها جزائياً لأن
 ما بعد هذا الأصل أن يقع شرطاً للتعريف ههنا إذا لاحظت للام حرف تعريف كأنه
 ولا تلاحظ معها الهنرة أو فهو جيب فتوقف للام ولا بعد أن يكون قبلها لظرف الشك
 يعني أن هذا الشك طرفين لا أكثر قولهم بشعرية جيبه قبل يصح لاحتمال الجزئية
 لترجيح لقول الآخر ليسوبه قوله وليسوبه قول آخره قبل هذا القول مستلزم كون
 همة ال زائدة وعبر زائدة وليس هذا الاحتياج التقضي أن قول معنى الزيادة أن للمزيد
 عليه كون الزيادة معنى هذا الكون وذلك لكون أصلي زمان تصبو اللفظ قبل
 الوضع وعند الوضع فالأول كزيادة الضائب الثاني كزيادة تاء ضاربه فزاد همة

١٤٥

الباقية بقية المعانيث
 وأما المثال الثالث فهو متعلق
 على المعانيث الثلاثة - لكن المقصود
 لم يتعذر للورود عليه بغير صالح
 خصوصاً في مثله لظهور المعانيث
 في فقه فلت بقوله
 الاستعداد غير ظاهر
 فاصلاً بين فقه الفوائد الثلاثة
 أو الاثنين منها جيباً
 فانه إذا زاد فقه الفوائد الثلاثة
 أو الاثنين منها جيباً
 فانه إذا زاد فقه الفوائد الثلاثة
 أو الاثنين منها جيباً

جواب الشرط مقدم لأن ما قبله لا يفي

اشارة الى ان رفقة
عند المنصور
اس.م.ج.

مع
 الام
 خ
 هو
 حكم
 علم
 لام

[illegible]

ال على هذا القول باعتبار الكون الأول وعدم زيادته باعتبار كون الثاني فانهم فانه يوق
قول من هذا سردي بالرغم وجهه ان المشغل عنه العامل الواقع قبل فعل الطلب اذا
انريد منه بيان الحكم وهو المطلوب منه في دفع راجح بل واجب اذ المعنى مثلا ان مطا براء
تقرينه مقول فيه لفظ فسقط ما قبل من الاولي ان يكون مخط منصوبا بقيد لا يقتضي
ما باناسيم هو قوله قل والتقدير اذكر خطأ ذلك لو وقع قبل فعل الطلب فتظهر اني
اردت تقرينه ما ورد على ظاهر هذا المصريح ان مثال معناه ان مطا قلت فيه لفظ مثل
ففيه اللفظ وهذا لا يحصل له واجاب عن هذا بعضهم بان عرفت بمعنى اردت تقرينه
فاشارنا ثم الى دفع الابرار وضعف الجواب بان قوله عرفت بمعنى قوله اردت تقرينه
من غير حاجة الى تقدير حرف الشرط مع كونهم خلافا لاصل واستلزام القول بحذف
الفاء في قوله قل يقول يحتمل ان يكون مراد ذلك المجتبى بتقدير حرف الشرط ان محصف
في اللفظ على المحركة كالشرط الواقع على الخرج الا ان حرف الشرط مقدرا لكلام فيكون جوابا
الى ما ذكرنا من العجائب مما قبل في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض فمن ان قوله
بكسر الراء فعل امر و تاؤه جزو لقوله قل علي ان يكون مضاعفا نحو وما جوبا للاسمة قول
ببناء هذه الاجوبة على ان يكون المراد من هذا المصريح ما هو الظاهر منه من ان الاسم المراد
تقرينه مطابقا او باللام يعرف باللام ولا يخفى عليك ان هذا من ظاهرا فاضاحات واضوح
الواضحات والحق ان المراد من هذا المصريح الاشارة الى ان الاسم المراد تقرينه باللام قد
يعرف بها بقلب اللام بحرف ما بعدها وارغامها فيه وح لا حاجة في دفع الابرار الى ذلك
التكلفات ولتعلم ان لام التعريف تدعى في ربيعة عشرة حروف وهي اللام والنون والياء والثا
الفوقائين والبدل الى بعض وتظهر مع اربعة عشر اخر ولكان هذان اللتان متقابلين
في الحكم فينبغي ان سمي با اسمين متقابلين فلذلك سميت الاولى شسمية الثانية قرينة وبما
اختر هذان للفظ بين المنقابلات بالتسمية اما لتسمية الاول بالشسمية

ای عرفات کی طرف

اللام كما ان الشمس تضيئ الكواكب الحروف الثواني بالقرص ذلك فكان اللام المتصلة بالاول منوبة الى الشمس اللام
الى القمر واما ان اللام الداخلة على لفظ الشمس مدغمة واللام الداخلة على لفظ القمر غير مدغمة ^{للمتصلة} ^{فيها} ^{ثاني} ^{منوبة} ^{الى} ^{الشمس} ^{اللام}
واما لان اكثر حروف الشمس من الحروف الاول واكثر حروف القمر من الحروف الثواني فلو
وهو ثوبه وقبل ضرب من البسط اي القوي ^{من} ^{الشمس} ^{اللام} ^{المتصلة} ^{فيها} ^{ثاني} ^{منوبة} ^{الى} ^{الشمس} ^{اللام}
احدهم واحد فقولوا علم ان الة اقوال اقسام ^{من} ^{الشمس} ^{اللام} ^{المتصلة} ^{فيها} ^{ثاني} ^{منوبة} ^{الى} ^{الشمس} ^{اللام}
وهي ما كان الحقيقة الجنس والحارة ولا استغراق الافراد ولا استغراق الصفا والعهد
الذهني والخارجي والمضموني والذكرى وثلاثة منها زائدة وهي زائدة اللزامة والزائدة
الغير للزامة المحبة والزائدة الغير للزامة الغير المحبة واحدها منها للموصولة وقد ينقسم
الخارجي الى ما ينفرد كون ما بعده ما معهودين المتكلم والمخاطب فقط او بينهما وبين غيرها
ويسمى الاول ايضا ذهني والثاني خارجي وعلى هذا يصير قسما ثلثة عشر هذا لكن اجنبا
بحسب اوضع ثلثة كما قبل الاول ما وضع للعلوم المعروفة الخارج ويدخل تحتها للعهد سؤ
العهد الذهني بالغير الاول والثاني ما وضع للحقيقة ويدخل تحتها لام الجنس والاستغراق
والعهد الذهني بالمتعلق الثالث ما وضع للموصولة وهو شامل لافراده واما ال
الزائدة فهي داخل تحت احد الاقسام الثلاثة فقولوا على سبيل الجار اي مجازا اخذت فان قولنا
انت رجل بمعنى انت كل صفتا الرجل واستغراق الصفا كناية عن كمال لفرد الجنس قولنا
الى المهية اي اليها اما حقيقة كقولنا الرجل خبر من الملاء ومجازا كقولنا انت الرجل بمعنى انت
حقيقة الرجل وهذا في الكتابة كما سبق قولنا من حيث هي اي من حيث هي علم ان للمهية
في قوة الخيال مكانين الاول ما هو مكان لها نفسها فقط الثاني ما هو مكانها وما يكتنفها
فاذا لوحظت من مكان الاول واخذت من مثالي الذي من استحققت ان يحكم عليها بانها نفسها في
باري قال هي واذ لو حظت من مكانه الثاني استحققت ان يحكم عليها بانها نفسها مع ما
يكتنفها بان يقال هي قائمة مثلا وقولهم من حيث هي كناية عن ذات المهية قولنا بانك ان

فان تكون الجوهرية الزائدة والافراد لا يكون
الافراد من الالاف لا يكون بعضها لانها لا يكون
الافراد من الالاف لا يكون بعضها لانها لا يكون

فان قائمة مشددة على الماهية اي الذات وعلى
ما يقتضيها اي العلم وقد حكم على الماهية بانها الذات
فان قائمة مشددة على الماهية اي الذات وعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير الزائدة اللزامة ولهذا اخبر عن قوله لا زما لا لزامة مطلقا فلا ينقص بقوله
وطبت النفس امثاله قوله قبل وهذا من الغريب اي بالغين اتول بل هو من الغريب اي
لان الان موضوع لجد ما بين الزمانين ولا تخفى يكون عن منقسم ثم استعمل في اجزاء قلبه من
اواخر الماضي واوائل المستقبل خارجة عند المتكلم بخلاف الواسطة الى المحصورة ثم اريد بها
باللبا الغنى قلته فلان الاجزاء كالأجزاء بفوت العلاقة الجزئية فاجتمع الى زيادة كل زائدة الى
على المباشرة فوجدوا حق الكلام بذلك اللام الزائدة من حيث ان زادت على الكلمة لا يربطها
على أصلها لما سبق فلما زادوها حصل التكرار عند دخول الزائدة لان ذلك
اثر يمتنع عن الحذف دون هذا قوله جمع التي اشارته الى عدم اشتغال امثلة المفعول على التكرار
واما حمل هذا على الموصول دون ما سبق لتبطل الموصولة فان قوله ولقد هبتك اوله
ولقد هبتك كما وعافا قوله هبتك صله جنتك لك فحذف الجار واوصل الفعل الى
الكاف الكو كما فسره في حديثه كما كثر وهو موزن للام لا تخص اسم بنت مشهور وعاشق
فجمع عسقول كعصفوف من الكفاة واصلة على وزن فعاليل ثم حذف ملة ته تخفيفا
للضرورة وبنيات وبركة صغيرة مشغلة على كون الارض هو ارضي الكفاة والبنات في
قوله وطبت النفس ههنا جاز من بيت كذا ثم قاله وشهد بن شهاب بالشكرى الخطاب
لقين مسعود ورايتك متكما بمنع اصرارك وكلمته ان زائدة وعرفت مخاطبة المراد بالوجه
النفس الاعيان اي لما عرفت اعياننا وساياتنا وصددت مخاطبة اعرضت وطبت النفس
اي طاب نفسك عن غير الذي قستنا وكان عوجهم قديرا للام في النفس اية لكونه بمنزلة
قوله اي لا جعل الملاحظة لما كان الملح موضوعا للاشارة بالجحوق والمراد به هنا الاشياء
العقلية فسمي بالملاحظة والحمد للنعمة وتقديره للاشارة الى لام الملح للرفع والحراد
بالملاحظة ملاحظة السامع ذلك لوصف حاله في المعنى المنقول اليه حقيقة او تقالاد
تظهر في كماله الفصل الموصوف الملح اما عن المنقول عنه اوجز منه وخارج عنه فليد اقل

والا يكون وجهاً واحداً للحمة فهو عاقل
الغالب في كون الحمة الواحدة قسماً

ص
عاش انفك عنه فحين مضى
بالشعار المتفهمين

ما تيسر في نفسكم عنه فحين متعلق به
بأشهر التضمين

ادى اللام الى

عبد الوصف او اللزوم

المضمر بثلاثة امثلة قولهم والنعمان هو بضم النون واصلة اسم للدم ويقال للشقاق ثعلما لانه
 كالدم في الحمة ثم صاعدا لا يبرص من روده لول الدم فيه اما بالاحطة الحرة في وجهه حقيقة
 او تقيلا ولو كنو محتملا للامر به يستخرج من الشكيبا قول فذكرنا وحده فاضافات ليدرك
 اسم الاشارة والحدف الى الضمير في الذكر منسوب الى اللام وميدخوله معاد الحدف الى
 اللام فقط قولهم بالنسبة الى القرية يعني بالنسبة الى اللام والنون وغيرهما في ما مضى
 ذكره بالبيع مصحوب بال وايمانا بالاضافة ومصحوب بال بصير وعلمنا خبر لا بالعكس لم يرد ان
 هذه المسئلة خارجة عن علمنا فيه قولهم للعباد لله جميع عبد الله قولهم لا بلة الا بلة فيفتح
 الهرة وسكونها المشاة الثمانية اسم جليل بين مكة وطريقته بقرب مدينته اسمها تسبع
 وعقبه يتبع فهو واما بكرة الهرة فاسم قرية من باخرق قولهم والذين صاعدا علمنا هذه
 المسئلة ذكرت بمقالة المسئلة مصحوب بال ذا صاعدا علما والذين في العلم والى بالغير في قوله
 ولا غير السبب الخفي سببته الحدف فلا بد علمه في عدم نزاع الاضافة بالنداء غير شخص العلم
 وان نزاع الاضافة قد يحصل بغير النداء كافي حال النسبة فلا وجه لنفي سببته بغير عموما
 قوله بقلبة الاضافة لفظ الغلبة اما بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول وعلى التقديرين
 اما مضاف الى الاضافة او منون وفاعل الغلبة العلم ومفعولها الاضافة قولهم بحوبا
 اعشى هو علم لشاعر قولهم اى غير لندا الاضافة بمعنى ان مرجع الضمير بقدر قولهم
 هذا عبق طالعا كان حدف اللام من هذا المثال لئلا يتوهم بالناس الخ بالمشارة اليه بقول
 اسم كوكب من الثوابت قبل اسم ملك يهدى امر المبادر اذ هيد المعنى من قال بالفارسية
 زان ششكان هتور تبوقى مبره سدا يا اوار العطنش بينا بان كر بلا قولهم هذا بالابتداء
 المراد بالابتداء ههنا اما المبتدا او الخبر عن العوامل والثاني اولى من جوه الاول اصل اللفظ
 على الحقيقة الثاني صيغة جمع مانع هذا الباب خلافا لاحكام حمى صافي البيت الاول
 الثالث عدم لزوم ذكر المبتدا بدونا لخبر المحتاج توضيحه الى التكلف قوله في ان اصل المرفوع

اشارة الى ان تقدم الصلة للضمير
 جيب
 فلو افادوا او اهدسها التوهم خلاف الواقع
 عبد القادر

ود قلده في عتق العدم لانه بالاختصار غير لنداد

مفعول به
 مفعول به
 مفعول به

الاصل ههنا بمعناه اللغوي اي ما ينشئ عليه الشيء قولك مبدوء به اي بحسب الترتيب فجميع
الاحوال او بحسب اللفظ في الاكثر قولك وانه لا يولد الا بالمرتب المبتدئ عن المبتدئة
بالتاخير في الاكثر ولا الفاعل عن الفاعلية بالتقدم دائما قولك وانه عامل معمول
اي المبتدئ عامل ومعمول بالمبتدئة والفاعل معمول بالفاعلية وليس بمعامل لها وان
كان عاملا لا يعتبر بها فلا بد عليه نحو خاضار بعمرو قولك ان عامله لفظي امر لا معنوي فلا
باس يكونه تقديرا باقولك وانه اقوى اي عامله بحسب كونه لفظيا اقوى والمراد بمعامل الفاعل
والمبتدئ ما يجعلها فاعلا وصتيلا لا مطلقا فلا يشمل العوامل المبتدئة الداخلة عليها فلا بد ان
العامل في المبتدئ قد يكون لفظيا نحو حبسك درهم ولا يحتاج في دفعه الى القول بالكلمة
والجريئة قولك وانه انما رفع للفرق اي للفرق بينه وبين ما يمكن ان يلتبس به الفاعل
هو في كلامه يكون الفاعل جزءا منه وهو المفعول الحقيقي والحكي ولما قل ان يقول المفعول
انما هو للفرق بينه وبين الفاعل لا الفارق بينه ان يكون في المتأخر احوال حصل منه ليس
قولك وليس المبتدئ كذلك اي كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه ههنا هو خبر قولك للفرق
بين المعاني اي المعاني الكائنة في كلامه يكون هذا الاعراب فيه والمراد بالمعاني ما يكون
مقتضيا للاعراب قولك ثم المبتدئ اسم مجزأة قال بعض العرفاء لتلا منه هل عرفتم قول
الحال ان المبتدئ اسم مجزء عن العوامل للفظية ام لا فان لم تعرفوا فاعلموا ان المبتدئ هو التوابع
ثم انما نحن ان يكون مسبوقا بمعامل اي علة فانه عامل في كل العوامل وعلته تجميع لعلل السند
اليه انما جميع ما عداه اقول لا شك في ان امثال هذه العبارات ان صدرت عن معادن
العلم وبنايغ الحكمة فنقصنا منها هذه المعاني الغالبة اولا وبالذات وان صدرت عن غيرهم فهو كلام
في ثابته العلو والرفعة فتجري بلسانهم من غير شعور بمعانيه الغالبة وكما تالتهبت باللفظية
اي الموجودة مع انهم مجرد عن العوامل مطلقا لكون اشارة الى مجرد المطلق بالبلغ وجه فان العوامل
المعنوية اي المعنوية ليست موجودة فضلا عن ان تكون عاملة وقد نقيدتها بغير المبتدئ فان

عنه
استدركم
ثم زيد يصير زيد فاعلا اي ثم عطف على

اشارة الى دفعه ما يورد ان دفعه الفاعل ليس للفرق
بينه وبين المفعول فقط بل للفرق بينه وبين
الحال ايضا مثلا عبيد القادر

لانه يمكن ان يقال ان عدم جعله امر
للفرق لعدم التفرقة عنه والافاضة
المذكورة وفيما لو وجد عبيد القادر

هذا ما كان في حجب الصفات المستقلة
عن الجوهر في ذاته لا في عين الناظر
فإن الصفات المستقلة هي التي لا تتغير
بغير تغير الجوهر في ذاته

العوامل المترتبة لما كانت عاملة حسب اللفظ والظن فقط فهي كجاءته عن الحوادث المؤثرة في صفاته
الاضافية وعن التجاوزين عن حكمه المؤثر في نفسه فان كل ذلك إنما هو حسب الظاهر
وعند العقل القاصر والمبطل الحقيقة فلا تأثير له في حكمه بقوله من الوجود فلا يتأثر
تجزئه المطلق ثم اتوا القسم الاول من المبتدأ اشارة اليه بقوله من حيث خلا له الاجل والقسم الثاني
منه اشارة اليه بقوله من حيث حاله الاجل فانه يتم بحاله رفع المبدأ القابل له بالاجل الذي
باجلها عن اجاد ما لم يقبل الوجود وهذا الكلام يقتضي بسطاً بسيطاً لا يليق بهذا المقام
فلزم جمع الى ما كان بعد ديبانه فتقول المراد بالهم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوجود
كما هو من ذكر الوصف بعدم وبيننا من تعريفنا ما جئنا به حيث قال هو المحرر عن الوصف
اللفظية مستنداً اليها والصفة الواقعة بعد حرف كشيء والفت للاستفهام واغنى لفظ
بل ما يقابل الوصف هو الاسم المقدار الموصوف لقوله محرر عنه وهذا التعريف حسن
تعريفنا ما جئنا به من جوه الاول ان يشتمل على حسن المطابقة وانهام النشأ جميعاً بخلاف تعريفه
اذا لا يتم تعريفه لو حمل على ما يقابل الوصف كما هو لفظ فقد اشتمل على الاول فقط ولو حمل
على ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثاني انما اخبر من تعريفه كما لا يخفى على من

اعداؤه اليه من حيث الصفات
الوجودية وقالها الصفات الحقيقية
وصفات الخلال والوجودية يتبادر اليها العلم
عند اطلاق الصفات لا عن فهم من العلم
والقدرة والارادة كما هو علمه على علمه
في هذا التفسير اشارة الى ما في

حروف التعريفين بكل لا يخفى مطلقاً الثالثان تعريف لا يشتمل امتياً ماضٍ المبتدأ الا بالتكلف
وذلك نحو تعريفك درهم واغنى انت كمال الس لربان وغير قائم العبدان والقائم
هو المطلق بخلاف هذا التعريف فانه يشتمل على تكلف الرابع ان لا يتم تقييده بالمكنفي به يشمل
لغيره بدلاً فاعداؤه او قائم ابنه بخلاف هذا التعريف كما مر من هذا التعريف يدل
صريحاً على جرد القسم الثاني عن العوامل كما يدل على تجزئ القسم الاول بخلاف تعريفه فانه
لا يدل على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف بضم منقوض بالانتهى يقتضيه تعريف
الخاص ما جئنا به من جوه الزيدان حيث لم يجر من العوامل اللفظية واما معناه في
مخوضاً ربان زيدان بلا تقدم نفي ولا استفهام قلت اما نحو المثال الاول فالمبتدأ هو العبدان

اما تعريفك درهم فلكونه غير محدد
العلم باللفظ واما الراغب انت تقدم
الزيدان فليعلم من اذنه لفظ واما كيف جازي
الاستفهام وقوله الصفه فيه بعد الف
هو المطلق فليعلم من اذنه لفظ واما كيف جازي
بعد حرف الف فليعلم من اذنه لفظ واما كيف جازي
لكونه الصفه واما الف الاستفهام
فمن الصفه عطفها على نحو ما في الجوهول فلا
فان لا يشمله يكون من غير علمه ولا
للتفويض لا فيكون له من غير علمه ولا

فان لا يشمله العلم
الوصف واللفظ
لا فيكون له من غير علمه ولا

لكونه بمعنى الغابر اضعف الى ما بعده لا الوصف المتضا البره وهذا خارج عن تعريف النح
حيث مشروط بتقديم النفي والاشتهام دون هذا التعريف واما ما هو المشا ل الثاني فان
كان جازبا للاستعمال فوجب خوله في التعريف والا فلا يدخل فيه ضرورة اعتبار حوا
الاستعمال في فهو التعاريف فان قلت ينتقص كلا التعريفين بمبدى خول رب وواف
فان النظم كما قيل انه مبتدأ ما بعده خبر مع انه غير محذوف عن لوامل للفظية الغلبة
قلت ان كان رب واره محناجا الى المتعلق كما هو رأي بعض في موضع المفعول
لمتعلقه كدخول خوانه لا مبتدأ وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كما محذوف لزا بد من
حروف الجارة في الاستغناء عن المتعلق وهو فكيف اذا خالف في هذا التعريف يتكلف قليل
وفي تعريفه يتكلف كثيرا فافهم وفي بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفا
على قوله انهم استند في نه غلط صيد عن النا سخين قوله ^{الما ترون الله} مجرأى مجرأ مادام محذولا
ينتقض التعريف باسما التواسع والكره بالجر اعم من لعدم الاصل في الطار الى الثاني
فقط كما توهم فلا ينتقض بما جاء مبتدأ في اول معوليته قوله غير ان بدعا عن لوامل
او وصف لها باعتبار تعريف الغير باضافته الى ما الرصد واحد قوله مجرأ عنه حال
عن المستند قوله مجرأ بما غير متضا الوصفية الى ما التجه هذا القيد لفا بد بين الاولي الاش
الى هذا القيد ليس كما تقدمه في الاشراك بين فليح المبتدأ الثانية التصريح بقوله
وصفها وعطفهم على هذا القيد ونال اسم اشارة الى بعض القوا بد التي كثرنا في محسن هذا
قوله ^{وهو موجود} المكنى به ^{وهو موجود} الكلام لا عن الخبر والازم الدور كما هذا الوصف في تعريف النح كما يعلم
سبب حتى بما قرأنا لا ببر عليه نحو اضارب زيدان عروا في الدار فاما قوله فالاسم نعم
الصريح والمولى اشارة الى دخول نحو وان تصورا اخر لكونه يتبع بالمعنى في التعريف
قوله وبالقبول الاولة قبله فخص في المخرجات ههنا اول المعولان دون ان يقول بد

صه
ما صلا لا يولد ان هذا فنقص صها نقصا الى ان هذا القيد ليس كما تقدمه في الاشراك بين فليح المبتدأ الثانية التصريح بقوله
وصفها وعطفهم على هذا القيد ونال اسم اشارة الى بعض القوا بد التي كثرنا في محسن هذا
قوله ^{وهو موجود} المكنى به ^{وهو موجود} الكلام لا عن الخبر والازم الدور كما هذا الوصف في تعريف النح كما يعلم
سبب حتى بما قرأنا لا ببر عليه نحو اضارب زيدان عروا في الدار فاما قوله فالاسم نعم
الصريح والمولى اشارة الى دخول نحو وان تصورا اخر لكونه يتبع بالمعنى في التعريف
قوله وبالقبول الاولة قبله فخص في المخرجات ههنا اول المعولان دون ان يقول بد

الوصف الراجح
للفظ به

قوله

قوله يخرج اء قولنا يخرج ما ليس كك وتأتي بالمعول في الاول والثانية
والثالثة وتأتي بالمعول في الاول بالمعول في الابواب الثلاثة دون ما سواها ولا وجه شئ
من ذلك التخصيص اذ هذا التعريف كما يخرج ما ذكر يخرج ما ليس بمعول كالاسم المعقد
وما كان معولا عنه ما ذكر كالفاعل والثاني الخبر عنه ذلك وما كان معولا عن اول
باسم كخيار النواسخ مثلا وما كان معولا او لا عنه ما ذكر كاسماخر وفا النفي في افعال
المقاربة واول مفعول باب علم قول ما وجه التخصيص الا يبين فلا يخرج غير شخص
به الاخراج بالكناية التي هي بلغ من النصيح لان ما خصص به الاخراج افرأ الى البتة
من غيره وخروج الاقرب مستلزم لخروج الابعد بالطريق الاولى واما وجه التخصيص الثالث
فلا نه قسم النواسخ لثلاثة اقسام الاول ما عمل رفعا ونصبيا وشار اليه بباب كرفيد
فهي اسماء افعال المقاربة وما ولا والثاني ما عمل عكس ذلك وشار اليه بباب كرفيد
فهي اسماء المشبهة بان والثالث ما عمل نصبين وشار اليه بباب فن ويدخل فيه ما الحق
بافعال القلوب كجعل وصبر نحوها واما مفاعيل علم فتأتيها داخل في باب فن لانه هو
في الاصل والباقيان خارجان بالكناية كما سبق التخصيص لاجته المحققين في صور
التخصيص قوله يخرج الاسم لم يفعل بدله يخرج المعول الاول في ابواب كان وان ووطن مع
اخصر في المعول الاول لظن اذا كان مبنيا للفاعل هو الفاعل والمفعول هو المفعول
الاول ثم المراد بالمفعول الاول ما صدق عليه المفعول الاول في الجملة فبمثل الثاني
باب ظن واما مفعول الثاني اذا كان الاول نائبا فان اعتبرنا نوبته بالنظر الى كون الثاني
في الاصل مفعولا او لا فخرج وجه عن كونه مفعولا ولا فلو كان له اعتبار ذلك لان المراد
بالاول ما كان عددا فاقوله والثاني يدخل راد بالبعد القيد في الكلام مطلعا
ما يكون قيدا للاسم فقط فلا يرد ان الصواب ان يقول بدل لفظ الثاني هكذا ويتبين
العوامل بغير المربة وبدل قوله والثالث والثاني في لفظ المعنى في لفظ الباب

فيه انه لا فرق بين الانية قبل ان ياتيها وبين الانية بعد ان ياتيها
المراد من قوله يخرج الاسم لم يفعل بدله يخرج المعول الاول في ابواب كان وان ووطن مع
اخصر في المعول الاول لظن اذا كان مبنيا للفاعل هو الفاعل والمفعول هو المفعول
الاول ثم المراد بالمفعول الاول ما صدق عليه المفعول الاول في الجملة فبمثل الثاني
باب ظن واما مفعول الثاني اذا كان الاول نائبا فان اعتبرنا نوبته بالنظر الى كون الثاني
في الاصل مفعولا او لا فخرج وجه عن كونه مفعولا ولا فلو كان له اعتبار ذلك لان المراد
بالاول ما كان عددا فاقوله والثاني يدخل راد بالبعد القيد في الكلام مطلعا
ما يكون قيدا للاسم فقط فلا يرد ان الصواب ان يقول بدل لفظ الثاني هكذا ويتبين
العوامل بغير المربة وبدل قوله والثالث والثاني في لفظ المعنى في لفظ الباب

في الاصل مفعولا او لا فخرج وجه عن كونه مفعولا ولا فلو كان له اعتبار ذلك لان المراد
بالاول ما كان عددا فاقوله والثاني يدخل راد بالبعد القيد في الكلام مطلعا
ما يكون قيدا للاسم فقط فلا يرد ان الصواب ان يقول بدل لفظ الثاني هكذا ويتبين
العوامل بغير المربة وبدل قوله والثالث والثاني في لفظ المعنى في لفظ الباب

ناظر الهم ووجه اقتضا المعنى لما ذكره هو ان الاسم وقوله بحسبك لكونه معنى كذا
وصفت المعنى المستلزم له هو الذات وهي مستفادة من الاسم وفي المسند الصفة وهي
مستفادة من الوصف لا فريضة توجب تاويل الاسم بالوصف وبالعكس فينبغي ان يحل
على ظاهر المعنى أقول ههنا أربعة احتمالات الأولى ان تكون إضافة هذا الوصف عن
مفيدة للتعريف والاسم الواقع بعد معرفة الثاني ان تكون الاضافة كناية والاسم
نكرة الثالث عكس الثاني الرابع عكس الاول ودليل الكافي في معنى الاول بل يقوى
ايضا بان الاختصاص لنكرة بالمعرفة غير جائز في الاختيار ويمكن ان يجري في الثاني والثالث
ويجعل حدث الاسم الوصف الذي هو فريضة على التعيين بجود التقدم ثمرة على المبدأ
ان تقدم ثمرة عليه عند كونهما معرفتين او نكرتين غير جائز الامع القرينة واما في الرابع
فلا يجري دليله لا منقطع الاختصاص لنكرة بالمعرفة كما قد يحق ان مذهب الكافي في تعيين
في الاول وراجع في الاوسطين واما في الرابع فالتعيين هو المذهب ههنا عند
القرينة واما مع جود ههنا فلا اشكال قولهم والثالث يخرج اسما الافعال المراد بالثالث
قوله يخرج اعنه مع قوله او وصفا انما يقيد واحد مرد فية المراد بالاسماء الافعال هي على
المشبهات من كونها لا معمولة واما على بعض المذاهب الاخر فتخرج عن القيد الاول وقد سبق
لكل المذاهب باب المبنيات وقبل خروجهما عن القيد الاول على المشبهات لان الخرج عن
العوامل للفظية مشعر بعدم الخرج عن العامل المعنوي هي مجردة عن العوامل مطلقا
أقول الخرج عن العوامل للفظية اعم من عدم الخرج عن العوامل المعنوية وجوب كون المبتدأ
مشتملا على العامل المعنوي لا يجب ان يشعر به في تعريفه فالحق ما ذكره في قوله وقيد
الوصف لم يقل يدل له وانما لا يتوهم في قوله مكفي به قيد لكل من المعناطين قوله
يخرج قائما أقول قائم والمثال اما خبر عن زيد وابوه فاعلم او خبر عن ابو والحجة خبر عن زيد
او صبيد وابوه فاعلم له زيد بدل من الضمير ايضا البه المثال على الاخير داخل في المعنى

وقال في هذا المذهب الاخر ان
الرجح فينبغي ان يخرج بهما مع

زيد ابي قائم ابو والشرهف

نظر

والتعريف فالمراد منه على احد الاولين فان قلت فاقم على الاولين خبر الخبر ليس محرا
 عن العوامل للفظية لان عامله البند وكما سيجي فهو خارج عن قيدا الخبر قلت كان الشك
 اراد ان يعرف المبتدأ على وجه يشمله على المذهب الراجح فيه ولا يخرج هذا المثال عن
 قيدا الخبر على جميع المذهب الراجح بل عن القيدا الاخر فان قلت لهذا المثال احتمال
 اخر هو ان يكون فاقم مبتدأ وابوه فاعل له والجملة خبر عن بد قلت الجملة المركبة عن
 الوصف الفاعل وان محل من الاعراب قوله فنزل المثال اى مثال المص لكتبه اعلم
 ان كل مثال يحتمل عمومًا باعتبارها بصير عم من جهة الممثل لم يشتمل على خصوصًا باعتبارها
 بصير اخر من فادار بدانظما في على الحد يحتاج الى التفريل عن مرتبة الحد
 ولما كان التفريل من النزول المقابل للصعود المتعارف العام بالصاعد والخاص بالنازل
 فالظن ان مراده بالتفريل انما هو باعتبار الاول لكن يحتمل ان يكون المراد باعتبار الثاني
 او كلا الاعتبارين بخلاف او قلنا اقول لم يستدل ببداهة فدم هذا المص مع ان شئت الثاني
 لكونه بمنزلة الجزاء وذلك لوجوبه الاول انه في صورة التاخير بلزمه الفاء وهو محل بونه
 الثاني ان المقص بالذات بينا المبتدأ والخبر لا المثال قوله لانظما في الحد عليه متعلق بقوله
 نزول وبقوله قل او بالنسبة بين قوله مبتدأ زيد وعلى الاول المفعول له تخصيصا على
 الاخير يحصل قوله ومن على هذا المثال اى على من المفعول والوصف الاسم فالمقبس على
 المص اسم الاستفهام والمقبس على الوصف المذكور لنا تب عن الفاعل وقد اشار الشك
 الى ذلك في المثالين ولا يلزم لرفع الممثل من جهة كون مشي وهو اجمع فالاولى
 ان يوثق بالاسم فاحتمل المثالين جميعا البشيرة ذلك بضم الممثل للضمير البار واعتادا
 على الشرح الاول قوله فهو كقول خال الزيدان لفظ خال فاعل الوصف قوله خال
 ما واوله اخره اذ لم تكونا في على من قاطع خال منادى من مضمنا الى ان يجد حرف
 النداء واطاع الى هو وارتك اى اذ لم توافقا في ترك من تركه فليستما واثنين بشرط امعنا

فان يكون الوصف فاعل للمفعول به عن المص
 فلا يكون مبتدأ فليستما
 الاحتمال الثاني
 فليستما فاعل للمفعول به عن المص
 فلا يكون مبتدأ فليستما
 الاحتمال الثاني

يقول بظن
 فان كان المثال فليستما
 جزاء المثال الاول فان المص
 لم يوصف بالمبتدأ زيد والاول
 وهذا كخبر المص واما ما ساقا
 في قوله المص خبر مقدم وزيد مبتدأ
 فهو بظاهر اللفظ والوجه في خبره
 المبتدأ زيد يقتضي عكس ذلك في خبره
 المبتدأ عا خبر اذا كانا خبرين
 على المص وبقا على ان
 فليستما فاعل للمفعول به عن المص

وهو فليستما
 على الشرح الاول

قولهم وعرفنا ثم الزيدان بيان هذا ندوم بتقديم في شرح التعريف قولهم وقد قال الاخفش

اشارة الى ان لفظ قد المحقق لكونه داخل على الماضي تقدمه لا للتقليل كما هو الظاهر

ومستند هذا القول قول الشاعر فجرت عند الناس منكروا لو كان خبر جرت مقدا لفصل

بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي قولهم بالرفع دفع لما قد يتوهم في يادى النظر مكون

لفظ ذا معنى الصاحف لا بعد ان يكون بأوه السببية اي بسبب دفع الوصف للضمير المستتر

فيه فيكون اشارة الى ما سيجري به من تقليل الحكم المذكور وهو التثنية والجمع هذا

التفسير فوايد الاولى ان المراد بالافراد ما يقابل للتثنية والجمع لا ما يقابل المربك

او المضاف والجملة او المتعد الثابتة ان المراد به ما يقابلها جميعا لا ما يقابل احدهما

فقط الثالثة ان المراد به ما يقابل للتثنية والجمع الاسم لا مطلق الجمع قولهم اسف هذا

الوصف جعل الفاعل الوصف ون لا يسم مع ان الظاهر ان يكون فاعل المطابق هو المتن

لناخر هذا الوصف عن الاسم رتبة لكونه خبرا عنه وان تشبيه الوصف بجمع لا جل مطابقة

للاسم لانه لا يخلو في الاسم لان كل حرف مؤخر عن الاسم في الوجود وان تقدم عليه

بحسب اللفظ والرتبة قولهم بحر صر علا مائة وجه البحر دانه لولم يجر دح لزم ان يكون للغا

فاعلا ن اما في الفعل فلان للامكان لعلامات نفسها فواعل واما في الوصف فلانها وان

لم تكن فواعل الا انها ادلة على استئنا الفاعل فيه فانية لا ينفذ ولا يجمع لا بسبب استئنا

لها فان الاسم لا يخلو في الاسم لان كل حرف مؤخر عن الاسم في الوجود وان تقدم عليه

بحسب اللفظ والرتبة قولهم بحر صر علا مائة وجه البحر دانه لولم يجر دح لزم ان يكون للغا

فاعلا ن اما في الفعل فلان للامكان لعلامات نفسها فواعل واما في الوصف فلانها وان

لم تكن فواعل الا انها ادلة على استئنا الفاعل فيه فانية لا ينفذ ولا يجمع لا بسبب استئنا

لها فان الاسم لا يخلو في الاسم لان كل حرف مؤخر عن الاسم في الوجود وان تقدم عليه

بحسب اللفظ والرتبة قولهم بحر صر علا مائة وجه البحر دانه لولم يجر دح لزم ان يكون للغا

فاعلا ن اما في الفعل فلان للامكان لعلامات نفسها فواعل واما في الوصف فلانها وان

يختلف ما اذا كان مبتدأ وخبر فاعلم
فلا يكون الفصل بالاجنبي عند الفاعل

فوق

او ان يقول
على الفاعل

المتن

فان

اصل ما كان مبتدأ وخبر فاعلم
فلا يكون الفصل بالاجنبي عند الفاعل

الوصف هو
المراد به

مبتدأ

بما ذكره في بيان العارضة لان النقص مصدر مجزئ
فيكون صفة في ذاته فلو كانت صفة لان النقص
الطارئة على ما قلنا لان النقص صفة لان النقص
اصلا فيكون صفة لان النقص صفة لان النقص
انما هو في ذاته لان النقص صفة لان النقص

انما لا يلزم الكسرة في الالف لانها لا تليها
في الالف لانها لا تليها في الالف لانها لا تليها

١٣٧

مبتدأ وما بعده فاعلامه وهو غلط لما ذكرنا وكذا الوصف الموصوف لا يمكن اعتبار
انواع الضمان فيه واعتبار علوه عن الضم ولا يخفى عليك ان الجمع المكسر محتمل لمّا قيل
في الجملة وانما الوصف المذکور فيمكن ان يكون مع ما بعده بوجهين من الوجود ثلاثة على نحو
الا انه جازم الوجهين قول وهو كونه معرّية لم يقل وهو غرضه مع انه

اخضر للاشعار بان المراد بالعرض العرض الاصل لا الطاري ولا يبعد ان يكون مراد
الابتداء امر وجودي عديم كائنه من كمالهم فلا بد ان العدم في نفسه وجود
فالاشعار بان ما بافتراضه مستحيل فيكون قوله وقيل
جعل الاسم ولا كان هذا القابا عند من نفسه المسمى الذي كره ان يسمي
المفسدة المذكورة وكان مراده جعل رتبة الاسم او لا فيشكل عامل مبتدأ المؤخر لكونه

عليك انه لا يشتمل عامل القسم الثاني من المبتدأ فالصواب ان يقال جعل الاسم او لا
لاخبار حقيقة شتمه بالاول والجزء الكلام قوله وحده هذا القيد لانما
بانه الابتداء معا ولاشارة الى وجه الشبه حتى وان هذا الشبه حاله وجه الشبه

قوله وقيل بالاستدلال والمبتدأ اي مجموعهما قبل المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن
العوامل فيكون عامل الخبر من المبتدأ تركيب من المناسقين قول المراد بهذا الابتداء
في خبر الخبر عن العوامل اللفظية المستقلة والمبتدأ على هذا الرأي ليس عاملا مستقلا بل

للعامل فلا يلزم حينئذ ونظ بعض الى ظاهر ما يشق من الابتداء فاجاب بان المراد بهذا
الابتداء هو خبر المبتدأ لا خبر الخبر الصواب ان الابتداء على تقدير كونه عاملا في الخبر مطلقا
انما هو خبر خبر المبتدأ وليس خبر خبر المبتدأ بل خبر خبر المبتدأ في ناسل

ذلك قوله وقال لكونه من ترافع رده عليهم بوجوه الاول انه مشتمل على الدور الثاني
ان الابتداء مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجود المعلول قبل جود العلوة الثاني ان الخبر اذا كان

المذكورة في الحاشية
السابقة على هذه الحاشية
المرفوعة على ما هي
كما قال المحقق في
عديم لقوله في الالف
لان قوله لا يشتمل على
سبق الاستفهام والفتح

والمبتدأ
انما هو خبر خبر المبتدأ
انما هو خبر خبر المبتدأ
انما هو خبر خبر المبتدأ

انما هو خبر خبر المبتدأ
انما هو خبر خبر المبتدأ
انما هو خبر خبر المبتدأ

لا يجوز ان يكون اللفظ
 في الجملة من غير ان يكون
 في الجملة من غير ان يكون
 في الجملة من غير ان يكون

مشتقاً بعمل الرضع في فاعله فلو عمل الرضع في المبتدأ أيضاً يلزم ان يعمل رضعين مع ان العمل
 الاقوى لا يعمل الرضعين والجواب عن الاول والثاني بان المتكلم اذا اراد التكلم بمبتدأ وجب
 تقصوا ولا معنى للمبتدأ مجرداً عن المبتدأ منه ثم معنى الخبر مجرد عن الخبرية ثم لا حظ لها معاً وعند هذا
 يعمل كل منهما في آخر أي يعمل الآخر موصوفاً بوصفه فاذ تلفظ بهما صيا لفظ كل منهما بواسطة
 معناه معمولة لغيره الاخر فالتفاعل في الحقيقة انما هو للمعنى واللفظ وانما انشأ العامل به
 الى اللفظ على سبيل الجواز وانما المعنى هو كل من المعنى اللفظ لكن الاول بالذات والثاني
 بالعرض وهكذا الحال في جميع المعمولات والعوامل حتى المزمدة منها فبالنظر الى العمل في
 المعقول لا الدور على من فهمهم لكن لا بأس به لكونه دوراً معتبراً وآساساً بالنظر الى العمل في اللفظ
 فلا دور وجود من الوجوه والجواب عن الثالث بان عمل الرضعين ههنا ليس اول قارون
 كسرت في الاسلام لو وقع في نحو ضرب عمر زيد حسن باضافة المصد الى المفعول على مذهب
 من قال ان المبتدأ عامل في الخبر وكذا في عامل المرفوع المتبوع بتابع على الله بل يوجد في هذا
 عمل اكثر من رضعين كما لا يخفى لكن انما استثناء العمل في التوابع عن ذلك قوله وله نظائر
 في العربية منها قوله نعم انما ندعو لحدث عمل كل من ابا وتدعوا الى الاخر وهذا اشارة الى الجوا
 الذي يشتمل مفضلاً عن الاعراضين الواردين عليهم لم يعلم ان نسبة العمل الى المعنى انما هو
 قول تقريباً لان العامل حقيقة هو لتكلم تلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى
 قوله والمراد به اولى الخبر المفضل لا مطلقاً المفرد وذلك لانه تدبر قوله ما للعوامل اية اقول هذا
 التعريف غير مانع لشموله نحو نصرت زيد نصرت وعبر جامع خروج نحو هو كذا في القوة
 هو لا وهو من الجواب عن الاول بان يعمل اضافة قوله على لفظه بآية وعن الثاني بان جواز العمل
 بالتسلط التسلط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الموانع فان قوله فشميل ما لا معمول
 له اية الخبر عامل لا محالة فلا ينقسم باعتباره ذلك وانما بالنسبة الى المعنى فيقسم الى قسمين
 واحد هما الى اقتسام ثلثة والعرض من هذا التجهيز مضافاً وهذا التعريف هو الخبر المفرد

بان يضاف لفظاً او تقدير
 او محلاً غير القادر على تقدير

مقدم

في الجواب عن الاول
 خبراً بعد العاد

لا يجوز ان يكون اللفظ
 في الجملة من غير ان يكون

[illegible]

139

مكسوءا كان لفظا واحدا فقط او مربوطا بلفظ او بالفاظ اخر فالمراد بالمعول ماله دخل
في تكثير اللفظ وهو المعول الظاهر في المستتر وانما قدم مالا معول له على ماله معول
على خلاف ماله المعارف ترقيها ما هو قل لفظا الى ما هو كثر فاكثر لكونه انشبا بالمر
اللغوي قوله يشترط ان يكون هذا اشارة الى التعليق بالحكم بالوصف ههنا للاشعابا لعلية
قوله معنى المبتدأ تقدير لفظ المبتدأ مثلا يتوهم ان اللاحق قوله سيقت له للتعليل والمراد
بالذي سيقت له ما ذكر الجملة لاجله سواء كان مبتدأ ام لا قوله انما اشارة الى المراد
بالمعنى في والمعنى قوله وان تذكر ان ان يكن لفظ الجملة مصداقا للمبتدأ فتقوله معنى بمعنى
مصداقا وهو غير لذات مقدرة تقدير وان تكن الجملة شيئا من اى من المبتدأ وكذا اذا
كان مصداقا للجملة عين مصداقا للمبتدأ وجودا كالواقعة خبر عن ضمير الشأن فان المراد
الشأن في ذلك من افعال الواقعة الذي هو مصداقا للجملة قوله والمراد به اى بالمراد الجملة
او بالخبر المفرد الجملة فالوصف الاول عبارة عن الاسم المفرد وعلى الثاني عبارة عن
الخبر المفرد قوله ما ليس بصفة المراد بالصفة ههنا ما يدل على ذات ما ما خوزة مع بعض
صفاته وهي موزونة لصفتهما بمعنى فعل فاما ان يتضمن حروف في هذا الفعل او حروف فعل
اخر او لم يتضمن حروف فعل اصلا وما ليس بصفة فاما ان يتضمن معنى فعل مع تضمنه
حروف في ذلك الفعل او فعل اخر او لم يتضمن تضمنه حروف فعل واما ان لا يتضمن معنى فعل
مع تضمنه حروف فعل ما او لم يتضمن ذلك فضم قوله وحروفه غايته الى نفس الفعل المذكور
وللغيره اثني عشر احتمالا اربعة منها مفقودة ثلثة من الصيغة واحد من غير هذا وانما
منها موجود ثلثة من الصيغة وخمسة من غير هذا وتسمى واحد من تلك الثمانية مشتقا والبقية
جامدة ولا يخفى عليك مثلها في قوله لان تحمل الضمير الى قوله معنى اشارة الى قبلها في قوله
تقدير وان تحمل الضمير في اى حاصل عن كون المحمل صالحا لرفع ظرف على الفاعلية وكلما حصل
عن كون محمله صالحا لذلك بشئ مقصود على الفعل وما هو معنا ولا يبعد ان يقر قوله في

ای علیہ فاقض الوصف
ای الاقواء
عطف علی اللام

عنه في ضرب الالفين في الاثنين
في الاربعة الثلاثة ما هو ثوب
نقصه انظر في قصيد الصفح بالذوية
نقص من الفصل وجملة من نقصه دون
فصلها هنا وفيما ليس بوصف وسكن
اعتبار القيد وعدم التعليل فانهم اتموا
بهم الصفح لا تنقص من فعل وحروف
اذلا الفصل المم
ثم نلاحظ في الصفح وخلفه غيرهما

[illegible]

131

٥
رفع عصم على الفاء عليه
وهو من الزم

اشارة الى المقدمة الاستثنائية الواقعة
اي لكن التالى بطله اى (م)

عن الأستاذ أبي القاسم

ادام الله تعالى
الحمد لله الذي جعل
عبد القادر
عبد القادر
عبد القادر

[illegible]

الْمُفَاعَلَةُ

131

[illegible]

يا أيها المريد
ولا تقدر على الخبز بل فقط لا تخف
والله يكون الخبز بعد فقط لا تخف
يا أيها المريد

25

أي مفعولاً بها المفعول الثاني

لم ينشأ من الفكر الصحيح لا شك ان كان فيما نحن فيه يدل على وجود شيء في شيء او بشي
او على شيء او بخود ذلك ما كان مفاده وجود النسبة الذي هو معنى الكون الناقص وجود
نفس الشيء او وجود وصفه الذي هو معنى الكون التام فالحق في الجواب انكم كون المتعلق

العام مطلقاً ناقصاً على الحقيقة كما في الكون او على سبيل المثال كما في باقي المتعلقات
العامه والقول بان يكون الخبر عنه في الحقيقة هو سبيل هذه المتعلقات لا انفسها ثابت وروى

وانما انشأوا الخبر لهما باعتبار اللفظ والعمل وهذا المعنى ان كان خلاف ما قاله القوم فلا يلزم
الا انه كلام حق يظهر وجهه بالتأمل الصاق وفي كلام بعض النحاة ما يؤيد ذلك كما حصل كون
ان النسبة صالحة لان تقع متعلقة للظرف وشبهه والظرف في قولنا زيد قائم في الدار فيكون

كان متعلقاً بالخبر فهذا الكلام ينبغي ان يكون مع من علم ثبوت القيام لزيد جعل مكان القيام
وان كان متعلقاً بالنسبة فينبغي ان يكون مع من جعل كلا الأمرين فافهم قولهم فانت
لدى اوله للاعران هؤلاء عزمان يهين لغير حقيقة الخبر ضد الدليل وان يهين مجبول

من الالهانه ويجوز ان يكون متعلقاً بغيره الى المولى والمراد به الحلف والناس قولهم
فيهم من قبيل المزدري الخبر والمتعلق المحذوف وكل من الظرف والحرف وكذا قوله فهو من قبيل
ولو قيل فهو مفرد فهو جمل لان كون الشيء من قبيل الشيء يدل على كونه قد ضعف من هذا

الشيء بخلاف قوله ناهذا الشيء ذلك الشيء ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفرداً في الجملة
من حيث اللفظ كما لا يخفى قوله فواضح انه انما اخضع لوضوح بهذا القسم في الحكم
بافراد الوصف مع فاعله اذ لم يكن مبتدأ مع كون الفعل مع فاعله جملة خفاً قال بعضهم ان ذلك

ليعد الوصف عن الفعل باشتراك بين الغائب اوتو في الصيغة قول هذا مع خاتمة ضعفه الوصف
مستلزم لافراد خواضار بالزبدان مع انه جملة اتفاقاً لا محقق في ذلك ما حطرت به الى من الجملة

سبيل

فلا يلزم التمسك

والقول بان المتعلق هو النسبة

وهذا لأن تقع متعلقة للظرف وشبهه
والظرف في الخبر بغيره كما قيل الجدير

على انما خذنا من الاول ان لا يلزم النسبة ولا يصح كون المتعلق
جمله الخبر لان لا يلزم كون الشيء خبراً في نفسه لان
ما يقال خبراً لان شدة عيب اللفظ هو خبر في حقيقة فالأمر
عند كون الظرف ان يكون صورة ان كان فحققت خبراً
على ان لا يلزم كونها خبر عن المبتدأ او عن المفعول
المستوفى في المتعلق وظن ان لا يخفى ان لا يلزم ان يكون
جداً بين الفعل والشيء

المذكور

فانه لا يبطق عليه

لا يملكه الا الله

154

الأشخاص قولهم أولى من الحاقه اهـ أى من الحاق بعض أفرادهم والظن أن يقول بدل هذا قولنا

اولی من اجراءه علی سنن مختلفه الا انہ بدله بما ذکرہ لکونہ ملزوما لہ فی هذه المسئلة ویمکن

ان يجعل ما جعله لبلدا واحدا ليلين بان يقال اجزاء الباب على سنن واحدا ولى من اجزائه

على سنن مختلفة وعدم الحاق الباب بباب آخر أو من الخاف به فأنهم قو له وأعلم أن السهم

أما ذكر المصالح فمما أخبرنا عن المبتدأ بالظرف والمحرف يمكن أن يتوهم أن هذا الإخبار عن كل

مبتدا بكل طرف وحرف فذفع المضمة هذا التوهم ببيان عدم جواز الاختيار عن الذات باسم

الزمان ولم يتعجز لجواز الاخبار عن الحدوث به فلهذا تعرض الله لبيان جواز هذا الكلام فان

قلت قد لا يجوز الاخبار عن الحدوث باسم الزمان بل عن مطلق المبدأ اسرار اقصا الاخبار

وقد يجوز الإخبار عن الكذا باسم الزمان وبالجملة فالأخبار عن كل مبتدأ بكل خبر محذوف

وقد لا يجوز فلم يخص عدم الجواز الا عند الافادة بما ذكره المصنف فلهذا الاختيار عنه جاز

في الغالب يكونه غير مفيد في الاكثر فنبين ان جعل الغالب فيه اصلا ويستثنى منه النادر

مخلاف ساب الاخبار ان فانه لعكسك فنتخ ان نعمل منه ذلك لكن له شئ منه اعتقاد

علا ما هو المعلوم من عدمه ان عدم الفائدة وما هو اذا وجد الفائدة في التامه وفيه على امر

على سبيل معلوم من عند الله تعالى وما يجوز وأجد هذا القول بما هو في
بعد الفائدة لا

[illegible]

وجودم و لذلک حجج یمما عن فیه الی الاستغناء قولہ لان الاحداث متجددۃ اقوالہ

اصل الامانة على الجمل ومدار كثير على غايه الحكم وهما يتوقفان غالباً على امرين

ان يكون الحاكم عدواً وقريناً للحكوم عليه ومشتقاً على التجدد بعد احد طرفيه كما في الاحزاب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل

لا بد من العلم بان يكون الاستفتاء في ما ذكره المحقق
ايضا اعتمادا على ما هو المعلوم من صواب واطح
الفتاوى فاجاب بما تقرر من عدم جرم

یہ بھی افسوس والا معاملہ ہے کہ ان کے پاس
ایک دکان اور دس غنہ ہیں۔

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شأن الزمان حيوان ناطق

عن المذات

عن المذات بغير اسم الزمان او عن المحدث به وبغيره الثاني ان يكون طرفاه على تعين معتبر
عند اهل العرف فعدم افادة الاختصاص لذات باسم الزمان لان انقضاء الاكثر الاول وعدم
افادة الاخبار عن النكوة لانقضاء الثاني قولهم ولا يكون اسم زمان اي ظروف زمان سواء
كان يتقدمه في و بذكره فيشمل مخوز به في يوم الجمعة ومن العجايب ان يؤهم في هذا المقام
من الزمان باسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون طرفا اذ ليس هذا الاضغاث لاحلا
فافهم قولهم بان كان المبتدأ فان قلت الاختصاص لمعنى هذا الاخبار بما ذكره ثم يلزما
كان زبد يوم الجمعة بمعنى قلت غرضنا ان بياننا لمعنى في الاكثر وهو ليس الا ما ذكره
قولهم او كان اسم الذات مثل اسم المعجزة اي في الجرد دأى في ملاحظة جهته التي هو المحدث
يعني ان لكل من اسم الذات واسم لمعنى جهة تجد وجهته ودام وبقوله فاذا لوحظ من جهة الاكثر
كان هذا الاختصاص معني معني وان لوحظ من جهة الثانية كان غير معني الا ان الغالب في
المحدث ملاحظة من جهة الاولى وفي اسم الذات بالعكس يدخل فيما ذكره الشارحون
ارسطو في عهدا سكندر قولهم والورد في ابار الورد ينفتح الواو وسكون الواو الملهمة ان الزمان عند
معروف و ابار كقار الشهر الثالث من الشهر الرومية والطا قبل تحويل الشمس الى الجوزاء
بابا و هذا الحكم صاق في بعض الافا لم قولهم ما دام الابتداء بها وضع لما قد يؤهم فيكون
قولهم تقيد بصيغة المؤنث وعود ضمير الى النكوة وذلك لان النكوة قد تكون معني
بدلالتها على ما وضعت لكن لا يجوز لا ابتداء بها لعدم فائدة ذلك قولهم لم يقيد وهذا
اما لعدم فهم المراد منها هل هو المهيئة مرجئت هي ومن حيث جميع الافراد وبعض الافراد
وقد عرفت معني وغير ذلك اما لفهم المراد لكن غار با عن الفائدة لانقضاء ما ذكرنا من الشطين
قولهم الا عن معروف لم يقبل الا عن معني لان المراد اسم منها يعني الا عن معني بتعني
يعتبر اهل العرف قولهم هو طرفا ومجردا تما فيك هذا لانه لا يجوز تقديم ما سواها مما يجب
هذا المبتدأ عليه لان الفائدة المصححة انما تحصل بالتحريف وهو لا يمكن فيها سواها من

ان فعل المحدث بان يقع لان عنوانه في الجرد المحدث فليس
في الكلام اختصاصا بآلة العرف او بالزمان

الزمان عند
المحدث

بمبدأ
الاولى كون النكوة

المحدث النكوة

اخباره قول مختص اي معين وقيل اي منفرد بالمبتداء وهو خطأ قول كعند زيد مرة قبل
افادة مثل ذلك ان قبل ذكر المبتداء يعلم من الخبر ان المبتداء الا في ما يصلح ان يكون موصوفا
باستقراره عند زيد مثلا وهذا في قوة ان يكون المبتداء موصوفا مثل قولنا مرة موصوفا
بصفة كونها عند زيد قول لا يخفى ضعف هذا الوجه لانهم ان رادوا ان هذه الغاية كما
حصل قبل الحكم بعين الحكم كما هو الظاهر فهو ثم ضرورة كونها من لوازم الحكم وان رادوا انها مما
حصل عند الحكم بالحكم فسلم لكن لا تسلم حصولها من تلك الاخبار ^{من الوجه} كما هو المراد بل اذا اشتمل
الحكم على غريبة ولو سلم فلا يخفى حصولها بصورة تقديم تلك الاخبار بل تحصل عظم قدم
الاخبار ارام لان الحكم يجب ان يكون مفيدا سواء كان سببا فادته مقدم ماعليه ومقادرا
معه فالاولى ان يقال وجهها ارادة المجهول والاهتمام بشأن خصوصية المجهول المفهوم من
تقديمه ثم يفتح النون وكسر الميم اسم كسار سبع قول لم يحصل في فيكون حجة فادته هو ظاهرا والتكلم
للمخاطب عدم علمه بكون فتي في الخاطبين والمجهول بوجود فتي في جماعة لا يخلو عن غريبة قول
ان لم تكن خيلنا قدر هذا الشرط لكان الفاء في قوله فاخل لنا ولا فادته يحصل من عمومه
وليس تلك الذكرة نصفا في التعميم كما اذا قيل بالجملة بالشرط فانها تكون ضافية بحسب فهم العرف
وقد علم من هذا وجه عدم تقديم الشرط من جنس المستغنى عنه قوله فاخل لنا وجه فادته
مثل ما ذكرناه في الاستفهام قول ورجل من الكوام عند فاقوصيف المبتداء على اربعة وجه
لان مع وصفه ما يلفظ من مذكورين كليهما او الموصوف فقط او الصفة فقط او بلفظ واحد
ومثل لهم لا ولا والش للثلاثة الاخر وجه فادته في توصيف المبتداء ثم قول شاهر
ذاتا ب ههنا قاله رجل حين ينج كلبه ثم صا مثالا لقوى دركه الجحش حادته واعلم ان الكلب
بنا حين معتاد وغير معتاد والاول يصدق منه عند اذراكه امر غريب اياه صاحبه وبعض الناس
ما جرب ان صد وعنه علامة صباه صاحبه مكره وشتر في المستقبل لهذا التطبير فالكلام
ينجح كلب هذا الرجل حين قول هذا القول بنا حاصرا معتادا ليعلم ان يقصد بهذا العبارة

اللفظ البداية ان يقول قد تكرر لادها
او احدها لفظا الموصوف او لفظ
الصفة

فوقه جبر عند ذاك

صاحبه الخ كسار
علامه ان الصواب ذكره
صاحبه الخ كسار

الا هرب بالشر دون الخرج وجعل تقديم المسند اليه لقدم المحضر كصريح بقصد بالنكير
 التعظيم وقصد انحصار الهرب بالشر العظيم دون التحقير فالمحضر يدون التوضيح ومعه صريح
 للابتداء بالنكرة وانكار غير معتاد فتعين المحضر الثاني ظاهر اذا اريد موقوف على توهم الحكم
 عن صاحب به التكلم والظاهر ان الخطاب بهذا الخطاب من جميع صوت هذا الكلب لغيره من علامة
 شر لا خبر فالمصريح بما هو الامر الثاني وقيل وجبة افادة هذا المثال لتخصيصه بالتخصيص
 الفاعل لشبهه به ان يستعمل في موضع ما اهرثا ناب لا شر اقول لقول هذا القابل للافتقار
 الاول ان قولهم شر اهرثا ناب لما استعمل في موضع ما اهرثا ناب لا شر علم انما مراد فان
 والشر الثاني فاعل نكرة وتخصص بتقديم الفعل عليه فعمل ما مراد منه عليه في ذلك
 الثاني ان استعماله في موضعه يدل على ان المراد به المحضر بضم ولا يكون فيه شق من ادوات
 المحضر فاعلم ان الشر فيه مؤخر في الاصل فقدم المحضر فعمل الشر في الحال عليه في الاصل الثاني
 انه لما استعمل في موضعه علم ان اصله هو في ذاته المحضر عوضا عنها بتقديم المسند اليه
 المحضر فصل الشر فاعل نكرة فعمل في الحال عليه الاصل وكل من الوجوه الثلاثة في غاية التكلف
 والتعسف قولهم على احد التقدّمين وهو ان يكون للنكير للتعظيم والمعنى شر عظيم في
 ورغبة في الخبر غيره قوله علم بهذين وجبة افادة فيما ظنم قولهم كان يكون له ذكر الشر
 اول المعنى على ما ذكره المصنف سبعة مواضع وجبة افادة في الاوّلين منها الحى التعجب والديعا
 هو كونها موصوفا بمعنى الوصف لى قولنا عظيم بقرينة ان مقامها مقام المبالغة وقيل
 الوصف في الدعاء هو قولنا من قبلى وفيه تكلف وتعالى الثاني العوم الفرص في الرابع افادة
 المحضر قول السابيل من عندك في قوة قولنا ارجل عندك ام ارجل عندك او ارجل عندك او ارجل
 فقول الجيب جل في قوة قولنا ارجل لا امراة او الاكثرو في الخامس العو الواقع في السلس
 كالتابع مثل ما في الاولين ان قولنا فاذا اسد قوة قولنا اسد في دفعة اى لا تقدم
 بالبال وقولنا ونج قد صا بتقدم قولنا نج قارن حكمه السرى ثم ذكر موضعين اخرين

الافادة في الاول غرابة بثبوت الخبر للمبتدأ وفي الثاني عموم المبتدأ المفهوم من قوله خازن
 كما سيجيء لعبد هذا وهذه استعارة وجوده تكون مع التسعة السابقة في المتن والشج ثمانية عشر
 وجهاً وقد ذكر جوهر حقه ارتفع وجوه الافادة الى ثبوت وثلاثين وجهاً وقبل مرجع الجمع الى
 والتعميم وقال بعض المحققين مدح صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره ومن
 التخصيص المحتاج توجيهها الى هذه التكلمات الركبة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
 كوكب نقض السابعة لمصلحة الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعددها انكول بغير انهم ينبغي
 ان حالوا مواضع لفائدة الى نفس النكرة فانه يعلم بالرجوع الى وجده من غير نظر فيما ذكر
 وهذا كلام حقا لا شبهة فيه فكان تعريضهم لتلك الوجوه مبنياً على كونها ذات فائدة في الغنا
 وقصدت من المبتدأ معرفة مواضعها حتى يفسر ما لم يذكره من تلك المواضع على ما
 ذكره ولتعلم ان امثلة تلك الوجوه اما غير داخل تحت نوع داخل تحت قواعد ها واما ان
 تحت فتذكر بعض من تلك الوجوه اما اصولها القسمة وبعض انواع ماله نوع توضيحاً لما
 الافاء قولهم احسن زيداً اي على ان يكون ما غير موصول بان يكون موصوفة بمقدار
 او استغناء مية اذ على تقدير كونها موصولة لكانت معرفة قولهم او عاتمة اي يكون المبتدأ
 نكرة عامة وكذا قوله او تالفة قولهم كخرجت فاذا اسد بالباب قولهم لفظ ان المفاجاة بمفعول
 اي وصول الشيء دفعة من غير خطوره بالبال وظهر فيه باعتبار خلافه عن مضاف هو الزمان
 او المكان على خلاف فيه وتقدر بقولنا خرجت فاذا اسد بالباب خرجت فوصلت زمان
 فجاء في قوله كون الاسد بالباب ومكانها والمعنى فوصلت زمانا او مكانا فاجاز فيه عند
 الوصول رؤيته كون الاسد بالباب فلنقط اذا متعلق بقولنا ووصلت لا خرجت قولهم سرت
 وبجاء قد بدا بها اذا خفي فهو كل شار في سرتا بالسهل المملة اي سرتا بالهلا وبجاء اسم مفعول
 من التقبل والارد منه الوجه فهو فاعل اخفي وكل مفعوله والشار في المضى قولهم روي

لفظ دون بمعنى غير وقصده علمه في الاشارة الى كثرة تلك المواضع ولا بعد ان يكون
بمعنى الادون اي الاضعف باعتبار ان الافادة فيها سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ في
المبتدأ او يقيد او يقرب من مقابلة وفي هذين الوجهين قد حصلت بالخير في الاول وبالقر
المخالفة في الثاني ولا خفاء في كونها اضعف مما سبق في كل من وجهيها خاصة في الثاني
اخفى ضوم كل شارق سر بها بالسين المهملة اي سرنا الجلال ومجدا لاسم مفعول من التعجيل
والمراد منه الوجه وضوم فاعل اخفى كل مفعوله والشارح المصنف قوله ثمرة خير من
قاله عمر بن الخطاب حين اصاب هل خص جردا كثيرة وقد كانوا محرمين فساوا كميل لا خبا
غما وجب عليهم من الكفارة فاوجب عليهم بكل جرادة درهم فافترسوا عن انهم لو كفر وايد لك
كفارتهم وادهم كثيرة لا تسع وسعهم لها فقال ذلك يعني كل ثمرة خير من كل جرادة عند
فالتصديق بما يكفر نية صابة كل جرادة قوله حاصل بذلك اشارة الى ان لا يفتي بوجوب
الضريبة لا يفتي بحسنه مطلقا كما هو المتبادر من المتن قوله وفهم من كلامه اعتذار عن ترك
المع ذكر الاصل في المبتدأ قوله بشرط ان يكونا اشارة الى ان الحال علة الحكم فقوله كقولهم
بنونا ما بعده بنوهن ابناؤ الرجال لا باعدا لقربة على كون بنونا خيرا امقدا ما لا مبتدأ
هوان المراد تشبيه بنى البنين بالبنين لا بالعكس وفيه بحث فان قوله بنونا بمعنى الكائنون
كقوله بنونا لا لتباس بحاله اذ لو يعلم المراد ان الحكم على بنى ابناؤا بالكاثرين كبنينا واربنا
واجواب انه متى اشتبه المبتدأ والخبر من حيث المعنى فيحصل لنا اشتغال على معنى الوصفية لفظا
خبر والاخر مبتدأ وهذا وقبل هذا البيت من باب عكس التشبيه فنونا مبتدأ فلا شاهد في
فهو من التشبيه بل مرادة بقوله بنونا وبنوهن هو البنون بالواسطة وعرضه ان يقول
انا ولادنا ولا وانا من جانب الاب الام معا لانا الكنا بنائنا ابناؤا اي قاربنا واما اول
تلك التشبيه فنوهن من جانب الام فقط لا من جانب الاب لانهم انكح بنات بنى ابناؤ الرجال لا باعد

يعبر بان اذ قيل لا يفتي
اذ لو كانت قوله لا يفتي
لنفي جنس الشرع لكان قد

صلى الله عليه وسلم
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا
في قوله بنونا

فيكون مبتدأ مفعول
فيكون مبتدأ مفعول

بنا ابنتهم
بنا ابنتهم

وعلى هذا ايضا يعين ان يكون بنونا وبنوه من مبتدأ ولا شاهد فيه لما نحن فيه وما هنا سبب ذكر
 في هذا المقام هو الفرق بين المبتدأ والخبر فيقول الفرق بينهما لفظي ومعنوي أما اللفظي فن
 وجوه بخفض كانهما بصورة الوجه الاول ان المعرف مبتدأ والتكثرة خبر وهذا في صورة
 اخلافا لقرينا وتكبر اطم او في غير الاستغناء الثاني ان المقدم مبتدأ والمؤخر خبر وهذا
 في صورة قسار بهما مع فقدنا القرينة على التعيين الثالث ان الاسم مبتدأ والوصف خبر
 وهذا في صورة اخلافا لهما اسما ووصفا واما المعنوي فنون اللفظ الدال على مفهوم
 اخلافا للتكبر مسلم الثبوت لمصداقهم مبتدأ واللفظ الاخر خبر والعلم بانهم جعل مفهوم ما في
 اللفظين مسلم الثبوت لمصداقهما بما يحصل من القم بن كالفروق اللفظية وغيرها وانما
 من غيرهما فان طابق مقتضى الفرق اللفظية والا فارتكها اعتماد عليه وسبب تعيين احد
 المفهومين لا ختم مسلم الثبوت لمصداقهم اما نفس رادته فانه بنفس رادته تدبرج احد
 المتساويين على الاخر واما اعتقاده بان الخطاب علم ان لهذا المفهوم مصداق في ظرف
 الحكم دون ذلك المفهوم واما كون الاول في المصداق اشهر من كون الثاني كذلك في
 غير ذلك مما لا يخفى على المتقطن وبهذا التحقيق الذي ذكرنا حصل لك ما هو كاف في طر
 غيره ما ذكره خلقتك واعلم ان كل لفظ موضوع لم مفهوم ومصداق وكوفيضا وفي
 المعبر في جانب المبتدأ بالذات هو المصداق والتبع هو المفهوم وفي جانب الخبر بالعكس
 وهذا ما ر من قال ان المعبر في جانب المسند اليه هو الذات وفي جانب المسند هو وصف
 فانهم قولهم يتبع تقدم الخبر لما كان الامتناع يشمل الامتناع الذاتي دون المنوع والمتبع
 تقدم هذه الاخبار اشد من منع ما سبقه حيث لا يقدم مع القرينة ولا مع عدمها فانه
 متبع لذاته اشارة الى ذلك بتقدمه ويتبع لا يمنع مع الثاني هو الموافق لما سبق في
 هو اعلم اسم كان لرفع مقامه فهو من ان تقدم وكلام المصداق اذا ما الفعل وفاقه كما
 خبر ابناء على ان الخبر هو الجملة ووجه الودان لا حاجة الى ذلك لان الخبر في الحقيقة هو الفعل

المراد بل لازم الصد ما كان لازم الصدر بالنسبة الى الأجزاء المستقلة للكلام قول ببقته
المراد بل لازم الصدر بنفسه ما لنفسه دخل في لزوم الصدر لا ما كان بنفسه علانامته
له فلا يتوقف على وقوع مضافا اليه فمن لازم الصد بنفسه ويحتمل ان يراد به المعنى الثاني
ويقال بعدم سقوطه عن الصدر بالاضافة بناء على ان المضاف مع المضاف اليه
في حكم الكلمة الواحدة فقول ببقته من واقع لفظة فتى مبتدأ مضاف الى من لا استغناء به
المقتضية للصدر ورواهاى معتد به فقول ببقته لعلامة رجل لا يوق في صورة القيد
يلتصلا ببدء بالبدل عن الضمير لمضاف اليه في الخط وبالبدل عن المضاف في اللفظ والخط
لا نأقولا ببدل النكرة عن المعرفة غير جائز الا اذا كانت النكرة مخصصة قولها على ملائمة
الاولى ان يقال وبدل الى التفسيرية وتعميم لفظ ما الموضوعين المتداو ومعلقة حتى يشمل
الصوت الثالث لا انما قبل الذكر لفظا ورتبة الاولى ما ذكره الشك الثانية ان يكون في
ملا ببدء المتداو للضمير نحو رجل صاحب غلامه لثالثة ان يكون في ملا ببدء المتداو للضمير
الضمير نحو في الدار غلام صاحبها وسبب هذا ان توضع في تعليلنا على منشاء توصف
خبر افعال الناقصة وجوبه فقول ببقته عاد الضمير متاخرا لاضمار قبل الذكر ثلثا
الاول ما كان لفظا ورتبة وهو غير جائز الا في المسائل المستثناة التي تذكرها في آخر بحث
الفاعل الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب الرتبة فقط وهما الجانبان
مطلقا ومثلا لما نحو هذا صاحب الدار وفي الدار صاحبها فان قلت انك انما ينسب الى اللفظ
فامعنى انسابه الى الرتبة قلت النكر مساو للوجود ووجود بعض الاعراض انما هو
معروضاتها فان ذكر ببدء لفظ المرجع بذكر نفس ذلك اللفظ واخر عن الضمير كان الاضمار
من القسم الاول وان ذكر ببدء لفظ اخر مقدم على الضمير كان من القسم الثالث والا
ان يجعل قولنا لفظا ورتبة تميزا للنسبة الاضافية الى النسبة القيد الى الذكر لنسبة الذكر
الى مفعول فلا يحتاج في تمييزه الى تكلف قولها المحصوفه عدل بتقدير قوله فيمنع عن الاضافة

ان هذا رتبة اللفظ كما في قوله رجل فان وجد
رتبة الى جوارحه فان رتبة الضمير بعد المفعول هو
مؤخر عن الضمير قوله بلفظ آخر كما في الدار صاحبها
فان رتبة الضمير يكون مضافا اليه لبدء الدار صاحبها
وهو موجود بلفظ الدار بعد وايعا الضمير
ان الانسب الى ببدء وان ذكر ببدء رتبة الضمير
عنه كما فيها صاحب الدار لان من انهم الثاني
القرادى

المعروف في الدار صاحبها

هذا بناء على ان اللفظ ورتبة مفعولان غير نسبة
لذكر المرجع

مضرب غلام زيد

بما لا يخلو من الغلط لا من الوجه بكونها بمعنى القوة المعروفة فلا بد من عليه ان
الاول ان يقول فاذا الاختصاص اي وقوع الشايع في غلط هو الاختصاص في الخبر فانه
سبقه قوله وبعد لولا هذا متعلق بقوله حتم على ما يظهر من كلام الشيخ ولا بعد ان يكون
متعلقا بمقدر تقديره والمبتداء الواقع بعد لولا لكن الاول الاول لفتنة مؤنثه قوله
الاختصاص اعتبر اخر ان عن لولا التخصيصية المختصة بالدخول على الافعال قوله غالب هذا
اما مفعول بتقدير هو موصوف اعني شيئا غالبيا منها او بدل بعض من قوله بعد لولا لكن
بتقدير مضاف في الاصل بعد قسم غالب منها حذف المضاف والموصوف واقسم نصف
مقامها او حال عن المشرق قوله حتم قوله اي في القسم الغالب فيه إشارة الى المباد
بالغالب الغالب الذي يكون تحت قاعدة لا ما صار غالبيا لافادة تضبطه قوله
يجرد ويجوز المبتداء الظاهر ان يقول هكذا قسم متمتع فيه جوابها بما يجرد نسبة الخبر الوجود الى
المبتداء او قسم متمتع لنسبة خبر غير الوجود اليه او يقول في الاول كما قال وفي الثاني
وقسم متمتع بالاضاف المبتداء بغیر الوجود وجه عدله الى ما ذكره هو الاشارة الى الخلافة
الواقع في المبتداء بعد القسم الاول هل خبر محذوف ام لا حاجة له الى الخبر والاتفاق
الواقع على المبتداء بعد القسم الثاني في انه ما لا بد له من الخبر بدليل كونه ذا خبر في اللفظ
بعض الصور وهذا ما يقود المنتم الى تقدیر الخبر لما وقع القسم الاول وقبل ما وقع القسم
الاول وهو الواقع بعد القسم الاول فاعل المقدر والاصل لولا وجهه بدليل كان كذا
والا ضرب عندى انما هو هذا القول قوله وهو الغالب عرفه ونكر قوله قبل بما استأنا
للقدم ذكره الاول دون الثاني قوله حتم وذلك لان النفي عند فقد لا يقتضي بوجه
الى وجود ما بعده فاذا اريد ذلك اطلق النفي ليدل عليه واذا دل عليه كان ذكره عبثا

فان قالوا ان هذا صدق عليه انه خبر محصور الا ان ليس
محصورا على المبتداء بل على كونه في الصباح ابن الفراء

لقد رنه

بعد

مروان انك لم تزل الحديث بما هو عليه من كذا
 ثم ليس في نسخة الشرح الخط باب اوله عليه السلام
 كرم الله وجهه في قوله في الحديث ما هو عليه السلام
 كرم الله وجهه في قوله في الحديث ما هو عليه السلام
 كرم الله وجهه في قوله في الحديث ما هو عليه السلام

بجمله لا حترار عنه قوله ما نزل عليه دليل نحو قوله لو لا انكم كنتم مؤمنين اي لو لا انتم
 صد وبقوله فترية قوله ثم اني صد وناكر عن الهدى قوله نحو لو لا قومك هذا مروي عن
 النبي ص مخاطبا لعائشة والحد يث هكذا لو لا قومك حديثه عهده بالاسلام لهدمت الكعبة
 بابا وجعلتها بين الحد يث الجدي والعهد العلم والزمان واصافه قوله حديثه الزمان
 اضافته الميراث التيمم وقوله بالاسلام متعلق بالعهد على المعنى الاول وبقوله حديثه
 على المعنى الثاني والمعنى على ما خطر بباله انه ان لم يكن قومك جد بذا اسلامهم لهدمت
 الكعبة التي بنيت على باب احد وبنيتها على بابين اي جعلت بابها القديم بابا والمستجرا
 وهو الذي في مقابل بابا اخر لكن لما كانوا جدد بالاسلام ولم يستفدوا من الحق فلو لم يكن
 ان لو فعلت ذلك لانقلبوا الى كفرهم الاصل في المستجار موضع بالركن الثاني مقابل
 باب البيت فلا شق لدخول فاطمة بنت اسد منه في البيت لولادة علي عليه السلام في الشريف
 البيت بناه للمستبصر ينكشف من هذا الحديث امور الاول فضيلة علي عليه السلام على سائر
 الناس موصى على النبي فانه مستثنى بدليل خارج الثاني اشباه النبي ص باطنيا وهذا الفضيلة
 تجعل المشايخ بابا جديا يطلع الناس باحدته على تلك الفضيلة الثالث بعض قوم كثر
 لعلي ص الى بيع عدم استقرار الاسلام في قلوبهم قوله نص من اي يكون المبتدأ بنفسه
 نصافي القسم كبر بفتح العين بفتح العين والفرق بينهما ان الاول مختص بالقسم الثاني
 مختص بغيره وفي قوله يجب ان كهد الله فانه يستعمل قسم كهد الله كلفعل وغير قسم كهد الله
 يجب الوفاء به فانه عند استعماله كما يجب جدي فجزء ايضا والمراد بالعهد العلم او الشرط
 قوله وكذا يجب الحذف اذا وقع المبتدأ كبقولنا وقع الخبر مع ان الظن ان قوله لم بعد واو
 فتد الخبر المبتدأ فانه الواضع بعد الواو دون المبتدأ ليطابق قوله نص من في المعنى فانه
 في كونه فتد المبتدأ ولهذا العلة جعل الظن الا في ايضا فتد المبتدأ واما الظن الثاني في
 النص فلم يجعله فتد المبتدأ لانه كالنص في كونه فتد الخبر لكون الخبر مذكورا في الكلام دون
 المبتدأ

مروان انك لم تزل الحديث بما هو عليه من كذا
 ثم ليس في نسخة الشرح الخط باب اوله عليه السلام
 كرم الله وجهه في قوله في الحديث ما هو عليه السلام
 كرم الله وجهه في قوله في الحديث ما هو عليه السلام
 كرم الله وجهه في قوله في الحديث ما هو عليه السلام

ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا يا ابا عبد الله
 ان يكونوا باعنا بعض الاولاد بغير اذنك
 ان يكونوا باعنا بعض الاولاد بغير اذنك
 ان يكونوا باعنا بعض الاولاد بغير اذنك

ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا يا ابا عبد الله
 ان يكونوا باعنا بعض الاولاد بغير اذنك
 ان يكونوا باعنا بعض الاولاد بغير اذنك
 ان يكونوا باعنا بعض الاولاد بغير اذنك

اولا عند عدم قصد

اولا عند عدم قصد

ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا يا ابا عبد الله

١٥٤
 عروضا من انما جعل بعد او قبل المبتدأ
 لا بعد لا ترا عبد الطار

فعل هذا بعد في قوله بعد واو مني على الضم يتقدم بعد المبتدأ وقوله واو مني على ان يكون
 فاعلا للظرف وقيل في توجيه هذا الكلام ان المراد بوقوع المبتدأ بعد الواو وقوع
 تمامته بعد ما بنا على ان ما بعد الواو من تمة المبتدأ المحسوس المعنى ولا يتحقق ما فيه من التعريف
 قوله قد عرفت زاد لفظ قد كإفادة التأكيد إشارة الى ان النص في المعية شرط للمحذوف في الواو
 كمثل كل صانع فقبل مثل هذا المبتدأ ما لا حاجة له الى التوجيه لانه بمعنى كل صانع مع ما صنع
 قوله اي مقترنان الظاهر ان يقدر الخبير مقرون بصيغته المفردة لا بالمفهوم بالحكم هو ما قبل
 الواو فقط فتم قوله وكل امرئ ان اوله تموت الى الموت الذي يشعب لفتى فانه الفرد قد
 تموا فعل ماض وتبعه ي يفرق وتقدمه التقى بالي باعتبار تضمنه معنى الوصول او
 الانتهاء وجهر عدم نصير المثال بالمعنة ان المراد حيث هو مر لا يستلزم المقارنة للموت
 بخلاف الصانع مع صنعتته وفيه كلام في الاصل ان يكون خبر عن المبتدأ وذلك لعدم
 ان راجع ضمير اليه قوله قد ضمه اقبل هذا القول بدل على ان المحرك بالاضمة الموقوف على
 العلم به متقدم على العلم بعدم الصلاحية مع ان المراد بعدم الصلاحية ما كان عليه للاضمة
 ومعلولا لعدم صلاحية عود ضمير الحال الى المبتدأ كما كان معلولا للاضمار والمعلول لا
 يتقدم على العلة والجواب ان ضمير ضمير المراد بقوله لا يكون خبرا خبرا اخر غير ما اضمر
 او جعله لا في المحذوف فتم قوله ولا اصل حاصل فاكان مسببا في هذه القاعدة اربعة
 مذاهب الاول مذهب البصريين وهو ما ذكره النعمان من البناء وجعل كان تامة والظرف متعلقا
 بالخبر والحال قبل المدخول الطرف لا المبتدأ ويرد عليهم القول بكثرة المحذوف مع امكان
 الاستغناء عنها بما مسند ذكره القول بالمحذوف الغير الثابت في كلامهم حمل كان على ما جاء في
 الظرف في هذا المقام من كونه ناقصة الساتر مذهب الكوفيين وهو ان التقدير ضمير في بدا
 فاما حاصل يجعل الحال قبل المبتدأ وليس هو فلو ان دلالة على المحض المراد منه بالاسقفاء
 فان اسم الجنس المعرف المطلق اذا كان مجر دافع عن القرينة الدالة على ارادة المخصوص من ان يتبادر منه

لأنه انما المراد وقيل الموت
 لا زاد الا ان المراد وقيل الموت
 لا زاد الا ان المراد وقيل الموت

لأنه انما المراد وقيل الموت
 لا زاد الا ان المراد وقيل الموت
 لا زاد الا ان المراد وقيل الموت

التصريح من تفسير نوعي مخصوص
من نوعي يابيه ثم الله لا تسير
الفرس بريد اسم

قوله انما يظهر اقامتها صارت اقام في انهارها واد
انما يظهر الصيغة في هي مضاف الى مبتدأ قامة
انما يظهر في انهارها واد

هذا التفسير سائر تفاسيره ههنا من تفسير الشيخ بما اشاركم في الجوز كقوله لا تسان بالفرس
بل كقوله يد بالفرس فاقم قوله فتي هذا هو اللام وقد قلب هزته لفتح لاء الاخير
استبط هذا القيد من قريه اسم الاشارة قوله لشيء نقي الاول ان يؤخر عن الفتي كان
تقد به لئلا يصير مقام مقام الاضمار وبصيرتكم لحظ الضرورة قوله بمعنى يقو واستمر
الاستمرار بطلو في الزمانات والبقا في غيرها فليد يقال لله نعم البقا دون المستمر
من المجرور المنع على الله نعم قوله ماض مضاع وامر مصدر هذا اشارة الى رد من نكر المصدر
للافعال المتأخر فمضاع دون امرأة اي ماض من الافعال مضاع دون امر ومن الاسماء
له وصف ون مصدر ولما لم يقل مضاع ووصف ون امر قوله وهو ذاك فالو وال
مصدر لوال النامة وكذا الدوام قوله وكونك باه هذا بعض من بيت هو هكذا سيدل وحلم سا
في قومه الغنة وكونك باه عليك سيرة ساد من السادة واباه اما عايد الى البازل والحليم
المفهومين من البذل والحلم واما عايد الى فاعلها والباقي واضح قوله كائنا اخاك هذا
بعض من بيت هو هكذا وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك انما لفظك بهذا البشاشة
بفتح الباء الموحدة طلاقة الوجه والتجمل المعين الباقي واضح قوله لست زائلا احبك هذا بعض
من بيت فانه الحسين المطرزي وهو ما بعد هكذا قضى الله باسما ان لست زائلا احبك
حتى تغض العين مغض حجب بلوى غير ان لا يهوى وان كان بلوى انك لمبغض قضى له
حكم وقد لا اغراض اطباق الجفون المغض اسم فاعل والمصدر ما صاحب لعين والموت
او من بغض عين الميت وبالجمله اراد بما بعد حتى وقت الموت واليكوي كدعوى المساء والض
ولا يهوى اي لا يهوى في وان كان وصل وجمله ان مسنا نفقة بنفقة جوابا للسؤال
عن سبب عدم المساء لا بذلك لعين ان ذلك لاني مبغض لا مخرجك ودهوى لا لا مخرج
ويهوى في قوله بين الاسم والفعل اي لا بين الاسم ومفعول الخبر قوله لا طيب للعيش لا طيب
كالقبول اسم لما تطبه لنفسه للتغضض الغين المعجز والصا الملهمة التكرار ونقصا الوصو

لا مصدر

اولاد من توضع الواضحات اسم

الوجه في قوله
في قوله
في قوله
في قوله

بما كان طاهر

لا يفتقر إلى الوجود في الخارج
الشيء ليس بالمتصور في ذاته
بل هو موجود في الخارج
والاشياء انما تصور في العقل
لانها لا تصور في الخارج
صدر الكلام فلو ان ليس تصور في العقل
لا يفتقر إلى الوجود في الخارج

بعد الحكم فكيف يصير سبباً له قوله وفروا به هـ حاصل اعتراض ابن الناطم ان الناطم زعم ان علته
مصدرة عن ما ذكره من عدم التصرف وغيره وهذه موجودة في ليس فيجب قياسه على غيره
ذلك مع ان علته صادرة عنه ليس ما ذكره وانما هو يصنع معنى لعل وهو غير موجود في ليس فلا
يصح قياسه عليه في ذلك القياس لثبات حكم شيء في شيء مشترك مع الشيء الاول في علته حكمه
ما قررنا كلاً لا يرد عليه شيء من ايراد الشك وانما يرد ذلك عليه لو حكم بعدم حقيقة ثبوت ليس
على شيء قطعا او بعدم اقتضائه للصدارة وهو قد حكم بعدم صحة قياسه على غيره
وابن هذا من ذلك وكان الشك محل قوله بخلاف ليس على معان ليس ليس متضمنا لما له الصدا عن
عليه بذلك قد عرفت مرادهم وان نظرت عبارة ابن الناطم ظهر لك اندفاع ايراد الشك بوجه
اخر فقولك بان السامع في الظروف الاتساع في الظروف ثلاثة اقسام الاول الاتساع من حيث
المكان بان يستعمل في مكانه الاصل وغيره وهو المراد بالتوسع الجوز المتقدم كما فيما نحن فيه
الثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرف وما يشبهه وهو المراد بالتوسع الجوز
لنحو هذه ملكي لثالث الاتساع من حيث المكان بان يستعمل مع لظرف في معنى في وبدونها
وهو المراد بالتوسع الجوز لنحو مالك يوم الدين ودخلت الدار على كونها مفعولاً بما فوقه اي
سوى المكنت في المرفوع اي ارجع لضمير الى التعريف الى المعروف مع انه لا يظهر لكونه في افرج
ولصيرته الناقص مذكورا بتعريفه ايضا كما لتام وذلك لان الشيء اذا كان ذا ضد واحد
فحينئذ لا يكون بغير فصله كان تقريباً الضد وانما غير ما يكتفى بالمكنت لئلا يتوهم من المضاعف
الدال على الاستمرار ان لتام ما لم ينصب حكمه الناقص ما ينصب الجملة فيخرج التام الناصب
لغير الجملة كالحال والتميز نحوها عن تعريف التام ودخلت في تعريف الناقص لا يرد عليه بعد هذا
التعريف يخرج الناقص لحدوث خبر عن تعريفه ودخوله في تعريف التام لان المقدار كالمقدور
وعبر الرفع بالمرفوع لان العامل طالب للمعرك لا لعرب انما الاعراب كالتعريف على ذلك
قوله واما ما زال في مضارعتها هـ هذا موضع لعدم ذات الشيء وصفته وذلك لعدم ثبوته

لا يفتقر إلى الوجود في الخارج
الشيء ليس بالمتصور في ذاته
بل هو موجود في الخارج
والاشياء انما تصور في العقل
لانها لا تصور في الخارج
صدر الكلام فلو ان ليس تصور في العقل
لا يفتقر إلى الوجود في الخارج

لا يفتقر إلى الوجود في الخارج
الشيء ليس بالمتصور في ذاته
بل هو موجود في الخارج
والاشياء انما تصور في العقل
لانها لا تصور في الخارج
صدر الكلام فلو ان ليس تصور في العقل
لا يفتقر إلى الوجود في الخارج

صفحة ١٥٨
الناظم

صفة الشيء لنفس هذا الشيء على قياس كان قوله بما كان باهية أوله فنافذ هذا جون حول بوا
 القفا فذبح حرف التشبيه جمع فنقد كبرش وهو بالفارسية خا ريش في جمع ما حسب اليه وهو هاجون
 بالواو والنون خلاف القفا س كعظامها الغيرة من الهدى وهو مشبه الشيء قاله الفروني
 في ملح قوم بانهم يتفقون بالليل قاصد بهم ولا ينامون عن قولهم بسببنا عظم العطين
 بالنار لين فقام عودهم على ذلك وعود فلان بمعنى صبر الشيء عادة وقبل هجابه جري ضباب
 الجمع نعود الى رهطهم والمواد بالعطية ابو جري نهم رهط جري كالفنا فذنا سايون في الليل
 حول يومهم بالهجوم كسب كان ابو جري عودهم على ذلك ولتفند يضرب به المثل في السير
 قوله بين انشاء الكلام انشاء جمع ثقي وهو جعل الشيء اثنين ثم اطلق على المجمع كقولهم فالمراد
 بالانشاء الاجزاء فقلما انت تكون ما جدي بنبيل ما بعد ان انتهت شمال بلبيل فالمراد عقيل
 وهي ترصية النبيل من النبيل بالضم اي الفضل وكذا النبالة كالشرف وشمال كعقير وكثيرا ما يقل
 بالالف ريح تقوح من جانبها لفظ الكائن في جهة نبات النخس وقد يطلق بالالف على نقلك
 الحمد والما كسر الشين فمقابل اليمين واللبيل المبلول والدليل على زيادة تكون رفع الما جدي قوله
 على ان المسومة العرب اوله جناد بنى بى بكر نساى الجهاد جمع جواد وهو الفرس لنفس نساى
 اصله نساى من التمس وهو العلود المسومة الخيل التي جعلت عليها علامة وتركت في المعركة العرب
 كقتال العربية قوله ما اصبح ابردها لا ينفى ما في زيادة اصنع قوله ما ابردها و زيادة اصب
 في قوله ما ابردها من المناسبة قوله وحده اي منضما مع عوض حذف كما في صوت حذف
 كان وحدها كما بانى بعيد هذا قوله المرى مجزى بعلة في بعض الكتب ان ليس مجزى بون باعالم
 وقبل هذا حذف قوله ان خبر الخبر وتمامه لان شرفش وفي كل من الفقرتين اربعة وجوه نصب
 الجزء الاول ورفع الثاني وبالعكس نصبها ورفعها والآول اقوى لمحو صه عن كثرة الحديث
 وابقاء الاسم وحذف الخبر فان ضعف كاسيا والثاني اضعف لاشتماله على كلا الامرين
 والاخير ان متوسطا لاشتمال كل منهما على اصل الامرين الاول على الاول والثاني على الثاني قوله

وعايد الدنيا الخاف فان ذوق عايد والبطية
 روعيل بالام المملوك المم

١٤٠
فليكون الكتاب من كتابي عن عدم ضعف قلوبهم
والشعوب والامم من كتابي عن غلبتهم على
الامم منهم وانما الامم والملك من كتابي
عن استغنائهم عن الامم والامم من كتابي
عن ابد جنود كليلية فيسبوا الخ

لا يما من الدهر له ما بعد جنوده ضاقت عنها السهل والمجبل البعي الظلم والسهل الأرض المستوي
ضد المجبل والراد بالدهر جوارثه وغد راتة فقل من لدن شولا هذا مصرع هكذا من لدن شولا
فالي انلا منها ولم اجد من لا هذا المصرع وهو جوارثه سبويه من حرف جر ولد مخفف
شولا يفتح الشين مصد شالت الناقه بذنها اي وفغته للضرائب سبويه المقدر كانت
شولا وقيل شالت شولا وقيل الشول جمع شال على غير القياس وهي لانفاة التحصيل لينا
وارتفع ضرعا ولا عليها من نتائجها سبعة او ثمانية اشهر وانلا كوا كوام مصد راتلت النفا
اي جعلت ولدها عقيها وهذا مثل يمثل بين العرب فقل اي ان كان في علم مما قد والخيوط
لا كالا سم ومقد ما لان اسم بكرة مختصة فقل للاختصاص عليك تقول قد حذف ههنا
ثلاثة احرف فيكون نظو لا الاختصار اقول جوابه بظهره بالثام فقل اي ابا خراشاه كما بعد
فان قوتى لم ياكلهم الضبع قال عيسى بن مرداس سلم وهو من المؤلفين فلوهم و ابا خراشاه صاخي
يخفف حرف لنفا والكفر بفتح النون والفا العكرو والقوم وقيل الفأ في فان رابطة وقيل ر
لما بعد هاسب الامر المستقامين السابق لان المعنى انهم ابا خراشاه كنت كثير القوم فان قوتى
معروفون لم تاكلهم الضبع اي السهل المحذ به من القلة والضبع في الجذب لفظ وقيل المراد به
حيوان يسمى بالفارسه كفتار فقل بما السكون قبل الاضافة الى هذا التقييد لان قوله لم ياكلهم
اه مستلزم لذلك قول كان هذا التقييد لان الاضافة بالشيء حقيقة انما هو مجزئ الاخر والضمير
البار للفاعل كجاء في آخر الفعل لانها كالكل الواحدة فاعتبر اتصال الشيء بالفعل بالنسبة اليه
والمستلزم بحتم الحركة والسكون فلو لم يضر بالوضياع يلا فذغ ههنا الاستلزام بذلك فقل
المشبهات بليس اي افادة النفي والدخول على المبتدأ والخبر والعلا ولا ولا ان علته للمناكث
عمال ليس لم يقل اعمال كل من مع ان الباب منسوب اليه اشعارا بانها تعمل مشابرتها بليس فيما
ذكر وهو اما رفوع على الابتداء ونها بعد جنوه والتقدير اعمال ليس اعلمك ما اعلمك مثله
منصوب على كونه مصدرا والمذروف بنفسه المذكور او على كونه بمعنى العمل به مفعولا ثابتا لما بعد

في الصلاة هذه وصلوا النبي الى الله العالم والصلوات كانت دائما افقرت مع الاخوة في

الاعمال والالتزامات
التي لا يمكن التخلي عنها

فانزو و وزید اربعه احرف

فان وجه الاقتصاد والعمارة ان لم يوجد والفرق

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مفتی اعظم

وَفَدَا خَطَا

لا عمل ليس عمل ليس ليس الاسم

في الكلام فائدة
ان عمل ليس
اعمال ليس فائدة
ان عمل ليس فائدة
ان عمل ليس فائدة

وقد اخطأ من شدة بفتح الهمزة جمع العمل جميعا منطبقا مراد بالرفع والنصب وجه خطاؤه وضع
قوله وهو رفع الاسم ونصب الخبر إشارة الى ان عمل ليس وضع الاسم ونصب الخبر إشارة الى
ان عمل ليس وضع الاسم ونصب الخبر مطلقا سواء قدم المرفوع على المنصوب واخر ولهذا
احتاج المصنف الى قوله مع بقاء النفي وترتيب كذا وقيل إشارة الى ان هذا عملت فيما صرح
ليس هو وضع الاسم ونصب الخبر وذا القدر الاخر من افعال وهو نصب الخبر ورفع الاسم قوله دون
ن بادة ان اي فتا غير وقت ن بادة ان معها وهذا إشارة الى ان ليس ون متعلقا بقوله
اعلمت على ان يكون المراد ان ما علمت افعال ليس ان لنا فندم افعالها والمراد بالزيادة اننا
في الوجود في ضمن الاشتمال على المعنى في ضمن المخلو عنه وعلى الثاني فتعبد بالنا في باعتبارها
اصل وضعها وعلى التقديرين فيصير تأكيد النفي اما بالمطابقة او بالالتزام قوله ما ان لم نذهب
هذا بعض من بيت هو هكذا بنى عدله ما ان انتم ذهب لا صريف ولكن انتم الخروف بنى عدله
بالعين المعجمة من يربوع وهو محي من العرب وهو منادى بخذف حرف اللداء وما تامة
والذهب بفتح الدال المعجمة وفتح الهاء معروف والصريف لفظة والخروف السفال وهو فعل
من الوصل من الظروف ويطلع بالشاراي، ليس عزة بل انتم حفيرون كالحرف قوله مع بقاء
النفي المراد ببقائه في الملاحظة لا في اللفظ ولا في غيره فان لذهن بعد ذكر لفظ النفي وقيل
ذكر الخبر لا حظ نفي خبره بل ان عن الاسم فاذا ذكر الخبر دون الاستثناء بقي لك المحطو بحال وان
ذكر معه انتقص فقه له وعدم انتقاضه بالانقضاء النفي وإشارة الى ان المراد بالبقاء ليس
مطلو القابل لما ضمن عدم الانتقاض بالانقضاء فلا يخرج عنه ما انتقص بغير نحو ما زيد
ال لا يخرج عنه ما زيد لا فاقول المراد من هذا المثال نفي نفي القيام عن زيد
وهو غير منتقص بوجه حتى يحتاج الى الاو خال قوله ورفع اسم تقدير الاسم
المصرح ليشتمل الكلام على حسن البناء وقيل تقدير الاول للاختراع عن
وف فان رفع لفظه قد يوجد في العطف بخبر هذين الحرفين نحو ما زيد قائما

لا عمل اولاد في الانتقاض
او كما عبارة فيراد ذكر ليس

صلى الله عليه وسلم يقول ان الله تعالى
عالم في الغيب والنجوى ام ج

في اعيان الغيب المحيطة الله
في شق النواة ام ج

ويكتب في ذلك لا يوجد في العطف بالماخوذ ما فعلك ضرب بل ان تقتل ولكن ان تقتل وما
ن بد قائل بل في ضرب قوله ذلك الوقع يعني ان مفعول قوله الزم ليس الوقع بما بل مطلقا
وقد لا يتبادر في قوله حرف الباء الزائدة لما يمكن ان يتوهم ان الباء الزائدة ليست بكلمة تكون
خالية عن المعنى مع ان العامل للفظ يجب ان يكون كلمة اشار الى فعلها حرف لانها موصولة
في الاصل للمعنى وهذا القدر كان لكونها كلمة في نحو لا ذو شفاعته هذه من بيت هو
هكذا وكن لم شفعها يوم لا ذو شفاعته يعني فيتلوا عن سواد بن قارب قاله سواد بن قارب
وقد راي النبي صلى الله عليه واله في المنام فاسلم حين كونه غائبا عن النبي صلى الله عليه واله الى النبي صلى
في المدينة فحاطب النبي صلى الله عليه واله بقصيدة منها هذا البيت والقتل شق في نواة التمر وهو مفعول
لمن يتقدم مضاف الى قد رقتل قال الله تعالى ولا يظلمون فيلاني يوم لا ذو شفاعته
سواد بن قارب قد رقتل قوله لم اكن باعجلهم هذا من بيت هو هكذا اذا مدت الابد
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم اعجل قاله اشقر الازدي مدني مجبول واجشع بالجهم
والشبن المعجزة اخر من الناس على الاكل والباقي واضح قوله لا النافذة الى المقامها فالقتل
للاحتراز عن المسما بالعاطفة والزائدة قوله فلا شئ على الارض هذه من بيت هو هكذا
تعرف فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر وما قضى الله واقبا لغز بالعن الملهمة والزاد المعجزة امر
من تفعل شئ من الغراء وهو الصبر التسليه اي اصطبر على نوائب الدهر لا شئ من الحزن
والفرح باقيا على الارض الوزر يعقبين المجرى لا ملجأ واقبا ما قضى الله نعم فان قضاء
نعم حتم لا يرد ولا يبدل بالجزع ولا يغير فلا بد من الصبر قوله ولا انا باغيا اة هذه من بيت
هو مع ما قبله هكذا بدت فعل في فلما تبعتهما تولت بقت حاجتي في قوادير وحلت سوا
القتل انا باغيا سواها ولا في جهنما متراغبا قاله عبد الله بن قيس قوله بدت في ظن المحبوة
وفعلت فعل في داي مثل فعل من احب اشقة والود المحبة فلما طعنتا وطعت في وصلها
تولت اي عرضت غير وبقت بتشد بد القاف من التيقية اي لم تقص حاجتي وبقيتها في قوادير

وهذا هو ما كان في قوله في المنزلة
 من قوله في المنزلة
 من قوله في المنزلة

وعند عموم الألفاظ في المنزلة والمراد بالمعنى الفاعلة ووجه تضمن تلك الفاعلة ظهور لفظ من في
 بعض المواضع كالبيت السابق وقيل يكون عمله لا جواباً عن سؤال مقدر وشتم على لفظ من فإن الجواب
 ينبغي أن يوافق السؤال ثم إن هذا الكلام يقتضي التبعيل للبناء وما وجب كونه على الفاعل في المنزلة وقيل يعقل
 للتركيب على أن يكون قوله وركب بمعنى اعتقد تركيبه فيه بعد قوله من المتكرر وإشارة إلى
 أن اللام في الثاني ليس لاستغراق حتمه في مثل المعطوف بل لتكرار لا فيه بل كل تابع لاسم له والعدد
 الذكر حتى يلزم اختصا الحكم بقوله لا حول ولا قوة إلا بالله بل للبعد الذي هو مقتضى
 مضاف إلى من مثلاً المتكرر ومن فيه للتبعض والمراد من الثاني التابع ما حوذاً من الأرقام
 الثواني على التتابع ولا يدعى التكرار نفساً لا اسم فلا يصح الحكم عليه بما ذكره قوله لا اسم
 اه ما قبله هذا وجدكم الصغابينة ومن هذه التصديقات البيت وإذا تكون كما يترادفها
 وإذا جازس المحسن جند قبيل قاله ضمير في ضمير ولما راعى صميم مجتهد وكان جند با حبل أبو به
 من ضمير فانما الضمير من ذلك وقال التصديق التي بعض منها ما ذكرناه والكرهية الحرب لفظ
 تكون تامة ودعى بدعى بصيغة المجهول والمحسن بالحاء والسبب المهملة بينهما اليا المشاة للفتا
 من تحيط به من لفظ وهذا مبتدأ بشارته إلى العمل المعنوم سابقاً وقوله وجدكم قسم والصغابينة
 الصا المهمة الذل والهوان خبر المبتدأ وقوله إن كان أي إن كان هذا العمل واقعاً وقوله وذلك
 على أعمال الثانية أقول لرفع ما بعد الثانية عند تركيب الأولى من حيث الجمالات اثنتان منها
 ما ذكره الله والثالثة أن يكون لا الثانية زائدة وبعطف ما بعد ما على المحل البعيد لاسم
 الأولى والرابع والخامس أن يكون لا الثانية ملغاة أي مملأة عن العمل دون المعنى وبعطف ما
 بعد ما على محل الجموع أو على المحل البعيد لاسم الأولى وإنما ذكر الله الاحتالات الباقية أما الثالث
 فلعدم اعتبار المحل البعيد مع وجود المحل القريب ولشبه هذا العطف بالعطف على جزئية الشيء
 وأما الرابع فلأن لا محلاً للعاملية محلاً لما بعد ما مع لعل ما قبلها من جميع العوامل البعيدة على
 الأول في العمل وهو غير جائز لأن باب التنازع والتأكيد وأما الخامس فلأن ما ذكرناه في الثاني

واسمها نابت بن طابروا بت كملت اي جفت ثم كفلت سم قبيلة وتضم من صفرا الطابو صغير
 اذا صلت اي كومت مثل هذه القبيلة فارقتهم وهم يشابهون ويصفون من فرائق قولي
 على الكرب الذي قاله هدي بن خشم العدي في المعنى واضح قوله قد كان من طول
 البلى اي بمصحا ما قبله ربع عفاه الدهر طولا فاما في الريع كبحر المنزل وعفاه اي رسته بله
 والمراد به من الجحيت في المأتمندم والبل بكسر الباء الموحدة المتعانة مقصودا الاندلس
 والزوال ولم يصح اي بذهبا ناره من وجلة ارض بالمره قوله اخضت بان جعل المراد
 بالاختصاص ههنا اما الانفراد او بينه على القلب قوله ولو سئل الناس العنة ان يجعل لنا
 بمرتب لو سئل عنهم تراب لقربوا ان يصبروا ملولين من ذلك لسؤال ويمنعوا من اعطائه
 اذا قبل اعطوا التراب قوله يوشك من قراءة قاله امته بن ابي الصلت والكتب الموت
 والعزات بالغين المعجزة وشدة بدلالة المملة الغفلات وبواقعها اي بدر كهاق له كرب
 القلب اخبر حين قال الوشاة هند عضوب في كلمة البريوعى والجوى شدة العنوين
 اي بذهبا لشدة حر نار العشق والكوشة جمع واشي وهو النام وهند محبوبته ويجوز
 عدم صرفه لو جين قوله وقد كرهت عناقها اه ما قبله مدحت عرو قال لندى مصت
 الترى لحفظ من يلبس نفوسا ونعاسا قهاذروا الاحلام سجالا على الظما قال ابو زيد
 الاسلمي المراد بالعروق عروق الاشجار والنباتات والندى بفتح النون مقصود المطر
 القبيلة يقال لها بالغار سبة ثم لاخذ الندى المص بالفارسية مكبدن والترى لى لى
 والاحلام العقول والسجل بكسر السين المملة وسكون الجيم لدلو قوله على الظما اي العطش
 في موضع الحال عن مفعول سقاها ونقطعا اصله تقطع اي تقطعت من اللبن محاصل
 من شدة العطش قوله وهو غريب اي ليس بصيغة مفعول المفرد الغائب من الماضى فيكون كالمفعول
 في كونه بلا ميلة وعشرة قوله فوشكة ارضنا اه اخر خلاف لا ينس جوشا بيا با قاله ابو
 ساهم الهذلي وموشكة اما نابت مناب فوشك وخبر مقدم واسم مشرجه وارضنا

شدة العطش
 او شدة العطش
 كما التقديرين يفيض بارادته

الاولى والثانية باللام والعين المهملة او الجيم واللام المشددة والثالثة والرابعة كذلك لكن النون
 المشددة الخامسة والسادسة بالراء المهملة او الجيم والنون المشددة السابعة والثامنة بالعين المهملة
 واللام المشددة او النون المشددة التاسعة باللام والعين المهملة واللام المشددة والعاشر
 باللام والجيم والنون المشددة الحادية عشرة بالهمزة المفتوحة والين المشددة فقولنا لست مصدر
 اللام للتوقفت والتعجيل المحصول ان كان المصدر بمعنى الماخض والتخصيل ان كان بمعنى المستقبل
 وقد افصح عن ذلك سوى اى كشف لقناع عن وجهى بينه وداخل ان لفظ سوى غنى
 في الابتداء اى في مكان ما يبتدأ به الكلام وهو الكلمة من الكلام لا مكان ما يبتدأ به الكلمة والكلمة
 الاول منها او في حكمه فلا بد عليه وجوب ذلك في نحو انك ضارب واقع لان وقعت في ابتداء
 ما يبتدئ به الكلمة اى المصدر وذلك لان الابتداء والانتهاء انما ينسب الى المركب بالنسبة الى الجزء
 الاول لا الثانية الثانية ثم اعلم ان الشئ هل الابتداء في كلام المص على اسم من الحقيقة والحكمى ليشمل ما بعد
 حيث واذا ونحوها فقولنا في بد صلة بصير من عطف الخاص على العام واعلم ان حيث واذا ونحوها
 لما كانت لان قد اضافة الى الجملة فلم ياول ما يبعدها بالمقدور لم يكن ان الواقع في ابتداء ما يضاف
 اليه ابتداء للكلمة بل للكلام فافهم فقولنا نحو جاء الذى اية الظرف اما متعلق بقوله فاضل او بمقتضى
 على ان يكون جزاء جملة ان بناء على كونهما في موقع المبتدأ او على ان يكون جملة ان فاعلا للظرف
 والظرف ان المراد منها هو التركيب لا الجزاء الظاهر ان المراد بالاول في قوله فان يقع في الاول الاول
 اللفظي والربط مع الا اللفظي فقط والفرق بين التركيب الاول والاخير ان المعنى على الاول ان
 الفضيلة المتقدمة يكونها في ظنى نابتة لهذا الشخص وعلى الاخير ان الفضيلة النابتة له حاصلة
 في ظنى وبينهما فرق فقولنا بكسر النون وقعت ابتداء الكلمة المحكية الكلام فقولنا اكسر هاشيا او اش
 بتأخير تقديره عن الظرف اى قوله وحيث اية جملة مستأنفة لا معطوفة لان سببا للعطفان يقول
 بدل لفظ ان اى اوتاك كما وجه الذوق السليم ولا يصح ان يكون معطوفا على قوله في الا
 ولا على قولنا اذ وقعت المقدور في كلامه كما يظهر من حيث بالناصل وانما جعل المص مستأنفة تمييزا

والعين
 المهملة

اشارة الى ما يتوهم ان اية الواقع
 بعد تلاوتها مثله في هذا ضارب واقع
 يجب ان يكون هذا المقادير

وهو المذكور والاداء
 والعطف على قوله واذ
 والظرف الذى واذا

وهو المذكور والاداء
 والعطف على قوله واذ
 والظرف الذى واذا

وهو المذكور والاداء
 والعطف على قوله واذ
 والظرف الذى واذا

ادبیر بزرگوار ششم قاهر یار برج سرخینا و محمد
مجددین
چرخ بهیج لایحه نابیر خیر بهیج خیر دار نابیر لیجان یکدی هزار
سال حشر و جهمان و ناز و قلبه پیمان بود و خوار
کوه بحر بود و خال کوه سرمان بار عصیان بدست یار ملک
چاد و لکنار ششمان بر حبیب روز شش حشر و ریح عالم
پیر آدم نامشده بر پاک لحشر و دین جسم دین خدای شمس
قمر دین خدایه کرشمه ماهها هر کس صاحب کینا لاله
دستار و ساه دست

نامین بیل پدر نامین بیل جهمان و خجل بی شو مانع
جائیم بیل محو و مادی لفظ آخر لبو که بیک قدر از او در دنیا نداده شاه
در پیش طوفان جاوده قدر دخت فی القبر قالو من ربک ای بیت کین
پرسوه لاله است من بهیج دیند خلاصت حشر و میران و میقات
لوم بیان که او خیر ج بهیج بیانک و سر قلبه ساخذیر طیبیت من بایم الله در بهیج
تا خلاصیم و حفظ تا خلاصیم و مقام از خیر دنیا تمامه کل امت حاکم و عام
حشر آمان دین و حشر و دستن کل امت صفی
یکه هزار سال را در دستن لیجان نابیر

الظن لاننا نقول بدلت او نورا
لا في افعال الحكماء

بين واجب الكسر مطلقا وبين واجب الكسر مطلقا لكن لا ياتي على هذا حمل لا ابتدائي لمن على الاعمال
كما فعله ثم لان ما بعد اذا وجب لكسر مطلقا فتم قولهم اي مؤلا نقسم بحمل ان لا نفيها فقط ولا
لوجبان يكون المقسم مفعولا لا يقال ان لا كسر لا يغير الجملة فكيف يصح هذا النفي فقلت هو لا
تغيرها الى المصداق انما لا تغيرها الى المفعول اصلا كقوله يدين لك وقوله ما خبر عن اسم الذات وصفا
لرسم ان محل الخبر والصفة انما هو الافراد فافهم قوله بعد ذا جاءه اذ هذا الحكم مخالف لما سبق من
واكتم في ذا القسم ويمكن دفع الخلاف بوجوب الاول ان الحكم بوجوب كسريان لمذ ههنا وهو
المذهب المقيم والحكم بالبحرانيان للمذهبين النادر وكذلك قال بوجوب نفي الثاني في الاول فيما
ان كان قرينة تدل على ان جملة ان كل الجواب والمضاف اليه لاجزاء والثاني فيما لم تكن تلك القرينة
بل يحتمل ان تكون كلا او جزءا لما ذكره ويؤيد ذلك الوجه قوله ممكنة بالنسبة الى جواب القسم وقيل
الدفع ان الاول فيما كان مع اللام والثاني فيما كان بدونه وسبقنا في مثال ان لا الاول بلا لام وقبل
الاول فيما ذكر فعل القسم والثاني فيما حذف ولا يفتى عليك ان الحذف والذكر لا يصلحان فثانين
الحكمين المذكورين قوله لا لام بعده الظن ان يكون مقيد للقسم بحيث ان يكون مقيد الكل من ذا والقسم
فان اللام يدخل على الخبر لكونه خبرا لان لا تكون ما بعد ذا الفجائية حتى يرد ان ما بعد ذا الفجائية
غيره ما يدخل في اللام فتم قولهم بوجوب نفي لكن مع ترجيح الكسر على الفتح لاستغنائها عن التقدير قوله
بطرد اي يجوز على الثاني ذلك لاستغنائها من الوجوب عن التقدير قوله للافتشائين
ولا سواهم او كما علم ان تسليمنا وتركنا قبل المراد بالتسليم السلام على النضر وقيل تحويل الامور اليهم
ولو لا الفجائية لوجب ان يقول سواء ان فتم فيه قوله ام الحليسة اخره رضي عن العلم بعظم الرقبة قاله
رويه المجلس كرجيل بالخا والسبن المملكين وشهر بالقانية ومن المبدل وقطع الرقبة الى علم عظم
الرقبة قوله ولكنه من جهناه اوله بله موزون في حب ليل عواذك واليها ذاك اللامات والتمديد من احتسابك
عمدة الحق والاهية وكسب ما من جهنا لكسور قوله ان الخلافة اذ الهم بالادل المملكين من ادما
اي الحفارة والخلانف جمع خليفته وظرف كفعل جمع ظرف وما في لما استغنايتها والمخنة الخلا

الاستغناء
بعد
الاستغناء
الاستغناء

بعد تلك الخلفا المحقة محقة مع ان بعض الخلفا الذين بعدهم خلافت طرف لبسوا احقر من الخلفا
 في عصرهم ولكنهم بالنسبة الى تلك الخلفا محقرون قولي في احد الجوزين اي الجوزين من الكلام الذي
 هو مجموع هذا البيت والظن ان يكون الطرف متعلقا بالتقدم ولا بعدان يكون في موضع الحال
 عن ان يكون هذا احسن قولي ووصل ما اياه الكسوة والمفتوحة بعهد الحصار الاول
 لقصر لموصوف على الصفين الثاني للعكس قد اجتمع الامر ان في قوله نعم قلنا انما نبشر مثلكم
 يوحى اليها الحكم الواحد كذا في القاموس قولي اما السبلة وهذا لان لبسنا شيئا بالفعل من
 اخواتها تقدم في بحث نونا لوقاية قولي قالت الالباءة قاله لنا نبش الالباءة في امرها لها عامه
 واحد وقد رثا في احوال حاتم بطون في الهواء وقد تبا في حال الطهران وكان ستا وستين فتمت
 ان يكون لها حاتم بعد ذلك التمامات ونصفها مع حاتم نفسها لتصرف عددا ما بنا مائة فالت
 البيت بمعنى مع او بمعنى الواو وقد بمعنى حسب كبش بهذا حكايته مصنوعة مشتملة على لغز وهي ان
 خاتمة جاءت الى فوج قليل من الخيام فقالت استنزه بقلعة عدد من السلام عليكم ايها الخيام للاربع
 مائة فقل في جوابها لا تشترى بقلعة ثمان عدد دنا عدد ولون يد عليه مثله ونصفه وربعه معك
 صا مائة وهذا من ما يشل الناس بعضهم عن بعض ان ما ناعد دم فلجسوا بانرسته وثلاثون وقد
 نظم هذا باللغة البهية هكذا جمع ما را طعنه قلت من: چونکه ما اهلیم و پیچد مپشوم: ما و مثل
 ما و نصف نصف نصف: چون تو داخل مپشوی صد مپشوم قولي وقيل على علمها مع اسمها
 فان علمها الرفع على الابتدائية فان زيدا قائم بمعنى زيد مؤكدا ما سئل من الحكم قائم قولي وقيل
 هو مبتدأ الفرق بين الاقوال الثلاثة ان تأكيد حكم المعطوف منصوب على الاول ومحقق على الثاني
 ونفي على الثالث لان ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع وما بعده معتبر في
 الاحتمال ونفسه غير معتبر على القطع هذا على ما هو الظن واما على التحقيق فالمراد بجمل ان اسمها
 ان يكون تقييدا لاسم بان دخلا في المعطوف عليه والفتيل الذي هو نفي ان خارجا كما يشهد به
 ما جوز التثنية في باب لا تقي الجنس من العطف على محل لامع اسمها ان لو كان الامر هناك على ما هو الظن

بعض الخلفا الذين بعدهم خلافت طرف لبسوا احقر من الخلفا
 في عصرهم ولكنهم بالنسبة الى تلك الخلفا محقرون قولي في احد الجوزين اي الجوزين من الكلام الذي
 هو مجموع هذا البيت والظن ان يكون الطرف متعلقا بالتقدم ولا بعدان يكون في موضع الحال
 عن ان يكون هذا احسن قولي ووصل ما اياه الكسوة والمفتوحة بعهد الحصار الاول
 لقصر لموصوف على الصفين الثاني للعكس قد اجتمع الامر ان في قوله نعم قلنا انما نبشر مثلكم
 يوحى اليها الحكم الواحد كذا في القاموس قولي اما السبلة وهذا لان لبسنا شيئا بالفعل من
 اخواتها تقدم في بحث نونا لوقاية قولي قالت الالباءة قاله لنا نبش الالباءة في امرها لها عامه
 واحد وقد رثا في احوال حاتم بطون في الهواء وقد تبا في حال الطهران وكان ستا وستين فتمت
 ان يكون لها حاتم بعد ذلك التمامات ونصفها مع حاتم نفسها لتصرف عددا ما بنا مائة فالت
 البيت بمعنى مع او بمعنى الواو وقد بمعنى حسب كبش بهذا حكايته مصنوعة مشتملة على لغز وهي ان
 خاتمة جاءت الى فوج قليل من الخيام فقالت استنزه بقلعة عدد من السلام عليكم ايها الخيام للاربع
 مائة فقل في جوابها لا تشترى بقلعة ثمان عدد دنا عدد ولون يد عليه مثله ونصفه وربعه معك
 صا مائة وهذا من ما يشل الناس بعضهم عن بعض ان ما ناعد دم فلجسوا بانرسته وثلاثون وقد
 نظم هذا باللغة البهية هكذا جمع ما را طعنه قلت من: چونکه ما اهلیم و پیچد مپشوم: ما و مثل
 ما و نصف نصف نصف: چون تو داخل مپشوی صد مپشوم قولي وقيل على علمها مع اسمها
 فان علمها الرفع على الابتدائية فان زيدا قائم بمعنى زيد مؤكدا ما سئل من الحكم قائم قولي وقيل
 هو مبتدأ الفرق بين الاقوال الثلاثة ان تأكيد حكم المعطوف منصوب على الاول ومحقق على الثاني
 ونفي على الثالث لان ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع وما بعده معتبر في
 الاحتمال ونفسه غير معتبر على القطع هذا على ما هو الظن واما على التحقيق فالمراد بجمل ان اسمها
 ان يكون تقييدا لاسم بان دخلا في المعطوف عليه والفتيل الذي هو نفي ان خارجا كما يشهد به
 ما جوز التثنية في باب لا تقي الجنس من العطف على محل لامع اسمها ان لو كان الامر هناك على ما هو الظن

او يجوز العطف بعد الاستكمال ويجوز قبله الاول
للتأخر والتأخر للاول

كلاهما

لزم ان يكون الحكم للعطف ثابتا لا متغيرا وليس كذلك وعليه هذا يكون المذهب الاول لان مقتضى
فيما ذكرنا من الاختلاف ههنا المذهب الاول لعدم المنافع عن اختياره وكونه اظهر وهذا بخلاف العطف
في بابي لنفي الجنس لما سبق **قولهم** واجاز الكسائي انه ما يؤيد مذهبه قوله نعم في سورة المائدة
ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والصنمى اية حيث رفع الصابئون قبل الاستكمال
واما نظير تلك الاية في سورة البقرة واج فلفظ الصابئين فيه بالياء يمكن حمل الاية على انه مبتدأ
محدد ونحوها فالحمل على جملته ان فافهم **قولهم** ان الربيع الجوداء الجود بفتح الجيم المطر الغزير والماء الغضو
الثلاثة نفس تلك لفصول الاقطارها كما مبتدأ اما اول فلان مطر الكسيف مضمر في الاغلب اما
ثانيا فلان الفصل والثلاثة في التشبيه من ليدل على العباس لا من ليعطائه وما هو بمنزلة اعطائه
فاما مطر الربيع والخريف اثمار الصبوف ثم هذا من عكس التشبيه كالماء الغزير واد بالي العباس
اد بالي العباس لتفاح اول الخلق العباسية وتسمى سفاحا لكثرة سفحه وسفحه ماء غير امية **قولهم**
قولهم كقولهم قبل المثل لم العطف بعد الاستكمال والمثال مثال للعطف قبله قول المثل
لم العطف مطلقا اشارة الى ان المفتوحة كالمكسورة في الحكمين المتماثلين والاتفاق ولو سلم ذلك
نقول ان خبران محذوف بقرينة خبر المعطوف فالعطف بعد الذكر التقديرى كان في الاية بعد
الذكر اللفظي ولهذا ايضا مثل مثالين وتبين بذلك ان التقدير فاعلموا بغيرنا ويعلم بكم تكرار لفظ
البعير لكون المعطوف عليه ضمير المحذور وعلى هذا وان كان ذلك من عطف الجملة على الجملة ظاهرة
لكن في الحقيقة عطف كل من المفعولين على نظيره وستسمع منا مثل ذلك في بابي الاشتغال
قولهم والا فاعلموا انه ما قبله اذا جرت نواصب الين والين وهاهنا سبعة الوفاق والجر بالجرم والجر
المعجزة قطع النبات والماء هنا قطع شعر الناصية وهي على الجبهة والعرب اذا ارادوا ان يعجزوا
عديم من البطش اخذوا بشعر ناصيته ولا يبعد ان يكون الجر بالراء المهمله بمعنى المدبل هو لا نسب
بما بعد والواو جمع ناصية واسم كقوله جمع اسم الوفاق حبل يوتق ويقيد به الاسم السفاني
العدلى والمغنا فاخذتم بنواصه اغر جنودا ليدروا فادخلوها مع سائر اسادهم في الوفاق وان لا

الاول ان يقول لزم ان يكون الحكم متغيرا
لغيره لا ينطبق على العطف وليس كذلك
لما قرأنا عبد القادر

معقضية

هوى

نفعوا

في قوله تعالى فاعلموا ان الله قد علم ما كنتم تعملون
 في قوله تعالى فاعلموا ان الله قد علم ما كنتم تعملون
 في قوله تعالى فاعلموا ان الله قد علم ما كنتم تعملون

تفعلوا ذلك فاعلموا ان الله قد علم ما كنتم تعملون في العداوة قبل لو كان البغاة من البغى بمعنى
 الظلم فلا شاهد في البيت فلم ير ان البغاة نعم قبل الشاهد لو كان من البغى بمعنى الطلب قبل الا
 بالعكس ثم حتى تنكشف لك الحق قولهم واذن من الله اى علام من الله والمراد به يوم الحج الاكبر
 يوم عرفة او بعد اضحى من سنة حج فيها المسلمون والمشركون وبعد ذلك السنه الحج المشركون فوق
 وان كلاه قرئ ان بالتخفيف مع رفع ما بعد ونصبه بالشدة بدل التوهم عوض عن المضاعفة
 اى كل المختلفين في كتاب موسى قرئ لما بالتخفيف الشدة بد فان قرئ ان بالتخفيف مع رفع
 فاقا نافية ولما بالشدة بدل غير معنى الا او تخفيفه من المثقلة ولما بالتخفيف علان يكون له
 كلام الموطئة وما زاد به للتأكيد والتقدير وان كل المختلفين والله لم يوفهم اى لباخذ منهم
 ذلك اعمالهم من الحسن البقيع واليمان والكفر والشدة بد علان يكون مصداك دعوى
 بمعنى المعلوم تأكيد للكل او بمعنى اليمين وان قرئ ان بالتخفيف مع النصب والشدة بد فلما جاب
 الوجوه المذكورة اخبر مع وجب اخر هو كونه مصداك اضرب باجرى عليه الوصل حكم الوفاء
 هذا حاصل ثمانية بعض التفاسير فوقهم وان ما لك اوله نابين اياه الضمير من ان ما لك اياه
 بضم الهمزة جمع اى كعاد جمع داعى والابى المانع والضم بفتح الضاء والمعجزة الظلم وما لك الاول
 ابو قتيلة وما لك لثاني نفس تلك لقبيلة وهذا انشأ الفعل وكوام المعادن اى نجباء الانبا
 قولهم شئت يمينك اخر حلت عليك عقوبة المتعد قالته عاتكة بنت عمر عن الخطاب وت
 بهاز بن العوام والخطاب لعمر بن هرمون قال زبير ولقد البيت خبارا ريد به الدعاء
 على لبقاقى قولهم لانها اشبه بالفعل منها وذلك لانها اشبه الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر
 في تاويل معولها بالمصد دون المكسوة فان كان زيد قائما بية وبل كان قيام زيد عليك
 زيدا فاضلا بيا وبل عليك فضل زيد ولا تخفى ضعف قولهم ان هذا الشكل من امة ما قبله وقد
 عدوت الى الحافوت بفتح شاد مثل شلول شلول شلول في فبته كسوف الهند فاعلموا
 عدوت الى صرث الحافوت وكان البايع والمثل من شل شل شل وهو يذهب وشلول

كثود وشيلش كجعة وشول كصروا نكانت الفاعل مختلف لكن المراد بهما ما جرد بالمثل في
تاكيد له وفي فتيته في محل الحال عن فاعل غدا وثا وعن مفعول يتبعني شبهة لفتية بالسو
في الحجة ويحقق بالحق الملهة كغشي في معنى رحله عن الفعل وضد قوله بنقل والمراد بالاول
الفقراء وبالثاني الاعتناء والبقاء واضح قوله بانك ربيع ما قبله لقد علم الصنف
ملونا اذا عبر في وهبت مثالا قالته جنوبا تحت عمودي الكلب المرسل من نقد وفيزا
واعبر كاحمر من الغيا و فاعل هبت يعود الى الربح باعتبار حضوره في الذهن وشما لا يفتح السن
تميزه كجعدان يكون هي فعلا للفعل عدل الى المضى للضرورة والعقب المطر والربيع كثير الينا
والتمثيل بكسر التاء المثلثة الغياث للمسغيث واعبر بالانف وهب لشمال كان كذا كذا عن جند
الليل الموجب لقصو ابدى الناس من تحصيل الرزق في الاغلب قوله والخامسة وعصب
اي على قرانه ان تخففه وعصبك علم فعلا والله بالرفع فاعلا له وقد قرئ ان بالنشد وعصب
كفر من مصدر مضافا الى الفاعل قوله علوا ان يؤملون مجازا واخره قبل ان يبالوا
باعظم سؤل يؤملون بصيغة المجهول من التاميل وهو الرجاء جازا ومن اليهود اي الكرم النخا
اي جازا وبالمال او باعظم سؤل وكسبا او ايضا بجول وسؤل بالهزة كفتل بمعنى السؤل
قوله ويوما توافينا بوجه مقسمه ويوما اما بالنصب عطفاما في البيت السابق وبالجم
على ان يكون لو او بجذر رب وتوافينا من الموافات اي المقابلة بالجم والاحداث هي بصيغة
المؤنث فاعلها غايد الى المرأة المعلومه من الايات السابقة عليها لان قابل هذا القول على
ابن ارم البشكر في مدح امراته والبقاء بوجه التعدي به او بمعنى مع والمقسم بضم الميم وفتح
القاف ونشد بالسين الملهة بمعنى الحسن من القسامة اي الحسن تقطو اي يمتل ووارق
اسم فاعل من ورق على غير القياس اي صار ذاروق والسلم بفهمين جمع سلمه وهي شجر الغضا
قوله واسمها مستراى غايد الى المرأة المذكورة قوله والاولى الغيبة بقول والصنوا
لان مطابقة مفهوم الاسم للمسمى غير لازمة قوله وانما اعلمت اي انما اعلمت انفا فالحال افعال

ورق اسم الذوق بهذا الشبه

مبحث حركات لغوي الجبر

هذا هو السواد الذي جعلت

كما كان وحلت سواد القلب في فقت سواد القلب في جهة عشقة فان العشق من سواد
من السواد وكذا السواد تصغير سواد بطلاق براد به العشق والباغي الطالب للترجي
المتكاهل في الامر قد نظم مثل هضموا البيت الاول من قال لقد طعنتي بالقبم صلها
وبعد ان نظرت في اعرضت تولت كما ابرقت قوما عطا شاغما من فلما راوها اقشعت بجلت
قوله ابرقت اي ظهرت البرق والعمامة السحاب اقشعت اي تفقت وكذا قوله بجلت قوله فانما
ابن قيس لا يراي هذا من بيت هو هكذا بابوس الحرب التي تركت راهط واستراح من صد عن
بنينا فان ابن قيس لا يراي البؤس بضم الباء الموحدة التقا بنيت لشدته والضرب المعنى بابوس
الحرب لكذا في احضر في وقتك وفاعل تركت ما مقدر فيه غابدا الى الحرب راهط
مفعول اي اسقطت الاراهط اي قتلهم واه الاراهط والمفعول محذوف غابدا الى الحرب
اي تركتها الاراهط ولم تتخلوها وبالحمل هذا القول كناية عن شدة الحرب راهط جمع رهط
وهو الطائفة من الناس من فاعل استراح بنان جمع نار وضمها الحرب البراح الزوال وقوله فانما
ابن قيس جزا لمقدرة تقديره فاذا استراح من اعرض عن بنينا فان ابن قيس لا يزال الحزن الحرب
ولا يبعث ان يكون في استراح ضمير غابدا الى تارك المفهوم من تركت على تقدير كون الاله
الاراهط فاعلاله ومن شريطة او موصولة او موصوفة وقوله فان ابن قيس جزاؤه وخبره التقدير
من اعرض عن بنان الحرب فليعلم الى ابن قيس لا يراي عنها قوله اي تتولى في هذا التفسير
الاول ان تلي بصيغة المضارع من الولي لا بصيغة الماضي من التلوا الثاني ان معنا المراد ههنا
هو الضر ولا وقوع الشيء بعد الشيء كما في غير هذا الموضع من هذا الكتاب كذا لا معنى له ههنا
قوله لتانيث الكلمة لهذا القول معنيان الاول ان زيادة الشاء فيها لان يجعل لفظها بها
مؤنثا اي كالمؤنث للتوسع في الكلام كزيادة على رب ثم لذلك والثاني ان زيادة النافثا
لانها فر من افراد الكلمة ولفظ الكلمة الذي جعلها مؤنث فجعل الفر بتعالي الجسر علامة الشاء
كما انشأ وذكر لفظ المتشبه مع ما براد في ذلك فالعليل على المعنى الاول تحصيله وعلى الثاني

لمبدا

او في التانيث والتذكير

والرابع ولما كان المراد بجعل الأول مع اسمها ان يكون التقيد دخلا والتقدير خارجا بلزم
من العطف عليهم كون حكم المعطوف مثبتا لا منقيا كما ذكرنا في باب لعطف على اسم ان قول لا نسب
اليوم اهذه من قصده بيتان منها هكذا لا يصلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عايني لا نسب اليها
ولا خلاه اتع الحرق على الواقع وقيل اخره اتع العنق على الرائق وهو الصريح لكان القافية والمرا
بالعائق الكف والخلة بضم الخاء المعجزة وتشديد اللام المحبة والحرق بفتح الخاء المعجزة وسكون الراء
المهملة بالفارسية ياره كرسن والواقع بالفارسية وفوكر وياره دون والفتق الشق والرق
الجمع قول الا ترى رجلا هذا بعض من بيت هو وما بعد هكذا الا رجلا اهذه جها بدل
على محصلة تبيت وتجل لبي وتقم بيتي واعطيتها الانا وه ان رخصت قبل الا رجلا اصله
توقني رجلا وقبل الا رجلا لكون من باب الاشتغال وقري بالجر على ان يكون
من المقدرة وبالرفع على ان يكون مبتدأ جها بدل والمحصلة بكسر الصاد والمراد بها المرأة التي
تحصل تراب المعدن اي ترايا مزج بالذهب تبيت من بات لنا فضة والترحيل بالجم بالفتحة
شاهه كرون موى لمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن والاتارة
بكسر الهمزة الخراج ورخصت بصيغة المتكلم وكان مجهول بالحدف الا بصالي رضى عنى ان الظن
ان البيوت مشرطة بوضا تلك المرأة ولا بعد ان يكون معلوما والمعنى على ما وجدت هو ان
الشاعر كان ممن يحصل تراب المعدن ويخلص هبه فيقتني ان يدره رجل على امره محصلة لترا
المعدن لتعطينه على ذلك وتبيت معهم رجلة شعرهم ويقوم بيته ويكون محلها محل الزوجة عن
الزوج وهو يعطينها الخراج على ذلك ان رخصت هي ورضى هو عنها فقول والبيت الاول
لم يتقرر احتمال زبادتها لكون النفي مقصودا ولا احتمال اعماها على العمل ليس اذ على هذا الاحتمال
على احتمال لما بعد الا الثانية الا البناء اذ لولم بين لكان لا مكورة والمكورة الداخلة على النكرة
غير عاطلة تشبه التكرارها بالداخلة على المعرفة في الاعا وهذا بخلاف ما اذا بنى ما بعد الثانية
فان لا غير مكورة بعينها فيجوز ان يعمل الاول على هذا عمل ليس قول فلا لغو ولا تانيها

ما بعد ولا جين ولا فيها ملهم وفيها لم ساهرة وبحر ما فاهوا به ابداهم قاله امته بن ابي الصلح
 والمصرع الاول اقتباس من قوله نعم لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثرا او اللغو القول الباطل
 والثاني من ثمة بالتشد بدي قليت اثمت بالتخفيف اي ذنبت والضماء بالجرورة للجنه
 بالجهد والباء الموحدة الخوف والمكلم من الام بمعناه ام اي ويح وعبر الساهرة ارض مجددها
 يوم القيمة والمراد به ههنا البر وفاء اي هي تكلموا اي ما تلفظوا به تمامته تون حاصل موجود
 لهم ابدالا انقطع له فقي لم على الغائب لم يتعرضا حتمالها عمل ليس لوجود التكرار ولا
 لاحتمال ن بانهما لانها خلاف الاصل فلا يتركب لا عند وجود المانع عن غيرها ولا مانع
 لا لا لغوا ههنا فوجب حمل عليه فقي لم من لغت المبني المفرد الا على ان يتسرع منها بل يثبت
 المبني ضم وغيره كقوله يثبت المبني الذي يليه لما ذكرنا في شرح امثلة الشبه لا فقاري فاربع
 البه فقي لم فلا يجابنا اذ اخبرنا هو بالمجد رتدي وتاذا المراد بمر وان وابنه مران بن الحكم
 الملك بن مران ~~ورتي~~ وتاذا اي ليس رتدي والازار واقرنا الضم امرنا على جو
 الى كل واحد وعلا ان هذا الوصف بما هو بالذات لمر وان ولا ينه بالبيع نظير افراد الضم
 قوله نعم واذا روي تجارة او هو انفضوا اليها وقد اضعفتنا على هذا بيتا وهو هكذا ولكن هذا
 المجد ~~شكوة~~ تردى رتدي اليان في يوم اعسر فقي امما المعنوية اي جواز التركيب والتنوين
 في التاكيد ما هو في اللفظي امما المعنوية ويحتمل على بعد ان يكون من تمة اعتراض ابن هشام
 لكن الاول على هذا ان يقول بدل قوله لا متناع اء لعدم كونها باللفاظ المحصورة ولو حمل
 المعنوي على اللغوي لفسد تعليله المذكور فافهم فقي لم الاماء ماء بار وابت في شجرة غير
 معتد عليها ان هذا من بيت هو هكذا ولا ماء ماء بار وفي ديارنا ولسنا شربا غير ما هم
 والمعنى واضح فقي واعطاه لما كان الاستفهام نوبتضا النفي يمكن ان يتوهم ان لامع ههنا
 الاستفهام ملغاة عن العمل فبين المعنى المسئلة دفعا لهذا التوهم قولنا والتوابع والتقدير
 اي التوابع على النفي تقرر النفي تأكيد لا تقرر الاثبات كما توهم فان التوابع والتقدير انما يتعلق

هذا بناء على ان شرط الاول وصفه ان كان فاعلا
 لعل وجهه ان لا يكون شرطه ولا وصفه ان كان فاعلا
 ثانيا وان كان فاعلا لا يصفه ولا

ويط

بما بعد الحمة نغيا واثنان اقول له الاطعان الا فسانة اخرى لا تجسؤك حول لتناظر فالرحمن
 ابن ثابت لا يصاحي في هجو حارث بن كعب الحمة للاستفهام التوبيخ والتميم والاطعان
 مصدر طاعن بطاعن اي الاطاعتم والفرس يجمع فارس اي كبا لفرس اي فرسانكم وعلاوة
 حال من الفرسان باعتراف كون كاد لا علم معنى النقي وهو من العدا اي المجاورة وقيل بالغين
 المعجمة من العدا وهو ما يقابل الروح والاسنن انقطع والجحش من الجشا وهو صوت
 يخرج من الحلق عن الفم عند تقرف الرياح الكائنة في المغدة وحوطها وهو بالفارسية ارفاد وناظرة
 والتناظر جمع تنور وهو معرف فقولها لا اعرف اي اة اخرى في راب ما انات هذا النظرات
 كلمة الالتمس وهي بسطة وقيل مركبة والعرب يجمع العين اي بقاوتك بتشد هذا اللام اي عرض
 وذهب الجمل بصفة العبر ومستطاع رجوعه صفة اخرى وهو راب اي يصلح وانما اي افسد
 واخرت هذا الفعلات وبدا الفعلات استعارة فقولها اي حذ في بعض ليس المراد بالاسقاط الترك
 اي لعدم الاصل ولا اسقاطا عن الجزئية وجعل معولا اخر بل المراد به الحذف الذي هو الاعدا
 البطاري لما هو مفعول المحذف فان الخبر بالنسبة الى الفضلات في الكلام كما ان في ثم حذف
 قولها اذ المراد لفظ انا اما ثلاثة او ثنائي بسكون الدال على ان يكون شرطية او توقفية
 ولا احتمال الغلبة لانه لا زحذ فربما اقول لا اله الا الله اقول المراد من جملة الاله النقيس
 قد يكون مراد به مجرد العلم بالانجيم المحذوف لا اخبارا بالمعنى ولهم يعلم المحذوف بعينه فلا بد
 ان لا اله الا الله لا يصلح مثلا لا لما جاز فيه المحذف للظهور حيث احتمل الخبر المحذوف فيه بل يصح عمالا
 ووقع الخلاف فيه هل الخبر المحذوف ما ذاء ذلك لان المراد من الكلمة المباركة افادة التوحيد
 وهي حاصلة بكل من الاخبار والمحملة ثم احسن التقدير هو الممكن او الموجود او الواجب ان قلت
 افادة التوحيد متوقفة على افادة ستة امور منجزة في عرب الاول نفي مكان الغير المستلزم لنفي
 وجوده ووجوبه والثاني اثبات وجوب الله المستلزم لوجوبه الرصد وامكانه وهذا الكلمة
 المباركة لا تقيد هذا المجموع اذ لو قدر الخبر هو ممكن لم تقيد الرابع والخامس لو قدر الموجود

باديكه اذ شام وباديكه اذ شام

لم نقدر الاول والرابع لو قدر الواجب لم نقدر الاولين قلنا المعبر في الاله هو الوجوب المستلزم للوجود
 الربك والامكان فنقولنا الاله واجب وممكن او موجودا بالتبني انتفاء الموضوع فباحتساب كل
 من التقديرات الثلاثة نقيد هذه الكلمة التوحيد للكمال وذلك ان نقدر الخبر مثل الاسم كما
 سيجب بنا الى وبصريح الافادة بالاستلزام المذكور واطهر التقادير هو قولنا موجودا لانه المفهوم
 مع قطع النظر عن القرابين في جميع مواضع حذف الخبر لهذا اختاره الشيخ قوله اي موجودا
 نقدر الخبر في الكلمة المباركة فقط اذا الخبر المقدر في قوله نعم لا خبر قولنا لنا قوله ونسبهم
 بوجوده حذف اي في اظهر الخبر قوله وليس صحيح كان مرادنا لو نحشى انهم لا يشئون لها خبرا لا
 لفظا ولا تقديرا بل يقولون ان معنى قولهم لا رجل انتفي الى رجل ولما هو من مابري خبر في مثل
 لا رجل قائم على الصفه دون الخبر فلا يرد عليه ايرادك وان اذ ان قولنا لا نحشى خبر فون
 خبر لا مظهر يدل على انهم يشئون لها خبرا في التقدير دون اللفظ مظهر وليس كذلك فهو مناقض
 في العبارة الامر فيه سهل قوله يلزم منه عدم القائنة قبل لعل القائنة فيه هو الابهام اقول نعم
 كون هذا النوع من الابهام من الفوائد وهو ظ قوله والمفرد المضاف بعم قد جعل اللام في قوله
 والمفرد المضاف على الاستغراق فاعترض عليه باننا لا نسلم ان كل مفرد مضاف مفيد للعبوة
 بل هذا من لوازم الجمع المضاف اقول للام فيه للعبادة هذا النوع من المفرد المضاف وهو ما كان
 اسم جنس مضاف الى المعرفة بعم اي يتبادر منه العموم الاستغراق عند نقدر القرينة على ان
 الخصوص كان نص عليه بعض النحاة وذلك لعدم ترجيح العقل بعض الافراد بالارادة من غير مرجح
 وقيل المراد بالعموم ما هو على سبيل البدلية وبؤيه قوله بين ما اراده دون ان يقول
 خصصه قوله وابتدأ الله اكبر كناية عما اخره محاولا واكثرهم جنودا قاله خدش بن زهير
 وابتدأ من رؤس القديس المحاولا في القدرة والطاقة منه والباقي واضح قوله لا يعنى
 التي لا تترك الراء وفتح الباء الخفقة بالفارسية شش بضم الشين اصل رتبة بالهجرة
 كمنظرة خففت مجاز في الهمزة ثم اشتق منه الفعل شتقا فاجعلها افعالا والى السكنى الى صبا

من زعم
 ان
 لا
 نقدر

بالرابة قولهم والارامى هو لتدبير القول بالاجتهاد قولهم نحو نجال الفزارة اوله ضعيف لنكا
اعلاءه اى شخص ضعيف لا تنقام من اعلاؤه نجال اى محب نال الفزارة عن حرب الاعلاء يؤخر
الاجل المقدر له قولهم نحو خلتي لى اسم هذا بعض من بيت هو هكذا دعانى الغولان فخطني
لى اسم فلا ادعى به وهو اول قاله ترمين تولب دعانى فعل فاض مع مفعوله الاول وعلمت
مفعوله الثانى لانه بمعنى سعى فاعل الغولان وهو جمع غائبة بالعين المعجمة اى المرأة الجميلة الية
غيبت بحسبها وروى بدله العذاري جمع عذرا وهو النجار تارة بالاكزة التلم بمتهما رجل وعلى
التقدير من جوان تذكر الفعل باعتبار توسط المفعول وليس نظير قال فلانة كما قبل والغنى
ان الغولان ستمنى بالعلم وانكر ثانت تهمتهن وتيقنت ان لى اسم اخر مع انى لا ادعى بهذا
الاسم الذى يتقنت ودعا ذلك اى بهذا الاسم اول ما ادعى به قولهم بمعنى يتعهد اليه
يحفظ فان التعهد حفظ العهد الشرط للوفاء به قولهم اوصرت علم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم
بالكسر واسكون بمعنى اشفاق الشفة السفلى لى اسم تفضيل منه بمعنى الادراك قولهم ان لى
يجوز هذا من الحور بضم الحاء وفتحها بمعنى الهلاك والرجوع وكان هذا المثال وما بعدهما
هو التمثيل للظن بمعنى الحسب والعلم لان نصبه لمفعولين مخفاء كذا المثالين عليه كما لا يخفى
قولهم بكسر السين من الحسب بكسر الحاء واما حسبت بفتح السين من باب نصر فهو من الحسب بضم
الحاء بمعنى الحسب بضمها بمعنى شرب بالاباء قولهم نحو حسبت لتقيا اخره وبابا اذا
ما المراد بغيره ثابلا قاله لبيد بن ربيعة العامري وبابا اى بجائز واثابلا اى ثقبلا ولو
بابا صاع الموء ثقبلا الموت والمراد بالثقبيل الثقبيل الميزان او منسوب الى النفس اى ثقلت
طاعة او عصيانا قولهم ذا شقرة او حمة الشقرة بياض ما بل الى الحمرة ووصفها اشقر واما
اشقر يتقدم القاف فهو شد به الحمرة وعلى هذا فالمراد باليباض وهو البياض الخالص
قولهم وان امر عبيدة اخره فالى شرب الحلم بعدك بالجميل قاله ابو دويب والمحطاب لمحبوته
وشربى بى بعت بغير ترك الحلم الى الغير واخذت بدله الجميل للارزاق ليقبض الحلم وذلك لان

البائت دخل الثمن والبائع اخذ الثمن والمشتري تارك له فالمصراع تصديق للمحبين ^{وعنها}
 وبعد كاي فراقك ومثل شربت بمعنى شربت والامر بالعكس قوله فلا تعد المولى
 شريك في الغنى اخره ولكننا المولى شريك في العدم: قاله نعمان بن بشير والمراد بالمولى
 هنا اما الصاحب والمخلوق العدم بضم العين وسكون الدال المهملة بن لفقر قوله قد
 كنت اجموا اخره ختمت بنا بوما ملات قاله يميم بن ابى وثقة معناه موثوقا وصف
 لقوله اخا واثمه رجة بمعنى الى والم اي نزل والملمات النوازى حوادث الدهر قوله
 وربت لوى العمد هذا بعض من بيت هو هكذا دربت لوى العمد باعر فاغبط
 فان اغبطا بالوفاء حميد بدبت محمول مخاطبة عروم عروقة والفتاني فاغبطا
 جزاء لشر مقدر والاغنيا طمن الغبطة والفرق بينهما وبين المحسنة انها تمتثل للمغبوط
 من غير ان يريد زوال ذلك عنه بخلاف المحسد بل قد يطلق المحسد على نفس تميز الزوال
 من غير تميز حصول الخاسر والمجوز متعلق بقوله حميدى محمود وممدوح قوله فهنيه
 امرها والكا هذا بعض من بيت هو هكذا نقلت اجرى ابا خالد والا فهنيه امرها لكا
 قاله ابن همام السلوى واجر من اجار يجراى غاث واثا خالد منادى يحد حرف
 النال والبالى واضح قوله تعلم شقا النفس لله عده وهذا اخره ذبالع بلطف في التحيل ولكو
 قاله زباد بن سبأ والقلم الغلبة وبالغ من المبالغة الى السعي التحيل من المحبة والبالى واضح
 قوله فجعلناه هباء منثورا اي جعلنا عملهم كالغبار المنثور الى ابطالنا والله اعلم بقوله تركته
 اخا القوم هذا بعض من بيت هو هكذا وربته حتى اذا تركته اذا القوم واستغنى عن الحج
 شاربه قاله فرغان الاعرف واستغنى الى استغنى شاربه عن ان يمسح بها الانف عند تنقبه
 الانف الاستغناء عن ذلك كناية عن خروجه عن سن التصبب والامارة ودخوله في الشبا
 وذوى المحى قوله لنخذت عليه اجرا على قرأه بعضهم قرأ الباعون بتشدد اللام من باب
 الانفعال قوله وخص هذا اما بمعنى نفرد او معنى على القلب بل ان كان هذا المحصر بالاضافة

الى ما سوى فعال القلوب كما هو اظم فما معنى جواز التعليق في ارضي لمعدية الى المفعولين
كما سيجري بانه وان كان بالاضافة الى هب ما بعد فاما معنى جواز في ما بعد هب كما يفهم
من كلام الشافعي بعد قول المصنف والقام التعليق حيث حصل الاستثناء بكرة هب اجيب بلخيبتنا
الشق الاول وجعل النار كما لم يعدم وباختيار الشق الثاني وجعل المحصور مجموع الاعناء
والعقل من حيث المجموع لا لكل واحد واحد ثم التعليق لكونه ليس عمالا خلاصا ما خولنا من العقلة ^{والا لاجل اصاب}
وهي المارة التي ليست من جهة ولا مطلقة وهي من سماء وجهها في غيرتها ولا بعد ان يكون
التضعيف ههنا للسبب معناه ازالة العلاقة اللفظية عن المفعولين قوله لا خلاصا
اتباع المفعولين بالمنصور بخلاف الاعناء وهذا بناء على ما قالوا من انهم يعتقدون في الثواني
ملا لا ينفق في الاو ابل قوله وهو ابطالة ومع بقدر العمل مفعولان من جنس المذكور
واعمل العامل بينهما او يقال زيد عالم ظننت مثلا بمعنى زيد عالم في لحن قوله من الافعال النشطة
اي لا خصوص جعل بمعنى اعتقد قوله في لزوم الامر كي ان يستنبط من هذا الباب ان تعلم
ما يجوز فيه التعليق كمن عبارة ابن الناطم صرح في عدم جواز تعليق تعلم ايضا قوله كالمصاع
ونحوه اي مما شانه العمل بهذا اشارة الى اخراج اسم التفضيل والمكان والزمان والا لزم
قول المصنف قوله اي لا توجب اشارة الى ان المراد بالجواز المفهوم من التجوز الامكان الخاضع للعلم
قوله ان المحبة اخرة ولد به زني المحبة بغير المحبة بكسر الحاء المحبوب كذا في معنى المذكور
قوله نحو شجاعة اخرة ولم تعب بعد العاذلين شجاعة في حزنك والرابع بالفتح الدار والنزل
والظاعن بالظا البعجة المسافر تعب اي تعقد والعدل الملازمة ومنه العاذلين قوله هما
سيدنا برعمان هذا بعض من بيت هو هكذا هما سيدنا برعمان وانما اسودنا لوسيت غنا
قال ابو اسيدة الديهري وما قبله وان لنا نحن لا نفعنا ننا غنيين لا نخرجي علينا غناهما قوله
وانما اي انما يكونان سيدنا في الواقع لوسيت غناهما اي كثرت لبيان ان غناهما نفعنا
بما فتش الغنم باعتبار الاثنية الصنفية لا باعتماد ثبوتها المالك ولا بعد ان

كان لكل منهما غنم واحد فتكون تثبت شخصية قولهم وما افعال له بناؤه اوله رجوعا فل
 ان تدنو مودتها لركعب بن زهير تدنو اي تقر بجمودتها اي مودة المحبوبة والتوبل
 الاعطاء او بمعنى اسم المفعول اي لعنا قولهم اي موضع في الوهم اي لذهن قد تقدم وجه
 مثل هذا التفسير افعال الناقصة قولهم ان رابطة ما قبله اكسبه حيا ناديه كرهه ولا القبه
 والسوة اللقب كذلك اربت حتى صام خلق السوة المستقيم وادبت بتشد بل الدال المملكة بمجول
 والمخلق بضم الخاء وسكون اللام اوضعتها صفة وانتهت طبيعته عن اختياره لصاحبها وهي ما خلق عليها
 وملاك بكسر الميم ونحوها ما يملك به الشئ وشبهه بالكسر المخلق والمعنى ان ناديه بكنيته لتعظيمه ولا
 اناديه بلقبه والنداء باللقب مستقيم عند العرب ومثل ذلك الادب علمت الادب بحيث صارت
 من المداومة على حفظه كانه صار من خلقه لانه تعينت ان ما يملك به المخلق لكونهم هو الادب
 قولهم ولقد علمت اخر ان المنايا لا تطيش بها ما قاله لبيد بن عامر وما يجمع منتهى اي
 الموت ولا تطيش اي لا تتردد ولا تعدل عن احد قولهم فالارج نصيب الاول مقابل الاربع فوازن
 ورفع كلا الجزئين متمسكا بان لا واسطة بين الاعمال في المفعولين والاهمال فيهما ولغايل ان يقول
 اننا لعا ملج على تقدير اعماله في المفعول الثاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة لا في الاستفهام لانه
 هو جزء من تلك الجملة ولا يلزم من ذلك بطلان صدارة الاستفهام فلا يصلح الاستفهام للتعليق
 عرب شج من المفعولين قولهم ذكر بوعلم من جملة المعلقات لعل فان قلت تعلق لعل انما هو لعله
 في المفعولين وان كان كذلك فلا وجه لاختصاصه بالذكر بل كما توسط بين تلك الافعال وبين
 مفعولها وعمل فيها كان معلقا قلت سبب تعلق لعل هو الصدرة الثابتة على راي من جعله
 معلقا لا علمه في المفعولين مبطل لعلها اللفظي المحقق وزا حكى والمعلق بجران يكون مبطلا
 لعلها اللفظي مكم ويظهر اثر ذلك فيما اذا عطف جزئ جملة اسميته على المفعولين المصدرين بالفاعل
 المعلق كقيل مثلا فنجوت جزئ المعطوفة الرفع والنصب في الاول النصيب في الثاني الرفع واما
 اذا عطف الجزئان على المفعولين المصدرين بالفاعل الغير المعلق فلا يجوز الرفع في كليهما فانهم

فان اللفظ المفعولين

فانه دقيق قولهم ولو علم اقوامه التراء يفتح التاء المثلثة الكثرة والوفور كقوله من الوفور على الكثرة
بعضه لو ارد جمع المال الكثير لا يمكن له ذلك لكن سقواؤه منعه عن ذلك ولعلم ان بعض ما ذكر
الشئ من مثله الاعمال والاهمال قال لم يثبتنا منه فكان مراده من ذلك الامثلة شيئا مواضعها
دون بيان نفسها وقد شرنا الى هذا في السابق قولهم الجملة المتعلقة اقول الجملة المتعلقة
عنها ثلثة احتمالات الاول ما كان جملة فعلية وهي مفعول واحد محلا فام مقام المفعولين لا يجر
عليها باطاف واحدا الاسم واحد مرفوع او منصوب الثاني ما كان جملة اسمية غير مصدر
يجزى مصدرى هي مفعولان محلا يعطف عليها باطاف واحدا مرفوعا وان منصوبا الثاني
ما كان جملة اسمية مصدرى هي مفعولان ومفعول واحد قام مقامهما ويعطف
اما بواحد او باثنين رفعا ونصباً في حق مجوز العطف لفظ حق للتعليل فان ما بعدها
وان كان علل للعلم بما قبلها لكن ما قبلها على الخصوص ما بعد ها في اراهم رفقة هذا بعض من بيت
هو مع طرفه هكذا ابو خنثى ثور قنا وطلق وعمار وآونة انا لا اراهم رفقة حتى اذا ما
تجافى الليل وانخل الخمر اذا انا كذا لى اجرى لوردي الى اول فلم يدرك ليلته قالها عرو
احمر الباهلي في ذكر جماعته من قوم محقوا به في الشام وابو خنثى كنية رجل والتاريخ لا يهتاف
من النوم وطلق اسم رجل عطف على ابى خنثى وكلا عمار واوتر جمع او ان منصوب على الظرف
واثا لربهم الهرة وفتح التاء المثلثة اسم رجل واصلة انا لفرغم وفيه ان فصل بين العاطف
والمعطوف بقوله او تتردغم في غير النداء ورفقة كغلة جمع رفيق وتجافى الليل كناية عن هذا
وانخل لى انقطع واذا المفاجاة وكذا لى كالجبل الذى والورد بكسر الواو وخلاف المصدر
من ورد الماء ولا للتعليل والاول الذى تراه اول النساء واخره كانه يرفع الشفوف بلال
بكسر الباء الموحدة ما يهيل به الخاق من الماء وغيره والمراد به هنا الما قولهم سقوط مفعولين او
مفعول اى مطر سواء كان معناه الساقط ملحوظا ام لا فيشمل تنزيل الفعل منزلة اللازم ولهذا لم
يقبل بلفظ المحذوف قولهم واجاز بعضهم الى اسقوط الا فى ضمن المحذوف كالتنزيل المذكور في

من يسمع يُجَلُّ قبل العرف بدل على ان اصله من يسمع يُجَلُّ مسموعه صادقا فلا يصح التمثيل به لما
اسقط من غير دليل اقول كان هذا عندهم ما نزل منزلة اللازم ومراهم من هذا القول ان
من يسمع يقع في جنس الشيء فبعضهم يُجَلُّ المسموع صادقا وبعضهم كان با وبعضهم خبروا بعضهم
شرا الى غير ذلك والعرف لا يحكم بالاول كخاص بها بل يحتمل جميع هذه الاحتمالات فصح التمثيل
به لما هو المراد والغاية فيه حصول خيالات متفرقة في هذا السامعين من سماع المسموع
فقله ولقد نزلت انزلت بكسر الشا خطا بل محبوبية وغيره اي غير ذلك واقعا ومنه اي انت
ومرجع الضم المحرور مضمون قوله انت منه بمنزلة المحب المكرم والشاهد واضح على ما ذكرنا قوله
اي مجرور لم يقل اي جار ومجرور للزوم به اياه قوله متفق قوله القاصر كمل جمع قلوص كمنود وش
الثابتة من النوق والرواسم جمع راسمه من الرسم وهو نوع من سبل بل قوله ولا يصرف في العمل
اشارة الى ان المراد بالاحتمال الاحتمال مع بقاء العمل لا مطلقا قوله اجمعا لا تقول
بنى لوى بنى لوى ام متجاها لينا: قاله كبيت بن زيد الاسدي وجها لا هو لمفعول الثاني لتقول
وبنى لوى له قرش مفعول الاول وام متجاها لينا عطف على جمها والواو المتجاها من اظهر الحمل
مع انه عالم والباقي واضح قوله قال وكنت اة قاله اعرابه صادقا واي بربا امراته فقالت له هذا
واشارت الى الضبا المذكور بلفظ هذا ان فظن الذي المتوقد واسرا من اصله اسرا قوله هو
اسم يعقوب بنى عم قلب لا لغة باليونان اى قلت هذا ما صنع من ينجس اسرا بل وانما اسم يعقوب
بذلك قبل لا يلهو به من اجنبه غيبوا كان يسرى بالليل ويكن بالهار وبتل معناه اسرا بل
عبادته قوله وانت اراى الله اخرة وارفع مستكف واسم واهب وافعل في المواضع
الثلاثة للتفصيل اضيف الى موصوفى غاصم منع من كل غاصم وكذا اخواه والرافة الشفقة
والسمحة الجود ومستكفى اسم مفعول من استكفنت اى طلبت منه ان يمنع عن شره اعاد
قوله دونى دونى قوله ونقلا بالهزة قياسا اى نقلا بالهزة ثابت للقياس قوله
توارى اى في هذا التمثيل ما مر في سائر الامثلة في الباب السابق والجواب الجواب قوله ثبت

مما لا ينفك
عن
الكتاب

ذرعة ^{أه} قاله النابتة في هجود ذرعة وذرعة مسماة بالسفاهة ايئاً وهو ذرعة بن عمرو بن
 خويلد ونبئت متكلم مجبول فالتم مفعول الاول اقم مقام فاعله وذرعة مفعول الثاني
 وجملة يهدى الى اة في محل مفعول الثالث جملة والسفاهة كاسمها معترضة اي مسمى السفاهة
 وهو ذرعة منك ففتح كلفظ السفاهة باعتبار معناها اللغوي ويهدى من باب لا نفعاً
 من الهدية اي العطية وغرابيل اشعار اي الاشعار العربية قوله وما عليك اخرة
 وغاب بعلك يوماً ان تعود ينزله رجل من بني كلاب ما نابتة اي لا بأس عليك وقيل
 استغنا منه مبتدأ وعلبك خبره واخبرته بالصنعة الميمولة الخاطبة ودفن بفتح الدال الميمولة
 وكملون صفة مشبهة من الدفن بفتحين اي المرض الملازم للشخص وقوله غاب بعلك
 حال وهو ما ظرف لا خبرته وان تعود ينزله من العبادة والمعنى لا بأس عليك ان تعود ينزله
 اخبرني اني دفنت قد غاب بعلك قوله ثم جد ثموه اة قبله ومنعتم ما تلون وهو عطف
 على ما في البيت السابق وتتلون مع مخاطب مجبول وكذا جد ثموه ومفعول الثالث جملة علينا
 العلاء والمعنى ان منعتم ما تلون من النفقة فيما بيننا وبينكم فلا تى شئ كان ذلك منكم
 مع ما تعرفون من عزنا وحرنا فمن بلغكم اننا اعاننا اي فخرنا في قديم الدهر فظعمون ذلك
 منا واعلم ان ميزان هذا البيت عشرين حرفاً على ثلث فاعلالت اخرها بلا تنوين واخر مصرعاً
 الاول نون قوله من وحر وذر اللفظة اقل من ميزانه ليجزى ساكنين محل احد هما بعد نون
 تسالون ومحل الآخر بعد نون من لكن حركاته وسكاته مطابقة لحركات الميزان وسكاته ان قرأ
 تسالون بقلب الهمزة الفاء ونقل حركاتها الى السين واما المصراع الثاني فهو لباقي من البيت
 وحر كاته وسكاته غير مطابقة لحركات ميزانه وسكاته لكن حر وذر اللفظة مفادله محروفة
 وان شئت ان تطابق ميزان في الحركات والسكات فحرك الاء المثلثة وسكن الاء المثلثة واللا
 في قوله وحر كاته وسكن العين في علينا والعرب كثير ما تسامحوا فليقرأ بقاها
 الحركات والسكات عند اختلاف مواضعها كل في موقعه بحيث لا يحرف الذي قبله من الناقص محل

في مخرجه مقدار الباء حرفين عند نقصان الحرف ولينقر بالطرفة عند هاءة الحرف قوله
 وانبت قيسا ولما ابداه قال لا اعشى يمدح بها قيس بن معدى كرب وانبت متكلم بمحول
 ولم ابد بفتح الهرة وسكون الباء الموصلة وضم اللام اصله بلوه من بلى بيلواى حرب اصحن
 وجملة لم ابد خال وقوله كان عواصفا يصدر محذوف اى بلوا كان عوا وخرامفعول ثالث
 لقوله انبت فوق لم وحبرت سوداء اخره فاقبلت من اهل مصر عودها خبرت شكركم
 وموداء الغيم بالغين المعجمة كانت تنزل الغيم والغيم من بلاد غطفان ويروى سوداء
 القلوب وفي قبحها واسمها البلى واعود من العبادة والباقي واضح قوله وشبهى شبه
 الظرف وهو الجار والمجرور لا بعد ان يريد به شبه ما ذكر حتى يدخل فيه فاعلا اسما الافعال
 والمنسوب ايضا واما اسم الزمان والمكان والالا فلا عمل لها على التام قوله كرفوعى الى
 قبل الاحسن ان يقر هذا جمعا لا تشبه لبشمل المرفوعات الثلاثة في المثال قول المرفوع وصف
 للاسم وهو غير عاقل فلا يجوز جمعه بهذا الجمع فالصواب ان يربص بفتح التشبيه والمراد منها
 ستة احتمالات لان المراد بها اما زيد ووجهه او زيد والفتى ووجهه والفتى او زيد ووجهه
 ووجهه والفتى او وجهه ومجموع زيد والفتى والفتى ومجموع زيد ووجهه وعلى الثلاثة
 الاول كان ذكر احدا لا مثله مقصودا بالتبع والغرض على الاول وهو فاعل عليه السلام هو
 التمثيل لفاعل الفعل وما يقوم مقامه على الثاني هو التمثيل للفاعل المرفوع لفظا فقط
 والفاعل الجاما لا يتصرف وعلى الاربعه اخره مجموع تلك القوايد الثلاثة هذا وثالث
 الاحتمالات في غاية البعد قوله اما جرحه على الغالب يمكن ان يشبط هذا الجواب عن تمثيل
 المص حيث مثل المرفوع لفظا مينا لى ولغيره مثالا واحدا قوله او اراده للاسم يمكن ان
 يشبط هذا الجواب به من تمثيلات المص حيث مثل المرفوع للفظ وغير اللفظ وقوله ولا بد
 بعد فعل من فاعل اى كل فعل وخصصه بالفعل واسم الفعل قد لا يكون له فاعل وذلك
 كما اذا قلت شتان بين زيد وعمر وهذا منقضى بالفعل الذي وقع تأكيده في نحو ضرب

كسب الفاعل

في مسافة

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُوفُونَ
مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَخُوفُونَ مِنْهُمْ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُوفُونَ
مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَخُوفُونَ مِنْهُمْ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُوفُونَ
مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَخُوفُونَ مِنْهُمْ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُوفُونَ
مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ
يَخُوفُونَ مِنْهُمْ

دليل بعض أفراد المدعى قولهم وقد أسماه أة أوله تولى قتال المارقين بنفسه قاله عبد الله بن
 قيس في مرثية مصعب بن زيد والمارقين الخوارج واسم الأي حذاه والمبعد بفتح العين لا جنه
 والمجدم القريب من حيث النسب قولهم القهنا غر السحاب أوله نبح الربيع نحاسنا نبح فاض
 مجهول من التبتية ونحاسنا جمع حسن على غير قياس صرف للمضرورة وصف للنتائج المخرقة
 والافاح بالقاف جعل الشيء حيلة من الفحل والسحاب الريح والعركا لضم جمع غراء مؤنث
 اغرأى الأبيض السحاب جمع سحاب كغامة وزناو معنى قولهم أي فعلا مسندا إليه إشارة
 إلى أن ضافه قوله فعل إلى ضمير لا مبتدأ ببيانته قولهم سواء كان مضموم مؤنث اسم كان مستتر
 فيه غايد إلى قولهم مضموم وقوله مضموم خبره وهو مضاف إلى المؤنث ضافه لا مبتدأ قولهم
 إن امرأ غرة أة آخره بعدى وبعدك في الدنيا لغر وغرا الغين المجمة من الغر والى الخدة
 والضمير مغرور غايد إلى امرأ والباقي واضح قولهم ما برئت من ربته أة هذا حوزا وربته
 بكسر الهمزة الشك المعنى واضح قولهم فلا زنة ودقة قاله عامر بن جوح بن الطائي بصفه سفا
 وارضاه أكثر نفعها والمرأة السخا والودق المطر لا يقال نبات البقل قولهم مع فعل مسند
 هذا التقدير مع سابرتقادير في هذا البيت لصرفه عن معناه الظاهر وهو أن لا المعتبر
 المجموع سوى الجمع المذكور السالم بتاويلها بالجماعة كالتأني المفرد المؤنث الغير المحقق في جواز
 تأنيث ما أسند إلى مدخوله ووجه الصرف أن المقصود بيان أحكام الفاعل والفعل دون أحكام
 التأنيث قولهم على تأويلهم لما كان التأنيل بمعنى الرجوع لا الرجاء فراجع الضمير إلى المضاف
 أما الرجال والهندات تغلبوا أو النخاة على أن يكون الإضافة إلى المعول قولهم والبنون
 بفتح حاء جمعهم أة ولهذا ورد في بعض الزيارات اللهم إن هذا يوم تبركت به بنوا أمية ببيان الفعل
 ونه تأنيثه وهذه الفقرة بخصوصها نكتة هي الإشارة إلى خاصية رتبة بنى أمية وخرجهم
 من سلسلة ذوى العقول قولهم وقدم الفاعل إشارة إلى أن المراد بالتأخير هو التأخير عن
 الفاعل لا التأخير عن الفعل فقط قولهم واضنت سعدى المحي هذا من الإضافة أيضا المجمة

ومعناه تنقيل المرض للمريض وتصير ذاهرا و يعنى بهذا المعنى ايضا اذا قدم النون على الضا
فوق لم غير محصر ي غير محصور فيه سواء كان محصورا ام لا وتنقيل معنى الاختصاص قد سبق
في باب المبتدأ قوله المحصري صار محصورا فيما تقدم قوله فما زاد الا اوله تزدت من
ليلى بكم ساعه قال المعجوني العالم ي تزدت ي خذت الزاد والتكليم التكلم والضعف يكسر
الضما المضاعف الموصول عبارة عن العشق المحبة قوله ما عاب لا اخر ولا جفا
قطا الاجبا بطلا لفظ الاف الموضعين بمعنى غير اللبي الذي النجيل قطا بالشديد والجبا
لكمل واخر بالظهور الاجبا والبطل التي اجام هذه بن المصر عن فران من القاعدة الكلمة
التي نظموها بقولهم المزكا يزال عدو لما جمل واعلم انا كروم من لا يطعم نفسه يطعم غيره
والسحق من يطعم نفسه غيره والنجيل من يطعم نفسه لا يطعم نفسه لا
غيره قوله على المنع مطلقا اما لكونه من ينيل فصل لصفة قبل تمامها وهو غير متحسنا
الاحتمال ان يراد به خصر كل من لفاعل والمفعول في الاخر وهو خلاف المقصود قوله في موضع
سنة او كما باب التنازع اذا اعلنا الثاني واقضى الاول الفاعل وثانيتها اما ابدل فيه
الظن من الضمير لغائب ثالثها في باب نعم اذا اصغر الفاعل وجيء بالتميز رابعا في رب الداخل
على الضمير خامسا كل ام فيه ضمير لشأن والقصة وساوسها كل ام من صحتها وجيء بكون
المبتدأ ضمير اغاب الى الخبر لخو ان هي الاحبات الدين وقد عد المواضع بعضهم سبعة كل المص
وزاد عليها ان يؤده التثنية قوله فلما عصاه اخر فادهم لجبل صاعا ابضاع بمعنى من استحق
عنه صاعا اعطاه صاعا بالعدل لا اقل بالظلم قوله لما استلزام الفعل اذا اراد بذل لكن
هذا الاستلزام بضعف معناه هذا الاضم الغير الجاز ويجعل جائزا لا استعمال شد وذا
لظهور لولا لكن ان اشد مفسدا لم يرد انه يجعل حسنا حق يتوجه عليه انه معارض باستلزام
الفعل للفاعل الذي هو اقوى منه والاولى ان يقال في وجه الجواز ان جواز نقد بالمفعول
على الفعل يقوم مقام نقد بمعنى عليه قوله اذا حذف كان هذا الفتد للاختلاف عن بدل الفاعل

موجود بان لم يكن

قوله
وعنه لك كاستناع
حذفه في الصواله ذكرنا
وجوازا استناره وصلا
اتصال الفعل ثابت
الفعل عند تانيه

قوله لشمولة اي لشمول الثابت عن الفاعل والحاصل ان وصف الاسم لثاني عن جامع
وعنه مانع بالنسبة الى سماء قوله اذا كان موجودا اي مذكورا وهذا بخلاف ما اذا لم يكن
مذكورا ولا مقدرا ولم يكن مذكورا بل مقدرا فان في كلتا الصورتين ينوب عن المفعول به
عن الفاعل ولم يجز في الصواله الثابت ان يجعل المفعول به مذكورا وانهم مقام الفاعل قوله
وامتناع بقدره لكن هذا في الفاعل مطلق في الثابت صبيح بما اذا كان غير ظرفا ولو كان
ظرفا يجوز تقديره كما سنده كره بعد هذا قوله الذي حذف فاعله قيد بهذا لئلا يتوهم
ان المراد مطلق الفعل وهذا القيد صحيح على ما زعمنا من ان حذف الفاعل في الفعل المعلوم
مقتضى المضاع الذي فاعله واوا وياه حرفي متقدم متصل به نون التاكيد واما على ما ذكرنا
من بعد وصو وحذفه في مقتضى كلام المصنف لهذا القيد بنحو ضرب ضرب بدو وما قام وما قام الا
وبهذا الكلام اذ حمل الحذف على سقوط لفظا وتقديره او بالجملة افادة كلام المصنف بدون هذا القيد
للمراد اظهر ما اذا قيد به لان اللام في قوله الفعل اشارة الى الفعل المذكور ضمنا وهو ما ناب
مفعوله عن فاعله فالاولى ان يقول بدل الذي بنى لما لم يسم فاعله كما ذكرنا في الجواب قوله اذا
بنى لما لم يسم فاعله اي بنى لمفعول لم يسم فاعله هذا المفعول وفاعل فعل هذا المفعول ولم يقل
اذا حذف فاعله كما قال الرسا بقا لئلا ينتقض بنحو ضي بن جمع معلوما ولم ينتقض ببا وصوحه
فاعل الفعل المعلوم ايضا لكن نظرنا الى عدم الانتقاض بتلك الصورة فقط لما تقدم قوله
لا لتلبس بالمضاع المبني للفاعل اي من باب التفعيل والمفاعلة والفعلة وهذا في صور الوقت
او دخول ان المصدرية عليه قوله لا امر في بعض الاحوال اي بالامر من هذا الباب في حال
سقوط الامر في الدرجة فان لم يكن الفعل منقوصا للمتبين به هو الامر المذكور عند وقف الماض
او حذف نون التاكيد المحفظة من الامر تضال بالساكن واذا كان منقوصا للمتبين به اما
الامر الموثق عند وقف الماض والامر المذكور عند اشباع كره اخر مع وقف الماض اوسع
حذف نون التاكيد منه مع وصل الماض قوله بان لشبهة بنفسه الاشياء واحراز معنا

الاخر المراد منه في الوقف كما سبقت ان مراد القراء والخاتمة من الاشياء هذا هو المعنى في هذا المقام
لا ما برز في الوقف هذا ما افاده الرضيق كونه حوكت على قولين اذ اخرج تحتبط الشوك ولا تشاك
حوكت من حال الثوب والنتيجة النول بفتح النون خشب بلف الحاء بك بالثوب والمستتر في
حوكت للاراز والرواء وكذا المستتر في حاك وتحتبط وتشاك والشوك الطلع وتحتبط الشوك
اي لا يؤثر الثوب بها ولا تشاك اي لا يدخل فيها الشوك وهذا البيت وصف لغاية صفاتها فيقول
لبت شبا با بوع فاشترت اول لبت وهل ينفع شبا لبت لفظ لبت الثاني فاعل ينفع الثالث
تأكيد للدلالة على المحذور في المكان هذا بالعين والراء المهملتين اي ستر وهو من العورة لانه
ينبغي ان يستر او يمنع وقت بالشد يداي جمع لوقت في المكان واقر فيه وانما لم يقل ما دل على
الاولان والعبوب لان اصله ان يحى على افعال وافعل ومقتضى الاعلال فيها تستفحل المحذور
عليها ما في ترك الاعلال لانها كالفج ع عليها قول في وان بشكله اعلم ان مذهب الاكثر من حوكت
الاشكال الثلاثة في الاحوف الثلاثة المجهول المسند الى الضمير لرفع التحرك سواء امن من البياض
المجهول بالمعلوم ام لا لكن المختار عندهم في الواو اي الكسر والاشمام وفي الباء اي الكسر فقط
وزعم النحوي الى وجوب الاجتناب عن شكل المجهول اللبس معه سواء كان لا تنبئ بالالمعروف من نفس
هذا الفعل او بالمعلوم من غيره وسواء كان ذلك الشكل في المجهول هو المختار عندهم ام لا وانما مثل
التمثيل لا تنبئ باللمعروف بل لا تنبئ الى ان لا تنبئ بالالمعروف للاجتناب يحصل من الكسر
او الضمير لاشياء الشائبة الاشارة الى ان الموجب لا تنبئ اعم من ان يكون هو الشكل المختار
عندهم او غيره الشائبة الاشارة الى ان لا تنبئ اعم من ان يكون بالمعروف من نفس هذا الفعل او
بالمعروف من غيره قول في غلبت في الطاوله اعلم ان اذا اردت ان تبين صريحا ما هو الغالب من مجموع
المفاعلة ذكر بعد هذا الفعل المجرى منها المتحد معها في الماضي وتوغيرها ونسبها الى الغالب منها
من قال ضاربت زيد فاضربت به وضربت في غلبت في اضرب عليه فيه يضرب زيد فاضرب
بضربه ولا يكون هذا الفعل الامتداد بان يضرب وان كان اصله غير ذلك الا اذا كان مثالا او

او اوصافا وناقضا مطلقا فيكون من بارض بـ وكذا اذا ريد ان يبين صريحا اما هو المغلوب منها الا
انه يوفق بلفظ المجهول وينسب الى المغلوب ليس هذا الفعل بابا للمغالبة فالمراد بقوله تلك ما
كان من باب المغالبة لبنا المغلوب منها والمطاول منعا عنه اما من الطول هذا القصر
الطول بقية المطايع من الافضال والمق وعلى التقديرين اللبس طلت على نقد بالضم اللبس
بالمعلوم من غير نفسه قوله خبر فهو متعلق بقوله لما العين وهذا ركن جعل جملة بجعل صفا
للشبه لما العين متعلقا بقدر خبر المبتدأ والمطاول متعلقا عنه اما من الطول قوله هو محط
او الجملة وصف لقوله خبر علق عليه للاشعار بعلمته الحكم اي كون بجعل خبر الماء بيان لعلمته
ان بجعل محل استقراره الغالب وعمل استقرار المبتدأ هو الخبر لان المبتدأ متيل ذكر الخبر لكونه غير
تام الغالبة كما انه مضطرب في ذهن السامع وبعد ذكره يستقر فيه هذا ما سمعناه من الاعلام
في هذا المقام وفيه انظار ظاهرة وقد منع في هذا الكلام معنى دقيق هو انه للاشارة الى الخ
ايراد بما يورد على المص من قياسه ما وليته العين على قابلية الحكم بان ما وليته العين من
قابلية محيية انه قد يكون محلا مفعلا للحكم المذكور وذلك اذا وقع صدور الكلمة ولا محذور
خفاء وهذا كقابلية وقد يكون محلا مخطا له وذلك اذا وقع غير صدور للكلمة وهو محذور
اما حرفا او فاء وهذا كله اختار وقاف نقاد وقياس العام بافراده على الخاص باطل للاستلزام
قياس الشيء على نفسه نعم لو ترك في ليهت قوله وشبه لم يبق للاعترض المذكور مجال واسع
لان جرحه في قوله في اختار نقاد فبتا مخصصا لما وليته العين بما اذا كان محلا مخطا فبتا
بذلك على ان المراد بما وليته العين ليس محل الحكم المذكور مظبل محل الخطاطه فقوله هو يد
الى الموصول الثاني والمجمل به باله والمحط بمعنى محل الخطاطه وقوله لما وليته العين متعلق
بالمصوب وموجب كلفظ المصوب وقوله فيما ذكر اى في اختار ونقاد وشبهها متعلق بقوله
وليته العين او بمقتضى صف لقوله محط ولكن نقول قوله هو عا بدلى قوله شبه على ان يكون
المراد بالخط محل الخطاط بالواسطة اى محل محله فان شبه اختار ونقاد محل محرف وليته

عنه ان يبعد تسليم كون محلا مستقرا للمبتدأ هو الذي يتبعه
منها انه بعد تسليم كون محلا مستقرا للمبتدأ هو الذي يتبعه
اننا نخصر محلا مستقرا للمبتدأ هو الذي يتبعه
صفة الشبه والمعين متعلقا بمقتضى خبر المبتدأ
نحو المصوب محلا مستقرا للمبتدأ هو الذي يتبعه
قوله في قوله المحل عند ذكر الخبر لا يترك محلا مستقرا
كون الذي ينبغي على هذا ان نقول في قوله المحل عند ذكر
ومن ان لا ينبغي ان يكون المحل مستقرا للمبتدأ هو الذي يتبعه
يع اخصر بية ابن القوام في قوله المحل عند ذكر الخبر
قد يقال انه لا محال للاعتراض بالمراد بهما ما وليته
اختار ونقاد في بابين من الاعمى في الاختار ونقاد
صيف هذين في قوله فاء باع وهو المحذور في العام على
الصين على هذا الوجه قياس احد نوعي العام على
من الام على هذا الوجه قياس احد نوعي العام على
الاخر ابن القوام اعم في قوله المحل عند ذكر الخبر

زائد

العين وهو محل الحكم المذكور وقوله فيما ذكر بيان الوجه الشبه وهو كونه محلا لمفظا والتقدير
 هو محط حصول ما للفاعل لما ولتبه العين المشابه لها فيما ذكرنا فافهم ذلك فانه مما تفردت به
 في هذا المقام قوله كما لا يكون فاعلا اذ اعترض عليه بوجهين الاول ان تعقيل المشبه بالشرط
 المذكور غير صحيح اما اذا اخذت القضية الشرطية ككثرة كاهولنا سببا في نفس الامر فلا نقض
 انكلاما بوجود اسم محض يكون بعض الثلاثة فاعلا وهو فاسد لا مشتمل كون بعض الثلاثة فاعلا كما
 سواء وجد اسم محض ام لا وان اخذت جزئية كاهو مقتضى لفظ اذا لدل على الاهمال فلا نقضا
 ان قد يكون اذا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا وقد يكون اذا لم يوجد اسم محض كان
 بعض الثلاثة فاعلا وقد يكون اذا وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاعلا وهو فاسد من الاول
 الثاني هذا التشبيه فاسد لان المشبه مقيد بنفس الامر بالشرط المذكور دون المشبه به كما
 عرفت ولو سلم تعقيله ايضا لكان على سبيل الكناية اي كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة
 فاعلا مع ان المشبه مقيد به على وجه الجزئية كما يشهد بقوله وقد ورد اقول اما الجواب عن الاول
 فباننا مختار بكتبة الشرطية لكن لا من لفظ اذا لعدم دلالة لفظها بل من خارج ونقول ان المفرد
 عندهم ان لو لا تضاع ما بعده وان لاحتماله واذا لم يتحقق تحققه فابراد الشئ في المشبه به بلفظ
 اذا دون ان كاهولنا سببا للمشبه به على ان اسم المحض دائما يوجد عند رآه ذكر
 الفاعل لصيرورته فاعلا فلا يكون بعض تلك الثلاثة فاعلا فكذا نقول كما ان لما وجد
 الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا واما الجواب عن الثاني اما عا ذيل التسليم هو ان وجه
 الشبه هو محض عليه وجود الاسم المحض لعدم صيرورة بعض الثلاثة فاعلا او ثابتا واما الرد
 وجود هذا الاسم وعدم لزوم عند رآه ذكر الفاعل والثاني في خارج عن اماعا بعد
 التسليم فهو ما اشار اليه لشم بقوله هذا مذهب سيبويه يعني ان هذا الحكم والتشبيه إنما هو
 مذهب سيبويه لا مذهبنا واما براد الايراد لو كان المراد بهما مطلقا فافهم ولنعلم ان المراد بالاسم
 المحض هو الاسم الخالص عن الشبه بعامله في جوهر المعنى كالمفعول المطلق وعن تركيبه مع الحرف

فلو جهين الأول ان التعميم المذكور هو ان التسليط انما هو بلفظ غير عن لفظ المشغول وليس
 كذلك لان المراد به تسليط عن لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابق والتضمني والا لكان في كل
 في باب التعميم وذلك لان المراد بالتسليط التسليط الفرضي بشهادة ذكره بلفظ لو الشرطية
 والتسليط بعد الفراغ عن المشغول به كاهو منصوص عليه في بعض عبارات ولو كان المراد
 ما يرويه التعميم لكان التسليط حقيقيا في صورة نصب المشغول عنه وافتقار الفاعل لثبوت
 الاشارة الى ان التسليط يمكن ان يكون في الكل بلفظ المشغول باعتبار المعنى المطابق والتضمني
 دون الالتزام بان يقدّر نحو ان يضرب باخاه بقولنا ضربت متعلق بغيره متعلق بغيره متعلق
 جوزه الشيخ الرضوي وانما يجعل الشيخ الرضوي المضاف لمقدّر نفس لثبوتها على تقدير ما اذا كان
 الشاغل متبوعا نحو يضرب باخاه لا ينفك عن ذلك انه غير شامل لنحو يضرب
 عروا واخاه اذ لعل عروا غير متعلق بغيره اللهم الا ان يعم المتعلق بمتبوع المتعلق ايضا وظن
 ان المقدّر في جميع المواضع هو نفس الفعل فقط من غير حاجة الى تقدير مضاف على ان يكون
 الجملة الثانية بدلا عن الاولى بدل كل او ثانيا ولا يخفى ان هذا احسن اخصر مما ذكره الشيخ
 ثم اعلم ان يمكن الاعتذار عما يرد على التمسك بكتابات يظهر بانتم اقول لا احسن ان يحمل الاشتغال
 على ما يكون في يادى النظر اشتغالا سو كان في الحقيقة كذلك لا يشتمل جميع الاقسام
 ولا يصير ذكر واجب الرفع ولا رفع جازي الرضوي على سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون للمشغول
 عنه والمشغول به باعتبار الاعراب عشرة احتمالات لان الاول ما مرفوع او منصوب مجرد
 لفظا مرفوعا محلا او مجرد لفظا منصوبا محلا وعلى الاولين فالثاني ايضا احتمل تلك الاربعه
 وعلى الاخيرين فالثاني لا يحتمل سوى اعراب الاول واما على غير هذا ذكرنا من الاولى فالاشياخته
 لانها منصوبة بان كى يضرب او مجرد ان لفظا منصوبا محلا نحو يضرب مرت برور
 لفظا مرفوعا محلا نحو يضرب مرت برور او الاول منصوبا والثاني محلا مرفوعا
 رندا مرت به او الاول منصوبا والثاني مرفوعا نحو يضرب روى اخوه لكن بعض تلك الخمسة

غير من عندهم ولهذا انكروا بعضهم وسبجوا بينا كقصة كون المثال الاخير من هذا الباب عن
 قريب انتم قولكم اوسببه اطلقوا السبب على المضاف الى ضمير لشيء لان هذا المضاف
 بسبب تلك الاضافة سبب لشيء اخر في قد يطلق عليه السبب لان ذكر ذلك
 الشيء سبب لصحة اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا بعد ان يكون الاطلاقان باعتبار ان المراد
 بالسبب المتبني طرفا النسبة وبالسبب التي يصير ان بها سببا ومسببا فنسبة فان كلا
 من الطرفين باعتبار اضافة بالنسبة صار سببا للآخر باعتبار اضافة بها فانهم قولهم او
 في موضعه دخل بهذا في التعريف ما اذا كان المشغول عنه ميبنا للمعبر بما حو واللفظ قول
 ان مضمرا اسم لهذا البيت معنيان الاول ان يكون الثاني قوله بنصب السبب بل لا انما
 متعلقا بقوله شغل والمراد بلفظه والمحل لفظ المضمرة ومحل بنصب اللفظ نصب اللفظ الدال
 على النصب بجوهرة لا بحركة بنصب المحل نصب اللفظ الدال على غير النصب وهو الجرح بحركة لا بحركة
 وقد حملتم على هذا ومثاله ثم الثاني ان يكون الثاني عن اوليان على ان يكون بنصبه
 بدلا او بياناً لقوله عنه المراد باللفظ والمحل لفظ الاسم السابق ومحل بنصب اللفظ
 والمحل نصب اللفظ الدال عليه بحركة او على غيره وهو الجرح بحركة والمثال على هذا المعنى زيدا
 ضربته ويزيد مررت به وهو لا وضربتم قولكم بنصب لفظه اعلم ان الاعمال في لفظ المعول
 على نوعين الاول دخال علامة نفع مقتضى العامل في لفظ المعول وهذا النوع هو الماش
 من الاعمال اللفظي والثاني تصور لفظ المعول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل
 وهذا النوع فيما يدل على كل نوع من انواع المقتضيات بلفظ ووضع عليها كافي الضمان بثبوت
 اسما الاشارة والموصولات على راي قرا انهم يقولون بنصب لفظه على ما قرره ان هو المعنى الثاني
 فلا بد عليهما الضمان بمبنيات نصب اللفظ من خواص المعربات قولهم قال السابق اه لا يخفى لطف
 هذه العبارة حيث يكون مبنيا الحكم ومثالا للسنة قولهم والضمير بلغ الغيا الاسم المعول
 في اربعة مواضع الاول في اسما الافعال الثاني في باب لا اشتغال الثالث ضمير الفصل كل ذلك

على الخلاف الرابع في الاسم المعدودة لثبوت عدم بكون هذا بالاتفاق قولهم واعلم ان هذا
الاسم لم يقبل بدله المشغول عنه لان بعض الاقسام المحتتم بدخل تحت هذا الباب على ما ذهب
وانما ذكره استطراداً كما ذكرنا وقد عرفنا ههنا وعلى قولهم افادة لتام القسم اي لتبقيته
او مقسوم يكون باب الاشتغال بعضاً منه فهذا التتم انما هو لا شتر ان هذا القسم مع باب
الاشتغال في المقسم قولهم لعدم صدق ضابطه الباب عليه على هذا المثال المذكور فلا بد عليه
ان ينبغي ان يقول ههنا لولا ذلك لضرب السبب قولهم واختبر نصبه ذكر حشبه الرفع فهذا
القسم وما بالي بعد انما هو يتبعه النصيب استلزام جواز النصب باها قولهم نحو والسات
والسارقة لما كان هذه الاثمة اختبرية لنصب من هذا الباب ظاهراً وقد اتفق القائلين
على الرفع فيها فحمل النكاح الاخر اجماعاً من هذا الباب بوجه الاول فانه ذهب اليه من المحجب
في بعض كتبهم ان هذه القاعدة مخصوصة بما اذا لم يرد بالطلب العموم ان لو ارد بدله العموم لم يخرج
عن الباب بل في الاثمة ان المعنى حكم السارق والساقط قطع اليد ولا يخفى ما فيه من التكلف لكنا
فانه ذهب اليه بسببه من ان الوصف مبتدأ يتقدّر بمضاف وخبر محذوف والتقدير حكم
السارق والساقط فيما يتلوه عليكم والجملة بعد بينا الحكم الموعود فلم تكن من هذا الباب ثالثة
فانه ذهب اليه لثبوت ان اللام في الوصف لما كان موصوفاً ادخل في خبر فاء السببية وما بعد
الفاعل يعمل فيما قبلها فيكون هذا من واجب الرفع وقدر على هذا قولهم والرائية والرائية
قولهم وحشبه فاعطفاء يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان الجملة من المتعاطفين ^{سنتين} المتسا
في الاجزاء وان كان لمعطو المجموع على المجموع بالذات لكان يعطف الاجزاء على الاجزاء
ضمنه كما يشهد به الذوق السليم ونظر الامر الى الثاني قولهم فاعطفن جملة الاقبال الرفع
راجع وهذه الصيغة لاستغنائها عن التقدير ولصبرية الاسم عدة لانا نقول بعارضه
وجود الابطال المتبادر منها لعطف على الفعلية واحسنه العطف لظهور الجمع بين المعطو
وهو المبتدأ وقولهم ولعله هذا جواب عن سؤال مقدر وادعى ان يراد الاصح اسم بتفصيل

وكلاهما واضحا في قولهم كما قاله أي حكم المصباح بحسبته في بعض كتبه وقبل أي حكم المصباح
في هذا الكتاب بهذا الترتيب قوله من صنع مفضل عليه لاسم التفضيل صنع ابن صاحب الكفا
ذكر مختار الرفع ثم مختار النصب المتساوي فيهما لا مران ثم واجب النصب ثم واجب الرفع فيقول
لأن الباب لبيان المنسوب منه فما كان واجبا للنصب لبيان كماله وما كان جازيا
النصب فالباب لبيان من حيث النصب الذات ومن حيث الرفع بالتبع وما كان واجبا لرفع
فالباب لبيانها لا بالتبع فقد خلت لبيان أكثره واجبا للنصب ثم في مختاره ثم في جازيه ثم في
مرجوحه فيقول انتهى انتهى كلام المصباح في قولهم وكان ينبغي أن يؤخره أقول لعل نقد به على
ما سوى النصب ثارنا الواجبين فان قلت فينبغي أن يقارنا تحت ابن بقم قلت لا يمكن ذلك
لأن معرفة موضع مختار الرفع موقوف على معرفة المواضع الأربع لبيان مقتضى قولهم وفصل
ضمير هذا البيت معنيان الأول ما حمل عليه ثم وهو المراد بالمشغول المشغول يرى
التالي للعامل وبالمفصول عنه نفس العامل ويقول بحر جرائر فقط دون مجرده ويقول
أو باضافه مضائق ليس عليه قوله كوصل مع متعلقاته المحذرة والمثال على هذا المعنى ما ذكره الشافعي
ولا يخفى عليك أنه لو حمل المشغول على العامل والمفصول عنه على الضمير وهكذا في قوله كوصل
لأننا سهل الثاني أن يراد بالمشغول المشغول عنه ونفس العامل سواء جعل الشاغل هو الشاغل
الحقيق إلى المتكلم أو الجازي أي نفس العامل فانه يصير على هذا فاعلا أو مفعولا ولا منافاة في
ذلك وبالمفصول عنه الفعل والاسم السابق أي المتشغل عنه العامل وبالحرف الجار مع مجرده
وبالاضافة المضائق اليه وذلك شائع وليس عليه حال قوله كوصل مع متعلقاته المحذرة
والمثال على هذا المعنى ما بقي الدار قلته في خبرنا بحر غلام زيد ضربته في الاضافه قوله
أو روي أخيه أي خرجت فاذا زيد روي أخوه وجوب الرفع لما كان ذا النجاسة لا لكون المشغول
به مرفوعا ولعل ذلك لسماع نصبه عند رفع المانع عن النصب علان يكون التقدير هو المذكور
أو روي زيد روي أخوه إذ لو لا السماع لذلك لما دل دليل آخر على نقد الفعل معلومين

ان يتقدّر بمجمله ولا اذا قدر بمجمله لكان المثال خارجا عن الباب للمانع الذات فينبغي ان لا يكون
 فيه ولو على سبيل الاستطراد لما ينبغي ان يذكر فيها استطراد هو الخارج عن الباب للمانع
 عارض فقط قوله وعلقة حاصله ان هذا البيت معنيا الاول ما حمل عليه ثم وهون
 المراد بالتابع في قوله بتابع تابع الاسم الثاني للعامل وبلاسم نفس لك الثاني والهاء
 في الموضعين للسببية او بمعنى في فائدة ايراد لفظ النفس هو الاحتراز عن ان تكون لعلها صلة
 بتابع ذلك الاسم سواء كانت حاصلة بنفس ذات ذلك الاسم كما اذا كان ذلك الاسم ضميرا
 او باضافة الما حصلت هي بذاته كما اذا كان هذا الاسم مضافا الى الضمير مضافا الى مضافا
 الى الضمير المثال على هذا المعنى ما ذكره التمام وما يشبهه الثاني ان يكون المراد بالتابع تابع الاسم
 السابق الى المتعلق عنه العامل وبلاسم نفس لك المتعلق عنه العامل وفائدة ايراد النفس
 ما ذكره الثاني في الموضعين من السببية لا غير المراد بالسببية اما في التابع مثل سببية التعجب
 لثبوت الصلح للانسان واقا في نفس الاسم مثل سببته وجود الانسان لثبوت التعجب والمثال
 على هذا المعنى زيد وهذا خبر بها وقر على مثالنا ومثالنا من الامثلة قوله علامه
 الفعل المعتك الى المعتك والمعتك في الاصطلاح على سبعة معاني الاول ما يتد بمفعول سؤل الفعل
 مظهر وان كان مفعولا مطلقا الثاني ما يتد بحرف جر مع مجرور مطلقا الثالث ما يتد بحرف ليس
 للتعليل والظرفية مظهر الرابع ما يتد بحرف بصير الى محض ايضا متعلقة الى ما بعد من غير تغيير
 لمعنى المتعلق واقادة لمعنى سوى ايضا كالاستعانة والاصاق ونحوهما الخامس ما يتد بحرف
 بصير الى ايضا من غير تغيير لمعنى المتعلق لكن مع فائدة لمعنى سؤل ايضا التمس ما يتد بحرف
 مظهر لمعنى المتعلق السابع ما يتد بمفعول به بلا واسطة حرف وهو بالمعنى الى اربع ما هو متعلق
 شارك الحرف في الافادة فهو استعنت بالقلم واصقوبه ذاء والبواقي ظاهر المراد منها هو المعنى
 الآخر في اشارة الشاهد بقوله الى المحاور الى المفعول به فان المتبادر من المفعول به كان
 بلا واسطة الحرف فيقول لا استغنى عن حرف الجر لفظا وتقدرا فلا بد عليه صام مفعول به

ملاحظة
 في الزمان

بالحذف والابصال قولهم وكذا افعلل بقدر لفظ كذا هيئنا لئلا يتوهم ان المعطوف عليه
 قولهم افعلل السجيا انا او قوله نعم وتقدر به فيها بعد لئلا يتوهم ان المعطوف عليه قوله نعم قولهم
 كاكوهه يقال كوهه الفرج اذا ارتقد قولهم واحرته يقال احرته بالذات انما انشئت باشبه
 قولهم ائمة غير لازم اي معنى غير اختيارى غير لازم وبعد اللزوم بمنزلة عن فعل السجيا انا
 فانه لازم لفاعلها ولو في الجملة قولهم فعلا لازما اي لا اسم للفعل للزوم والا فالوصف
 والمصدق كالفعل ذلك قولهم انا الى المفعول به اشار الى ان المراد المنعك هيئنا هو المفعول
 الثالث من المعاني السبعة لذكرنا هذا قولهم فالنصب بانه وبسمي هذا الحذف والنصب
 وابصالا وهذا المنصوب منصوبا بنزع الخافض وقد يكون مرفوعا بنزع الخافض نحو خيف
 زيدا من زيد قولهم يقتصرن على السماع لكن ارباب النصاب كثر اما بنحو اذن وعن
 السماع في غير ان وان كما يشهد بل وجوع الاعتبار انهم قولهم مرقون لدار ولم تعوجوا اخر
 كلامكم على اذن حرام اي لم يقطعوها من لغير الزمام الى كلامكم من ايضا فانه المصدق على المفعول
 قولهم اشارت كليب اوله اذا قيل اي التل بشرفه قوله قاله الفرزدق خطا بالجر وكليب
 قوم جرير وبالكاف متعلق باشارت والاضايع فاعل اشارت قولهم ومحل ان وان ان بظهر
 اثر الخلاف تابعها وهو ظ كاسبا قولهم وما زوت ليلته قاله الفرزدق والمخزن زيارته
 لليل ليس كاحد هذين الامرين بل لاجل ضرورة تنزل بالتمحض قولهم فتامل شيئا الى ان
 المراد بالامن الوقف بالراء كما يشعر به معناها الدخ وبعد مراد التماس المنصوب بالضع لا ما يقع
 ولا يزول واشارته الى ان المراد بعدم الامن هو لا التماس العجز المشتمل على القابلية كالا بهام
 لنكتة واعية الى ان الحذف عند عدم الامن ليس لاجل فكيف يكون سماعا واعيا
 انفع الكلام قولهم بفتح اوله لم يقر بما لقم والتشد بد لكان لفافته قولهم كحف ما سبقه
 هذا مبتدأ المنفى قبل ويجوز ان يكون مبتدأ للنفي بان ياد بقره جوابا مفعول المجواب على طريقته
 مجاز الحذف وبقره حصر المقصود بالافضل احق بقبال نحو ما ضرب له زيدا اي ما ضرب له احدا

٢ قولهم
 افعلل
 اريد بطنه
 صدره قولهم واحرته
 اولى زحم
 ٤

نسخا من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

زيد لا المقصود عليه ولا ينفي ما فيه من التسف قوله اي ناصب للفضلة الظن ان يكون
 اللام في الفضلة العهد المذكور ليس اراد ذلك والاضاءة للتوضيح وهذا ليس
 ذاب لثبوت الاستغراق والتفسير للاشارة الى ان قول المصنف فضلة مقدور بلام الاستغراق
 لان المقام مقام الاستغراق دون التكبر وانما يجعل موضع الاشارة بعد ذلك القول
 الذي هو موضع انهاء التوضيح الاضافي في قوله الناصب بان المضاف اليه ان لم يكن مع
 اللام لكنه عايد الى ذي اللام المقدور كما فلا يرد على المتن ان صدور هذه الاضافة عنه
 مخالف لحكمه بطلانها في باب الاضافة وما يؤيد ما ذكرنا انه لم يقل في تفسير الفضلة ولا
 ناصب للفضلة ولا الناصب فضلة مع انها احصى قولهم او مثلاً المثل كلام لاستعماله موارد
 يستعمل في بعضها على التحقيق وفي بعضها على سبيل التشبيه نحو كلاب على البقر يقتض
 غرضها وفي الصنف ضمنت اللين وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام ونحو ذلك
 قوله او جازاً بامحراز بان يكون استعماله موارد يستعمل في كلها على التحقيق ولا تفاوت بين
 موارد استعماله الا في المصادق نحو انتموا خير لكم اي انتهوا عن التثبوت وخذوا خير لكم وهو
 التوحيد فاذا استعمل هذا الكلام في النهي عن الزنا والامر بالنكاح او ما يشبه ذلك فلا شك
 انه حقيقة وجوب الحد في المثل وما يجري مجراه للاشارة الى فرع غير تلك الاستعمال
 للاستعمال الاول واما الحد في الاستعمال الاول فيقتل ان يكون على سبيل الوجوب الجواز
 قوله هذا باب التنازع لا ينفي عليك ان التنازع ورفعه انما هو موجود في لذ هو في
 الخارج وله نظائر اخر في الخوف فلا تقتل قوله فعلا ان هذا يخصص للعاملين فان التنازع
 للعاملين في العقل تسعة احتمالات باعتبارها انقسام كل من العاملين الى الاسم والفعل
 لكن الواقع منها هي الثمثة التي ذكرها الله واما البوابة وان كان بعضها ممتنعاً لكن لا يتحقق على
 سبيل التنازع فان ما بعد المحرف معمول للمحرف المجموع معمول للعامل الاول ولا يتعقل
 التنازع عند كون المحرف مقدماً على العامل الاخر فافهم قوله اي طلباً لا اقتضاً هو

في باب التنازع

الاشتقاق مطلقا والطلب محصيل الشيء للاشتقاق اليه فالطلب صيانه له وهو المراد ههنا
فلهذا فسر به واحترز بطلبها عن ان يكونا أحدهما طالبا كالمشورة التاكيد وبطل
المباين قوله بالاشتقاق متعلق الاشتقاق منع الخلو وضع الجمع وكلها مبنا على عدم الاحتذاء
بما ذهب اليه الفراء من جواز توجه العاملين الى معول واحد قوله اما الاول والثاني
اشارة الى ان المراد بالواحد الواحد لا بعينه لا بعينه قوله لقربه لعدم لزومه به الفاعل
والمعول بالاجنبي للعطف على التثنية قبل تمامه قوله لسبقه وعدم لزومه بالاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وحذف للمفعول قوله من توجه العاملين هذا مستحيل الا اذا عمل
كل منهما عن الاستقلال كرجلين حملين جارا بالاشتراك مع قدرة كل واحد منهما على عمله
بالاستقلال لكن قد عرفت سابقا ان العوامل في الحقيقة على ايات لا مؤثرات ثم قوله
وندر في قوله بعكازة اي ندر المحذوف المفهوم من سياق الكلام او ندر بصيغة المجهول
والجبر ونائب عن فاعله وقوله بعكازة قالته عاتكة بنت عبد المطلب عكازا بالعين المهملة
المفتوحة واخره طاء معجمة موضع يقرب مكة بتمام به الجاهلية سوق فيقيمون فيها بالفتح
معلوم من الاعشاء بالعين المهملة وقيل بالفتح اي يقع ويجف من الاعشاء بالعين المهملة وقيل
بالفتح وشعاعه عمل والضمير للسلاح المذكور قبله والناظرين مفعول وتنازع في شعاعه
ولجوا فاعل الاول واصر في الثاني فالاصل نحو واللمح الملاحظة بالمفعول وقوله بعكازة متعلق بها
في البيت السابق قوله فضلا اشارة الى ان المراد بغير الجبر هو الفضلة بمعنى ما لا يكون ركنا
للكلام ولا يوقع حذفه في ليس قامة لللائم مقام المتروك لا الفضلة بمعنى ما لا يكون ركنا
فقط وقد علم ذلك قوله علة الا ان الاقامة هناك بالعكس قوله اذ كنت ترضيه اخر
جمارا تكن في الغيب احفظ للودع وان احاديت الوشاة فقلما يجاول واش غير اشد اي عهد
الوشاة جمع واش وهو النام والجاول اي يقصد بالحق واضح قوله واستعنت واستعان
زبد به فتنازع الفعلان في زيد فاعل في الثاني فلو حذف ما اضر الاول لم يعلم المستعان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كون العدد منتهيا للنوع بخلافه لا ليقول ^{طعن} وضمير عطف على الدال ولا خلافا لعطف جعل العا
 تحتلقات قول واشتمل الصما الصما اشتمال الرداء ونحوه للابسه معكوسا قول لا اعذب به احدا
 اي لا اعذب عذابا احدا فالضمير للمصدر قوله انغتسل غسلا بضم الغين العرض ان وضع له اللفظ
 باعتباره في نفسه يسمى اسم مصدر وان وضع له باعتبار صدوره عن غيره او وقوعه عليه ^{فقط}
 به يسمى مصدرا وقوله والله ابتكم من الارض نباتا النباتات ما بنيت في الارض فهو من الجواهر
 فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر قوله المصدر المؤكد تقدر الموصوف للاشارة الى التوكيد
 اسم فاعل والاضافة لامية لان اسم مفعول والاضافة بيانية قوله ودد بانه ليس هذا الرد
 مردود لان الفاعل خ اما منى او منسى على الاول يحصل التاكيد بحسب تكرار المصدر فلا معنى لقوله
 ليس من التاكيد في شئ وعلى التلخيص يلزم ان يكون المصدر مفعولا بلا عامل فالاول ان يقال
 في الرد ان المراد بالتاكيد التاكيد الكامل الواضح الذي لا يحصل الا بتكرار العامل والتاكيد في شئ
 ودعيا ليس بهذه المثابة قوله وبدل على ذلك فيه نظر يعلم ما ذكرنا فقبل هذا قوله وفي حد
عالم سواء اقوال الظاهر للإلم بالمصريح السابق ان بقدر كلام المصنف هكذا والمخالف في سواء على ان
 يكون المخالف عنه مقصدا ومقتضى بكسر السين جزوا بمناقضة الشئ بما ترى مع عدم صحة المصنف على تقدير
 ظاهره بقبوله هي ان ما قبل جزا الروى في المصنف الاول مفتوح فينبغي ان يحمل في هذا المصنف
 على الفتح فليقرأ قوله مفتح بفتح السين مصدرا مجهول وجعله مبتدئا والظرف جنبه ولا يصلح الظرف
 المحيرة الا بالقدح والمذكور فافهم قوله على حين الحق الناس ما قبله بحرف بالد هنا خفا فانما
ويخرج من دار بن بجر الحق قالب فيل القابل هو لا عنى هو لصو صا وقيل وصف بها النجاة والد
بفتح الدال المهمل مقصودا ومد ودا موضع بيلاد متم وهنا بالقصر للوزن وخفا فاجمع فان
حال وعباب ككتاب جمع عبيته وهو الصندوق فاعل الحال ويخرج من بصيغة لثبوت باعتبار تأويل
الموصوفين بالجماعة وهذا من الغرائب دار بن بكسر الراء جزيرة او ساحل بوئ منه الطبيب شجر
كفعل بالثاء الموحدة والجمع بجر كراه وهي المتلبه والحق باب جمع حقينته وهي عالم يجعل الرجل

زاده فيه ويجتنبه الزاكن في سفره خلفه الى اي شغل والناس مفعوله وحمل بالشدة بدليل
 فاعله والندل بالنون والدال المهملة بالفارسية بدون وزريق كوحيل قبيلة وهو سناد
 لجد فحرف الندل والتقدير فاذا لواند لا بازريق والمصد للتبعية الغالب جمع ثقل هو لفظ
 روباة قول نحو بله الاكف المجمل بله اسم فعل لان الاكف مروي بالجر قول لغايقه ما قبله تعلو
 بقوله لتقصيل قوله اما لنفسه وعنه اللام في قولهم لنفسه بعنه في هذا المقام للتقوية وتدل
 للتعليل الى اثبات نفس لاخراج غيره وهاتان التسميتان من المتأخرين والمراد بالنفس الغير
 هو معنى الجملة السابقة وجهها ان المصد يؤكد في الاول معنى لازم المعنى الجملة وفي الثاني
 معنى غير لازم لها فالؤكد بالفتح وان كان في كليهما غير معنى الجملة الا ان في الاول بالنسبة اليه
 الثاني كانه عن معنى الجملة فجعل معنى المصد عن معنى الجملة بهذا الاعتبار قوله اعتصمت
 غائداً بك يمكن تركيب هذا الكلام بوجوه ثلاثة الاول ان يكون غائداً حال الاعراف اعل اعتصمت
 الثاني ان يكون بمعنى المصد مفعولة مطلقاً للفعل المذكور الثالث هو بعد الوجوه ان يكون
 كالثاني لكن يكون المصد منصوباً بالجد وف من جنس لفظه اي اعتصمت عن عودتك ووجه
 بعد بالنسبة الى الاول شتما لعل التجوز والحدف وبالنسبة الى الثلث اشتما لعل الثاني
 لكن بقرينة ترجيح على الاول يكون المصد للتأكيد دون الحال فان الاول اصل في التأكيد الثاني
 اصل في بيان الهيئة وترجيحه على الثاني يكون المصد من لفظ الفعل كما هو اصل لكن هذا
 لا يصح الاستشهاد به اذا شاهدنا ان يكون نصافاً فيما يستشهد به لاجله ولهذا انبى الى شرح
 الكف قوله لاجله ومن اجله قد تقدم ان لاجل بمعنى النفع والنفع ههنا الاجاد والمفعول لاد
 وجوده في الخارج على ان يكون المصد معلوماً او مجهولاً وذلك باعتبار انهما نوعان من
 النفع والمفعول لعل الاول يسمي تخصيلياً وعلى الثاني خصوصياً والمراد بالاجاد ارادة الاجا
 لانفسه بخلاف الوجوه والمناسبات يستعمل المفعول له ولاجله للاول من اجله للثاني لان اللام
 للعلل الغائبة ومن العلة الغائبة فافهم واعلم ان وجوده الخائن حتى في القسم الاول معلول

صرحت
 المفعول
 صرحت

للفعل كما ان في القسم الثاني علم له فلا تقفل قوله لد والموت وبنو الخراب اوله لم يناد
 كل يوم قاله على علمه لسم وله اي لله والباقي واضح قوله لجئت وقد ضنته اخره للستر
 الالبسة المتفضل قاله امرئ القيس ضنت اي سلبت وهو يتخففه الضامن النقص يستدبد
 الباء وليس بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذي يتوشح ويتزين به ويجعل حجابا والمتفضل
 من يبقى في ثوب واحد قوله واني لست واة اخره كما انتقض العصفور بل للقطر بقوله اي
تاخذني وفاعل ذلك هو المتكلم ومفعوله مخاطب هرة اي شربة وحوكر وهي فاعل الفعل
 وانتقض النون والقاف الضا المجتزأ من النقص وهو التمر بك اجل سقوط شيء من الاء والتراب
 ونحوهما من المخزك واللام في العصفور للعبد الذهني ولذا وصفنا بحلجة وهي قوله بل للقطر
 والقطر بفتح القاف وسكون الطاء المهمل الغيث لرقيق والشاهد واضح قوله ان حرة
دخلت النار في هرة حبستها واتي المحدث فلم نطعمها ولم تدعها تاكل من خشاش الارض
 وروى بدل حبستها ربطتها والمعنى على التقديرين منعها وخشاش الارض حشرتها فقولك
على التوسع قد مر منها هو المراد من هذا التوسع في باب افعال التافهة فارجع اليه قوله
 وهو المصدر بما يفسر الواقع بالفعل الذي هو ضل في العمل بل بالمصدر وشبهه بالفعل والو
 اشارة الى ان المراد بالوقوف في كل من التوسع وقوع المعنى المصدر في هذا الوقوع في الاول
 ووقوع المعنى المطابق في الاخير بالتضمن قوله مبها او مختصا كان المراد بالاختصاص هو المحدث
 المنقسم الى المختص بالمحدث والطرف المختص بالمعنى الاخص ما وقع جوابا للمعنى او ابن المعد وما
 وقع جوابا لكم والمهم فالايحج جوابا للشيء والقربة على تلك الارادة جعل المختص شيئا للبهيم
 قوله من ومنه اقول عدم فتولها للنصب بما هو لاجل عدم فتولها لتضمن معنى في فائما
 كلما كانا اسمين كانا بمعنى اول المذم او جيمنا بد ون تضمينها معنى في وهذا بخلاف المكان
 المعين فان عدم فتولها للنصب ليس كذلك بل لاجل ان الفعل لا يدل على المكان المعين فلم يأت
 مناسبة تامة وحل غير الفعل عليه في نصب الزمان المعين لانه اصل في العمل وعنه انما يدل

من قوله
 في قوله
 من قوله

لناسية قولهم ان كان لفظه ان بكسر الهمزة وكذا الشطر او بفتحها حرفا مصدرا بابتداء وقت
في امرين بيان صورة مسماه اي خصوصيته وتخصيصه قولهم الجمانا لست اى ما هو مستحب
المعنى وان كان في اللفظ يتجاوز عن ضعف الستة فان الاعلى بمعنى الفوق والاسفل بمعنى التحت
والقدام والقبل بمعنى الامام والوراء وبعد بمعنى الخلف شمال بمعنى يسار وهذا كلها في
الاصول صفات ظروف اجتمعت مقام موصوفاتها قولهم والبريد والمراد منه ههنا اثنا عشر
مبلا وجاء بمعنى الرسول والمشي وما وقع عليه لترسيه واسما الجحش بان يذهب امام الاسد
قولهم والا ان كان من ماصيغ قدركلة الاستثناء للاشارة الى ان قوله وما صيغ معطوف
على قوله ههنا لانه الجمانا حتى لا يندرج ماصيغ من الفعل تحت المبهام كما هو مصطلح عند بعض
منهم انهم وابن الناطم وصريح ابن هشام في بعض كتبه انه من درج تحت المبهام قولهم اى من مادته
اعلم ان اشتقاق اسم المكان هذا من مادة الفعل المضاع مكم سواء كان في ضمن صورته او في
ضمن صورة مصدره والثاني فيهما لم يتعلل لمضاع وعلى الاول فاشتقاقه من المضاع مطلقا
سواء كان من مادته فقط او من مادته وصورته معا فاذا اعتبر في الاشتقاق جميعه المنتهية
فشال الاول للمذهب مثال الثاني المجيد وان اعتبر جميعه المتأخرة فبالعكس وما كان المتبادر
من قوله صيغ من الفعل باي عن التبعين اشار بالقياس الى انهما مرادان فاما نحن فيه
قولهم عز وجل الكلب عبد الله مناظ التراب وابقى الكلام هو من مضاع الفعل لانه عز وجل الكلب
بمزيل في المحقارة والزجر ومناظ التراب اى مكان التراب في الرفعة والمراد بالتراب ايتا الفلك
او الكواكب الستة المجتمعة المتماثلة بذلك والقابل للمرة المولدة لحمل النسوان اى هو في القرية
منزلة القابل للجلبان حين تولد بهن قولهم ذو نضرة المراد بالصرف اما التصرف في
المعنى يجعله معروضا للمعاني المقتضية للاعراب اما التصرف في اللفظ والمعنى معا يجعله مشي
وجعنا من ذكر او عونا الى غير ذلك يلزم على الاول ان يكون سفاد الخبر عين مفاد المتبادر وعلى
الثاني دخول حيث في حكم المتبادر وحكم الخبر لو وقع مفعولا به في قوله نعم الله اعلم حيث يجعل

في قوله
عز وجل الكلب
عبد الله مناظ
التراب وابقى
الكلام هو من
مضاع الفعل
لانه عز وجل
الكلب

رسالة مع انه لا يثنى ولا يجمع الى غير ذلك ويمكن الجواب باختبار الشق الاول بان يقال ان
المعنى ان كل طرف كان مصداقا للتصريف اللغوي كان مسمى للمقتضى بحسب العرف الاصطلاحي
وباختبار الشق الثاني بان يقال ان حيث يثنى ويجمع بواسطة اشتقاق لفظ المجتنب عنه
وهذا القدر كاف في كونه ذو بصرف لكن الظاهر ان المراد بالتصريف هو المعنى الثاني قوله
وعبرني بالتصريف هذا خبر مقدم عن الموصول قوله بواسطة حرفي لفظ الحرف في معنا
فلا يرد عليه بعض المتأخيل الاخر وهذا الحرف هو الواو الذي وصل للعطف قد يستعمل
مع والفرق بين المجتنب والعطف انه لا بد بينهما من اقتران حكم الطرفين في الزمان بخلاف العطف
فان اشترك الطرفين في اصل الحكم كاف فيه سواء كان في ضمن الاقتران او الترتيب خلافا
قوله ينصب اسماء اخترت بقوله اسم عن الفعل والجملة بعد واو المعية وبالواو عن تألي لفظ
مع وبالضمير مع عن تألي الواو لغير المعية وبقوله الثانية على ان تألي المفرد والجملة التي
لا تشمل على الامرين سواء اشتملت على احدهما ام لا فان كلا منهما لا يسمي مفعولا معه لا ينصب
على المفعولته وينبغي ان يقيد الاسم بالفضلة لخرج نحو مشارك زيد وعمر قوله ومثال
ذلك في عبارة الى ان قوله في نحو ليس بقدر المذكور بل المحذوف قوله والطريق موصوفة
اشتركت في الطريق يا مخاطبة في الاضافة في السبب فيقبل اشتراك الساكن مع المتحرك في الاضافة
بالقرب والبعد من قبل سرت والنبل على ان يكون المراد بالطريق الماء المتحرك المحرك في
المخاطبة كما ظن فان المتحرك من حيث هو متحرك لا يسمي طريقا وذلك فلم قوله نحو كنت انا وزيد
كالأخوين ان جعل لفظ الأخوين مشبهاه لكلا الأمرين فاحقة العطف في المثال هي مذهب
الاخفش والجمهور يقولون بالاحقية عند ايراد لفظ الأخوين واما عند كونه ترتيبا فيوجز
العطف هذا هو الحق لان المقصود من الكلام المستعمل على المعية بيان حاله لا ان طريقها بالذات
وبيان حاله ثانيا بما بالعرض فيجوز ان يذكر الثاني بحيث يفيد ذلك والتمثيل خالته عن
الافادة واما المبدأ لذلك هو قولنا كالأخ مع الأخ او كالأخ بقدر قولنا مع الأخ وان

هذا
مكرر
في
الكتاب

جعل لفظ الاخوين مشيئاً به لاول طرحة المعينة بنامه وجعل الطرف الثاني محذوفاً لا خفيش
 وغيره مساوياً في القول باحقية النصب قوله واجبه السراية ينبغي ان يقرر مراده بان
 كلها نصبها العرب مفعولاً معه على سبيل الحقيقة لدل على ان بعد الواو مسبب عن ما قبله
 وعلى ارادة الاشعار بذلك وكذا كان كذلك لا يجوز فيه الا النصب دام كذلك اما الصغر
 فلان حكم ما قبل هذا الواو بل كما دل على المعينة تابع وقيد حكم ما بعده معنى ومؤخر عنه
 رتبة وان كان يعكس ذلك لفظاً فهو بل معروضه سبب لخصوا المعينة الخاصة للذين يعجز كونه
 جزاء خبر لعلتها وينسب سببته في هذا الفن الى نفس الحكم المؤخر ترتيباً بل الى معروضه ايضا
 اقامة للمعروض مقام الغرض كما في الوصف السبب المعول السببي اما الكبير فلان غير النصب
 اى العطف لا يفيد المراد وهذا التقرير لا ينافي كلامه كلام القوم ان هذا المعنى عام بل هو احد
 ولا ينبغي ان يحمل كلامه على ان وجوب النصب لم لذات مثل هذا المثال حتى لا يكون له وجه
 مخالف الغيرة في هذا الحكم قوله علفتنا تبناً اء اخره حتى عذت هما للذين هما الضمير علفتها
 وعينها للدابة والها للزمن من هملت العين اذا صبت معاً قوله هو اخراج اى اخرج اسم
 وقوله بالا او احداً خوفاً من قولنا جئنا القوم استنبت زيداً منهم فان مثل ذلك
 لا يسمى استنثاء في الاصطلاح قوله حقيقة او حكماً من متعد اي من حكم هذا المتعد وهذا الا
 فرع دخول المشتق في حكم المتعد بحسب الكلام قبل الاستثناء وهذا فرع دخول في نفس ذلك
 المتعد فان كان دخلاً في نفس ذلك المتعد وبزومه دخول في حكمه كما في اخراج الاستثناء
 المتقيل فالخراج حقيقى وان لم يكن دخلاً في نفسه ودخوله في حكمه غير متيقن كما في اخراج
 المشتق المتقطع فالخراج حكى مثل اخراج الحقيقة في الوصف الحكم الذى هو وقوعه محرجه
 بعد لا او احدى اخواتها وانما اخر قوله من متعد لئلا يهتوم ان قوله حقيقة او حكماً المتعد
 ثم ان اخراج اما من جميع انواع حكم المتعد وهو الغالب لا يكون ذلك الا بما سؤل اسئلة من
 الاستثناء ومن بعض انواعه الذى هو ما سوى النوع الاقوى هو النادر ويكون هذا

الاستثناء
 مباحث

بلاهما فان معنى قولنا جائئ القوم لاستئذان بدأ اما لا مثل معني بد موجود في مجيئهم على
 ان يكون لفظ ما زائدة والمستثنى مجردا بالاضافة واما لا تجوز هو مجيئ بد موجود في مثل
 مجيئهم على ان يكون ما موصولة او موصوفة والمستثنى مرفوعا على ان يكون نائبا عن المبتدأ
 والمراد بنفي المماثلة في الصوتين دخول في النوع الاقوى واما خصوصاً بدأ على ان يكون
 منقولاً من التركيب الى الافراد والمستثنى منصوباً على انه مفعول به للصد الثاني عن فعله
 فافهم في لرفع الناء اشارة الى ان الاحسن ان يكون قوله انجب بالفتح امر احاضر الباق
 قوله بنصب في الفتح لا بالضم مجعولا ماضياً فاعرف عطف الانشاء على الاختيار وهذا العطف
 لا يضره ههنا اما في قوله انجب في قوله وانصب ما انقطع ولا يرجع للثاني على الاول فافهم
 قوله بدل بعض الابدال قول البصريين واعترض عليهم بثلاثة وجوه الاول ان المبدل يجب
 ان يتفق في الحكم وهما مختلفان ههنا حكما الثاني ان بدل البعض يحتاج الى ضمير راجع الى المبدل
 منه وما نحن فيه حال عن الثالث ان المبدل من يجب ان يكون في حكم الساقط ويمكن ان يكفى عنه
 بالبدل وما نحن فيه ليس كذلك لان المعناد على تقدير حذف المبدل منه خص من المعناد على تقدير
 ذكره وانا اجبت عن الاول بان البدل هو المركب من الا وما بعده لا ما بعده فقط ولا بدع وذلك
 لصحة قولنا جائئ الاقام وعن الثلث بان الاحتياج الى الضمير هو للربط فاذا حصل الربط بعد
 او بالقرينة او بنقل البدل كما في نحو مات الانبياء صلى الله عليه واله فلا حاجة اليه عن الثالث بان
 الاستغناء عن المبدل منه لا يجب ان يحصل بنفس البدل بل اذا حصل بالقرينة ذلك كاف والقرينة
 لا بد ان تكون موجودة في الا مثله بل حصل الاستغناء عن لازم كاصح ببعض العاقل وبذلك
 لبيق فانه عالم بحدوث والبعاف جميع بعفور كبريوع وهو ولد البقرة الوحشية والعين
 جمع عبا وهو الابل ايضا التي تحاط بياضها بشئ من الشقرة والباقي في الامم يرجون
 فالرحسان بن ثابت الانصاري الضمير المحمدي ورثه والباقي واضح قوله وما الى الال احمد شقيرة
 اخره وما الى الال هذا هو المذهب وروى اخره هكذا وما الى الامشعب الحق مشعب المشعب

المراد بالشيء المنفرد
المراد بالشيء المنفرد
المراد بالشيء المنفرد

المراد بالشيء المنفرد
المراد بالشيء المنفرد
المراد بالشيء المنفرد

الشيعة والباقي واخرج قوله وان يفرغ الى الجزاء ليت يفرغ بصيغة المعلوم وقوله سابق الى اسم
سابق والمراد بالشيء المنفرد وهو المفعول بكسر الراء مجازا او المفعول عنه حقيقة والمفعول بالفتح
مخزوف هو الكلام ولا مفعول سابق ولا بعد يتقدم للعمل فيما بعد متعلق بفرغ ويكون جزاء
الشرط اسمه غائبا الى ما بعد وقوله كما لو اعد ما نائب مناب الخبر وما في كما موصولة او موصوفة
وجزاء الشرط مخزوف الجملة الشرطية صلة او صفة لما ونقد البيت ان يفرغ الكلام عن
اسم سابق الى العمل فيما بعد لا يكن ما بعد الا تابعا على حكم كحكم لو عدم الا كان ما بعد على ذلك
الحكم هذا اذا حمل التفرغ على معنى التخلية وكذا اذا حمل على معنى النصب لان الفعل لا بد وان يقار
بمجهول واما اذا حمل على معنى الاعراض فالمراد بالسابق العامل والفعل بغير مجزوء او مفعول
والمجهول اول فافهم قوله وهل ركن الى الودع بكون الودع بكون الودع بكون الودع بكون الودع
اي يكون المراد بغير عن المراد بما قبلها او كالعين قوله ما لك من شئنا هذه هذا جزاء والمراد من
العمل السبق كل من الرسم والرمز بفتحين نوع من السبق كل منهما فضل العمل مصداقا وقيل هما
للعمل والباقي واضع قوله مقدم ما كان ولا اي مقدم ما على سابا المستثنيات لا على المستثنى منه
قوله وليس عن نصبة اسم ليس ما استمر غائبا الى الناشر والى الترتيب المفهوم من قوله معن
خبر على الخبر بعبارة وسواء مفعول لقوله مغزا وسواء خبر ليس معنى اسم مخزوف المفعول الى
مغزى لك السون نفسه على النصبة للنصب لا محبة بالتوين قوله احكم به الضمير للتقدم فالباقي للشيعة
او الضمير لا فالباقي لللاله والاول اظهر قوله كلما مفعول لقوله انصب تأكيد للمستثنيات قوله
بواحدى واحد عددى قوله وحده اى واحدا غير عددى فلا يتناقض كلامه قوله وان نصبة الحكم
بهذا النصيب بعد ملاحظة كون الكلام مثبتا والحكم بنصبه سواء قبل ذلك قوله ان لم يكن
وكذا اذا امكن ولم يرد ذلك لكن هذا عند اختلاف المستثنيات في الاوصاف قوله فان لم يكن
ذلك واريد استغنى الباقي من المستثنى مثله مثله قوله استثنى كل واحد اى كل واحد من
المستثنيات مظهر اما نفسه كل المستثنى اجزاء الباقي منه بعد سقاط ما بعد عنه كفى

الاخر فلا يرد ان مفاد هذه العبارة استثناء عن عشرة وعشقة مما قبلها في نحو عند عشرين
 الا عشرة الا عشرة الاثنين وهو فاسد فوقها واسقط الا وتارة المراد بالاول تارة جمع مفرداته
 المفرد والتثنية والجمع لا المفرد فقط فلا يتحقق هذا الجمع الا في ضمن ثلثة امثلة واما المتحقق
 في كل مثال فانما هو مفرد من مفرداته وكذا الاسفاعة فلا يرد ان هذه القاعدة مخصوصة
 بمثال جاور شفاعة وتركه عن الواحد بل عن الاثنين فقولهم وضمت الى البناء بعد الاسفاعة الظ
 متعلق بالبناء او بقوله ضم والمراد بالاسفاعة والضم اسقاط وترتم ضم شفاعة وهكذا الى
 الاسفاعة بمجموع الاولات ودفعه وضم مجموع الاسفاعة بعد ذلك حتى يرد ان هذه القاعدة
 غير جاريتها انما كان الوتر والشق واحدا او كان مجموع الاولات غير ناقص من المستثنى من كل
 عند عشرين الا عشرة عشر الا ثمانية عشر الا عشرة عشر الا عشرة واجبة وتبعها
 الى كرا المفرد الى تقديم الضم على الاستثناء اعلم ان المستثنيات قد تكون كسورا للمستثنى
 او كل ما قبله وج فالقاعدة ثان غير واجبة لاستمرار البناء من المستثنى منه بل محتاجا الى
 عمل اخر وهو ان تحصل الخرج الكسور بخلاف عمل الاول ونحو الاضافة على الثاني فارضا يخرج
 المستثنى منه بعد الخرج لمحصل ثم نأخذ الكسور من ذلك الخرج بالترتيب ثم نعمل باحدى القاعدتين
 حتى يخرج الباقي فننسبه الى الخرج فاصل النسبة هو الباقي من المستثنى منه مثال ذلك اثنى عشر
 العبد الا نصفه الا ثلثه الا ربعه على الاول يعود الضم الى العبد الخرج اثنى عشر كذا
 المفروض للمستثنى منه لكون الكسور معطوفة فبعد اخذ الكسور من ذلك الخرج والمفروض
 المذكور كان قلت اثنى عشر الا ثلثه الا ربعه الا ثلثه وبعد العمل باحدى القاعدتين
 يبقى لك سبعة وهو نصف نصف سدس الخرج الباقي من المستثنى منه نصف العبد نصف
 سدسه وعلى الثاني كل ضم يعود الى ما قبله والخرج كالاجزاء المفروضة للمستثنى منه اربعة
 وعشرون لكون الكسور مضافة فبعد اخذ الكسور من ذلك الخرج كان قلت اثنى عشر
 وعشر الا اثنى عشر الا ربعه الا واحد فبعد العمل باحدى القاعدتين يبقى لك خمسة عشر

النسبة خمسة اثنان فالباقي من الستة خمسة اثنان العبد ففهم قولهم ويكونا اء اعلم ان
 الاصل في العبد ان يكون للصغرة والاحسان ان يكون للاشتراك والفرق بين المحبين ان العباد في
 الاول في ذات الطرفين واما في الحكم فتكونت عنده في الثاني في الذات وحكم معانها انما لا
 بعد لان على صلاها الاقربية صارفة فوجه العدل الى الصغرة في قوله نعم لو كان بينهما الله
 الا الله لغسل تلو جها الاول ان الله يكونها صاعدا منكر البس نصا الا في الشمول ولا في عقد
 التمولد فلم يحقق شرط الاستثنا المتصل ولا المقطع على ان وجود الثاني في توضيح الكلام
 محل الكلام الثاني انه لو حمل على الاستثنا لا فادان سبب لفساد وجود الله وعدم الله
 والخصوس سببية الاول فقط او مظهر لم يفر الله مع فصل لا فادان في التوحيد ما لان لا يرد
 على المشركين قائلين بما فوق الاشياء مع ان ذلك مستلزم للتوحيد ايضا اذا تعليق بالوصف
 مشعرا لعلنه وكلما تحقق لعلنه تحقق العلول وانما لان المراد بالجمع ما كان بعضه بغير ذاته واحد
 او بعضها مشعرا وبعضها مجموعا فكون الابهة ردا على المشركين باسمهم قولهم ورده الله لا يخفى
 عليك ان ردا لله كوجه على سببوه اصلا لان سوي في قول البقصة الله عليه ظرفه في
 و مراد سببوه لبيانهم ههنا من الطرف من الحقيقة والجازي لبيانهم من جانب الطرف هذا المعنى
 مش بين الخاء لا التحقيق فقط ان ليس كلام العرب يلائم الطرفية الحقيقية فقط واما في الآيات
 في الضرورة وقد استثنى اها فقولهم ولم يبقوا اوله فلما اصرح الشراصة عن ان قبل المراد بالامر
 السيف مجازا والعبدان الظلم الصريح و رناهم كما رناهم كجرناهم كجرناهم كجرناهم كجرناهم
 وهما من الذين بكسر اللام بعد الجاء اقولهم فسواك يا عبنا اء اوله واذا اتباع كربة او شترى
 قاله ابو لمولى لمدى مخاطبة النبي خاتم والكونية الفعلية الحسنة والبلو في اوضح قوله ان الرابطة
 اء قاله مجنون الغامري والاستفهام للاكثار والمعنى اوضح قوله و اسمها مستتر عابدا الى الصف
 المعنوم من طرف الحكم او الى نفس المستثنى من على القول بان المراد عنه ما سوا المستثنى مجازا

وهو

والمستثنى من جهة الزوال إلى البعض المضمون من مباحث الكلام على القول بان المراد بالمستثنى من كل
 لكن يؤول الحكم لكل مترادف حتى ينقض الكلام قوله ما انهر الدم وروى بدل ما انهر قال
 ومعناها السكوت قوله فكلوا منه لفظ من للتبعيض لعل هذا البعض كان معهودا عند المخاطب
 بالحدث بكونه عبارة عن جزء من المحللة والسن الظفر فاستثنى ما عن ذلك لذلك لعل
 فكلوه فلا يرد ان مقتضى الحديث حلية ما سوى السن والظفر من اجزاء الحرة قوله وكذا
 خلا اشار بتقدير لفظ كذا الى اختلاف جهة نصب ليس خلا قوله والمستثنى بعد اة غير
 السابق للاشارة الى ان عد كذا ولا يكون كذا فيقول بعد تمام المصريح كذا ايضا اي كذا وكذا
 على طريق التضمن للشمس المشوش يمكن ان يفهم من كذا الاشارة من كذا ليل في قوله وبعد ويكون
 قوله خلا الله لا رجوا سواله تمامه وانما اعد عبدنا لشعبته من عبائكم العباد بالكتاب
 باري ما يوجد لفقيرهم من العيلة وهي الفقرة والشعبة ما بضم الشين المجنة والعين المهملة والباء
 الموحدة بمعنى الحر او بكر الشين وسكون الباء المتناهية التمتانية وفي العين المهملة بمعنى يتابع
 والباء في واضح قوله عبد الله طاء والطفيل الصغير وله اجماعهم قتلوا واسرا والجماع من
 الاباحية الى التجوز والمحيط على ذى الجموة وعلى العيلة ومقتل هذا كلا المعنيين وقتلا
 واسرا يدل اشتمال على المحي وقيل بمنزلة اصل الاسرجيل الذي شيد به الاسير ثم استعمل بمعنى
 جعل الشخص سيرا والشهطاء مؤنث شهط اي كثير السن فالمراد به العجوة قوله ما لا كشي ما
 خلا الله باطل اخره وكل نعيم لا محزنة الا للنبية لا محالة اصلها لا محولة اسم مكان او مصدري
 من الحول لا حول ولا انكسار عن الشتم استعمل لما كيد لزوم الحكم قوله بل الناحية
 بكل الذي هو في ندي مولى ندي بالالفين جمع نديم الى الرفيق ومثل من الملال وهو تقبلا
 النفس عن الشتم والمولى الحر يصح من الابلاغ قوله حاشا قريبا فان الله فضله اخى على البرية
 بالاسلام والدين المعنى والشاهد واضحان قوله اي ميبين لمحال صاحبه جعل الشتم لفظا في
 محموله في محال بمفعول لام وجعل المحال بمعنى الهينة وتنوينه عوضا عن المضاعف اليه هو صاحبها

من المحال

مفعولة للمفهم فلا بد بعد هذا من تقدير يقتيد تلك الهيئته باقتضائه زمانا لتعامل في كلام
 المصنف والتم حتى يصح هذا التوجيه واقول الظن ان يكون مفعول المفهم محذوف وهو قولنا
 معناه ولفظي بمعنى الحقيقي والظرفية والمراد بالزمان فان الحال في اللغة كالحال
 بمعنى الهيئته جاء بمعنى الزمان ايضا ويقدّر المضاف اليه المعوض عنه تنوين قوله في حال قولنا
 عاملة ولا يخفى ان هذا التوجيه صحيح واسهل واحسن مما ذكره انتم فافهم ويمكن ان يحمل توجيهه على
 توجيهنا بان يجعل قوله اي مبينة لنفسه لقوله مفهم فقط وانما قلنا ان توجيهنا صحيح لان
 على توجيهه ان ينقص بالجملة الحالية الحالية عن الصميم نحو جاء زيد وعمرو فأمّ اللهم الا ان
 يخصص عرف بالحال المفرد في كلامه ردي على هذا الحمل الى قوله فانه والدي إشارة الى جوابه
 اعترضني او رد هذا ابن الناطم على هذا التعريف ما محصل الاعراض الاول هو ان انتصاب
 حكم من حكم الاحال وقدر وجه المص في تعريفها فان ابقاه على كونه حكما لها لزم ذكر الحكم بجزء
 التعريف وهو غير جائز لان الحكم ما يحمل على الشيء بعد امتنانه عن جميع ما عداه وايضا يلزم توطيط
 الامر الخارج عن التعريف في التعريف ان غل عن كونه حكما لها وجعل جزءا للمعرف فالتعريف
 معلوم للذو لان معرفتنا انتصابها لكونه في الواقع حكما لها موقوف على امتنانه عن جميع
 ما عداها وذلك موقوف على معرفتنا انتصابها لكونه جزءا لمعرفتها واما محصل الاعراض الثاني
 هو ان التعريف منقضى منعا بخود اكتبته مرت بوجله راكب لان اخراجه اما بقيد الانتصاب
 او بقيد الانعام وهما غير صالحين للاخراج اما الاول فلان الانتصاب لو كان باقيا على كونه حكما
 لها فهو خارج عن التعريف الكلام في التعريف لو كان جزءا لكان فيه غير ممكن قبل تمام
 التعريف لان حكم المعرفة في الواقع فكانا زامرا محمول وقع في المبيش والاخراج انما هو بالامر المعاول
 واما الثاني فلان لفظ الراكب المثال المذكور مفهم في حال كماله امتنانه ومنه واقول ينقص
 منعه ايضا بلفظ الراكب قولنا رابت رجلا وراكبا ونحوه وان فرض على الانتصاب عن كونه حكما
 لها وانما انقضض ابن الناطم للانتقاض بالجزء دون المنسوب مع ان الانتقاض بالمنسوب ظهر

لوروده مع كون الانتصاب جزءا للتعريف في الواقع لان الانتقاض بالجزء مستلزم لانتقاضه
 بالمنسوب من غير عكس فكيف يكون الانتقاض بمراسد وان يشير الى تقويم الاعضاء الاول ذور
 الانتقاض بالجزء مستلزم لوروده الاعراض الاول بخلاف الانتقاض بالمنسوب فكان قال
 الاعراض الاول واروجها حجة كانه لا يمكن فرض عدم وروده ويقتصر الاعراض الثاني
 على الانتقاض بالمنسوب لان الانتقاض بالجزء اخفى من الانتقاض بالمنسوب والاخفى
 بالبيان ومحمول ما اجاب بالنسبة عن الثاني هو ان المراسد بالانها امها صريحا كما هو المتبادر
 لا مطلقا والانها في الوصف المذكور غير صحيح لانه المتبادر رضى محمول اجاب بكونه لا عمل
 الاول هو ما افاده والده من اننا نختار الشق الثاني اي عزل الانتصاب عن كونه حكما
 وجعل جزءا من التعريف نقول للارز للشئ لا يتعين في الواقع ان يكون حكما شئ معين بل اوجزا
 لمعرفة ذلك بل يجوز ان يجعل حكما باعتبار امتياز ذلك الشئ بغيره للارز وان يجعل
 لمعرفة باعتبار امتياز به بغيره ان كان لازم اعم تعين كونه حكما له اوجزا غير فصل لمعرفة على راي
 بعضهم فاذا عزل الانتصاب عن كونه حكما للحال في الواقع وجعل جزءا للمعرفة لا يدفع لتوقف الاول
 وارفع لدور وانما قدم الجواب عن الثاني على الجواب عن الاول للاشارة الى ان دفاع
 الثاني مع قطع النظر عن دفاع الاول ممكن غير متفرع عليه انما ذكر الثاني جوابا منفردا مع
 اندفاعه بالجواب عن الاول ليدفع الثاني بكلا انتفاضيه فان الجواب عن الاول لا يدفع
 الاعراض الثاني الا بالانتقاض بالجزء وروى الجواب عن الاعراض الاول كلام سند كره بعد
 قوله معرفة فابق عليه اى معرفة احكام يحمل على الحال لكن لا مظهر بل ما كان بعد معرفة
 كون الحال منصوبا في لغة العرب فقوله بعد متعلق بمقدور حال عن مفعول المعرفة اى الموصول
 لا عن فاعل يقع ولا بفعل معرفة ولا بقوله يقع على فاعله بالناسل ولا بعيد ان يكون فاعلا
 عن الحال وضمير يقع غائبا الى التعريف ضمير الجوز الى الحال والطرف متعلقا بقوله يقع بالمعرفة
 فانهم قوله في نظير المسئلة علم ان ابن الحاجب في الكف عدل في تعريف العرب عما عرفه به المش

أي ما اختلف لغيره باختلاف العوامل إلى قوله العربي المركب الذي لم يشبهه منه الأصل فترجم صفا
 المتوسط أو وجه العدل زعم أن تعريفه بالحق وهو غير جائز فأجاب عنه بنظر
 ما ذكره والدلالة ههنا وقد عرفت تفضيله بما مر. ناو ادعيت الجواب في المقامين فاعلم أن
 أحوال الالفاظ المصطلحة على ضربين الأول ما لا يدخل في العمل كالشيء المبني لأصل أو عدله
 للمبنى والعربي الدلالة على الصاحب للحال الثاني ما لا يدخل في العمل أي معرفة سبب معرفة
 كيفية العمل كالاختلاف الآخر بالعوامل للمعرب النص للحال ومعرفة الالفاظ المصطلحة ليست
 مقصودة بالذات بل إنما هي لمعرفة العمل فينبغي أن يجعل تعريف الالفاظ المصطلحة بما لا يدخل
 في العمل ويجعل ما لا يدخل في العمل من أحكامها لأن معرفة الشيء إنما هي لمعرفة أحكامه فلا وارد
 في الموضوعين التعريف على ما لا ينبغي لم الدور ولما كان هذه التعاريف في الغالبين لا يعرف
 كيفية العمل مطلقا لا يصح أن يقال إن التعريف في الموضوعين من بعض الأحكام دون
 بعض قول لم وكونه مستقلا في الحال ينقسم بتقسيمها إلى أقسام فتقسم بتقسيمها إلى المستقلة والثانية
 وتقسيمها إلى المستقلة والخامسة وتقسيمها إلى المبينة والمؤكد وتقسيمها إلى المحققة والمقدرة وتقسيمها
 إلى المتباينة والمترازمة والمتاخلة قولهم بأن كان مؤكدا سبب تحقيق هذه الحال مناع في
 في الحال المؤكدة قولهم على تقدير صاحبه أي على حد وثقة رتبة وتجاء وتبلى على حد وثقة ولا يخفى
 أن الخلق المفهوم من العامل في مثال هذه الحال أكثر مما يطلق على الحدوث لندرج في هذا المعنى
 هو المراد من المثال قولهم خلق الله الزرافة الزرافة التي لا تفتح الأنف المعجزة وقد يسمونها غنق الزراف
 الملهمة وقد يسمونها اسمي بالفارسية بنات تركا وبلنك واسمه كراس الفرس عن عقبة كنف
 الأبل وجليلة النمر وغيره جليلة كرجل البقر وهو من زراف في الكلام إذا زاد وطال سمي بذلك
 لطول عنقه فإن زيادة عن المعتاد قبل هذا الحيوان مخلوق من نطف تلك الحيوانات الأربع وهو
 غلط ويدهنها يدل بعض من أطول حال لا زفة ويطلق الزرافة على الجماعة من الناس الغنم منهم
 أيضا قولهم نحو فاما بالمشط فانه حال لا زفة من فاعل شهد فان أول الآية شهد الله إلا أنه لا

هو والمثلثة واولو العلم قولهم في سعي في حال بدل على القيمة قوله كذا سدا فانه اما قول
يقولنا شيئا او كائنا كاسد قوله بابا بابا اي مرتبا وكذا قوله رجلا رجلا قوله او تفضل يا
كان الحال والا على وصف المفضل والمفضل عليه لاسم تفضيل فالمثال كل من قوله ريرا وطبلا
الاول فقط قوله وجاء الهم الغفير الهم بفتح الهم الجمع الغفير لكن قوله اي جميعا تفسير للغير
لا الهم فقط فان الجمع اشمل من الجمع قوله وجلاء تجميل بدار لفظ بدار بكسر له واخره اسم فعل وقد
يستعمل بمعنى المبدأ اسم مفعول الى الفرق وهو المراد هنا قوله او مصدا صكوة لكن يكون بمعنى
الوصف بمعنى المصدي قوله اي مباحث اي مباحثا فاعيا قوله ركضا الركض محرابا
بكسر الراء ومحرابا شئ بالرجل اي سوته بنا قوله نحو اما علما فاعل هذا اذا ارد بالعلم العا
وبالعالم الكامل في العلم وانما لم يجعل مبتدأ كما هو الظاهر بان يراد بالعلم ما ثبت له العلم لان تعد
التميز على عالمه غير جائز قوله كذا يدور ههنا شعرا العاقل في هذا الحال ما النسبة بين المبتدأ والخبر
او الكائن المقدور واقا المقدور واما العاقل في قوله انت الرجل علما اما الاول والاخر في قوله
لمبتدأ موحشا لطل اخره بلوح كانه خلل لطل ما شخص من آثار الدار ومبتدأ اسم المجرور والظرف خبر
المبتدأ موحشا بكسر الخاء من لطل باعتبار كون ضميره فاعلا للظرف قبل حال عن نفس
الضمير بلوح بالحاء المهملة اي يلج وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلل بالكسرة هي بطانة تغشوا بها السور
قوله كذا يدور امر في اي لا يظلم ومستهدا حال عن الفاعل والمفعول قوله يا صاح هل حرمه اخر
في نفسك العذر في الجواب لا الا ملا يا صاح اصله يا صاحب فرحم وحم بضم الحاء المهملة اي قدر
والعذر بضم العين المهملة وسكون الدال المعجمة مفعول الترمي الابعاصد مضاف الى الضمير
والامل مفعول الابعاد قوله كقوله نعم وما ارسلنا الا الا كفا للثلث فان كفا بمعنى جميعا وتاؤه
للتأنيث وهو حال عن التمس باعتبار كونها بمعنى الجماعة قوله فطلبنا كاهلا على شديد اوله
اذ المراد اعينته السيادة فاشياء اعينته من الاعيان اي اعجزته وناشيا من المشو وهو المطلب
مصد في فاعله محذوف غابا الى المرو ومفعول الى السيادة والاظهر ان يكون فاعله ضمير المتكلم

وهكذا لا عنه لا عن ضمير الجور ولا عن ضمير المير والكميل من كان بين الاربعين والستين من السنين
 ويشد هذا صعب قوله بان كافزة يعنى بقولون لكافزة يعنى المانع والمناهي للبا للبا الغر وكثيرا
 ما وقع في القرآن المنع والهي دون الامر والاذار بدون التبشير هو حال المنعوقي
 ارسلناك فلا شاهد فيه قوله اى العمل في الحال لم يرجع لضمير المضاف له كما فعله بعض
 الشارحين لى في قضا على قرينه للاجازة ولثلاثتهم ان المراد بالعدل عمل الجرا الذي قيل انه
 بالمضاف قوله ونزعنا ما في صدورهم من غل الغل بالكسر عذوة قوله ان تتبع طر ابراهيم خبيثا
 المير يطلق على الطريق الحق والباطل والدين لا يطلق الا على الاول والخبيث على الثاني المابل من
 الباطل الى الحق وبالجيم المابل من الحق الى الباطل قوله بين صاحبه عاقله في قيمته المبتد صاحب
 الحال صاحبها وصاحبها هو المستتر في الطرف لواقع خبر قوله سعيد مستقر في هجر الجور
 اسم مدنية قوله كون في حال على كون في حال اى سواء كان صاحب الحال بين متعدد وكذا الظن
 او واحدا كذا انك وما توهم من احتمال ان يكون معانا ايضا لا عن بدو وخط يظهر وجهه
 بالتأمل قوله لغير فاعلم قول المراد بالمفرد ما يقابل المتعدد وافراده هذا المفرد ووجدته
 اما على سبيل الحقيقة والاعتبار معا فالاحوال مترادفة وعلى الحقيقة دون الاعتبار
 فالاحوال مترادفة قوله كاشتريت الرمان حلوا حامضا فالاحوال امض كان حاله عن الرمان
 ايضا فالاحوال مترادفة وان كان حاله عن المستتر في الحلو فاما متد حلا وان قضى على هذا
 سائر امثلة الاحوال المتعددة للواحد قوله لم يولفتت زيد ماضيا اتخذ وقد توهم ان هذين
 الحالين كليهما لواحد من الفاعل والمفعول ودعليه يلزم مخالفة المثال للمثل لاقول لا يراد على
 هذا المتوهم التناقض كما في الجواز ان يكون اللقضاء ان كل في حال وان ينفذ لصعد عنه
 المصاعدا لا معنى نفس الصاعدان يكون لخال ان باعتبار بن كحركة اسمك في الماء المنفذ لخال
 جهر كنهان وان يكون لخال الان في اجزاء من الرمان عدت لقلتها واتضا لها فان قوله في نحو
 لاقتناه الحال هو المنع ولا ينفي وكذا صاحب الحال معقول المنع لا معقول النفي وانما النفي قد دخل

سبيل

على العامل بعد تقبُّله بالخال وتسلطه على معموله وكذا في كل ما يشبه هذا المثال فلا بد ^{عليه}
ان لا يؤكد الشيء بنقضه ثم علم ان تأكيد الحال المؤكدة للعامل ما باعتبار كون مصدر الحال
لازم من لوازم مصدر العامل من حيث المعنى نحو ابعت حباً فان المحبوة من لوازم البعث ^{التي}
هو الاحتيا واما باعتبار كون مصدر الحال متخداً مع مصدر العامل من حيث المعنى نحو لا تفت
الارض مفسداً فان الافساد متخذاً مع العتوم معناه الافساد اقول الاظهر كون الحال في المثالين
مبينة لا مؤكدة فان الظن ان المراد من الاول ابعت مراداً حياً ولا تفت مراداً القسا ^{سبائك} والى
للتاس رسولاً هذا مثل قولهم ابعت حباً في جميع ما ذكرنا قوله لا من من في الارض كلهم جميعاً
اقول لا بد من فادة العموم في ذي الحال قبل ذكر الحال حتى يصح التأكيد بهاد وهو ما مفهوم من لفظ
من ومن تأكيد بالكل فاصل نعم ذلك قوله انا بن دارة وهـ بداره بالناس من غار فالرسا
ابن دارة الهـ يوعى بهجوها بقرارة وبلى بالناس اما لجر التنبية وللند والتقدير يا قوم للناس بفتح
اللام للتجريح من غار زانية وغار مبتداً وبادرة جزاءى وهل غار لصق بداره لاجل الفار من
حرية الاعداء والجن عنهم ونحو ذلك قوله اى احقره هذا اما بفتح الهمزة من حققت اى من حيث
على يقين بعينه صر على يقين من جانب اية انه اى وبضمها من الاحقاق بهذا المعنى وبمعنى الاشياء
اى ابنت دارة لان اسناد اليه بنوق اياه ولا يخفى ما في كلا الوجهين من التكلف الاول ان يقول
انتم احقرها بضمير المؤنث قال السكاكى حق التقدير ان عندى ان بقدرته زيدا بولك عطوفاً يحى
عطوفاً واقول الاحسن ان يجعل العامل نفس الاسناد لوافع في الجملة من غير حاجة الى تقدير قوله
عندك ما تصبوا رابت في نخعة غير معتبرة ان هذا الكلام جزم من بيت هو هكذا عندك ما
تصبوا الى المحبة وان كان فيلذ الى الوجهك صابياً عهدك اى لعقبتك وما تصبو اى ما تميل اليها ^{في}
واضح قوله فلما خشيت اظايرهم اة فالر عبد الله بن همام السلولى وضمير الجمع لطائفة ابن بابا
والاظاير جمع ظفار جمع ظفر بالضم فاستكون شبههم بالسباع الخبيثة فاشتبه لهم الانفاس قوله
الجر من الضمير اى من مطلق الضمير بخلاف المقرن متعلقة ونفسه بنحو حشر صدرهم ونحو قوله

ما اهل الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء لا خالا اعزم اثباتهم من قبلها واستشكل
 الحمد بثبانه معينه بعكس المقصود والجواب ان المراد بالمعنى الباس من قبل غير النساء الا حكم بقرينة
 ان اعزم اثبات من قبلها بنافي اليقين من قبلها ومثال المعنى هذا الى قولنا كلما ابر الشيطان
 من بني آدم من قبل غير النساء اعزم اثباتهم من قبلهم فيكون الاقتران المحوطين العاطل والحال
 بعلية العامل كما قد يكون بعلية له وقد يكون بلا علية احدهما للآخر ولو سلم الاطلاق فنقول
 غاية ما يدل عليه الاستثناء اقتران باسرها اعزم اثبات لا اليقين من كل جهة والمقام يخص
 بالمراد ولو سلم فنقول لا يدل الكلام على بقاء اليقين بعد العزم بل يحتمل ان يراد بالاقتران
 الاقتران بالانفصال ويكون الاثبات لا بالنسبة ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون معنى ما ابر عنها
 فعل اليقين فوقه فلا معنى لاستثناؤه هذا الوجهين الاول ان هذا الحال غير ما نحن بصدد والثاني
 انه لو سلم انفاد الحال اليقين فلا معنى للتقرير بل لا بد من الاقتران فوقه غلط الغلط بالظن المؤقتة لملته
 هو الخبط في الاقوال وبالنسبة المشاة الفوقانية هو الخبط في المحاسنات فوقه نساء من اشراك
 اقول قد اجبت عن هذا الاعراض بوجه حيه هو ان الحال والعامل اذا كانا فاضيين كانا متبادران
 ماضوية الحال بالنسبة الى ان فان عامله كما يحكم بالذوق السليم لان زمانا ليقدر غالباً قبل زمان
 المقدر حيث هو مقيد هذا من ان للتقارن المعبر في الحال فوحيد ان يدخل عليه لفظ المقرب
 للماض الى الحال المقابل له ليعبر به في تقديره فصار ان زمان عامله هذا والعجب كل العجب عن عدم تقطين
 هذا المعترض لهذا الجواب مع انه يخرج في كل باب عجب من هذا استثناء الغلط الى جلة العلم او جعل
 الغلط ما لا ينبغي ان يسند الى من له ادنى فهم ودكاء فوقه لخوافا عدواي اثبتت فاعدا والنشاهد
 في كلا الحالين فانها امراد فان فوقه خصاصاً اي عاد على التحيز فوقه مبين يحتمل ان يكون بالحق
 نعتا القوم من اوبال وضع نعتا الاسم والثاني احسن كما حله الله عليه قوله لا بهام اسم ونسب المراد
 بالاسم ذات الاسم لان الحال ايضا بين الاسم لكن وصفه هيبه وقيل التميز مظهر للذات الا
 الذات قد تكون مذكورة وقد تكون مقدرة فان قولك طاب نبد نفساً يتقدم قولنا طاب في من زيد

ما لا ينبغي

نفساً قولهم ونحو استغفر الله ذنباً هذا جاز من بيت هو هكذا استغفر الله ذنباً ليت محصية
 رب العباد إليه لوجه العمل محصية أي معدده ومحيطه رب العباد تابع لله وطوع واليهادة
 أي إليه يرجع كل ذات وكل عمل قولهم وطبت النفس قد تقدم بيان هذا البيت في المحقق لم التعريف
 قولهم العدد وجعل العدد دسمة المقدار إشارة إلى أنه ليس منه وفاً لا بن هشام وبعضهم جعله
 من المقدار وصنفاً النوعان المراد بالعدد هو المعدد وبالعدد هو المقدار وهو المقدر به أي المسوح به
 والمكبل به والموزون به لا المسوح والمكبل والموزون أقول والظن أن لفظة المذكورة تحكم لظن
 أن ليس المراد بالبن مثلاً في قولنا اشتريت صناعاتاً نفس صف الحن وبالعمل الموصوف به بل
 المراد به أولاً هو الموصوف أنه لما كان متممها جئنا بالتمية ليتبينه فالحق أن العدد قسم من المقدار
 قولهم كسبر رضا مخرج على أن يكون خبراً عن مبتدأ محذوف وعطف عليه قوله وقنبره وإتاما
 قوله منوبين لما كان بالباء منصوب بمقدار أي مشتق منوبين ولا يجوز أن يكون كلا اللفظين
 مجزئين بالكاف التثنية لوجوب المحكاة قولهم وما يشبه المقدار عطف على العدد قولهم نحو شفا
 ذرة أي ما يوزن ثقل ذرة وهو ما يوضع في أحد كفتي الميزان ليعوزن به ما في كفة الأخرى خروج
 عن المقدار ليعوزن به ما في كفة الأخرى وخروجهم عن المقدار ما على ما هي تأية المقدار فقط
 وأما على غير فلان المعبر عن المقدار هو دلالة على تعيين قدومين والمثقال ليس كذلك
 على القليل والكثير قولهم وضع التميز هو ميم يؤخذ حقيقة من حقيقة التميز فإن الخاتم يؤخذ من اليد
 وعكس هذا جئنا أصل التميز فهو هذا أحد بدخائهم قولهم ورفعته على البدل أي بدل الكل فالمتبصر
 في بدل الكل الخاتم البدل من مصداقاً لا معنوياً ولا شك أن المراد من مصداقاً الماد هو المراد من مصداقاً
 المنطوق قولهم ولا تخف ظلاله هذا مروي في الظلاله بضم الظا ما يظلم الناس باخذه من بصر ظلم أو كلف
 ما يظلم به الناس قولهم لكان من مفضل لا يحمل قوله مفضلاً لا على فعل مع عدم حاجته كونه
 إلى التقدير وكون الحال بعد المعرفة أنسب للصيغة لأن فعل مشرك لفظي وبأسبه لوصف الله
 هو لتعيين الذات وتخصيصها دون الحال الذي هو لتعيين الأركان وتخصيصها في الله

على ان ما بعد ذلك معمول متعلقه مرجح هو كذلك ويعتبر في المالك الشعور وفي المالك
جواز انتقال ملكية عن هذا المالك ولهذا لا يحمل اللام في قولنا الشجر لحد بقتة والحمد لله على
الملكية قوله وهو لا يختصا اى انفراد ما بعد اللام بمعمول متعلقه من غير تحقق شرط الربط للملكية
ووجه الشبهة بين وبينها هو التعلق الذي يكون بين تالى اللام وذاك المتعلق ولا يكون بينهما
وبين غيره قوله وفي تعدية الى ذلك لا زعم ثبوت معمول متعلقه لما بعد من غير قصد للملكية
والاختصاص الحاصل ان اللام قد يدل على ثبوت معمول متعلقه لما بعد فان قصد هذا
المعنى فقط فهو للتعدية وان قصد هذا مع زيادة هي الملكية فلا ملكية او الاختصاص فلا اختصاص
قوله وتعليل اى لا لعل ان ما بعد علته فاعليه او غايته متعلقه واسعماله في الثاني اكثر
قوله واتى لغير حاجة قد مر شرح هذا البتة في باب المفعول له قوله ولا للبايم اه اوله فلا
واسه لا يلحق ما يلى الفاء للعطف اللام لتاكيد القسم بصحة المفعول اى لا يوجد وطه نائبين
فاعله والباي واضح قوله حقيقة او بخلافه في قد بدلان على احاطة ما بعدهما بمعمول متعلقه
احاطة ثالثة وناقصة فان كانت تلك الاحاطة احاطة ثالثة فما بعدهما احاطة مكانية او زمانية
فهما للظرفية الحقيقية والا فللظرفية المجازية وللثالثة انواع منها ان يدل على احاطة ما قد بينهما
وبين ما بعدهما احاطة زمانية او مكانية فهو قوله نعم وما كنت بجانب الغربة فان التقدير الله
اعلم بمكان ذي جانب الغربة من الطور اى ما يكون بدانية هذا الجانب وهو محل مبعثات موسى
ومنها ان يدل على احاطة نفس ما بعدهما لكن احاطة الكل بالجزء فهو قولنا هذا في ملكي اى في
ملكو كافى والواحد في ثلثه او ما يشبه ذلك كقولنا السواد في الحزم منها ان يدل على الاحاطة
المتصلة من لاه الاحاطة الحقيقية كقوله نعم وهو الله في السموات وفي الارض على وجهه هو ان يكون
المراد به هو الله كمن في السموات والارض في كونه عالما بما والشيء بكونه يدان يكون او في نظر
مرئيه له ولا شك ان عامة الناس يحضرون انهم سبيل العلم الحضور في كون العالم احاطة العالم
وان كان الاخرى الواقعة على عكس ذلك ومنها ان يدل على احاطة ما بعدهما احاطة الدليل بالمول

ولا يلزم

من حيث كونه فيه كافي الالبه المذكورة على وجه اخر وهو ان المراد بها ان السموات والارض ليل
 عليه والعلم بكل منها محيط على العلم به نعم وان كان نفس وجوده نعم محيطاً بكل من سوا وهذا
 اذا بنى الامر على البرهان الانى الذى اشار اليه سبحانه بقوله سنريهم آياتنا فى الافاق وفى
 انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق واما اذا بنى على البرهان الذى اشار اليه سبحانه بقوله او كفى
 بكفى بربك نزل على كل شئ شهيد كما هو باب السالك من الحق الى الخلق فهو سبحانه محيط بجميع شئ
 من جميع الوجوه وقيل التقدير والاية وهو الله معبود فى السموات وفى الارض اى معبود مختلف
 ومنها ان يدل على احاطة انفس الاله فلو شئت الجوزاء ونظر فى الكتاب اى نظرت بالعين
 فى الكتاب ومنها ان يدل على احاطة احاطة نظرية نحو الصوفى والمرء ومنها ان يدل على احاطة
 احاطة السبب بالمشيئ نحو الهلاك فى الكذب ليعلم ان طرفى الاحاطة قد يكونان حسيباً كما
 فى الكبر قد يكونان عقليين كالنجاة فى الصد وقد يكون المحيط حساباً والمحاط عقلاً كالنفع فى
 الدلاء وقد يكون المحيط عقلاً والمحاط حساباً كما نافي حاجتك قولهم لقد كان فى يوسف اى فى
 قصة يوسف قولهم وقد بينا ان السبب اى يدل ان علم سببته ما بعدهما المتعلقتهما والعاقبة
 تلك لسببته فى الباطن الاله والعلية الناقصة قولهم فيظلم من الذين متعلق بما بعده وهو قولهم
 حر من قولهم ان امرأة قد مرت بام هذا الحديث فى باب المفعول لى قولهم بالباء استعن البناء
 التى للاستعانة تدل على كون ما بعده مستعانة بالبناء متعلقه قولهم وعداى عدي بقرينة
 لمعنى الفعل فان للعد بقرينة بالجر خمسة معان قد ذكرنا لك فى باب الاعداء والروم ففى النقص
 غير البذل قبل الفرق بينهما ان البذل فى البذل قد دخل الزايل وفى النقص على الحادث وفيه
 نظر لان البذل الداخلة فيما بعد الاشياء للنقص قد دخل على الزايل قال الله نعم لبشرنا
 مثاقيلها والحق فى الفرقان لو بالزايل ودخل فى حدوث الحادث وفى النقص دون البذل
 ومن هذا انهم يقولون الجمع فى المبدأين جازيرون لمعوضين وقد يعبر عن المعوضين بالمعوضين
 فانهم قولهم والصق البيا الاصلاقته ندل على انصاف معول متعلق بما بعده ففى نحو براء

وبعد ان قال الزايل دخل فى حدوث الحادث
 والبدل كما يظهر بان طرفى المتعلقين لا يزلان ولا
 وفى الفرق بما ذكره القيد ويحصلان غيباً ان الزايل

اي كان براءه قول نحو وصلت هذا بهذا الصواب ان يمثل بما مثلنا لان هذا الباء المحض لا يصلح
دونا فادة معنى اخر وقد بينا ذلك في اقسام المنعك في باب الاعدية والوزم قولي على الاستعانة
اي يدان على غلبته معمول متعلقه على ما بعده حكايا الغلبة او معية حقيقة كانت او دعاء
نكتة لا بد من التنبية عليها وهوان الحاجة القدر ما حكوا بان اللام التجارية للنفع وعلى الضرر
مع ان الامر قد يكون بالعكس نحو ولهم عذاب ليم واللام صل على محمد وال محمد واجيب عنهم بان ليس
مرادهم ان الحكمين ثابتان حكم بل المراد انها مخصوصان بفعل خاص يتعدى بكل من الحرفين كالدعا
مثلا فان عدى باللام كان للنفع وان عدى بعلم كان للضرر اقول ما خطر ببالى في هذا البناء
ان مرادهم ان اللام مطلقا للنفع وعلى حكم الضرر ومرادهم بالنفع والضرر المفهومين منها ليس
ما هو المتبادر اى لنفع والضرر من جميع الجهات بل مرادهم بالنفع ان اللام ندل عليه من جهة
ولا انه على غلبة ما بعده على معمول متعلقه اذا غلبته من حيث هو نفع لصاحبها وان كان
ضررا لم من حيثية اخرى وبالضرر ان ندل عليه من جهة ولا ت على مغلوبته ما بعده المعمول متعلقه
اذا مغلوبته من حيث هو ضرر لصاحبها وان كان نفعالا من حيثية اخرى احفظ ذلك قول
اذا رويت على بنوقشبر اخر لعامة عجمي ضاهيا بنوقشبر وتبيلد وجر قول لعامة عجمي عذوف وهو
فتمم يحتمل ان يكون رضى بمجدة عطفت هو يتعدى بعلم قول بعن تجاوزا عنى ان يعجز عن بدل
على افتراق معمول متعلقه عما بعده قولي وقد اجبى موضع بعد على الظن ان يكون على اسم الا
حر فاقول لمحو لتركيب طبقاته اى خالا بعد خال قول لا افضل في حسب عن هذا بعض من بيت
هو هكذا الامام ابن عملا لا افضل في حسب عنى ولا انت دبانى فخر وى: قاله حرثان بن الحرث ولاه
مخفف لله بغير لله دوت ومصداق ابن عمك نفس الشاعر وهو مبتدأ ما بعده خبره فابرا الضمان لا
متكلم من باب الالتفات على ناي لا افضل ما مجبول او معلوم وعلى الثاني يتقدم المفعول على
افضلت نفسك على وبأ المتكلم رابط الخبر بالمبتدأ والحسب علوا الشأن والدبان مال الك الامر
فان في الشواهد حذف نون لونا فية من دبانى للتحفيف قول هندسه ومنه لان لفظ دبان ليس

يتمثل بفنون لوقا بتدويري من المزدوعين السياسة وهو مرفوع لان شرط النصب بعد الفاعل
 بعد النفي ان يكون ما بعد الفاعل منقبا وههنا مثبتا وقد وقع سياسة المخاطب على الشاعرا
 واضح فوقه وليس كذلك شيء اقول يمكن ان يكون هذا الكاف غير زائدة والمعنى ليس مثل مثله شيء
 ويعني المقصود اي نفي لمثل عن الله نعم بالكاتب الى هي يبلغ من القرص و ذلك بستانه وجبر
 المراد من منطوق هذا الكلام اما نفي مثل الله عن الله ونفي المثل لمثل الله عن مثل الله
 فعلى اتصال اول بقول لو كان الله مثل كان له مثل مثل والثاني بكم فالمقدم مثله والملازمة
 اما لان الله تعالى يصبر مثل مثله نفسه اولا لان الله نعم مع كونه بالنسبة الى مثله اقوى و ارفع
 ان يكون له مثل اذا كان ذا مثل مثله يكون ذا مثل بالطريق الاولى فالمثل للمثله نعم مثله
 وعلى الثاني نقول لو كان الله مثل لكان مثله بضام مثل والثاني بكم فالمقدم مثله وبيان
 الملازمة بالوجود الثلاثة السابقة الا ان لا حصر فيها ههنا لا يحتاج الى التفرع الثاني من النظر
 السابق فانهم قولهم ابدكا لفرأ فوق ذراها اخر حين يطوى السامع الصراخ القرا اكبر
 القاد الالف الممدودة جمع فرى بفقهامع الالف المقصورة وهو الحمار الوحشي و ذرى بضم الذال
 وكسر هاءمع الالف المقصورة جمع ذررة بالكسرة الضم وهي على الشيء والضم للجبال ويطو
 كضرب بمعنى بلفظ الصراخ بفتح الصاد وتشديد الراء الاولى للطبر المسماة بالجد جد بالضم متين
 وهو طير باوى على العلف يصيح من اول الليل الى اخره يصف رجلا بانك الحمار الوحشي فوق
 الجبال دائما حين يلاء الصراخ السامع اي الاذن من صوتها اى في جميع الليل والشاهد في
 الكاف في كالفرا بان مبتدأ اذ فوق خبر لحتاج الى المبتدأ ولا يصلح له شيء في الكلام الا هذا
 فاصل قولهم ولينتهى هذا بعض من بيت هو هكذا انتهنون ولينتهى وى شطط الطعن
 بهن هب في الزيت والفتل لهرقة لانكار و ذوى جمع ذى بمعنى صاحب مفعول لقولهم لن يهوى
 و شطط كفر من هو الظلم والكاف فاعل الفعل والمراد بالظعن الطعن بالرمح ونحوه وبهذه
 يدخل فيه الضميلة ويصبت فيه من الزيت ليلئله والفتل كالعنق جمع فتيلة فوقه فضير مثل

اولا ان مثل الله تعالى يصبر
 مثل مثله تعالى

كعصف كؤل اوله ولعبت طهر بهم بابيل قاله روت بن العجاج وصبر واصبغت المحل اى جعلوا
والعصف رقا لزوع فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذا الكاف زائدا قلت لان المراد هوكم
بصيرة هذه الجماعة مثل اصحاب الفيل الذين هم كعصف كؤل قولكم بك القوة الشغواء
هذا بعض من بيت هو هكذا بك القوة الشغواء جلت لم اكن لا ولع الا بالكى المقنع للقوة
كالصعوة العقاب الشغواء كالصفراء بالشبن والعين المجننين بمعنى العوجا وصف العقاب
بلا عوجاج منقاد وجلت فتكلم من الجولان وقوله لا ولع لا مالا لم الجود فهو منصوب بان
المقدرة من الابلاغ الى التريض الكى على التجماع المستور يدن بالدرع والمقنع من على
راسه البيضة من الحد يد السقاء بالفارسية كراه خوذ قولهم من عن يمين الحية هذا بعض
من بيت هو هكذا نقلت للركب لما ان علامتهم من عن يمين الحية انظر قبل المحنة مرينا
برق يرى بصرهم وجه غالبة اخنالت بك الكل لقطع عن يمين الجانب الجيبا بالحاء المهملة كثيرا
موضع بالشام ونظرة فاعل على وقتل بفتحين وصف بمعنى التقدم لغت للفاعل ولحمة
مفعول برئ السنا الضياء وغالبة اسم محبوبة واخنالت اى تجذرت وتفاخرت والكلال كعنب
جمع كلمة كنبته وهى ستر رقيق والباقي واضح قولهم عدت من عليه هذا بعض من بيت هو
هكذا عدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فنقل وعن قبض بيده يحمل عدت اى صبحت لقطا
من فوق فوخها بعد ما انتهى شدة عطشها ونقل بالضم المهملة واللام المشددة اى نصوت
احتشا وهما من العطش وهو خبر قوله عدت وعن قبض عطف على من عليه القبض بالقاف
كالقبض بالقاف وهو زخ والبسالة الفلاة والجمل المكان المجو الطريق قولهم وهما فى الماضى
اذا كان بمعنى الزمان الماضى قولهم وما زلت اذخره وليلدا وكهلا حين شبت وامر ابغى الطلب
ومن ظرف وبافع بمعنى البالغ اسم فاعل من ارفع على غير الفيل والوليد الصبى والكمل من كان
بين الاربعين والستين وشبت من الشبه خلافا للشباب الاخر من لم ينبت لمحبته وقوله وليلدا
معطوفان على الجملة الاسمية بخلاف لعاطف قولهم ربما او فبت فى علم اخره ترفعن ثوب شما

اى بما صعدت في راس الجبل ترفع البنية ثوبى رياح الشمال وهو يفتح الشين مقابل الجنوب
 واما بكسر هاء فمقابل اليمين وتاكيد لفعل بالنون للضرورة قوله ربما الجامل المؤمل بينهما
 اخوه وعنا جمع بينهما المهاد الجامل بالجيم جماعة من الابل ولا واحد له والمؤمل كؤخر الذى صا
 ذخيرة وعنا جمع بالعين المهملة والجيم واخوه الخاء المهملة جمع عتوج بضم تين وهو الجبل الطويلة
 الاعناق ومهار كرجال جمع مهن وهو لصغير من الجمل والباقي واضح قوله كما سيف عمرة
 اوله اخ فاجد لم يخرج يوم مشهد فانه هشل بن حربى مرثية اخيه مالك وقد قتل يوم صفين
 وهو من جيش علي عليه السلام واضح مبتدأ موصوف بما جدد لم يخرج في افعال من الخرى يعني ذلك
 والمراد به وعمر بن عبد كعب وسيفه هو لصمصاة ومضارب جمع مضرب مضرب سيف
 مقدار شبر طرفة وبها نزل السيف عدم قطعه لعدم حدثه فلفظ السيف البتة مرفوع قوله
 ماوى بار بما غارة اخوه شعوا كاللذعة بالمبسم ماوى صله ماوتة فزخم يحدف الشا وهو صائد
 يحدف حرف النداء وفى بار بما للتنبيه الغارة بالعين المعجمة الافة والشعوا بالشين المعجمة والعين
 المهملة كالصفر المتفرقة واللذعة بالذال المعجمة والعين المهملة احتراق الجمل والبدن من الشا والمبسم
 الزاوسم قوله كما التلوة اوله ونصير مولينا ونعلم انراى نصير ابن عمنا ونعلم انراى كما انراى
 مظلوم وظالم قوله بل بلدة اخوه لا شترى كمانه وجهه الاكام بالفارسية كودالها ودو
 بدله الفجاج وهو الصحاى القم كفرن الغبار وجهه كجفر صله جهري وهو فرش منسوب الى
 الجهرم وهو قرية بالفارس ثم جعل جهرم اسما للفرش المذكور وهو قرية ان البلاد كثيرة الاهل
 قليل البيع فان كثرة الغبار كثرة اهله عن كثرة اهل البلد قوله فتلك حيلة اخوه فاهبتنا
 عن ذى تمام مغبل بطرقتاى ايتها البلاد عرضع اسم فاعل عطف على حيلة والهبتاى شغل
 والتمام جمع تبهمة هو التعويد والمراد بذي تمام الطفل الذى عليه تعاوين والمغبل بسكون
 العين المعجمة وفتح الباء المثناة التمانية الرضيع لذي كانت له حيلة او تجامع عند الرضاع
 قوله وليل كوج البحر هذا بعض من بيت هو هكذا وليل كوج البحر ارجى سدا وله على انواع

من شين
 من شين
 من شين

المبطل

الهوم لبطل اي رب ليل كوج البحر في كذا فظلمة وسدول بضم السين لغطا واوحى اي مد
 على غطاءه بانواع الهوم لبطل اي تحذف المفعول للضرورة اي لبطل اي اصبر ما جمع
 رسم داراه اخر كذا قضى المجبات من جليلة الرسم العلامة وهي مجرد و رب المقدرة والطلد
 ما شخض من اثار الدار والاقتضا جعل الشيء منهيا ومن جليلة بفتح الجيم اي من اجله ومن عظيسته
 في عيني قوله هذا باب الاضافة اي باب احكامها العارضة لها باعتبار كل من طرفها وقيل اي
 باب صيرورة الشيء مضافا ومضافا اليه قوله وخلقه قبل نون التثنية والجمع خلف الاعراب ليل
 جمع مع اللام ودخوله في ما لا ينصرف قوله او اعطى التعريف بالذي لا اقول تعريف المضاف
 بالعهد المجنس للمقارن للامضا فكذا قالوا بالامضا ليه ضرورته ان غلام زيد لا يصير معرفا
 بالمضاف اليه مجوزا ان يكون لزيد علم متعده فلا يفيد الا التخصيص ما تعريفه بالعهد فلكثر
 ظاهر واما تعريفه بالمجنس فكقولهم ندك على خراي الارض النعمة من راجحتها ولما الاستغراف فالكلم
 انزعه مفيد للتعريف لا بعد ملاحظة العهد فيلان الاستغراق من حيث هو محتمل لكونه انواعا
 او افرادا ولذا يكون المعرف بلا معرفة دون كل مضاف الى النكرة ثم انهم قد اعتبروا العهد
 او الجنسية في الاضافة بثلاثة شروط الاول ان يكون الاضافة معنوية لا لفظية الثاني ان يكون
 المضاف اليه معرفة لانكرة الثالث ان يكون المضاف مالم يتوغل في الابهام كالعبر والمثل والشبه
 ولم يعتبر العهد المجنسية في فدا الاول لعدم قصدهم فائدة معنوية في الاضافة اللفظية ولا في
 الثاني لان المضاف فيه نكرة مبتكبين تنكير باعتبار الذات وتنكير باعتبار المضاف اليه العهد
 بعد عن التنكيرين وقصد المجنسية في التنكيرين غير معهود وفي الواحد منهما ما غير مفيد ولا في
 الثالث لان وضع تلك اللفاظ للاستعمال في الابهام فلا يناسب استعمالها في غير نعم اذ كان الشئ
 غاي ومثل واحدا فاد الاضافة تعريفها بواسطة ذلك وجاز ان يجرى على المضاف احكام المعارف
 ولهذا اجازوا ان يكون قوله ثم غير المقضوب صفا لقوله الذين نعمت فانهم قوله كذا في عطية
 هذا حال من فاعل مجاز في قوله نعم ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير

ثاني عطفه اي طرفا جانبك سه وعنقه وهو كذا يتبع عن التكبر قولك كما شرقت اوله وكشيت
بالقول الذي قد اذعته قاله الاعشى وكل من تشرق وشرق من يارب علم يقال شرق برقي الريح
اذ غصرت الغصن بالفارسية كلوكبر شدن والاذا غصرت الافشلاء والقناة الريح قولك رؤيت الفكرة
هذا الى لام الامر مصرع ومن هجرة الامر الى اخر مصرع اخر ومثل هذا العمل شائع على شعر اوما
مفعول للرؤية واللام في له يجه الى وما يقول له الامر هو صا الى الامر والتوالي التكاثر وفي
بعض النسخ بدل اجتناب التوالي اكتساب الثواب دليل كسب الرؤية تكبر من الفكر تكبر خبر
الذي هو معين قولك مفعلي مصادفا وان اختلفا مفعولان في اللفظ والصفة الى موصوفين اهل
ولا الى موصوفين كونه اخصر لئلا يتوهم عدم جواز اضافة الوصف الى الموصوفين في نحو ما
زيد بالكرم فانه جائز قولك اي صمي هذا اللقب الحاجة الى هذا التاويل في مثل هذا المثال
من وجهين الاول اضافة الشيء الى نفسه والثاني اضافة المعرفة ولا يجعلان يقال انهم لم يكنوا
مثل هذه الاضافة الابد قصد التذكير المضاف لنكتة فلا حاجة الى هذا التاويل في اي
مسجد اليوم الجامع اي مسجد اليوم الجامع هذا اليوم الناس في نفسه نسبة الجمع الى اليوم مجاز
وكذا القول في مكان الجامع قولك اي شيء جرد من قطبقة اقول هذه الاضافة صحيحة من غير
حاجة الى هذا التاويل فان بين المضافين عموم من وجه نحو خاتم حد يد ووجودها في كلام العرب
الكثر من ان يحصى كون جميعها ما ولا في كلامهم يعبد جدا قولك كقضاء وحادي يقال قضت
الشيء وصادها اي غابته قولك ويبد هو يفتج ابنا الموحدة وسكون الباء المشددة بمعنى غير
قولك لفظا مفردا قولك لفظا متبنا وصفرنا حال ويحتمل ان يكون لفظا حال ومفردا وصفه
قولك وكنت اهل وحدا اخر لم يك شي بالاهي قبلك قولك والذنب خشاه هذا من
بيت هو هكذا والذنب خشاه ان مررت به واحد واخشي الرياح والمطر فانه ربيع بن
ضبيع غاش ثلثا اربعين سنة ولم يقبل الاسلام بصف في هذا البيت اثنا سنة
ودهاب قوته وان لا يطبق هل السلاخ ولا يملك راس البعير ان نفر من شيء وانما يحشى الذئب

ان مرية ولا يحتمل الرفع واذنية المطر لمرية وضعفه قول اى نداء بعد تداوى اخذ بعد اخذ
 قول اى سعل بعد سعل بمعنى سعالا بعد سعالاى اعانه بعد اعانه قول اى فلبى فلبى يدى مسود
 اوله دعوت لما نابتى مسود دعوت اى طلبت اللام للتعليل وناب من النابتة اى الحارثة
 ومسود بكسر الميم اسم رجل وقوله فلبى فلبى مفعول مطلق لمحدوف هو لب بصيغة الماضى المعلوم
 اى قال مسود اى اجابنى اجابه مكررة من يده اى من احسانه واللب بصيغة المتكلم المعلوم
 للمضاع اى جيلة جابة متكررة لاحسانه والاجابة للشئ المقابل له بقول وفعل وماضيا له
 الاول محدوف بقرينة ما يضاف اليه الثانى نظير قطع الله يد رجل من فاهما قول اى هلك
 ليهل من يد عوفى ثانيا قبل انك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مرتع يهون الزوراء كثر
 هي الارض البعيدة وجلة ودونى زوراء طالبتة ومرتع بالفارس ستر حراكاه وفى الشواهد متع
 يتقدم التاء على الراء مصداق من اى اقبل وقيل بالنون والراء المعجم من نزح البئر
 اذا كان قريب القعر والوسط هو لصواب يهون بالباء الموحدة المتخوذة ثم الباء المشددة التثنية
 المضمومة بمعنى الواسعة البعيدة الاطراف ولين يدعوفى متعلق بقلت قول اى ما ترى حيث
 سهيل طالعا اخره بما مضى كالشهابى معا الحرة للاستفهام وما نافتى وراى من رؤيته
 العيون حيث مضاف الى المفرد ويلزم ان يكون معربا وما قبل ان مضافه ههنا بحسب المعنى الى الجملة
 لان سهيل مبتدأ محذوف وهو مستقر هذا لا ينافى الاستفهام بهذا البيت فان المراد من مضافه
 الى المفرد مضافه الى ما هو مفرد لفظا وينافى كون سهيل مجرورا وان كان سهيل مجرورا فانحن ان
 حيث مضاف الى المفرد لفظا ومعنى معا بتقدير مضاف اى حيث ايضا سهيل ويصح كون طالعا
 حالا على المضاف اليه لكونه معمولا للمضاع ونجا مفعول لقوله ما ترى قول اى وانتم حيث ننظرون
 اى حين اذ كان كذلك ان يكون مضافا للحين الى اذ ينافى قول اى اما الاول اى البيت لا البناء
 على الفتح لان سببه حصول التحفيف قول اى على حين اذ فلا يشرى هذا البيت فى باب المفعول
 المطلق قول فلن يفتدلى ان ينسب الى الكذب قول اى اياهل تحت حظيرة اخولم ولد مضافا ذاك

المدزع: قاله الفرزدق والباهلي الرجل المنسوب الى الباهلة وهي قبيلة والخطبة المرة المنسوبة
 الى خطبة والمدزع بصيغة اسم المفعول بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين من كان اشراف
 من ابيه اي اذا كان رجلا باهلي زوج امرأة خطيبة ولها منه ولد فذاك الولد ما شرف من
 قوله فهذا نفس ليل شفع بها هذا بعض من يبت هو هكذا ونبئت ليلى ارسلت بشفاعتي
 فهذا نفس ليلى شفع بها فاله قبل المنوح ونبئت مجهول من التفعيل والباقي واضح قوله لو ان
 من المسموع اية جواب لو لا محذوف التقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من
 المسموع خبر ان وما جاء اسم قوله قلت قد تقدم اية هذا ايراد على قول ابراهيم بن حنبل
 ومنه هذا يوم يفتح الصادق قوله قال بلفظ الماضي لا يخفى لطف هذه الكلام حيث يمكن ان يرا
 يقال لفظه ومعناه فان اول الابهة قال الله قوله وكلا ذلك اوله الخبر والمشرى قاله
 عبد الله الرعري في يوم احد هو مشرك ثم اسلم ومدى يفتح الميم بمعنى الغاية وذلك مفرد يفتا
 به للمثنى الى الخبر والشرك في قوله نعم عوان بين ذلك وقيل يفتحين اي جهة اي كل منهما جهة الشيء
 نعم وجميعهم يفتحون معنى اخر يظهر في النام قوله كلا اخي وخليفه واجدى عضدا اخره في النام
 والمام الملمات واجدى خبر كلا واخره باعتماد لفظه او باعتبار افعاله وهو ضمير المنكلم ولا
 محذوف في اي نا واحد لها باها عضدا اي قوة ومدد فان العضد كما يتر عن القوة والناس
 الحاد ثقات والامام الاثنان والنزول والملمات النوازل قوله مفرد معروف باي ضمير متعنه
 او غيرها قوله اي وابك فارس الاحزاب وله فلان لقبك خالين لعلن خالين حال عن
 الفاعل والمفعول اي وحيد بن والفارس واكب القرين احزاب جميع حزب هو اطلقه
 والمعنى اين فارس الاحزاب قوله طويلى مع المضاف اليه الشرذلة لان مصدا اي انا هو
 من اجزاء اولية حواها المضاف اليه على سبيل النص والاحتمال ما يخرج الاول من الاجزاء الاولى للشيء
 المعروف واحد لا يجمع لانها الاولى اثنتان بخلاف الجزء الاول من الاجزاء الاولى للشيء المنكسر
 فانه اثنتان لان مجموع اجزائها الاحتمالية كل اثنين اثنين من جنس مفرد فمضد الى المضاف الى

اثنان والى ذلك واحد ولم يخرج في الضمير العات لفظ اى حذر من الالتباس فقولهم ومع
 الاوطان يكون لفظه مع الام والى المتن بالفتح والثانية بالسكون ليكون ضمير فيها وقليل
 بترتيب المرجعين كما حمل عليه الشمس ومحمّل العكس على ان يكون الضمير بجلال فترتيب المرجعين
 قوى لهم اسم لما كان الاجتماع اه فقولنا جلس زيد مع عمر جلس يدي في زمان اجتماعهما
 في هذا الزمان وفي مكانه كذلك واستعماله في زمان الاجتماع اكثر فقولهم فريشتي منك وهوى
 معكم اخره وان كانت زيارتكما فاجتماعهم في مدح هشام بن عبد الملك لعنه الله الفاء
 في فريشتي كالفاء في جزاء الشر او نفس الجزاء على خلاف في جواز تقديمه على الشرط والشرط
 المال والمحبب الغاش والام بكسر اللام يقال فلان يزور ما اى بمسألة وتراخ اى قليله
 والباقي واضح فقولهم بكت عيني للسيرة الزجر المنع والاسباب صلب مع والباقي فقولهم
 وهي نظيرة اى تمثيل هذا الاعراض غير ارد ههنا لان المقوى للشبه بالخر في اى انما هو
 محذوف صدرا لصلته وهو محقق فيها في كلا الحالين بجلال المقوى فيما نحن فيه فانه انما هو لنته
 معنى المضاف اليه دون لفظه وهذا لا يتحقق فيما نحن فيه الا في صورة واحدة وتحقق ذلك في غير
 بعد لما استعمل في معنى حر في محتاج الى الغرض به بذلك المحرف في الافتقار واقصى لك المشبه بنائه
 لكن لزوم الاضافة ما نفع من ذلك واعرب بالاصل فاما اذا نوى معنى المضاف اليه فقط لدل ذلك
 الالفاظ عليه دلالة اللفظ على معنى في غيره وتشبه المحرف من وجه اخر فقوى به الشبه الاول ورفع
 ما نفع فصا منبته واتفاق الاحوال الثلاثة اخر فلا لانه اما ان لا معنى بدل عليه وكان ^{بطل}
 عليه نفس لفظ ذلك المعنى واما الاصل فانهما يكون مرجعا عند فقد ما يقتضى يقتضى مقتضا او
 الجواب ان المضاف اليه المسمى غير منوي بخصوصه منوي بعمومه كاحققنا سابقا ولا يصور معاني
 تلك الالفاظ لا يصور ما تصنف اليها بعمومه فيرد ههنا ما يرد في اى فافهم قولهم وكذا اذا نوى
 لفظه دون معناه الاحتمالات العقلية في الغير تشبها بحسب المضاف اليه خمسة واحد منها غير موجود
 وهو بلفظ دون معناه والباقي موجود فقولهم اذا نوى المسمى بهذا القسم لفظه موجود

المرايا كلها في خلافة الخليفة
وبالعكس وخلافة أبي العباس
مختصة بالمقدوني وأما جميع
ولكل القسمة الموصلة كما في الدار
من العباس فيهم

والثانيث مع التذكير واثنى عشر للإعراب مع الاقسام الستة مع التذكير واثنى عشر للتذكير ^{نفس}
 مع الاقسام الستة مع التذكير واما في اربعة امور وهو اربعة وعشرون واكتفى الله عن امثلتها
 بسبعة امثلة الا ان للإعراب بدليل ظهوره في لفظ المضاف اليه الثالث والرابع للتذكير
 والثانيث بدليل عود الضمير والخامس لخلقه المثنى عن المفرد في الافراد بدليل افعال الخبر
 والسادس لانه الاول ان يكون المضاف المهذوف بعد اسم الاشياء فامثال لخلقه الموث
 عن المذكور في التذكير بدليل عود الضمير لانه ان يكون بعد الفعل فامثال لخلقه المفرد الموث
 عن الجمع المذكور في كلا وصفيه وهذا احسن اظهر والسابع للتذكير بدليل وقوعه حالاً فان امثله
 لا يعرف بالاضافة الى المعرفة فوق اي بدل شكر زقم وقيل اي رزق لسانكم التذكير بـ فلا
 شاهد فيه فوق بسقون من وردا ليرجع بسقون بصيغة المجهول والسقون قد يتعدى من
 الى المفعول الثاني نحو قوله فوق بسقون من ماء صد بد فقول من ورد يكسر الواو وسكون الراء
 الما الوارد على النظم وعلى انظر مفعوله الثاني وكان ليرجع اسم مكان ذلك الورد وعلما
 متعلق بالورد ولتضمنه مفعول الورد وادوا بالوارد المقدار الحال عن الورد ونبته الورد الى كل من
 والما على سبيل الحقيقة لكون كل منها صفة كالا ان الاول شهر ويردى بجذوف المضاف للورد
 ويصنف بفتح الفاء المشددة وضم الفاء اي يختلط ويمتزج والحق الشرب بالخالص السلسل
 سهل فوق في الحلق لغد بته وصفاته فوق والمسل من رانها ناعمة اخه على ما في بعض الكتب ^{الغير}
 الحقيقة هكذا والورد من الواو ناعمة ران جمع رن بالضم وهو اصل الكم الذي يصيبه لغيره ^{الورد}
 بفتح الواو بالفاء سبعة كل ونفع وفاح كلاهما بالياء المهملة ومعناه بالفارسية ويزيد فوق ما اكل امرئ
 اة اي لم يسبق للصوب لم يسبق السيرة والخصا السنية والنازلت بنا وصفا للارد ناد
 لوطج بها الطيخ لفرى لزارو وقد كثر لاصلها يتوقد بالتأني اي تشتعل ففعله نار بالجر
 كل نار فوق ذلك المضاف فاعل فعل فوق لم ترك يوماً نفسك اة هذا شرا الذي بالكسر مقصود ^{لها}
 اي لم تمنع نفسك من هواها ففعله ما شاءت سبعته هلاكها فوق هل اتم تاركوا الى عابجه

هنا رتبة فوق كذا تحت هو مادة اوله في شمس بحر لا الكون ومدحتى الفاء متعلق بما سبقه ورشنى
كيعنى من رشت السهم اذا الزقت عليه الرش والمراد به ههنا اصلح خالى ولا كون مجزوم محلا هو
للامر الواو فى ومدحتى يجمع مع والمدحة المدح وفاعله ومفعوله كلاهما هو المتكلم والناحية الفاعلية
تواشده والصخرة الحجر والعسل كقبيل ما يزيل به العطار غبار اجناسه وهو بالفارسية حار
عطاران والمعنى اصلح حالى مجرحة اذا صدمت نفسى ثرت مدحتى فى النفوس واحد ثبت ما
اصدما عليه فى نفسى لو امكن تحت الحجر بالعسل فى عدم الاثر والفايدة قوله ما ان وجدنا
الهوى العشق وهو فى موضع المفعول الثانى ومن طب يتقد بر دله كنى الطب زيادة من
او يتقد بر داء من كتب الطب عدم زيارتها مفعول اول ومتعلق بمتعلق المفعول الاول لقوله
وجدنا ولا اعد منا اى وجدنا دائما لان نفى النفي اثبات والقهر الغلبة والوجد بالفتح العشق
والصب بكسر الصاد وتشديد اللام العاشق وهو نائب فاعل للقهر واصنف اليه بتوسط فاعله
فى البين وفيه اشكال الاول تقديم الفاعل على العامل الثانى ان الفاعل ما قام به الحدث
لا نفس الحدث والجواب عن الاول جواز فى الضرورة وعبر الثانى بان الصلابة فى عشقه فوق
النجب ايام والداء النجس فاضاى ولد ولد النجيبا والداء اياما هو وقت نجل الوالد بن
ذلك الولد والنجل بالنون والحجم للسل اى وقتا صبراه شيلا فنعى نجل لولاه ذلك الولد فى قوله
لشقى امتيا حاة اخن كما تضمن مائة المنة الرصف فاعل لشقى عابدا لام عمرو المدكور قبل
والامتناع الاستبنا اى عند استبنا كذا والكونها مسوكة والندى يفتح النون مقصودا
بالفارسية ثم وهو مفعول ثان لشقى ومضاف الى يفتحها اى ما الفم بتوسط المسوال الله
هو مفعول اول لشقى وما المنة مفعول لثمن المنة السخايرة والرصف يفتحها جمع صفوة
حجارة مرصوف بعضها الى بعض اى موضوع على وما الرصف رق واصفى قوله كما خط الكتاب
اى تمامه بقار اى يزيل خط بالخط المعجم فاضم بول الى سم هذه الدار كما كتب كتاب بيد هو
بوما بقارب نفوسه او بتاعده وجعل شبه الاند راس التفرق وضم لهو كى يجعل خطه

او بان من قبيل جده
عديده

مقصود بالمدح
صدية

به لان خطه اشبه بالانداس من سائر الخطوط ومثل الان من اهل الكتاب يزول كسيع من الزيل
 بسكون الاء الاء والافناء قولهم من ابن الشيخ اة اوله نجوت وقد بل المرادى بسبقه قاله
 معاوية بن اوسفيا لعنه الله حين اُتي من الموت وقد ضربه الخارجي قتل على عليه السلام بقية
 ابن عليم المرادى الخارجي في بلد كوفان والمراد بالاباطح مكة ونواحيها اذا ابوطا عليه السلام كما
 من اعين اهلنا واشراف ساكنيها قولهم كان برزونة البرزون فرس ليس ابواه عريسين ابا
 عصا منادى بحذ حرفا لندا قد فصل بين المشا والمضاف اليه والباقي واضح قولي هما
 خطتا اما اساراة اخوه وامادم والموت بالحديد الخطبة يضم الحاء المعجمة المحصلة واسا بكسر
 الحاء الاسر المراد بالدم سفك اى القتل والحرب يضم الحاء المهملة وتشدد بدل الراء مقابل العبد
 واجد واسم تعصبيل اى احق من الاسر والمنه قولهم خليل املك مع هذا بعض من بيت هو
 هكذا خليل املك منى بالذى كسبت بدى ومالى فيها بعض طبع لفظ ما فى ما الى فانه
 او استغناها بكارية وحذف لا يعطى للضرورة والباقي واضح قولهم ثم اوى اة هذا بعض
 بيت هو هكذا اطوف ما اطوف ثم اوى الى ما وبرى لنفيع اوى الى ارجع والنفع بالفاء
 دوح ترش يا اب شهر بن قولهم ولست بمدرك ما فاف مناة اللهف بالفارست حسرت
 خور دن وهو متعلق بمدرك اى ما ادرك ما فاف منه بالحسرت او يقولت كذا لبت كذا ولا
 يقولون كذا كان كذا قولهم اودى بنى هذا جزع من بيت هو هكذا اودى بنى واعقبون
 بعد الرقاد وعبر ما تعلق اودى اى هلك بغير اصله بنون فاضيف فقلب د غم واعقبون
 اورثون والرقاد بالضم كالرقود بمعنى النوم والمراد رقاد البنين اى موتهم ورقادى اى غفلته
 عن مضايئهم وبعد الرقاد على هذا زمان التنبه وعبره عطف على حسرة اى دمعاً ولا تعلق اى
 بول تلك تعبيرة او كل من الحسرة والتعبيرة قولهم سبقوا هوى هذا بعض من بيت هو هكذا سبقوا
 هوى واعتقوا الهوام فتمروا لكل جنب مصرع وهذا البيت مع البيت الذى قبله من قصيد
 فالها ابو ذؤيب في مريثة حسنة من بنه قد هلكوا جميعاً فى طاعون والضمير فى سبقوا للبنين

اعمال المصنف

المذكورين والمراد بقوله هو موت الشاعر وبقاؤهم فان بقاء الاولاد ما يهوبه الاب هذا
 على ان يراد بسبقوا معنى تركوا وهو اهم موتهم ولقائهم احبوه واعفوا بالنون اى جعلوا اليه لهم
 عنق ما يحبونه وتحرموا بالحاء المهملة ما مضى مجهول اى جعلهم الموت محرمين كاحترام المضيف للمضيف
 ومثل اى خذوا واحد بعد واحد او بالحاء المعجمة اى هلكوا والمضارع السقوط ومضارع الجنب
 كذا يتر عن الموت قولهم غير مضمر اى يكون اسما ظاهرا لا ضميرا جعل المصدا والمراد انه لم يكن محذوفا
 بان كان مذكورا لان عمل المصد والمقدر ايضا ضعيف هذا لكن تمثيل النتم للمضمر كالنصر في
 ارادة المعنى الاول ويمكن جعله على المعنى الثاني بالقول بجذ في المصدا في المثال فيقال التقدير
 وهو المحسن فانهم قولهم ولا بعد وبان يكون فيه ثاء الوحده قولهم ولا مجموع عدم التعرض لنفى
 التثنية اشعار يكون نشبه المصدا عاما لقوله ضعيف النكابه اه قد مر شرح هذا البيت في باب
 افعال القلوب قولهم يجايب به اه يصفى في هذا البيت مسافرا معرنا فثم واحده بالما تفسر كـ
 عطشا ناكرا يموت من العطش ويجايب بمعنى يجيب الصم وبراى بالماء والمجلد بالفتح وهو الرجل القوي
 فاعله والحاء اذ بالحاء المهملة والراء المعجمة من لاحظ غايته الامور وضمير تركه مضمرة ضمنا افعاله
 والملا مقصورا هو التراب هو مفعول المصدا ونفس كـ مفعول لقوله يجايب لا يبعد ان يكون
 المصدا مضافا الى المفعول بجذ في لفاعل والملا منصوب بنزع الخافض اى ضمير تركه الجمل كغيره على
 الما فتأمل قولهم تركته بلا حساه جمع محسن وهو الفارس يتبعه يسير بان مكان وزمان ليس به
 قولهم غير المجازى على الفعل المراد بالجر بان هم سنا صيرناه الشق مشتقا منه لشي اخر المصدا
 على الفعل دون اسم المصدا وهذا الجريان اما منسوب الى معنى المشتق فلا الى لفظة تركه كقولهم
 المادة واما الجريان المستعمل في اسم لفاعل والصفة المشبهة فهو عطف المطابقة والواز نزل لا يفتح
 ان الاول تقدير الجريان بالمعنى الاول بغير ون على لان يقال المراد بالجريان هذا المعنى مع حساه
 لصيرته مفعولا مطلقا للفعل كما قيل حتى يهزنى بذلك عن اسم المصدا والمصدا والمجمله كالتقدير
 في نزع المصدا العامل قولهم ان كان غير علم اه هذا شرط لعمله الخار في فبا ثناء الاول

ضرب

[illegible]

ولا شاهد فيه قولي مخافة الافلاسة اوله قد كنت دأبت بها حسنا فادأبت من المداينة وهو
اعطى القرض واخذه وحسنا كضرب سم رجل والمخافة الخوف والافلاسة الفقر اللبان الماطلة
في داء الدين يعني اني اعطيت القرض بما اريد خيرا وقبته حسنا فالرعي عنه غير خاطا في اداء
الدين ولم اعط القرض بغير خوف من افلاسه والماطلة اذاته والحسن ان كان من القرض
وان كان من الحسن بقتله بالسهم فمنع قولي ليدل على فاعله اي ليدل بالضم على فاعل
المصدق قولي اليه اي الي فاعل المصدق الذي هو فاعل ما صيغ ايضا قولي مقدما او مؤخرا الاحوال
الاحوال الالة اما ان تكون باسمها لاسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمر اما ما كان اسما
ظاهرا او ما كان ضميرا او اما ما كان ملفوظا وما كان مقدر او ما كان المراد هو الثاني وان كان
باباه ظاهرة ما ذكره في المصدق لان اسم الفاعل اذا كان ضميرا اي ضمير امرجه اسم الفاعل فهو
كمصدق كان كذلك في الاحمال عن العمل ولو وقع عمله في الضمير ليعمل المحل على حذف الفعل ما
ان يكون الاحوال الاربعة احوالا لمفعول قول في العمل وهو معمول اسم الفاعل والاختزان
لفاعله وهو نفس اسم الفاعل والظن والمضمر ضمنا بالمعنيين لكن الاول في الحمل على المعنى
قولي جار با على صيغته الاصلية المراد بالصيغة من ان اسم الفاعل قولي وما وعدت عنها
فيه اشارة الى ان صيغة اسم الفاعل من غير عدول لا يكون الا الصيغة المعهودة المشهورة بصيغته
قولي ان كان عن ضمير الى اخره عن ضمير متعلق بمجرى قديم للضرورة ومجرى مصدح وبأوه
معنى مع متعلق بمقدّر خبر كان ثم اعلم ان الشطرين اما المجموع نوعي عمل اسم الفاعل بعضا
والنصب لكل واحد منها حتى يرد عليه ان عمل رفعه لا يتبع بانتفا الشطر الاول فان اسم الفاعل
يعني الماخذ بعمل في الفاعل نقا فاقول لا يخرج اه قبل الصواب ان يقول بدل اللفظ في الوجود
المعنى وان يقتصر عن قولنا الفعل المدلول بده يقولنا المضاع اما الاول فلان الفعل جوب
شبه معناه بالمضاع لا لفظه به ثابت مطلقا واما الثاني فلا اختصا اقول مرادة جعل الفعل علته
للشبه اللفظي من حيث الدلالة الذي هو راجع الى الشبه المعنوي لا من حيث الموازنة كما توهمه

اعلم
ان
الضمير
على
الفعل

اذ شبه لفظه

المعترض وذكر التطويل المذكور للاشارة الى هذا باختصار وجازا فليقلقكم بالوصف شعر
بالجبهة وانما جعل هذا الشبه لفظيا مع مكان جعله معنويا بصير معروض الشبه والعمل الى
العلية والمعلول شيئا واحدا فافهم قولهم وقد يكون لغت محدث عرفاني عرف بخصوصه
والاضرف لكل وصف محدثا الموصوف موصوف بعمومه فلا بد عليه انه يقتضي لا يكون
يقوينا لا خفش نحو ضارب زيد عمر وامر ضارب لكل قول في كثرة اعلم ان المبالغة ان وباد بحسب الكيف
والكثرة از وباد بحسب الكم وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر ومتعلق قوله في كثرة احتمالات الاول
ان يتعلق بالمبالغة اشارة الى ان المبالغة التي تدل عليها تلك الصبغ بواسطة الان ياد في كم
الثاني ان يكون بمعنى في وقت كثير متعلقا بقوله بدل الثالث ان يكون متعلقا بالبدل
والمبدل منه اسم الفاعل المعتمد بما يدل على التكرار الرابع ان يكون متعلقا بالمستعملة
المقدرة وصفا لقوله فعال ومفعال وضعيل والاخير اظهر قولهم انتم تشار بواكها المتحاشين
نحو الا بال كثير واليوانك جمع بانك وهو لا بل الشابة الانثى قولهم ضربت بنصالة اخوانا
عد موازاد فانك غافر قال الربو طالب الد على امير المؤمنين عليه السلام في مرثية ابيه بن مغيرة
وقد كان خرج الى الشام فمات في الطريق ونصل السيف طرفه الدقيق من جانب طوله وسوق
بضم سين وسكون الواو جمع ساق والعاظرا بالعارسية في كنفك لغيره يا امير ضربت بسيفك
سوق سمان الا بال واليوانك بسين جمع مميته وهي بالعارسية فرير واذا عدم زاد ان لم فانت
تقعر سمان الا بال وكان الضرب في العقر كناية عن تحرقها والاطعام بها قوليها اني انتم من حقون عرض
اخره جحاش الكوملين له فدد من حقون بفتح الميم وكسر الراء المجزوع من اي غار قون والعرض
الناسوس جحاش يتقدم انما المهلة المكسورة على الجيم جمع جحش بالكسر اسكون ولد الحمار والكون
بالكسر اسم ماء في جبل طي العندند بالفتح الصوتي هم عندى بمنزلة الحمار التي تصوت عند كبره
واضافه الجحاش الى كبره لان ملائكة قولهم القاتلين الملائكة لا تبال بعد خبر معد حسبا ولا
القاتلين منصوبين في البيت السابق والجحاش بالجمعين او بالحقايق الملائكة كبر القوم قولهم

آة غفر بضمهم جمع غفور وكذا فخر جمع فخور يعني ان لهم بآرة وفضلته على غيرهم بسبب انهم غافروا
 لقومهم ما صدر عنهم وليسوا بمكبزين قولهم ونصب الاسم عطف على التحويل وانما توقفت الاضمار
 على التحويل والنصب لان هذا الاسم معمول الاسم المفعول ولا يضاف لوصف المتعدى ضائفة
 الى المفعول الا الى المفعول منع فقد انه يجب ان يكون بدله ما يشبه به قولهم على الشبه اي على
 التشبيه بالمفعول قبل هذا اذا كان الاسم معرفة واما اذا كان نكرة فعلى التميز اقول لا يضاف اسم
 المفعول الى هذا الاسم الا اذا كان معرفة فوق لم يكن المقاصد الورع الورع بكسر الراء صفة مشبهة
 وهو مبتدأ خبر قوله يعود المقاصد قوله والولاية المراد بها القصر في الامور قوله ونفقا
 آة التفار بالفارسية كوج كرن والشراد بالفارسية رميدن قوله سفارة السفارة اصلاح
 وجعل الشخص سولا قولهم وجرل جزال الجزال الصخرة الامر تاما ومحكما ومعنى العظيمة وسيلان
 الكلام والامتلاء قوله وبليغة البليغة بالضم والفتح والقوة البليغة بالفتح الحسن الشر وشيع بفتحين
 ضد الجميع فوق كفتل التقدير الى قوله اقامة هذا المجموع كلام مشتمل على بعض مصادد الامثلة فيه
 فقوله اجمال من يحمل لفظ من فيه بفتح الميم بالكسر اضيف اليه اجمال والتقدير ورون لك كما في قوله
 قدساة فلان من انشا عنهما مطابق للمثل ولا يحتاج الى ان يقال حذف تنوين اجمال للتصريح والاعمال
 في هذه الامثلة كلها يصح هذا الامر لان بعضها ماض كما توهم ثم ان الشك ان جعل بعض هذه الابواب ان
 مثل ان اشارة الى ان قد اختلف وزن مصدر افراد كل باب منها وان اختلف وزان مصادر مجردات
 تلك الافراد وذلك الاختلاف ظم في مجرد فاسوى نخرج وتعلم واما فيها فلان المصدر السماعي في
 مجرد تعلم جالدا بفتح الدال مع الكسر لم يمت في مجرد نخرج الارجاج بالكسر قوله واحسن الخرجنا ما
 اكثرت في هذا الباب بمثال واحد لان هذا الباب من المضاعف بكاد يوجد بخلاف تفعلل المحقق
 به متحدة مع المثل الخراف حرج قوله ونزى ناز بها هذا كما وقع في الشعر وهي تنزى لوها تنزبا
 كما تنزى شهلة صبيها تنزى بضم الشا ونا غلبا غلبا الى امرأة والتزبه التحريك والشدة بفتح الشين
 العجوة شبه بذلك المرأة اذا جذبت بهما الدلو لولحجر من البئر يبدى امرأة ترض صبيها فوق كفتل

امور
 من
 التز
 من

ارباب
 ارباب
 ارباب
 ارباب

آة النوع من ليس الخار والعام والتميز في هذا باب بنته اسما الفاعلين اقول عبارة المتن ابنته
 اسما الفاعلين وما قبلها وبعدها عبارة التي قبل قولها وبنته اسما المفعولين بضمة ان الش
 قرا الفاعلين بصيغة الجمع والصواب ان بصيغة التثنية يحمل اسم الفاعل على اعم منه ومن الفاعل
 الصفة المشبهة وتسميته اسم المفعول اسما فاعلا ثم نقول انما نقول بالكتاب ان العنوان المعنون بثلاث
 يلزم جمع غير علم العالم بالواو والنون ولم يقل اسم الفاعلين بصيغة المفرد واردة الجنس للتثنية
 على كنه او ان كل منهما اقول الحق ان بصيغة الجمع لكن بعد تظليل من الاول تغليب اسم الفاعل على
 المشبهة الثاني تغليب الفاعل العاقل على الفاعل الذي لا يكون عاقل اولا يقصد باسم الفاعلين
 ما يشمل اسم المفعول لما ذكره بعيد هذا ولهذا ذكره ثم من عند نفسه فان قلت اسم الفاعل مركب
 اضحا وقد سبق ان المركب لا اضافي لا يجمع هذا الجمع قلنا جمع هذا الجمع ههنا هو المضاف اليه
 لا المركب بينهما فرق فانهم قولي وفيه بنته اسما المفعولين لم يقل باسم المفعولين مع كونها اختصارا
 الى ان المصداق ذكر ابنتها في ضمن ابنته اسما الفاعلين بالفتح ثانيا على ان ابنته اسما الفاعلين انما هي
 اهم بان يذكر ما يدل على ذلك من تقدم ثانيا ابنته الصفة المشبهة التي لم يذكر ما يدل على ذلك من تقدم
 بيان ابنته الصفة المشبهة التي لم يذكر عليها بعد على ثانيا ابنته اسم المفعول الذي ذكر عليه غيب عمل اسم الفاعل
 فتنبه قولي فهو غاذا اقول كان المتعارف بينهم عند اراءه ان يقولوا ان الوصف من لفعلا فضلا
 هو الفاعل ان صدر وهذا الوصف بلفظ هو ان كان غير اسم مفعول وبلفظ ذلك ان كان اسم مفعول
 فيقولون ضرب فهو ضارب ذلك مضروب لا بد ههنا من ثانيا انك تكتفي الاولى تكتفي ادخلا لفاعلا لفظ
 هو وبيان الرجوع والمشار اليه فقبل ان فاء جزء حذف شرطه والرجوع والمشار اليه اسم الفاعل واسم
 المفعول اي ثابت ان ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلا وقيل ان التفرع والرجوع والمشار اليه
 فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناظ ولا بعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية الثانية تكتفي لخصا
 الفهم باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهما ان ما حكم عليه بالخصا فضلا ذات ذات صفة
 ناشئة من تلك الذات فلم يميز تلك الذات عن تلك لصفة غائبة القهر فكانا متحيدتان فتاسب

يعبر عنه بالضمير لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ما حكم عليه بالمضرب
 مثلا هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتغالها على الذات الصفة
 في غاية الوضوح فتناسب يعبر باسم الاشارة الموضوعية للاشارة الى الذات والصفة ^{هنا} تظهر
 في هذا المقام قولهم اي سال يقال عند الماء والدم اي جرس وسال ومصدره الغد وهو بالذات
 المحبة قولهم نحو اشترى يقال فلان اشترى كثيرا الفرح قولهم وثابها فعل الظم ان فعل وفعل بمعنى
 المفعول من المجازات الشائعة واصلها موضوعان للمعنى المسمى كالمخلق والقسم قولهم بعد تقيد
 اء الظرف متعلق بقولهم او بقوله استحسن قولهم فخرج بما ذكرناه اعلم ان استحسانا جارا للفاعل غير
 متحقق في اسم الفاعل المتعدي كذا في اسم الفاعل اللازم بعد تقيد والتحويل وامان به وتقبل
 التحويل فتحقق لا يفهم من كلام الشئ ههنا فخرج الاول من تقيد المص والى الثالث مما ذكره ففسره كانه
 لم يتعرض لخراج الثاني لعدم وجوده قولهم زيد كاتب بوه ان ارد بالكتابة ثبت له الكتابة لفعل
 فهو اسم فاعل متعدي خارج عن كلام المص وان ارد به ما ثبت له ملكة الكتابة فلا معنى لخرجه لا لصفته
 مشبهة للمص الا ان يرد بالكاتب ما يقابل الشاعر ويعني موقع الكتابة مع قطع النظر عن بليغته
قولهم واستحسن جارا للفاعل اشارة الى جواب اعتراض اورده ابن الناظم على هذا التعريف
 اعتراضه ان العلم به للذات الاستحسان موقوف على العلم بكون الصفة المشبهة فلو عكس دار وحاصل الجواب
 ان العلم بهذا الاستحسان لا يتوقف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل بمجرد النظر الى المعنى
 اقول يمكن استنباط هذا الجواب من كلام المص بمجمل قوله معنى بمنزلة النسبة قوله استحسن لا للفاعل ثم
 لا يخفى عليك ان ذاك هذا الاستحسان بالنظر الى المعنى بعد تقيد والتحويل في الصفة وقيل في اسم
 الفاعل لا بعد مجرد اعاظاه فتنظير قولهم هنا على التشبيه اي في هذا المثال الذي هو فيه
 معرفة قولهم زائدية قد تقدم معنى ذلك عننا في اول باب الاشتغال فارجع اليه قولهم وهو
 المتنازع فيه اي هو مفعول تنازع فيه لافعال الثلاثة اي قوله ارفع وانصب اجر قولهم لكن هذا
 ضعيف اعلم ان مسايل الصفة المشبهة على ما ذكر المص ست ثلثون مسئلة وعلى ما ذكره الشئ على

اعمال
 المشبهة
 بالصفات

افتناء ضعيف فيفتح ويمتنع وحسن اما وجه الضعف فلا امر به الا بالاول نصب لصفة الجرح من ال
المعول المعرفة ومثله ان لصفة اذا كانت مجردة عن ال ضعف شيئا بال فعل وذلك
سبب لتلا عمل العمل المجازي المحتاج الى قوة العامل وذلك لنصب على التشبيه بالمفعول اما اذا
كانت مصحوبة لال الموصولة كما هو الحق عندنا وعند النحاة والصفة بالفعل كاسم الفاعل
المعرب بها فتقويت مشابقتها بالفعل فعملت عمل المجازي ايضا بالضعف كذلك اذا كانت مجردة
وعلى النصب المعول للكرة فان النسخ على التميز وهو عمل حقيقي يمكن ان يعمل كل عامل
قويا وضعيفا وذلك الوجه موجود في ربيع مساهل الثاني جرح الصفة الجرحية عن ال ايضا
الى ضمير الموصوف والمضاف الى المضاف الى ضمير ومثله الضعف في هذا مشابهة ضا
باضافة الشيء الى نفسه لان المضاف الى الشيء بواسطة مضاف واحدا واكثر ينسب الى ذلك
المضاف اليه لئلا يثبت فكان اضعف اليه بضا ومضاف ذلك المضاف اليه متحد مع مضاف لال لصفة
المجردة عن ال المضاف الى ضمير بواسطة او بواسطة وهذا القسم موجود في مسئلتين
واما اذا كانت مصحوبة لال فالمضاف اليه لا يخرج من المضاف لال لصفة لا عنده لكنه متمتع لما سئل
والمشابهة لا ضافة الشيء الى نفسه ان لم يكن بمنزلة اضافة الشيء الى نفسه في الامتناع الا انه
ضعيف جدا واما وجه لفتح فهو خلو الصفة وما بعد ها عن ما يربط بالموصوف في الرابط في
الصفة هو الضمير لا غير وفيما بعد اما الضمير واللام المشار به الى الموصوف كالضمير
في ربيع مساهل واما وجه الامتناع فهو خلو اضافة الصفة عن التحفيف وعن التخصيص عرجة
الرابط وعن العمل المجازي كما في بعض صور اضافة الشيء الى معولها وذلك ايضا في اربعة مساهل
وجبة الحسن فمما خلو المسئلة عن وجه الضعف والفتح والامتناع وذلك موجود في اثنتين
وعشر بمسئلة فاحفظها قوله لا يفتن الا بفتن من الحق فان النقص هو النقص عن الحق قوله
واها للبلية قد تقدم شرح هذا البيت مفصلا في باب اعراب الاسماء الستة قوله حال كونه
لم يجعل الطرف متعلقا بالنطق وجه المسئلة على اللغو وشاردة الى ان تاخر افعل عن لفظ بابا لفتح

هذا
الضمير

لا بالنطق فقط قول النكرة احتراز عن قول من يقول انها موصولة ما بعد ما اصلتها وخبرها قول
 وهو شئ عظيم والمراد بالنكرة النكرة الثابتة الى الموصوفه بوصف مقدر وقيل ما استعملها
 وهذا احسن لما ذهب اليه القائل به نادر ولهذا لم يتعرض له كثير من النحاة واحتمل كونه موضوع
 ناقصة على ان يكون ما بعده صفتين وخبر محذوف فالفاء رابعة احتمالات كونها نكرة تامة وقصة
 واستعملها مبهمة وموصولة قول ان ردتاه اشارة الى ان الامر بالنطق مشروط بوجود ^{التعجب}
 واردة اظهرها به ولهذا لم يجعل قوله تعجبا مفعولا له او حالا قول وهو خبر له بحسب ظاهر المعنى
 والا فالتعجب من الانشائيات قول قبل فاعل احتراز عن قول من يقول انه مفعول والبالغة
 والفاعل مضمون غائب الى المصدر المستفاد منه والمخبر على الاول من قولنا احسن يزيد
 صار زيد احسن شدد بدو على الثاني جعل الحسن بهذا احسن شدد بدو ولعل ان ما فعله
 وافعل به على المذهب الثاني مبنيان على سناد الفعل الى المصدر فان ما مطلقا غائبا
 عما اشتق منه الفعل ومعنى قولنا ما احسن زيد احسن قول لا رتبة لكن قد يكون
 من ان كما يحق في قول الشاعر واحبب لنا ان يكون المقدم ما قول والبقاء صيغة التعجب لما كان
 لما كان المتعجب منه حقيقة في التعجب بالاصالة ما استغنى عن الفعل والمراد ههنا معرفة صحتها
 فيه بهذا القول على ذلك لا يثبت ان المستباح حذف نفس لفعل قول بضم هذا بالفتحة
 المجعولة من الوضوح الى هذا اشار بقوله لا يلتبس فان الوضوح كان ضد الالتباس قول
 جزم الله قاله مولانا امير المؤمنين عليه السلام وريبعة مفعول لقول جرير العفري
 الشخص كل عضو وفرجه مخصوص عن المعاصي الكرم ههنا عطف الجائز ومبدأ اعطاء الله قول
 قدما اي ابدأ قول اي نفذ بالذات المجعولة اي المراد بالجملة المعنى التضمني قول وهما نظيراه
 الاول نظير ليس وعسى والثاني نظير هب تعلم قول من فعل ام بين ما يخالف الفعل بعد
 صيغة التعجب متهربا ساء بالتعجب لا لتناقض بخلاف سائر الخالفات فان التعجب مصوغ منها ولو
 بالخلاف والاختلاف قول نحو مات وفقى ان كان المراد بالموت زهوق الروح من اخر اجزا

البدن فلا شك ان دفعه لا يتحقق الا في المكان ولا يفضل الفضل والانتصار وان كان المراد به
 مركب من زهوقه عن كل عضو من البدن فلا يخفى انه تدبر محي يقبل ذلك كما وكيفا وكذا ما
 بمعنى الروايل قولي في كونه على الفعل لم يقبل في ذلك لانه على التوكل والعيب المحل لان شرب لا يدل
 على العيب المحل لان مطلق العيب لا يحكي وصفه على الفعل بل لا قاعدة له قولي لم يحسبت
 بحاجتك تدبر ان المراد بالعبادة جعل الشخص ذا قصد وهو من فعل الله تعالى فلا يتعمل
 الا بجهولة المراد بالمازوم الملازم الاضلاف ومن جعلها بمنه صيرة الشخص ذا قصد ففعلها
 معلومة وسيجيء مثل هذا في اخر هذا الكتاب قولي واعظم بها ضرب لفظ ما قصد به اي بضره
قولي ومثل ابن الناظم قد عرفت المخالفة في التعجب من الموت وامثالها لكن صوغ الفعل من نفس
 الموت غير واقع البتة ولو اردنا التعجبه فبالخلافة ثم اقول يمكن التعجب عن الموت بحسب الكبر
 قولنا ما اكثر موت فتبلة فلان قولي بما التجمع موت هذا من الضج كالوجع بمنه صيرة الشيء
 ذا مصيبة وذا غم او ذا ألم ووجع والنظم ان المراد هو المعنى الاخر قولي وقال ابن هشام انه ثبت لقال
 ابن هشام اما علان معنى الموت زهوق الروح من اجزاء البدن كما سبق وعلان التعجب ان كان
 على سبيل المخالفة فالمفعول هو المتعجب منه حقيقة والتعجب في هذا المثال انما هو في تجميع الموت
 لا من نفسه لا بقى التعجب نحو ما اشد ودرجة انما هو في شدة تباينها في نفسنا فانقول شدة ذلك
 مرتبة من مراتب لدرجة قولي ما اذرعها هذا مشتق من الذراع كالعطار كما اشار اليه الله ولا
 يستعمل للذراع فعل حقه ينسب شدة فاعلم اليه هذا ما يخالف الصوغ على الفعل قولي وما اخصر
 هذا بانحاء المعجزة والصفا المملة قولي وقال بنو المسلمين انه قال عباس بن مرداس وهو من المؤلفين
 قلوبهم والمخاض واضح قولي قال بصريون انه وجه قول البصريين على زعم ابن عصفو صدر المجتهدين
 بالفعل وجه قول الكشاف على زعمه هو انهما في الاصل وان كانا مجتهدين الا انهما بعد ذلك
 وضعنا لانتالامح والذم وحكي فيها العرايمها السابق على الوضع فصارنا اسميتين فكونتهما

راجع
 في
 هذا

باعتبار هذا الوضع لكن لا ينبغي ان مراد الكسائي لو كان ذلك لكان التعبير عنها بالجمليتين الفعليتين الحسن
 لان ثبات صفة الوصف معبر عنه بلفظ ينبغي ان يكون من حيث استحقاقه للتعبير عنه بهذا
 اللفظ ومثل مراد البصريين على ما زعم ابن عصفور ان المخصوص خبر لمجدوف فقولنا نعم ان جل
 زيد مثلاً جملة فعلية ومراد الكسائي على زعمه ان المخصوص مبتدأ مؤخر ما قبله خبره فيكون القول
 المذكور جملة اسمية وهذا خطأ لان الكلام في نعم ان جل فقط لا في نعم ان جل زيد قولهم رافعا
 اسمين نشبة الاسمين باعتبار توريثهما على الفعلين لا باعتبار كونهما معاً لكل واحد من الفعلين
 لان الكلام في الفاعل لان رفع المخصوص ليس لفعلين قولهم نعم ان جل رافعا لقوم هذا بعض من
 هو هكذا وهم ابن اخت الموم غير مكذب : زهير حسام مفر من حائل فاعله ابو طالب عيسى
 والفاعل الملعنة يروى بالواد وغير مكذب حال والمكذب باسم مفعول وزهير مخصص بالمدح
 وهو سم رجل وحسام اى سيف وهو صفة مفعول وكذا قوله مفر بالفتح اى مفرق والتمثيل جمع حالة
 بالكسر وهى بالفارسية بهذا شمشير قولهم جمع بمنزلة الافعال المفعلة للاضافة كالجمع والتفريق
 والقرب البعد ينبغي ان يجعل المتحرك من المضافين فاعله المضاف الاخر مفعولة لها اذا كان
 المتحرك احدهما فقط واما اذا كان كلاهما متحركين ولم يكر احد منهما متحركاً بل يوجدان معاً بالاضافة
 المذكورة فلم يذكر هذه الافعال فاعل بل يكتفى بتقديرها بالبين على ان يكون ظرفاً والمعنى وقع
 الجمع والتفريق ونحوهما هذا بحسب الحقيقة واما عند اداة المجاز فقد تختلف عن ذلك ولما كان
 كلامهم هذا من اقسام اربع قد رتب لفظ البين قولهم والتعليقون بلشام قاله حرث بن عوف وهو
 من بني تغلب هم من نضال العرب بقرب بلادهم والميلاد بالفعل رجالهم وبالايم ناسهم والاولاء
 اللاصقة بهم خففة الية والمنطبق مباينة من النطق والمزاد بهما المرة التي وضعف فيها
 من القطن ونحوه على ايها البراهمة الناس منية الية في عيونهم بها وهذا من داب فوالحسن العرب
 قولهم ولقد علمت بان دينا قاله ابو طالب عيسى صلى الله عليه واله والمعنى واضح وهذا ما يقرر
 باسلامه قولهم نعم ما يقول الفاضل ان كان ما معترضة ناقصة اى موصولة فالتقدير نعم ما يقول

ونحوه
 المفعول به هو قوله
 الموصوف الوصفان
 بلفظ الوصف
 بلفظ الوصف
 بلفظ الوصف

قول الفاضل ومقولته ان كانت تامّة اي موصوفة بوصف مقتدر فالجمله المنه بعد هاتامت
 مقام المخصوص المنه نعم شئ حسن به قول الفاضل اي قوله ومقولته قول محمد وفي اي منوى
 قوله هو وشعر لها كان قوله مشعر لها بان العلم في المثال ونحوه ليس مخصوصا بل مشعرا به
 مع انه مخصوص قدر قوله هو لدفع هذا الاشتراك قوله ولكن نقول ان بعضا ان حذف واخبره
 في المتن بشعر بعوم وعموم يقتضى ان يكون شاملا ليس في الاختلاف في الفعلية وان
 تشابه منه واما عن مع ان اللفظ عدم الخلاف في فعلية ساء قوله الى خلاف قايلاه هذا ما
 بالاضافه الى خلاف شخص قايلا واصابا لتوصيف على ان يكون نسبة القول الى الخلاف يجوز ان
 وجه الخلاف سماع استعمال تلك الثلاثة في المدح او الذم من غير تغيير حركة اصلها وكان اللفظ
 لم يثبت بهذا الاستعمال فحكم بالاطلاق قوله وحكمنا لم يثبت في احكامها لعدم ماثلته لرفي جميع
 الاحكام قوله باجدا جبلة اخره على وجد في بعض النسخ الغاية المعبره فان جنة ما فوق جنة
 قوله فبذل رباه ما قبله باسم الاله وبه بدنيا ولو عهدنا غير شقينا قال عبد الله وانه
 الاله ارى بدنيا اي ابتداء والمعنى واضح قوله وقيل جملة اي مجموع حيث ذا قوله غلب
 جانب الاسم اي صيا الكل اسما تغلبا لا شرعا لاجزاء على الاخر قوله لما تقدم ما صدق
 اي غلب الفعل على الاسم دون العكس لتقديمه عليه من حيث الترتيب العمل وموصولة الى لما
 تقدم من التركيب قوله الاجزاء المملوءة الارض والتراب حتى مرهم مبتدأ وهي اسم امرأة ذي
 الورد وفيها اصلها دخلت في اللفظ الاطلاق قوله ايضا هي المثلثا كلام يستعمل في ما يشا
 المعنى الاصل كثير اصاح غير تعيين في لفظه وان غير المعنى ولا لزم على تشبيه ما يشا به المعنى الاصل
 من هذا اتفاقه في الصيغ الخمسة التي صنعت بصيغة المؤنث وهذا يثبت لبرهان اقتدار
 قد علم انه في مضاف النساء هما الاله في الصلح هذا المثلث الاصل هو طبت به امرأة كانت تحت رجل
 موسر فكرهته لكونه فطما فتزوجها رجل ملق فبشأ الى زوجها الاول تسقي فقال لها وبعثا
 هذا انتهى قول الموسر المعنى والملق الفقير والاستماحة طلب الاعطاء ولفظ الصيغة في هذا

المثل يقتدر في والمثل في الاسن انه يذكر في وايضا المثل اللين يفتقهن ومعناه بالغار سبه
 شبر ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة وفتح النون جمع لشيء وهي الغار سبه خشت مراد هذا الرجل
 من هذا الكلام العذر لمنعهن بعطها شبيها والكلام اما محمول على المعنى الحقيقي في هذا الكلام
 والمجازي فانهم قبل رجل طلق رجل طلق امراته في الصيف ثم ارسلت اليها حد تطلب عن زوجها
 قد راض اللين فاجابها الزوج بهذا الكلام قوله وهذا علة جعل الفاء في قوله فهو للتعليل
 لا للتفريع فان قلت لامضاهاة الابدع العتد فلو عكس دار قلت المراد بقوله ايضا في
 برادان ايضا هي المثل او المثل لا يجعله ضم المثل لا يريدون المحصوص ناقص بل لا يستعمل في
 الحقيقة الا احدا جزائفي بعض الاوقات قوله لما ذكره وهو المضاهات للمثل قوله على
 انارة متعلق بالمحال عن فاعل وقع اي مبني لا بالمال عن فاعل ارفع اي يابها لكونه فاعلا على
 فقد بر النجاة بالبا ايضا قوله وجب بها مقولة او لم فقلت قتلوها عنكم بمزاجها مفعول
 اقتلوهما الغمر وقتل النحر من جها بالما والباقي قوله بمزاجها للدلالة واللبثا قوله وجب بها اي
 ضم النحر للمقتول لحيث ان مقتلهما من حسنهما وزلا دامضي على قتله زمان قوله وشد هو قتل
 لان مشتق من القتل كقوله والقين بمعنى الحقيقي وليس لها فعل قوله واخصر وجهه شذوذ
 من اخصر المرء فيه قوله لانه لا يستل الغاية لان وصف المفضل عليه جعل مبدأ للزيادة
 الاستفادة من الفعل فان وصف المفضل له بنصف بالزيادة عند كونه دون وصف المفضل
 او مثله فانما زاد المماثلة اصفنا لزيادة قوله ولست بالاكثرتهم حصي اخره وانما الغرة للكا
 التاء للخطاب حصي اعم عددا والاكثرتهم من القتا بل والا قوام قوله الناقص لا يشيخ
 اعد لابني مروان اراد بالناقص عبد الملك بن مروان لنفسه وذا قال الجند وبالا شيخ عمر بن عبد
 العزيز بالشيخ جهم وابنه من جهم بابه بالشيخ وجهم من سقاط وابنه بابه على الارض قوله ولا يكاد
 يستعمل فان قلت ذكر الفعل بعد لفظ لا يكاد تأكيد لنفي الفعل فعني لا يكاد يستعمل البتة وهو
 لقوله وما جاءه قلت هذا انما يكون اذا كان مدلول المضاع المنفي نفي الفعل مع احتمال وجوب
 لشوته

لا ينفصل

لا ينفصل

كما يؤيد تأكيد بالنون وغيره وأما إذا كان مدلوله نفي الفعل من غير احتمال بثبوته كما يؤيد
ما قبله لا ستمراذ النفي فتوسط بكاد سلب للتأكيد المستفاد منه ولعل بناءه ههنا على أن
فما مل قول بل ما وزدت منه أهذا بعض من ببت هو هكذا فقالت لنا أهلا وسهلا
وزودت الخلل بل ما وزدت منه طب قاله القزويني وأهلا وسهلا منصوبا على تقدير
إيت أهلا أي لا اجانك مكانا ما هو إلا خرابا وأثبت مكانا سهلا لا مكانا خرابا والتزويد
اختلازا والجنح مجنى الخلال أي مثرها وأمعنى بل والباقي واضح قولهم لما ذكرنا هو حديث الأضا
قولهم وجاء الفضل أي يعبر الإجنبي المراد بغير الإجنبي المفعول والتعبر من المفعول وكذا إذا
أريد بغير الإجنبي السببان مساق قول الشاعر
بمعنى مساله قولهم لا كلمة من أقطاه هذا رجز
في دم طبع سماء الخيام كالأجوش واللام للتأكيد لا كلمة كالألفزة وناو معنى والإقط كما بالفتحة
كذلك والخشنا بإجمع حشبه بالخاء المهملة كحشبه ومن يثربيات أي من قنات يثربيات فلفظ القنات
بعد هذا بيان لها والقنات جمع قد يضم لقاف وقد بدل اللام المعجمة وهي جمع قد على وزن
افعل وهو السهم الذي لا ريش عليه خشن يضم الخاء المعجمة كقفل جمع اخشن بمعنى الخشن قولهم
صلح احلاله أه أقول كثرة عمل اسم لتقصيل في الأسم الظم مشروط بإمكان احلاله محل الفعل وكذا
المذكور مشروط بنجته شروط الأول وقوعه في جبر النفي الثاني أن يكون له في اللفظ صلحا
متغيرا إن محسب الخنعة قد توسط هو بينهما واسند إلى ولها لفظا والآخر فعه الثالث أن يكون
فاعله جنسيا من وجه سعيها من وجه آخر الرابع أن يكون ركناه المفضل والمفضل عليه واحدا بالذات
الخامس أن يكون ذلك الواحد متعدد بالاعتبار أي كان مفضلا بإضافته إلى صاحب الأول
ومفضلا عليه بإضافته إلى غيره ومثال الشروط الثلاثة الأخيرة في شرط واحد هو كون الركنين
واحدا بالذات متعدد بالاعتبار وأوجه الاشتراط أما بالأول فيتعلق النفي بزيادة الوصف
لكونه ابتدائيا ويقع أصل الوصف الذي هو جبر الفعل فيزيد شبهة به وأما بالثاني فلهي قويا
العمل بالاعتقاد الملقط ويمكن كون الاسم الظم فاعلا له وأما بالثالث فليضعف مقتضى التقصيلة

الموجبة لضعف شبهه بالفعول وهو التعاير وبما قررنا ظهر التوفيق بين قول من قال باشتراط
كون معموله اجنبيا وبين قول من قال باشتراط كونه سببيا قوله والاصل ان يقع ^{في} بعد ان
هذا الفاعل الظاهر على نوعه بالاصل وخلافه اصل والمراد ان كل منهما احتمالات ثلثة الاول
الاصل وقوعه بين الضميرين لفظا او تقديرا وخلافه هو وقوعه بعد الضمير فقط فعلى هذا
قوله والاصل الى قوله وما جاء بيان للاصل وما بعده بيان لخلافه الثاني ان الاصل وقوعه بين
الضميرين لفظا وخلافه او وقوعه بينهما تقديرا او وقوعه بعد الضمير فقط وعلى هذا يكون
الفرعان الكاشان لثالث الكل داخلين في خلاف الاصل الثالث ان الاصل اي اصل ماله الضمير
هو وقوعه بين ذلك الضميرين لفظا وخلافه ماله الضمير ان ولم يقع بينهما لفظا فقال الكل
مع فزعهم بيان للاصل وخلافه وقوله وما جاء به بيان لما ليس للضمير ان والظن ان له ايضا خلا
وخلافه اصل يعلم بالمقابلة الا ان استعمال الاصل في استعمال الاصل الاول قوله وما جاء من
كلامهم ما اصلحناه اي من خلاف الاصل الذي يخاف من كلامهم خارج من على ذي الحمل ولم يدخل قبل
الحذف على الضمير بل دخل على مصداق لم يفضله مضافا الى المنسوب الى ذي الحمل كما هو شأنه
الضمير قوله وما قولهم هذه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان القول بان الفعل لا يعمل في نفسه
باطل لان حيث في قوله نعم هذا مفعول به والا لكان ظرفا وظرفيته مستلزمة للظرفية اعليه
للكان مع انها عين وانها المقدسة على مثال ذلك تعالى عنك علوا كبيرا وحصل الجواب بانه
اما على الحقيقة لكن لغا مل بدل عليه علم وقد حذف بقرينته واما على التوسع لنفس علم الاصل
يعمل اصل في الاول واما في الثاني فجاز باعتبار اصله الذي هو الظرف والفرق بين ذلك المفعول
ان الاول ما استعمل في الموضوع له والثاني ما استعمل في جزء الموضوع له والاول من خواص الظرف
المصروف الموضوع لاعن من الظرفية والثاني من خواص الظرف ينبغي ان يستعمل في الظرفية اما بعد
تصرفه كما في حيث ولا نقضا خصوصا للمقام كما في قوله نعم مالك يوم الدين لكن لم يستعمل فيها لما
كله وضاف اسم الفاعل الى الظرف او كون علم الله مظهروا او غير ذلك فالتوسع ههنا من التوسع

كتاب النسخ

في المعولة بحيث يحمل معمولته اخرى ثم ان ذكر الله علم عقيب قوله واما قوله تعالى مما لا يخلو
 عن لطف ذكرا ان يحمل ان يكون جزءا من مقول القول فكذلك يحمل ان يكون جملة مستانفا ورث
 بيا نال عدم الاعتناء بالتوجيه المذكور ان يكون حيث مفعولا به لفعل مقدر دل عليه علم وهذا
 الكلام شايع الاستعمال فيما اذا وجه كلام الله ورسوله والائمة بما خطر ببال الموجه على هذا
 مقول القول هو قوله حيث يجعل قولي على ان حيث فلا يمكن كونه مفعولا به على الحقيقة قولي^{ته} و
 لا يتوسع^ة فلا يمكن كونه مفعولا به على السعة في كلا النصبين كلام فتم قوله والظاهر اقرارها
 اذ المراد من الظروف المجازية نوع اخر من التوسع الظروف الذي هو التوسع في المعنى بحيث يحمل ما
 يشقان بفوز العلم في الشئ امر غير محسوس لكنه يشبه المحلول المحسوس لمعتبر في الظروف فتم قولي وتضمن
 اعلم معناه وذلك لان علمنا انما يتصور حلوله في الاشياء لا استلزامه للنفوذ فيها فتم قولي وهو قد
 العلم اشارة الى ان العلم تفضيل ههنا بمعنى اسم الفاعل اذ لم يفد علم احد هذا المفعول حتى يصير
 علمنا انفذ فيه قولي بمعنى اي معنى واحد وكذا الصفة وهذا ليجب الاصطلاح واما في اللغة
 فالوصف فعل الواصف لصفة حال الموصوف النعت لهم وفعل الواصف لشيء شرط فيه ان يكون
 بالمراد وجودي يكون الموصوف حيا والوصف غير شرط بذلك قولي ما رعبه اشياء اشارة
 الى ان متعة التابع الى ما ذكره المص من قسمه لشيء الى جميع اقسامه يجعل عطف اليها واخلا في قوله
 لا الى البعض اقسامه يجعل خارجا قولي اي اشارة الى ان التابع كما ان التابع في الاعراب فكذلك التابع
 في اللفظ ايضا قولي متم اي مقصود منه الاتمام قولي اي مكمل ضرورة لان الاتمام قد ينسب الى
 جزء ولو بعد الاتمام يعني لان الاتمام قد يطلق على الجواز البسيط وليس يراد ههنا لكون هذا ايضا
 يرجع الى نوع من التركيب قولي مستلحق اي ما اراد المتكلم فالتبع فان المتكلم اذا اراد بقوله زيد
 العالم مثلا فلا يتم مراد من قوله زيد الا بان يتبع العالم وليس المراد بالاتمام انما مراد بعلامة مطلقة
 محتاجة الى جملة على الاتمام الاشارة الى معنى ما يدل على ما ذكرنا قولي يخرج من عطف النسق
 والبدل اذ لو كانا متممين لخرج عيني زيد عليه وزيد وعلم لم يقصد منهما الاتمام فالتبع قولي بوجه

أي بواسطة بيان علامته فقط لا بواسطة بيان ذاته فقط اجمع علامته كما في التوكيد لبيان
قوله ويلحق به أي بما ذكر من التخصيص الايضاح وجهه لا تخاف ان الاوصاف المذكورة قبل
ان يعلم مخاطبها للتخصيص كما ان موصوفها لا تكرر ولا ايضاح ان كان معرفة كما ان العلم
بها للديم واللازم واللازم والتاكيد فان قلت هذا العلم صانف لقولهم الاخبار بعد العلم
بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها الاخبار قلت العلم المعتبر في مطلق الوصف لا يحصل
التشبيه به بنفس ذكر الموصوف او بذكر صفته والمعتبر في الوصف للديم وشبهه ما يحصل التشبيه
به بنفس ذكر الموصوف كما تشهد بذلك قوله نعم لا تتخذوا الحسن اثنين على القول بالوصفة قوله
او يرم عليه الظاهر من باب التعليل وقاعلة المحقق هو السامع واستدراكه الى الوصف بما زوجه
المجرد للموصوف لكن الحق انه مجهول من الجرد او من التعليل والمستغنى عنه الى الموصوف والضمير
المجرد للموصوف من قبل رعت بدا على فقره وذلك لان مفعول الترم الجرد ورجل هو الذات لا
الاوصاف تشهد بذلك ما ورد في العلل ارم على محمد قوله لا تتخذوا الحسن اثنين قبل هذا
بديل كل احد ما شرط ابدال الكل ان يكون متخذا مع المبدل في المفهوم بل في المصدر فزجكم ان بديل بعض
متشككا بان مفهوم بعض من مفهوم الحسن فقد خالف في التعريف التكرار في وقت بثوت
احد هما المتفاوت في وقت تاروا ثبوت احد هما للثبوت وكذا الفقرة الثانية والثالثة حملها على
الاول بديل لانه في الفقرة الثانية به وذلك لانه مؤنثه قوله في عند ثبوتها اما لابق الوجد
والثد كبر على ظاهرهما وهو جعل المتنوع واحدا فكله لان كون الوصف كالفعول مقدار ثبوت
ذلك ليقبانه لا لاثباته اي احدا ثبوتهم قوله فان رفعة اقول ما رفع الضمير المذكور على عن
الاول ما يكون فعلا للموصوف والثاني ان يكون فعلا المتعلقة به يكون المتعلقة بذكره
الضمير المستتر قوله في التشبيه والجمع ترك الافراد لان موافقته مع غيره لازم مطلقا من غير شرط
اذا فرادها لعل مع عدم افراد غايه غير معقول وكذا ترك التذكير فيها بجمل مثل ما ذكرنا قوله
والظاهر ان الضمير البارز لم يقبل والا فلا مع انه اخبر شاره ان للوصف ضمرا اخر لا يرفع شيئا

وهو موافق للمتبوع بينهما نحو هذا الرجل قائم وجائني رجل ذو مال فان قلت مفهوم الشرط
الموجب بدل على خروج هذا القسم ما هو موافق الموصوف فكيف تحكم بالدخول فيه قلت لم يتهم
الابد وان يكون داخلا في احد القسمين وبدل الاول بمفهومه على خروجه منه والثاني بمنطوقه على
الخروج من الثاني ودلالة المنطوق مقدم على دلالة المفهوم في الاعتبار عند التعارض فتناول
قولهم لا فعلى التخصيص السابق اى ان لم يرفع ضمير استثنى بان رفع ضمير ايا رزا او اسما ظاهرا
كما سبق قولهم كانهين برينة الكاف متعلق بما سبقه و برين بكسر الهمزة وبفتح السين وشيخ اصله
شيخ كخن اى حزين ومعهما امّا اسم مفعول الافعال مجذوف المجرى واسم مكان من الثلاثي المجرى
مع المجرى والمراد به على التقديرين هو الوجه قولهم ولقد امر على اللبث اى اخره واعف عن قول
ما يعنيني وقيل مضيت ثم قلت لا يعنيني فالرجل من عنى سلوكه ومن انتم بين الافواه ان قاله
فاطمة عليها السلام بنت النبي والظاهر انه لا اصل له وان كان شاع هذا البيت فصاحرا لها او
مقدما عليها فاحتمل انها فاضاها مرة في موقع فاشتهر انتم منها واللبث الذى الاصل والتلخيص
والسبب بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة بالفارسية وشنم دارن ولعمري حفظت
لساني عن جوابه وجزاءه بالمثل ولا يعنيني اى لا يصعد ويجعل ان يكون الجملة صالحة عن اللبث ان
اللبث وان كان في المعنى كالنكرة الا انه يجري عليه حكم المعارف فلا شاهد في البيت قى جاءوا
بمذق هل رابت الذئب قط اوله حتى زاحج الظلام واخطت قتل قاله العجاج ولم يثبت وبالجمل
يصف به قوما اضافوه واطالوا عليه ثم اتوه بلين مخلوط بالماء حتم ان لوته في العشي فشير لولاه
والمذق بالذال المعجمة كضرب هو اللين الذى يخرج بالمأخرة يقتل بها ضربه كثرة الماء وجنا الظلام
اى ستر الظلمة الاشياء عن العيون واخطت اى اخطت بنور النهار قى على تقدير مضاف وهو ذو
وما بمعناه واحذر بذ لك عما اذا كان نفسه صفاء بان يكون بمجى لفاعل والمفعول فلم يلبث ثم فيه
ذلك لانج صالح لرفع الضمير المستتر الموجب للمطابقة فان تلك الصلاحية باعتبار المعنى دون اللفظ
فالترموال ذلك لكون المصدر وصفا يتقدم المضاف وليس المصدق نائبا عنه حالا محله لان

في المسمى هذا المضاف منوي ويجوز ان يكون اللام للتعدية وللفظ ذلك اشارة الى المصدر هذا
اقرب قولهم ونعت عندها هذه البيت معنيان لان فاعل اختلف اما عابدا الى النعت المراد
بالاختلاف الاختلاف في المعنى واما عابدا الى غير الواحد والمراد بالاختلاف في الاعراب والتعريف
والشكروا العمل ولما كان البيت المتصل به مشعرا ببعض ما افاده المعنى الثاني حملنا الشارح على
المعنى الاول حيث نسب الاختلاف الى المعنى قولهم وهو المسمى والمجموع احسن بذلك عما اذا كان
متعدا بغير التشبيه والمجموع كالعطف وغيره فانه لا يجوز منه لا يتبع مطلقا لا بالعطف لا
بغيره الا اذا اتحد الكل في التعريف والتكبر وكان تعدد بالعطف قولهم ولا يكون الامتداد
اي لا يكون النسخ الاستعداد بالتعدى الشخصي انهما اما واحدان ومتعددان او المنعوت ^{حاصل} والمتعد
والنعت متعددان واما العكس فغير متصور قولهم بغير استثناء اي بغير استثناء نفع من ذلك
وفرد من ذلك النعتين عن هذا الحكم قولهم وان نغوت كثرت قول النعوت المتكررة على اليمين
اقسام لان المنعوت اما ان يقتصر على الكل في التعيين ويستغنى عن الكل او يقتصر على البعض
او الى بعض ما وقد ذكر المصنف احكام الثلاثة الاول فاما حكم الاخير فكان الثالث ان كلام من
الابحاض المتبادر تبصير للقطع والاتباع معناه فافهم قولهم كلها مفعول لاحد لفعلين لا تأكيد للضمير
المرجور وقوله بعضها مفعول لما بعد والجملة عطف على الجملة الاولى ويجوز ان يكون كلها مفعول
للفعل اللاحق وقوله وبعضها عطفا عليه ويكون هذه الجملة بدلا من سابقتها وهو قوله قطع
وكان هذا هو الاثر في قولهم معلنا خال عن فاعل قطع لبعض طرق الاعلان ان يقطع الى غير
مخالفة لعرب المتبوع اذا امكن الوفاق ليميزا الشايع على القطوع ولذلك ان يجعله خال عن القطع
المطلق فافهم قولهم ان كان معناه اي ببعضه لا ببعض المقتطوع فغير نفع استعمال قولهم دون
غيره اي ان كان معناه ببعض ون بعض واحترز عن القسم الى ابع الذي ذكرنا في فلم اعط شيئا
ولم امنع اوله وقد كنت في الحرجة اتدبر: تدر على وزن المضارع المجهول من الثلاث وكان منقول
منه ايضا الى العدة والقوة على دفع الاعلاد وفعل المجهول هو لان ولو لا تعدد الصفة لتناقض

بشيء كذا

الفعول في تايغ بقصد المقصود من التاكيد على ما ذكره ورفع واحد من اربعة امور هي
 غناء السامع عن سماع المتبوع وحمله المتكلم على السهوان المجوز وعدم ارادة التاكيد في المتبوع
 والاول حاصل من التاكيد اللفظي والبواني حاصل من التاكيد المعنوي وقد عرفت ان التاكيد
 بقوله كون المتبوع على ظاهره فالتعريف للتاكيد المعنوي الذي هو اصله التاكيد قول
 يقتضي التفسير وقد يطلق التقرير على رفع الامر الاول ويجعل فائدة التاكيد اللفظي وهو نسب
 لان المتبادر من التقرير ان يكون عند عدم قرائن المقصود ولا غيره في ذهن السامع لا عند قرائن
 غيره فيه قوله اي متنى خصص غير الواحد بالمتشعب ان الجمع ايضا كذلك لانه متعلق بالامر الذي يقع
 وهو دون الجمع لهذا الكلام معناه الاول ان يعود الضمير الى المتبوع اي يجوز ان تاتي بالنفس
 والعبر عن غيره والحال ان متبوعها غير الجمع اي يكون تشبها ومفردا الثاني ان يعود الى الاثنين
 المفهوم من قوله ان تاتي ولفظ دون بمعنى لا دون اي يجوز ان تاتي بهما مفردين وهذا الاثنان
 اردون من اثنان بما جمعوا المقصود انما هو الثاني وفتر على هذا قوله وهو دون الافراد ويريد
 بزيادة من الافراد على المعنى الاول كما مر من الجمع المجوع على ذلك لان ارادة المجوع من الجمع اشيع من
 ارادة المفرد من الافراد في كل جمعة فانه تاكيدات ثلثة الاول ان المعمول الافراد في الثالث
 للمعوم الاجزائ وبالنظر الدقيق ثلثة للمعوم الاجزائ واما المعوم الافراد في نحو الاشياء
 فالحق كله لان القوم لم يعتبر التركيب الاعنابي فجمعوا عموم مثل القوم والجموع عدا افرادها
 قوله ولا يؤكد بما قبله اي بان يكون كل مؤخر عنها الا بان يكون التاكيد بالكل موجودا فهذا اعتبار
 ذكر المصنف قوله انا ظلمت للداركي اجتماعي شمره بعد هذا في فله سلب جميع المحدثات من
 قتل قبل فله سلب جميع والقبيل مجاز بالشارف من قتل من سبق قتلها بعد القتل والسلب
 السبيل اللام بمجه المسلوب المراد به منها التباين المسلوب عن القبيل التباين فاصبح باصح
 عطفا لئلا اشار الى بين الثلثة الاخيرة ايضا متبوعا ان لا يجوز العمل على لا شذوذ اكا
 صرح به بعد هذا في قوله ان النكرة كل معرفة قابل ان يؤكد ولو بالهوية فلا فائدة النكرة فان غير

القبيل
المفرد

عددوها لا قبله مطلقا فلم يقد توكيده فلا بد ان يختص هذا الشرط بالنكرة بما لا وجه له فان
 المعرفة مع فقد هذا الشرط غير قابل للتاكيد بضاق قوله بالثبوتية ذكر في الشواهد لمكان البيت
 اربعة مصاع بهذا الترتيب بالثبوتية كنت صبيها مضعا تخلف لن لما حولا الكتابة اذا كتبت قبلتني
 اربعة اذا ظلت الدهر بكى اجماعه والمصرع الرابع قد ذكره في قبل هذا والموضع بصيغة اسم المفعول
 والدلفا بالذال المعجمة المفتوحة اسم محبوبته وقيل تني من القبول وهو بالفارسية بوسيد واذا
 بالتونين وظلت تاي مضيت المراد بالدهر بقرته عمره وهو مفعول ظلت يعني في ذلك الوقت لما
 لم يحصل مناي فينبغي ان معنى بقرته عمرى باليكافى جميعها قوله فبعد ان تؤكل المنفصل الى ان تؤكد
 المنفصل بالنفس العبر المنفصل واسطة في الثبوت لتاكيد المنفصل بهما او بعد ان تؤكل المنفصل
 للمنفصل ولا يلزم ان يكون المنفصل واسطة بل المفهوم تقدم احدا لتاكيد بن على الاخر وعلى الا
 يكون المراد يقول ان تؤكد تفعل لتاكيد على الثاني تذكر التاكيد وما هو المتبنيهم من التثنية
 والعينج تاكيد للمنفصل الحمل على المعنى الثاني قوله وما من التاكيد ما مبتدأ ومن التاكيد
 له وللفظ خير لمجد وفاء هو لفظي الجملة صلة ما وجملة محيى خبره قوله ادرجى ادرجى الفعلان اما
 اما مؤنثان او مذكران والثاني في الثاني على الثاني للاشباع والمقصود منه تاكيد الفعل وان
 استلزمه تاكيد الفاعل فلا بد عليه ان من تاكيد الجملة وقد مثل به لتاكيد المفرد قوله انت بالخمر
 رابت في فخمة ان اوله هكذا ليس غير له خبره نواب الخطاب مع الله والمعنى واضح بان لم يستقله امة
 هذا من الفرج والتاء المتكلم واقله متكلم اى بغضه اى كان الله لفعلك على ذلك البعد عن قوله
 اذا اكدته اى اكدته بالمنفصل فان تاكيد بالمنفصل بالمنفصل قد جمعي عادة نظرا الى المعنى وكذلك
 ما كان فاعله ضمير متصلا فلا تعلق الامع ضمير كقولك ادرجى ادرجى وادرجى ادرجى قوله
 وشدة اى شدة لعدم الاعادة وانتفا الاعادة في البتة بانتهاء الاول والسالبة بانتفاء
 الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة انتفاؤه بانتفا الثاني ويستعرب عما بانتهاء الاول
 من عدم الاعادة ويحتمل ان يكون ما اتصل بالثاني ما اتصل بالاول حقيقة وكونا لثاني فاصلا

عن
عنه

بين الاول وما اتصل به لكنه لا يخلو عن بعد قوله حتى تراها وكان وكان اخره اعنا قها مشددا
بقرن: الضمير تراها راجع الى المعنى المذكور قبله والقرن بفتحين جبل يشد به ليعبر فوقه ولا
للمباهمة قدم شرح هذا البيت في باب جوف البحر قوله ومررت بك انت وحمل على ذلك قول
البيضاوي عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وما خطر بباله وان
مبتدا اخره ما بعد وما مصدقته والمعذات كما في كنهاء الذي اثنيت على نفسك اي لم يبق له
في عدم التناهي لست كثنائنا عليك فان ثنائنا ثناء فثناؤه قاصر عن يعونك للاستباهة
التي تقتضي ثناء غير متناهية والمعذات كدلول ثنائك على نفسك فان عظم الحمد بكل مرتبة يد
على عظم المحمود بلك المرتبة وتعد طرق التشبيه باعتبار تعدد المفهوم ويجوز ان يكون ما
اسميه بتقدير ضمير على كلا المعنيين فانهم قوله في ان حقيقة القصدي قصد المتكلم فانه اذا
يزيد بل اسمي يا عبد الله فلا ينكشف قصد الا بذكر العطف كما مر في النعت قوله لم يسمع ذلك
المراد بالغير التانيث والتشبيه والجمع والاعراب للتعريف والتذكير لا التثنية الاول فقط نعم لو خص
الغير بما سوى الاعراب تاذكرنا لكان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قوله في اول النوا
يتبع في الاعراب السنا الاول قوله فلو سقى شرابا حليبا اي شرابا فان قلت المحلب صنف فانه
معنى المحلوب كيف يكون عطه نيلان قلت اصله كما قلت لكن غلب عليه لاسميه وجعل اسم اللبب فصا
جاءا قوله للقبيل الشبهى بل الاولوى قول لا بد في القبل والشبهى ان يكون وجه الشبه في
المشبه به اشر من بثوته في المشبه كان اقوى من بثوته في المشبه او مساويا معه واضعف فعله
الاولين القبل هو لقبيل الشبهى على الاخر هو لقبيل الاولوى كما بينا في غير هذا فان جواز كون
عطف البيا مع متبوعه معرفة اشر وجواز كونها نكرتين اقوى لان النكرة احوج الى الياء في قوله
لقابل بانصر نصر نصر اوله اني واسطار سطون سطرا قبل قاله روبر وديل الروا في الشا
بالضما المعجمة وفي الباقين بالهمزة فالاول هو نصر بن سيار وامر حراشا والتا حجاب بن نصر
والثالث مصدق في اي نصر نصر فاشاهد فيه لان الثاني من عطف النسق وبدل الغلط وعلى

كون الثلثة بالمهلك فقتل الثاني تأكيد لفظي والثالث مصدق لثانيه وعبارا وقيل يجوز
 ان يكون الثاني عطفاً بيانياً وبتدأ والثالث عطفاً بيانياً لا بد لانه لقائه بالنصب فالاول
 مضموم لا محالة والثاني مرفوع ومنصوب ومضموم والثالث منصوب لا غير واسطر جميع
 وواو القسم والباقي واضح قوله ان ابن التمار الكبير يشرأفه عليه الطبر ترفيقه وقوعا فالمراد
 الاسدي وبشر هو بشر بن عمرو وقد جرح ولم يعلم جرحه فقال المراد ان الذي
 ترك المنسوب اليه هو بشر بن عمرو بمجالة الحج بحيث ينتظر الطوبى ان يموت عن قريب فيقع
 عليه وبأكلن لحمه وعليه متعلق بوقوع مقدر قوله بكسر الباء يكون وصفاً محرف وقوله
 محرف في موضع الوصف لقوله تال والباء فيه المصاحبة ومتعلق بتال والباء اللان ويمكن ان
 يقرأ بالفتح وصفاً لقوله تال والظرف مثل ما سبق او متعلق بقوله متبع والباء اللان فافهم
 قوله مطلقاً اي بشر طعدم يقيد باللفظ فقط فهو قيد لعدم والعطف اللفظي التبرك
 في الاعراب المعنوي التبرك في الحكم قوله لا معنى إشارة الى المراد باللفظ ليس ما يقابل
 التقدير والمحل كما هو الشايع قوله فاعطف بواو هذا ليس باجماع كما توهم بعض النحاة ومن
 الكوفيين من ذهب الى انه المترتب برده عليهم قوله نعم حاكماً عن منكري البعث ما هي الاحتمالات
 الدنيا يموت ومنه فان المراد بالحق في قوله نحن نعم الحموة الاولى لا الثانية والالكان اقرار
 بالبعث وصار منافياً للمصير اجابوا عن هذه الالتهاب ان المراد موت الاباء وكذا ردة الابناء ولا
 يخفى ما فيه وايضا برده عليهم الالتهاب كورثان في الشرح فان اجابوا بان المراد الحي والابناء
 في عالم الامر فلا يخفى شاكاً بظهور التامل وما برده عليهم ولا يمكنهم الفراع عنه فواصف
 هذا وابن قوله او مصاحباً موافقاً اي مقدارنا حكمه حكم المتبع متحداً حكمه حكمه قوله وعلى هذا
 اخصص اي اخصص كما المذكور بهائياً اياه على هذا اي على اختصاص عطفاً لمصاحباً لموافق
 اياه فانما ينبغي عليه اختصاص العطف المذكور بهائياً لا نفس العطف لم يعلم من السابق لا نفس العطف
 فلا موضع لهذا فانهم قوله ما يقتضي الاشتراك اي سواء كان الاقتضاء لذاته كالاصل فافهم

من فني
 العطف

لنوعه كالتخاضع لمثل الشئ اشارة الى هذا قوله بانصال وتعقيب بمانية للتخصيص كما هو ظاهر
 اذا الترتيب عدم المضاحية وهو يعلم انصال والمهلة ويجعل ان يكون للتوضيح ايضا على ان
 يكون اللام في الترتيب للعهد وكذا قوله بانفضل ومهلة ولعلم ان المراد بالانصال ^{للال} انصال
 ما بعد في العرف كذا وذلك يختلف بحسب المقامات فقد يكون انصال في مقام انصاف
 في الخروج بالعكس وكذا المراد بالترتيب عام من الزماني وغيره فلا اشكال في شئ من الامثلة فتنبه
 قوله واما قوله نعم دعه لما يرد على التعقيب قوله وقوله نعم دعه لما يرد على الانصال قوله
 ولكن بانفضل لما توهم ان المراد بهذا الترتيب مثل كذا ولا رفع يد لك فله جري في الانابيب
 الطرف فهو بكم الخطا المهمل وسكون الواو كذلك لقولكم كذا في كذا المرح المنسوب الى امرأ مشا
 بالودية والعجالة الغبا وهذا كانه عن شدة حربه وفاعل جري عابدا الى مصدر ومحد وفي شئ
 جرى في الانابيب هي جمع انبوبة وهي القصب لا شك ان الحزب بعض القصب المرح دفعة واحدة
 من غير مهلة وتراخ قوله فيغضب بديان اريد بخلوه عن العابد خلوه عن عابده يكون نظير الما
 المتبوع فلا نسلم اشتراط ذلك وان يدخلوه عن مطلق العابد بمنوع فجوان ان يكون التقيد
 فيغضب بدمه من طهرانه وكثيرا ما يجد في العابد اجر وراحون كما مر فالحق ان المعطوف
 باي حرف كما كان كالمعطوف على جملة الممثلة الخاصة فمخوها كونه صلة قوله لا شاعها بالسبب
 اي ان لم يكن مراد في بعض اوقات فان لتقليل من حيث لا فائدة لا من حيث الارادة ثم السبب ايضا
 بان يكون ما قبل الفاسبا لما بعد قوله التي الصيغة كمنخفضة فانه يورد ان نحو في
 قصة المتكلمين في قرن عمرو بن هند وكان قد هجاوا الصيغة لكتاب الذي القاه في التروايغ
 بالقاء والاد والنعل يخفف عن راحلته ويخون عدوه المعاتب يقتله قوله ولا يكون المعطوف
 اذ ليس مرادهم بالعاقبة نهية المعطوف عليه بحسب نفسه كالراسخ الذي يذنب شيئا ولا نهية بحسب
 عرض الحكم بل مرادهم بها ما من شأنه ان يتصف بالحكم بعد سائر الاجزاء سواء اضعف به كذلك
 ام لا نعم بل مرادهم بان يكون ممتازة عن سائر الاجزاء يكون اقوى منها او اضعف فهذا معنى قوله نعم

ثم اضطرب اوله كمن الرثي
 تحت الجناح المهر الخوراني

ادخسه فليس فخرنا كره الى قوله حتى بنينا الاصاغة هذا بيت مشتمل على مثال الرفع والخفض
 ذكرهم بتمامه والكماء كسؤال جمع كى بالتشديد كبحى هو الشجاع والباقي واضح وينبغي ان يقرأ
 لفظكم وانتم في هذا البيت بالواو عحافظة على الوزن قوله في عدم الترتيب الى الترتيب كالحج
 واما الترتيب المذكور على نحو ما ذكرته فلما يدل عليه البنية قوله وام باصا الى ام المتصف
 باصا ولم يقل ام المتصلة لوافق قول المصنف لك وبانقطاع قوله بعد هذه السورة ام
 وهذه السورة لا تدخلان الاعلى الجملتين وهما اما اسميتان او فعليتان او مختلفتان ولذلك
 مثل بثنة امثلة واما ام هذه وهذه الاستفهام فاما ان يدخل على المفرد من المحكوم بها
 او عليها او على الجملتين لمبدأ وتبين بالمحكوم عليه والمبتدأ اولها بالمحكوم عليه الثاني لمحكوم
 به او كليتها بالمحكوم به لئلا ذلك مثل خمسة امثلة وفيه فاعمل فتقول اموت يا ام هؤلاء
 واقع اوله ولست بالى بعد فقدى ما لكا الثاني البعيد الباقي واضح قوله شعبت بن
 سهم شعبت بن شعبت اوله لمحرك ما ادرى لو كنت داريا قاله اسود بن عوف والنهي
 والمعنى لمحرك فسمي في ما ادرى لبتنى كنت داريا اي عالما اشعبت هو ابن سهم وابن شعف
 والمجمل في موضع المفعول لاحد الفعلين ومفعول الفعل الآخر محذوف بقرينة المذكور
 وشعبت مخوم بالشاء المتلذذ وتصحيفها بالموحدة غلط قوله فقلت للطيف مرعااة لطيف
 بكسر الطاء المهملة روية المجلات في النوم والمرتع الزائف وارقنى من التار بقاء الى الابقاظ من
 النوم فقلت اهي المحبوبة سر تاي حباثتى بالبلل عادي حلمها والحلم ككتبنا برا النام
 في نوم قوله بسبع ومن الجرام بيان اوله لمحرك ما ادرى لو كنت داريا فاعل ومبهمة النفس
 والجرام في الجملة وسكون الميم حصارها الحاج بالواضع لثلاثة المعنوي المني والباقي على قنن
 ما سبق من قوله لمحرك ما ادرى قوله ومعجز بل الفرق بين ام هذه وبين ام المتصلة من جوه
 الاول ما هو موجب المعنى وهو ظم الثاني ان هذه قد يقع بعد الخبر والثالثة الثالثان شفى
 التردد في هذه ما بعد ها ونقص ما بعد ها وفي المتصلة طرفاها الرابع ان هذا لا تقع بعد

اولها به الى السهم شعبت
 وكقضية شعبت بن ثمان
 فاعلم ان السهم شعبت

التسوية بخلاف المتصلة الخامسة هنا اذا كانت متصلة وكانت مسبوقة بالجملة يجب ان يكون ما
 يلي ام مثل ما يلي الاستفهام في كونه مفردا وجملة بخلاف ما اذا كانت منقطعة قوله مع اقتضا
 الاستفهام اي مع دلالته على معنى الاستفهام لا مع اقتضا مسبوقة بالاستفهام بل بل
 لما لا يقتضيه الاية الاية المسبوقة برقوقه من تقدم احدا فخرين اي هي في التسوية والاستفهام
 المطلوب به وبام التعيين قوله واهم الابهام اداء الكلام على وجه يصحح بالمطلوب
 كان المطلوب معلوما للسامع بالقرينة ام لا وله فوايد مثل ارغاء العنان والمساهلة للخصم
 في قوله ثم وانا اواباكم لعل هدي في ضلال بين والاحترام وغير ذلك قوله واشكك قد
 يكون للتشكيك والفرق بين وبين الابهام ان التشكيك احداث شك في قلب السامع بعد ان لم
 يكن شاكا والابهام ابقاء على شك كان شاكا قوله ماذا ترى في عيال قد برمت بهم افاطما
 خبر في مدح هشام بن عبد الملك وبرمت بكسر الراء اي حرزمت وسميت بهم وترى من الراي
 الامر فله مفعول واحد والعداد يفتح العين وتشديد الدال صيغة المبالغة والبا للاستعانة
 اي الاستعانة بحاسب يرج العدة قتلت بالتشديد للمبالغة ووجه المحزن اما كثرة مؤننه
 وقت بمؤننهم وقله مؤننته ومذاخله واما الاضرار بهم من حيث الشان ونحوه وقر على ذلك حال
 ما فيه الرجاء قوله جاء الخلافة اذ اخبره كما اني ربه موسى على قدره قاله خبر في مدح عمر بن عبد
 العزيز وفاعل جاء لغيره الخلافة مفعوله واذا ظرف بمعنى حين وكانت لرد را اي كانت الخلافة له
 مقدر او الكاف للتشبيه وما مصدرية اي جاء مجيئا كتيان موسى به على قدر اى قرب منته
 او مقدر قوله في افادة القصد اي لا في كونه حرف عطية قوله انك اذ قد لا بصيغة التثنية فالمراد
 بالناشئة اختها الناشئة كما في بعض النسخ بتقدير اختها والمراد بها اوبنتها والاولى والاولى
 قوله يستغنى عن امارة اي عن اما الثانية كما اقتضاه مثال النمل قبل وكذا يستغنى عن الاول والثانية
 معا وبما ونحو جاء زيد او عمرو او قول لا يخفى عليك ان المقام صا بعد وجود واحد من لفظي اصا معا
 لاما الاخر فالكلام المحال عنهما مطلقا ليس مقامها لاحتياج ليعول بالاستغناء باوعنا فاقول

بذرة فالذرة والرمه ونهاض متكلم مجهول من هناض العظم أي كسر بعد المجود وكل وجع بعد وجع
فهو هضم الباقى بذرة للسببه والمعنى تكسر نغزقا اما بسبب دار خربت واما بموت اموات
وتقادم عهد ها أي بعد بسبب ما من معوريتها او المعنى تكسر قلبنا باحد من الامرين والتم
من الامام أي النزول قولي وعبر اما بالأي لا بكسر الطاء والشد بد على ان يكون مركبا من
الشبهة ولا النافية المحذوف شرطها غالبا لا على ان يكون بمعنى اما معبر عنها بقلب الهم المشد
لا قولي فاما ان تكون آة العال للطف واما بالكسر للتفصيل والمضاع بمعنى لا عرف بالنصب
على ان تكون والفت بالعين المعجمة والشاء المشد ما يفسد لشخص المهيمن ما يصلح لهذا بطلقا
على حال البدن وسمنه والباقي واضح قولي وقد يستغنى عن هذا مع مثال شعر بان اما صل
ان ما قلبتونه مما لا دام قولي وقد كذبك نفسك المعنى عدتلك نفسك لا ما قاي مو
فاختلفت وقد هابتا بعتها واخلفها فاما المخرج جريعا واما نصير صبرا جليا قولي وقد يجئ اما
عار عن الواو لم يقل مع قلبه بها كما في مثال لا يتوهم ان لازم للعراء فالاولى ان يقول بعد ذلك
وقد تبدل مبهما كما في البيت قولي لا نقصد واما لكم ابا بال كامال جميع بل اي لا نقصد وهذا
فانها اما ان يعود نفعها اليها واليهكم قولي ما قام زيد لكن عزم هذا عند باب المعاني لقصر
القلب عند الخاف لقصد الافراد بان يعتقد الخطاب في حكم عنهما لا بان يعتقد اثباتا لهما معا
فانه لا قابل به قولي ولا نداء هذا مقول لقصر القدر قد يقال لقصر الافراد لكن على عكس
ما ذكره لكن لا نه مقول لمن اعتقد الاثبات للامر من لا النفي عنهما فانهم قولي ولا بداه بيان
تركيب قول المص ولا نداء للامر من المراد لا معنا والمعنى لا لا نداء واحرا واثباتا ومن العجايب ما قبل
في هذا المقام من ان هذا الكلام بتمه لقوله وخالفه والمراد من لا معنا والمعنى خالفه بن سعدان
الاول فلا تلو لفظ لا نداء ولا مبتدأ خبره وقع بعد ما ينصب عليه على المفعول به يجوز بدا خاك
صافا لا اعرف فافهم قولي ويل لكن أي لا استدراك قولي ونقلناه هذا معنى قولهم بل
للأضرب هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد بوقوع بعد الاثبات ولهذا قال بعض الفضلاء في هذا

المقام ان صرف الحكم في المثبت ثم وكذا في المنفي على من هب المبرد واما على من هب المبرد ففقيه
اشكال اقول يمكن رفع الاشكال بوجهين الاول ان الاضراب مشتمل على من صرف الحكم عن
السابق وثباته للاحق فقولهم بل للاضراب معنا انه معناه مطلقا سواء افاده بكلا الجزئين
ام لا بل فادجزئه الاخر فقط وذلك عند افادة النفي السابق الجزء الاول الثاني ان المراد بالحكم
اعم من الاثبات والنفي المراد بالاثبات للتابع اعم من ثبات المصروف عن المتبوع وغيره لكن
هذا المجواب مما يصح اذا كان المتبوع في حكم المسكوت عنه واما اذا كان المراد بقاءه علمي كان
عليه من نفي واثبات كاهوراي بعض فلا وهذا ظن قولهم بينهما اشارة الى ان المراد بقوله فصل
اوقع الفصل الافضل المعطوف عن المعطوف عليه قوله ما يمكن وان لم يكن له اول ردي
الا خطل من سفاهة رايه قاله المحرر في هجو خطله وتصغير خطله لجزء تحقيره واسم يمكن يعود اليه
اي متى الا خطل لقله عقله لم يمكن بينا له ابوه ولا نفسه قوله سواء والعدم الحكاية برفع العدة
والمعنى مردت برجل سواء هو عدم في كونه غير متشا للاثر فلا يجتمع كونه معقولا كونه قوله
لدى عطف على لدى رادة عطف على ضمير خفض اذ لا يقال مردت بك وزيدا او لا ثم وزيد
بل يقال ولا وزيد ولا يكون المعطوف عليه هو الجزر فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجزأين
والجزر وقوله شبيهه بالتووين الى الضمير الجزر وشبيهه به في اتصاله ثانيا باخر الكلمة وعدا استقلال
بنفسه قوله ومغايبه اي دافع موقفه في اتمام الاسم كافي غلامه بخلاف المرفوع والمنصوب
ان يجعل منفصلا فيستقل بنفسه وعدم اتمام كل منهما ما هو ظرف للاسناد وقوله ويان حق
المعطوفة الى المعطوف بالواو لا تصرف في المطلق اليه والمعطوف بالواو او وام واما ذلك
لعدم حمله احوال كل منهما محل الاخر في العطف بغير ذكر قوله وضمير الجزر لا يصلح عدم اتصال
اما من جهة المعطوف عليه كقولك له ولا زيد مال ذلوله لخاصة الجزر منفصلا وهو غير موجود
واما من جهة المعطوف كرتب جل واخبر وجهه ثم واما من جهة ما معاكوب رجلا واخبر عمر
قوله ولا نه لو كان المحاول لو اراد المستدل بالاحول كلا الجزئين فغاية الاعتراض رفع عموما

الكي بعد من شهر لم يجز في غير ما كنتم فيه لبطلان ذلك مجزئاً وهذا لا يستلزم بطلان جزئياً كما فيه
قيل مثل جنود بهرجلا وخرنوبهم الاعراض كلاً من الاحتمالين قول الاعراض بصر مضاف
على المطلوب مجزئاً الى الدوز والصواب الاستدلال بهذا المثال ومثال الثاني على وجود مقتضى
المانع اجلاً ولا بعدان يكون مراداً من هذا قولهم وايضاً لنا السماع الكلام الى هنا رفعنا
وهذا لبيان وجود مقتضى كلاً من الممانعتين المطلوب حفظ ايضاً في موقعه اللهم الا ان يظن
ما يرفع به المانع اصله الجواز وجعل ما ذكر في رد الدليل الثاني بياناً لوجود مقتضى ايضاً
كما ذكره سابقاً فافهم قوله فاما هذه اوله فاليوم قربت لهجونا وكشمتنا فان ذهب قريب
به لشد يد الخطأ المعنى في اليوم نذكرنا بهجونا السب علينا فان ذهب فان هذه
الامور من هل هذا الزمان ومن وضاعه عن غريب لسف الرتبة وتربيه الزمان لا
دون الاعلى قوله فانظر كان المعنى فوصل الى حد لا نظار وهو وصول المرض الى حد يضر
معلة الصوم ووصول السفر الى شرائط القصر لقربته على تقديره في الجزأين رب على طلق
المرض السفر قوله فغداً اي فنهان صومعة من ايام اخر والمجمل جزء السرط قوله فغداً
المحرم فانه ذلك للبرد اظهر اكثر وهذا يقتضي كراهية البرد دون المحرم الا ان المحرم كان في المحرمين
وما والاها الشد من البرد وكد ذلك انه اعلم قوله اكلت خبزاً الظاهر ان العاطف المتكلم
في هذا المثال هو القائل وانمكن تقدير الواو ايستأند بر قوله اي ليسكن زوجك فافلتد
هذا يدل على انه وعطف الجملة وما سبق في العطف على الضمير كروعي في المنقل بدل على اثر
عطف المفرد وما مضى ان قلنا يمكن رفع الثاني يوم حين الاول ان بناء المحكمين على المعنيين
في مثل ذلك فان مدحهم بهم انه من عطف المفعول معتناعاً عن المفسد بانه يقتضي في التواني
طالاً يقتضي في الاول ان العطف مقدم على الاستثناء بوزن الجمل على الغائب ثم يسد الثاني
ان متعلقه منه وهذا مبني على المحقة فنبه قوله على جعل العطف هنا حاصل للمفعول كجمله
وهو قول المصنف فغيره شارحه الى ان المفعول له تخصيص على غايله ما هو لازم لقول المصنف
وعطف غايله وذلك ان يجعل نفس هذا غايله باعتبار اللازم وان يجعل الغايله قوله مراد

ليس

على ان يكون الدفع بمعنى لا تدفع المفعول له حصوله يعني ان هذا العامل لا تدفع له المفعول بالقرينة
الخارجية وان يتعلم قوله قد يعني على ان يكون المراد بالوهم اختصاص حكم الامر بالمعطوف عليه
وهذا اقرب المحتملات لفظاً وابعدها مع قوله ما نأخذ في الزمان هذا الاشتراط لتحقيق
ما لا بد للعطف منه والجامع معلوم ان هذا شرط اذا لم يوجد بين المعطوفين جامع واما عند
وجود جامع اخر فنضع العطف وان اختلفا في الزمان فقد نحو قوله نعم لنعني لا يخفى عليك زهدك
الا يفرق عطف الجملة لفرق عطف الفعل اللهم لان يراد بالفعل الفعل مع فاعله في الجملة او يخص العطف
بالفعل بناء على اتحاد فاعلهما والمثال الصحيح لهذا ضرب قد زد او ضرب قد زد هذه
فانهم قلوا التابع اى التابع الذي يكون مقصوداً لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعه كذلك
مقصوداً سواء لم يكن مقصوداً اصلاً كما في الغلط او كان كذلك لاذن كان في بدل لكل والبعض
والاشتمال او كان لذاته قبل ذكر التابع كما يراقى قوله غير اى غير المقصود الذي ذكرنا
سواء لم يكن مقصوداً كالنعت والتوكيد البتة او كان مقصوداً وهو متبوعه معاً كالعطف بغير بدل
في الاثبات فخرج بعض فسام العطف من قوله المقصود بناء على ان المقصود من المقصود هو
المقصود ومن متبوعه كما ذكرنا ولذلك انما على الاطلاق وتخرج العطف بغير من قوله بغير واسطة
وكنا نعلم على الاول اشارة الى ان المبدل لا بد وان لا يكون مقصوداً لكن بالمعنى الذي ذكرنا
قوله غير بدل ولكن في الاثبات اى غير بدل لكن لا مطلقاً بل اذ وقع بل في الكلام المشبذ والى هذا
مر من انه في النفي لا يبعد الاضراب لا على هذا المبرر الذي لم يعتد له عليه وقد فهم كثير من الازهار
من هذه البتة ان المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوقه وان رطبته الاولى ان قوله في الاثبات لم ير
عقبه بل مع انه فريد لان المراد بالمعطوف ولكن وهو لا يكون الا بعد النفي الثاني ان المقصود
لكن مطلقاً هو ما قبله وانما انى بما بعده لرفع التوهم عما قبله فهو قد خرج بما خرج منه من التوهم
اولاً وهذه العقابا تعدد ذكره في هذا الكتاب استحساناً للاذهان فلا تغفل وقس على هذا
قوله بل ولكن في الاثبات قوله مطابقاً اى متخذاً مع المبدل في المصداق سواء اتحد به غير المتبوع

المتبوع

هو المقدر المعطوف
بكن

ام لا فلو لم يكن اثنين بدل مطابق لا بد البعض كما توهم وانما عدل المنص عن التسمية المشهور اى
بدل الكل الى هذه التسمية اى بدل المطابق ليشمل نحو قوله نعم صراط الله اعز من جميع البديلات
قولهم او ما شتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرف الروى في المصريح الا اني تم انزيماني
ان المراد بالاشتغال اشتغال البدل على المبدل منه لان الثبوت مثله وهو قولهم سلبت بديته
فشم على بدو وقبل مرادهم به قد يكون اشتغال البدل على المبدل وقد يكون بالعكس
الحق ان المراد اشتغال المبدل على البدل وتحقق ذلك ان البدل ما عين المبدل مصداقا او
جزوه كذلك وخارج عن مصداق الاول هو البدل المطابق والثاني هو بدل البعض وما
الثالث فاما ان يكون من محتملات ما اراد من المبدل منه بواسطة القرينة الصافية على ان
ما وضع لاداء الاول بدل الاشتغال والثاني بدل المبين فالمراد من الاشتغال انما هو اشتغال
الاحتشال كما كان على سبيل الاستغراق والاحتاطة وقد ظهر مما تقدم ان الفرق بين بدل البعض
والاشتغال من وجهين الاول ان البعض جزء من المبدل لا نحو والاشتغال خارج عنه لثاني
ان البعض قد يكون مع القرينة الصافية كما في قولنا ضربت بداسه وقد يكون بدو ونهاكا
في قولنا خلق زيد بكذا في الاشتغال لا بد منه من القرينة الصافية وان الفرق بين الاشتغال
والمباين ان الاشتغال لا بد منه من تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد القرينة
اى محتملا للبدل بخلاف المباين حازه اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خلق زيد غلاما
او يكون مشتملا عليها لكن لا يحتمل المعنى المراد من المبدل بحسبها للبدل كسلبت زيدا ثوبا
وسائر الفرق بين البدل الاربعه ظاهر فافهم ذلك لتحقيق واعينهم به قولهم او يستلزمه
فيه استلزام معنى في المتبوع وهذه العبارة لا تجلو من حرارة لا تحتمل قولهم للاضراب البدل
اعز الفرق بين الاضراب البدل ان في البدل اقربا من المبدل منه الى البدل بعينه ان المبدل منه
مقصود مع زيادة البدل عليه بخلاف الاضراب في ما صاحبته ضمير الظاهر ان المراد به
بالمصاحبة المصاحبة الحقيقية اللفظية ولا بعد ان يكون مرادهم بها ما هو عام من ذلك فصار

النزاع في الاشتراط وعدمه فظننا اذا لامثلة العارية لفظا عن الضمير لفظا مشتملة عليه فقد
 نقوله قبله لبدأ الى ليد منه وقوله من استطاع اي من استطاع منهم **قولهم** والله على التلافة قد
 بيان هذه الآية في بيان اعمال المصارف **قولهم** وهو كما نشأ في أي في الخلاف في اشتراط الضمير
قولهم قتل اصحاب لا خذوا الاخذوا الارض التي انقضت من غضايقه على اهلها وابرار هذا
 المثال لقادحين الاولى التمثيل لما يكون مستلزما المعنى يكون في المبدل منه فان التلافة
 لغضايبه يتم والثانية الاستدلال به على عدم الاشتراط المذكور وعندى ان هذا بديل بـ
 لا بديل اشتمال لانقضاء القرينة الصادر فلهذا **قولهم** والاربع والخامس النقص لم يقدح في البيع
 لان جعل المبدأ والاضرابا حلالا وقد عرفنا الفرق بينهما **قولهم** نحو خذ بطلا مدي التبدل بالتلف
 ثم الباء السهم ويمثل للثلاثة بل للاربعة بمثال واحد اذا الفرق بينهما بالاعتبار رغم بدل الـ
 قد لا يصلح المبدأ بحسب الذات **قولهم** الاضا اخطأه جلا اي لا يدل كل افا اخطأه الحكم بالمبدل
 منه اخطأه رضاه او غيرها **قولهم** لا ولنا واخرنا يحتمل اخطأه البديل في هذه الآية الا اخطأه
 الاجزائية والزمانية والمتبادر وهو لا يدل فان قلت لا دلالة لهذا البديل على الاخطأه لعدم
 الوسط قلت بعد تسليم لزوم الاخطأه لهذا امكن ان يفهم من ذكرنا الاخر بحسب العرف كما اشتهر في
 الطرافات ان من صام اول يوم واخر يوم من رمضان فقد صام جميعه **قولهم** ما وعدني بالبحر
 هذا بعض من بيت هو هكذا او عدني بالبحر والادام رجل فوجلي شتنة المناسم لا بعا الوعد
 بالشر والادام جمع ادم والمراد ههنا بما العهد شتنة بالشرين المعجز ثم التاء المثلثة ثم النون ثم
 التاء المثناة العوفا تبتدئ القليظة كالضخمة والمناسم جمع منفتح الميم وكسر السين المهملة وهو
 خف البعير ثم استعيرت لثان فوجلي بدل بعض من باء المنكسر وقيل سادى يحذف حرف النون
 ونودي للاستعارة بالموعود **قولهم** متى تاتنا تلمزاه اخره على ما وجدت في نسخة غير معتبرة فلا
 ان الجحان مغلد شبه ديارهم بالجنة والمعنى واضح ويرد عليه ههنا ما ورد عليه في تمثيل العطف
 الفعل على الفعل وقد عرفت الجواب الجواب **قولهم** لم يصل المراد ما الوصول للفعل لقضاء

الخاجة بالترتيب فاشتمل على الحج الذي هو قطعنا الخاجة في قوله وهو يخرج مطلوبه في
 وموضع بن هشام ان الظن ان مراد ابن الناطم ليس اسطرلابا مطلقا لا سطرلابا للنجيم بل الاستغناء
 المذكور في المتن وهو معلوم للاغنية لا بد عبرة السطر وخوله من جلاءه والسطر وما هو غير الله
 ما لزوم الجزاء فنقط منه على انه يمكن ان يكون مراد ابن الناطم انقطاع الاستغناء لاختلاف
 لا لوجودها في الخارج فلا بد عليه شيء ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوصول صحيحا ايضا
 نظر لان الناطم لم يرد بقوله مع في الوصول معناه لا رضاء للوصول مطلقا فضلا عن كونه هو
 النجيم في الخارج كما سمعت بل المراد ان يكون الوصول محتملا له كحقيقة ففسط هذا الكلام
 ايضا في قوله فالحاجة ان يقول بل الاول ان يجعل يلتقيان بدل اشتغال يشتمل المبدل منه على
 نفس الابدال لا على ان يكون في معنى تامة اخرى بخلافه عند الحاجة هو في قوله فتشواي تاتي في
 العشاء تاتي وجوه عند هاتين والموقف بالكسر جعل النار مشتعلة قوله ما الى الله اشكو
 او قوله بالمدينة اما في موضع المثال عن قوله حاجة وظرف لقوله اشكو او كما قوله وبالشام
 وقوله اخرى اي حاجة اخرى ضمير يلتقيان الخاضعين وقوله كيف يلتقيان بدل من
 الخاضعين فان الاستغناء لا لا تكار اي لا يلتقيان والمعنى الى الله اشكو شئين محتاجا اليها
 شئين لا يلتقيان فالحاجتان بعد جعلهما بمعنى الوصف قائمتان مقام انفسهما وموضوع
 والجملة بدل من جزئها وهو انفسهما والاولى ان يجعل تلك الجملة جوابا عن قوله اشكو
 كما قبل هل يجمع الحاجتان فقال كيف يلتقيان اي لا يلتقيان قوله كالتام لا يجمع فانه
 من الجحائز لقاصص قوله كالتام في كذا ابا عن السبان اشارة الى تفاوت بين الثلاثة
 الاول وبين الاخرين حيث لا خلاف في كون الاخيرين البعيدين بخلاف الثلاثة الاول في هيئات
 بها كان تقدير المتعلق والمعلق هم هنا المصنوع فيصعب الامر للاعتراض عما بيننا ومن الباطن كون
 واصوحوها للمدرك بالعقل فقط ووجه الاشارة ان الامر بالشئ لا يستلزم النهي عنه فانهم لم
 يفهم لتاء وذاك لبصير انصب مع نظير داي قوله بدل لا يمكن ان يكون فعل امر في اي حجة

في المتن

بعضنا لا يعرف لغة فله فقط قول بجنته المحمي وما يشق منه يستعمل في عرفهم فيما الى على العرب
فقد يدرك تلك اشارة الى ان قلته بحسب السماع فلا يجوز التباس عليه كما هو راي المحقق
تولي بجنته اعطى ثوب باحمر وجرهم رجل ولا نرى من الجبل ما يسمى بالفارسيه سنك المرام
صانها والمعنى الاخر وهذا القول كلام موسي لما روي ان قومه زعموا ان بدورة انحصرت وكان
يوم ما ضلع ثوبه ووضع على حجر لغسل فلما فرغ وداهل جانب البحر لبس ثوبه فبعد البحر الى ان
مضى قومه وهم من عقبه ناداه بالبحر فويلي وويلي فحملته هذه القصة ورايان اخروا لها اشار
الله نعم حيث قال ولا تكونوا كالذين اذ داموسى اليه فويل او حوام يجعل المحكي واخلا في
المبكي لا يحكمه وربما يحصل كلام لعامل متبناه فاقول وتبته المراء بشبه المضائف
كان ما بعد متممها لما قبله سواء ان معولا له اى اعلا او مفعولا او متعلقا او كما نامر كما كتلتها
وتلثين فويل يا غافلا والموت ههنا جزوه من بيت هو هكذا يا غافلا والموت بطلبه والغفلة
البحر بين عقولنا يا شخص غافلا والما ان الموت بطلبه بعد فتنك من الغفلة التي تحجب
بين العقول وصاحبها هكذا وجدت في نسخة غيري فويل يا عبد الله واحسن قول
هذان المثالان في قوة امثلة ثلثه اذ صير مثالا للضائف الحقيقية ضائفه والمحكي للفظي
فويل من كل علم بيان لقول يجوز يد قولهم سلام الله بامطره اخوه وليس عليك بامطر السلا
قاله الاموص في وصف رجل سمى طر كان دميما افع ان اش عصفوله امرأة سميت سلمى كان
من اجل النساء احسنه وكانت تريد فراقه وهو لا يرضى بذلك وضم عليها السلمى والباقى واضح
فويل يا عبد الله وقتها الاولى قبله ضرب صدرها الى وقالت ضربت بصنعة القنا
والاعني اللام اى ضربت صدرها بيدها متعجبة من نجاح الى هذا الزمان مع ما لقيت من
الحروب والاشراخ وخرج عن الاهل وضرب اصدا باليد من عادة النسوان في حال التعجب والاولى
اصله واولى جمع واقية اى المحافظة وموصوفه الامور ومخوذ ذلك قولهم فبا الغلامان اياكما
منصوب على التخيير والباقى واضح فويل اذا كان لعلم العهد لان ما بعد لام العهد يجب ان يكون

امر غير المخاطب معهود له والمنادى به بان يكون مخاطبا في قوله ويجوز قطع القدر كذا فان
 الاشارة على القطع والمنع قطع القدر ما بعد ما عاينها في قوله اي واسا حذ ثا في ما قبله
 نعم اللهم تعف عني اي عذلك الاما الم من الامام وهو نزل الحوادث والحدوث ما يحدث
 من مكاره الدنيا والجم الجمع ومنه شدة وانحر هو حذف للمم بانصال حروف لنذا اللهم الا اذا
 خضر نبات الحمرية بما اذا لم ينصل للمم المشددة في قوله والامع على الجمل تقدم كما لا الاشتران
 عن قوله ومحيي الجمل على قوله باضطرار قوله الا في قوله اشارة الى ان الظرف صفت
 للفاعل يدون اعتبارا بحسنه لانه متعلق بالفعل لا حال او وصف للفاعل مع اعتبار
 المحبته فاعمل هو الشرط
 من تذكر قوله وقيل في قوله اي تعف عني اسمي الشعر لا تعف عني لان سرعات الشعر كما تقطعت
 متناويز المفرد في قوله كالفرد في مطلقا سو كان مع الام لا فاقسام التوابع الثلاثة المرفوعة
 والمنصوبة ثمانية عشر ثم اشار اليها في ضمن ثمانية عشر في قوله شقنا جرحا من آل وبدا اي ملو
 متبوعهم غير في الضم واما خصل النسق في هذا الحكم بجره عن الان ان كان مع ال يضعه شبهه
 بالمستقبل من حيث متنازع دخول بالذي هو ما قبل متبوعه على التابع لا متنازع الجمع بين بال واللام
 ولم يشترط ذلك في قوله لان في شقنا المستعمل على ما عطف حيث يكون مقصودا لذاته دون فلا
 يؤثر فيه ذلك لضعف قوله وانضم اليها حيث ينصب في قوله هذا على قوله نفسه فغناه قوله وان كان
 المتبوع بصرحها وصانعا في عدم تقيد النسق في ليدل يكون منادى في ضم لكان احسن في قوله
 وهو عند من حمل هو مبتدأ خبر قوله لختار والظرف متعلق بالخبر ليدل وهو مختار عند تحليل الى عود
 بصير بان كسبا ما بال في المنس قوله وانما اعلم ان ايها اذا وقعت منادى ولا اختصاصا فلفظها
 مود وفيه معنى شيء وماؤها للثبوت ما بعد ما صفة لا في قوله لانها بهم تعقيب الامر اذا صفة
 لا في قوله فلا انصهر اي في حق ان لا يستعمل قوله لا في الجراء الظاهر ان يقول الا في الشرط
 وكان بدله بالجر اشارة الى ان الشرط في الجراء ومفصوله وانما لم يجر في الشرط الى المين لانه

اي وقطعها ما بعد ما عاينها
 اي لا يكون بد كونهما رعا في
 اي الامام الذي هو مصدر ولم
 لا ماضيا في قوله و اي عذرك
 صفا لا لا يبين كذا في الموش
 التقصير
 في قوله و في قوله اي مختار حيث
 في قوله فندبر لانه رعا في

هو لفظ فيهم من الشئ فيجعله موصوفاً بال
 لا يلائم ما لا يكون بعدد لها وصفة لها هي
 لا يلائم ما لا يكون بعدد لها وصفة لها هي
 لا يلائم ما لا يكون بعدد لها وصفة لها هي

ان شاء الله تعالى
 باعتبار الصفة زائدة
 باعتبار الصفة زائدة

على ان لفظ المراد منها قولهم بالرفع لزوم الرفع لا يلائم ما لا يكون بعدد لها وصفة لها هي
 الا ان هذا لباخعة اخرى لشيء بخلافه عن بهد المقادير والرفع في مدح بلال بن ابي رباح
 والباخعة لها كـ والوحيد شدة النوق وهو مرفوع بالباخعة فعلى هذا يجب ان يراد بالباخعة
 كما قبل والمقادير تخفف مقدارها والمقادير لا تستعمل في وصفها فبعضها الغائبة المؤنثة اي بعد
 واخر غير عن بهد وقوله لشيء متعلق بالباخعة وبالجواب في قولهم ليسوا بهذا الذي ذكر
 به لا يخفى ما في هذه العبارة من حسن الالهام حيث يمكن ان يراد بهذا الذي لفظ هذا والذكر
 بهذا لفظه مع حذف لفظ قولنا مثلاً والمعنى في وصفه بعد المعرف باللام ليسوا بهذا
 هذا والذي يرد ووقال اي ما ذكره عن هذا المحسوس في لزوم الصفة جعل الزوم
 وجعل انما يناسب لزوم الوصف في المتن سابقاً واما المناسبات سابق جعل رفع
 الصفة وجعل الشبه في ان يرد بهذا لبعلاات هذا بعض ريب هو هكذا فان هذا لبعلاات الذيل
 تطاول للبل عليه فانزل قاله عبدالله ا وواجه وقيل فابله وادرج بر وادرج بر زيد بن
 ا و تم والبعلاات جمع بعلة وهي النافذة التي في الجملة واما في زيد لبعلاات لان كان يحد ولها والذيل
 بالذال المخير البيا الموحدة لكل جمع فالبال وهو القار سبعة كامل وهو وصف للبعلاات التي
 ظم قولهم وفي المضاف الى المضافات لهما وهذه العبارة مساهلة لان في هذا الفصل يذكر
 احكام ما كان مصدقاً للبعلاات مضافاً الى الاحكام ما بعينه هذه العبارة فافهم قولهم وظيقت
 القليل يشارة الى ان المراد بالصحيح ما لا يغير بالاعلان ولو كان في حرف علة لا ماجة ومن حرف
 العلة قولهم بكملة بركة اختار عن ان يكون بالفتح على ان يكون هو وصلته فاعلا لقولهم
 قولهم وكل من الفتح والكسرة يعني ان الوجه الثاني في المضاف الى الباء انما تقطع في الاسم
 المنوسط بين المضاف الى المضافين منها فافهم انما قد اسما او يعيا فيه فلا يلزم من قولهم وكل من
 الفتح اسما او الفتح في محل واحد كما قد يتوهم قولهم اي ليا المتكلم لما كان لتبادر من غير نوع
 الحكم وعدم انصاف المتكلم بهذا المتشاي ان يتوهم ان المراد بالشيء المجموع عند كونها ادى

المتكلم
 الفاعل

تشبه وجهه هذا التفسير قول هو كان لفظاً أم لم يقبل الملتأى يكونه ابناً أو ابناً مع ان يقبل
 بكون تقبيل المتوسط باعتبار اخراج تشبه ام وعم وجهها عن ذلك وليس هذا مع غير في الملتأى
 فان هذا الحكم ثابت ولو كان الملتأى في وجهها في الامور هذا اصح تمام المثال وانك
 لقوله استمر بيان لقوله اما استمر والكسر وجهه في الامور هذا اصح تمام المثال وانك
 ههنا وجهه نقطاع الوجوه الاخر فاما نحن في قولنا بابر اي باشبهه نفسه اخره فليكن له ههنا
 قال ابو زيد في حديثه اخبره شفيق كجهره شفيق بالفاء ثم الفتاف بمعنى الاخ وانما صغر
 للرحم ونفسه ما مبتدأ وانت حيزه او بالعكس بقرينه المقام واضيفه شفيق الى نفسه ومشتعل
 عنه لخاله وبدل على الملتأى لاحسن ان يكون النفس بغير الروح وان كان الملتأى ومنه
 الذات وخليته اي تركته له ههنا يد مكايد وصدى وقد كنت لي ظهر على الدهر حشر
 فقد لا والله مولى قولها بابر عا اة هذا من تقبيل مشهوره لاني الخ العجل والوجه قد
 اصبح امل الحيا تدعى على نياكله اصنع وايجوع اليوم بالليل خاصه قولها والامه كذا ذكر
 هذه المسئلة في هذا المقام لجرر المناسبة في الوزن وكونه في الا في لزوم التدا اذ هو سم فعل
 الفصل الابد اي قول هو جرى وجب بالحرف بان يسم عمل مستغنا فان لا ينجس بالشعر قولها في
 الشعر فلما رده بهذا الشعر قولها في النجم وصف ان اقبلت هكذا تشبه بابر بها عجا المعطل اذ
 غضبت بالطعن المعز بل في دفع الشيب لم تقتل في وجهه لمسك فلا ناعن فل الاثارة التفرق
 وايد بها فاعل تشبه والضمير لا بال والنجس النجس وهو مفعول المعطل المعز والمغبر وعضبت
 بالعين المهملة والضام المعجمة من العضب هو السيف الحاد القاطع والطعن الحرج الحاصل من السيف
 ومثله المعز بل جاعل الشيء مشبها كالغزال يعني ان تلك الا بال نفرت بابر بها عجا المعطل اذ
 مدد السيف في الحرب بالطعن على الاعادى طعنا جعل ابدان الاعادى كالغزال ونادى
 اي كما تدافع الشيب الى الشيوخ اي يحجب بين تشابهة فيهم ودفع الحرب بينهم ولم تقتل اي لم يقتل
 الشيوخ اي كان تدافعهم لوضع القتلى لا للقتل والبلية بفتح اللام اضواء النسل غيرهم

الكون مشي و هو عا

غير منادى بال شيع

و يكون السقنات قد وفاقا لان
 و يكون السقنات قد وفاقا لان
 و يكون السقنات قد وفاقا لان

الحرب هو متعلق بقوله دفاع وقوله امسك به بقدر القول وصف الجري في مفعول فيها
 امسك يا فلان فلا تاعن فلان فشيء تفريق الابد اعتبارا بانه يوم الحرب بشيخ مصاحف
 للمحاربين بتفريق بعضهم عن بعض انما خسر لصاحب الحرب بالشيوخ لان ابناء يومهم المحاربون والشيخ
 الى الحرب قولي لم يحصل هذا من انما خسر لصاحب الحرب بالشيوخ مستقلا بلا اعانته من المستغاث من
 اجله وغيره فلا يكون مقابلا للجلتين المتعاطفتين واحدا من المستغاثين من اجله قد يكون عين المستغاث
 وقد يكون غيره وهذا المسمى قد يكون ظاهرا بلفظ المستغاث من اجله فقط كما قد يكون بلفظ
 المستغاث من اجله فقط او بلفظها معا واللام الداخل على المستغاث من اجله مكسوة مطلقا قولي
 اعز باللام هذا مفعول له او حال على المستغاث من اجله وهو امر بالانظر ما متعلق به باعتدال ذكر السقنات
 تقدم به اشارة الى اعز بالامسك مع وجود مقتضى الشافعية انما هو لاجل اللام لان العا
 على حرف الجر لما منع الضم فغير مفعول ومتعلق بقوله خفضا فالاول ظاهر في مفعول فربما
 بين المستغاثين بانما لم يمسك هذا الامر مع حصول الغرض به لان المستغاث به واقع موقع كاف كانه لاء
 الخطا للفتوح لانما تم هذه اللام قبل زائدة وقبل الاختصاص والصواب على الثاني ان متعلقه مقدم
 وتقدم قولنا يا ايها وباسمى ثابته العز ولا نعز ولا نعز متعلق بالثا او ما يقوم مقامه كما قيل يا
 اللام الداخل على المستغاث من اجله في مستقبل ومتعلق بالثا او ما يقوم مقامه قولي على مثله
 اشارة الى رفعه في ستر من كلام المص هو ان المعطوف مجموع باو اللام ومدخولنا كما المعطوف عليه
 لا المدخول فقط واصل المدخول المدخول معطوف على مثله ونظيره في المعطوف عليه كاعني
 المعطوف عليه يتبع على ان كل مركبين متعاطفتين متناظرتين في الاجزاء فان اجزاء المعطوف معطوف
 على اجزاء المعطوف عليه كل على نظيره وقد ذكرنا هذا مرارا قولي والمستغاث من اجله هو ثابته
 لاجل اسهل من شيء عن ما استدل به من شيء نحو يا القوي للجي بالزبد لم قولي نا القوي
 الاثبات لان اولان مفتوحا لدخولها على المستغاث به والثالث مكسور لدخوله على المستغاث له
 والعلة كعدم الاستكبار والمغير بالاقوى وبما امثال قومي خلصوا الى الجاهل زاد استكبارهم عن استكبارهم

ارر عشرين وابوبه ختامه بطلاق زوجته
 من ارجان بكنة وارراره برردم

والاعلام بقول فبالله لو اشى المطاع اوله كعيسى الوساة فان عجز عن اى حيلة لم ياتوا
 فممنوع عن وصول مرادى منا اهل خاص الواشى عن شية وانما وصف الواشى بالمطاع لانه
 اراد بالوشاة ابوبه حيث اراد بطلاق زوجته وهو مكره له وامر الوالد بن لا بد وان يكون مطا
 قولى بالالكبول والشان من عت اوله بكى ناء بعد الدار مغرب الساعه بمبدأ المغار
 الغر بيا لاكل مع كل بهو من كان بين الشبان الشخوخ والاشبان كغفران جمع شابة بها
 الكبول والشبان غلصت من اذبح في هذا الامر قولى بايريد لا مل بيل عز كره وغنى بعد فافه
 وهو ان لفافة الفرفرا لحوال الذل والكلام من بيل للفرفرا المشوش وقوله كمل مستغنى
 من اجله قولى **مؤاماة** الارسل لعلالم بالامور علم بقل بالقوم ولا باقوما والادان لاجل
 للستامل جلله **اسم** ذو هبة **وكن** اسم ذو هبة يد نحو بالهرك لا قتلتك وفيل اللام فيها
 ايضا للاستغناء ان كان المتعجب بالمدى تفتيت بالمتعجب منه والممدوح حق بجزر ففرض تعجب لاول
 فبستى من المامحة وبسقم من الشان فبستى من المامحة بفض عليه ومنه في حصو القبان المنادى
 محذوفات اقوم اعجبوا للعجب فام قولى اعلان المتعجب اى اعلان تعجب المتعجب من عجز قولى
 باسم من فقده اقول وما فقه وقيل او باسم ما وجد له بيل نحو وابلاد وامصبا او بيل
 البفتح اما هو للفقده لا للوجود ونحو وابلاد كما بعران فقده لا لانه فقده باللفظ وكان هلاك
 النادى ببلده ومصبيه ونحو ذلك وضم بعضهم ان المتعجب المتوهم والحق انه داخل في المتعجب لان
 ند من المتوهم انما هو لغيره على فقده لغيره عنه قولى وافقعا اى اى بلى باخذها كرس فقفس
 اسم قبله من بنى اسد وكوكس كسجول اسم من اخذ بل اشاعر هبنا وعاره فلذلك ند بى قولى
 واقعة محتمل بقفس من رجل مات فند بر اول اظهر قولى لا بعدر الناد بلى لا يكون عند
 عند من يجمع ندبته فان لم يد بلام مسي السامعين فبج عند لا بنبه ان وتكبى لاعد اعلمهم
 كونه لند لم مسوقا لها والذكورة لا يعلم ذلك فلا يصير لنادى عند واعد لم نالند
 بها بخلاف المعرفه قولى كالى بغير به اى انظر طيرة وصل بثلاثة امثلة الاول للذكورة المسفرة قولا

هذا اشار الى ما قالوا ان يلى مع السلام
 واما مع فتوى المشايخ لانتفاء ما يقضى فغيرها
 وهو فتوى بغير هذا باليد بغير ان يكون
 والى ما يجب بغير هذا باليد بغير ان يكون
 فلو قى فتوى فادكر صورة
 عبادت حالتي فتوى زراى

للنفرة المبهمة والثالث المحرقة المبهمة وقد ساء الجنس بالمفرد احترازا عما اذا اردت ان تفسر حقيقة
 فانج غيبيهم قوله بالادى اشتهر الى بسبب اشتغال الموصول بالذى اشتهر به الى الصلة او وقع
 اشتهر الى جعل مجموع الموصول والصلة مندا وبان يدخل واعلى الموصوف الالف على اخر الصلة
 قوله صلة بالالف الى جواز الاوجوب فلا ينافي قوله فضله ان كان معطلة بكون محل الصم
 على المقدم بعمى بولم يرد في التوابع قوله والتوابع او لم يعلما ما عطفها فاصطبرن له
 فالجواب في مرتبة غير مرتبة بالانفرد وحدها بغيره الموصول من التوابع والموايد بالامر العظيم الخلا
 وبالمعنى من حيث انتم وانما هذه المعنى واضح في قوله لا يباع والة الا لا يباع والة تأكدهم
 باعهم والمعنى واضح قوله فاعل فاعل عدل عما هو لظن من تركيب البيت الى ما ترى ان ما هو الوصف
 في المسئلة انحصار قول من سكن الثاني انك يقول واعبدها وقت الذنب فاعلم بالمقام بين
 ذلك واستفاد من البيت لا يتصور الا يجعل من علامه خرا عن المقصود فصل المحرك في المسئلة
 الابتان ولذا ذكرها الشرح للشرط والجزء المقتضى لا انحصار الشرط بالجزء فان قلت لم لا يجوز
 يجعل من شرطه وقوله قابل بتقدمه هو قابل بجزء الشرط او يجعل على ظاهره ويجعل بتقدم
 الجزئ المحصر قلت الاول من صحيح للزوم الاضا فقبل الذكر لفظا ورتبة وكذا الثاني لان المحصر مستقفا
 منه على تقدمه استفاد من غير المحصر لمقصود قوله اي يقول ذلك الذي اي يجعل الش لفظ من في
 فاعلا لقوله الم فاعل لافاة المحصر المذكور اي يجعل الوصف مجازا عن لفظه ان لم يفعل ذلك
 يلزم ان يكون الوصف ابتداء لا تقدم فحق استقام وهو غير مستحق وقوله ذلك سارة الى قوله
 واعبدها واعبدوا وصفه لفظه يقول والذي فاعله ويجعل ان يكون شائ الى من وفاعل الاض
 والذي صفته وبالجملة قول الم في هذا الباب اسكون ابداء لفظ الموصول قوله في الترخيم اي
 بيان مطلق الترخيم واكان في المنادى ام لا وكذا التقريب الذي ذكره لمطلق الترخيم وذلك لان
 ذكر تخريم غير المنادى في هذا الباب اي على وجه مخصوص وهو ما فصله الم في عقيب
 هذا بتقدم الباع على المنون كلفظة قبل جمع عقاب قبل اسم لعقاب صدد بالخالق في له كابط

لا بد بعد انحصار قال ذلك فيمن ذكر
 لا انحصار قوله من ذكر وقت الذنب
 في ذلك اي واعبدها واعبدوا هو المقصود
 ذلك

[illegible]

الملاور وفيه ظلال

واحرز مخافہ

وباجفہ

والفعل
والفعل

للمفعول المخصوص المحذوف عاملة قولهم فبضمان لان بناؤها على الضم لتركيبتها مع حرف التنبيه
وشبهها باي الموصولة المشابهة بقتيل وبعد المضموم عند البناء لذلك وليس بناؤها كقولها
منادى مفعول معرفته والاولحيث يكونا معربين حال كونهما اختصاصا فلي كما بها الفتى ياتر
ارجو بنا يعني مثل ارجو في لها الفتى فليها منصوب على اعتقاد واجب الحذف وهو مخصص بمعنى
افرد اي افرد الشيء الذي هو الفتى بالخطا والتقدير في مثل نحن العرب مثلا افرد العرب بحمله
متكلا وبمحتمل ان يكون مفعول البنا في الموضعين هو الحكم المذكور بقتل الاختصاص وبعد ذلك
الاختصاص جملة مستأنفة ووجه تعريف اي ههنا وان لم يكن منادى هو مفعول الخطا والتكلم
به ولهذا صح وصفه بالمعرفة قولها اللهم اغفر لنا امة مثل هذا الآية للؤنث ولكون الاختصاص
بعقب ضمير المتكلم والمراد بالعصاة ههنا الجاعلة وهي بكسر العين ولها معان اخر قولهم اسم معنا
يعني كقوله يكونه مسبوقا بمفرد ولا يلزم ان يكون مسبوقا بجملة كما يتوهم من المثالين السابقين فلا
يكون هذا تكرارا مع ما ذكر في افترافه عن النداء والمواد يقول معنا ان يكون بمعناه مجيئ
الارادة لا مخرج حيث الاحتمال والافلا فابده لذكر الاختصاص قولهم وهو الزام العكوف العكوف
مصداق بمعنى التوجه ههنا اي هو ايجاب الخطاب توجهه على ما يجهل التوجه اليه من مواصلة رد
القرابة والادمان يقول الزام العكوف على ما يجهل او يستأنف العكوف عليه ليشتمل نحو الغزال
الغزال والاغلب على ان التحذير والاعراض على المفعول المخصوص المعهود قولهم بدلا من اللفظ
بالفعل اللفظ بمعنى التلطف والظرف متعلق به وقد سبق في باب البنا قولهم وما سوا
ا اقول للتحذير اربعة عشر قسما لان المفعول المسمى بالتحذير اربعة ان يكون محذورا او محذرا منه
والاول ما باللفظ باو يلزم من بليته نفس المحذور منه وصاحبه بالواو ومن اوب بالانصاف واما
بغير لفظ باو له ايضا هذه الانقسام وتكون مكررا او الثاني لا يكون الا مكررا ودين ذكر المحذوف
والعامل فيها سوى الاخر يعني محذورا او جيبك او ما يؤدى معناها وفي الاخر ايق وما معناها
وحذف العامل في شتمتها واجيب في الخمسة الباقية جاز قولهم ما زلت اسك ما زلت اسم

واصلة بما من بعد واسك من السيف السيف واسك وهما متحققان لا بد من التنبيه عليهما
 ان الافعال الثلاثة على النسب الاضافية المتشابهة لاطراف قد يراد منها وصف احد المضامين فتشدد
 اليه ويجعل الاخر مفعولا فيقال قربت بد من عمرو وبعد عمرو عن زيد وقد يراد منها الا
 المشتركة بينهما من غير قصد لاختصاصها باحد هاتهما ما ان لا يستدل الى فاعل بل يستدل بلفظ
 البين فيقال قرب بين زيد وعمرو اي وقع القرب بينهما او يستدل بهما بالواو العاطفة فيقال
 قرب زيد وعمرو اي تقاربوا فذكر المحذو منه فيما نحن فيه من معنى على ارادة المعنى الاول من الفعل
 وبها الواو بمعنى على ارادة المعنى الاخر منه فيقولنا في تفسير العطف بعد واسك من السيف والسيف
 من واسك اشارته الى المعنى الاخر فتعطين وقد توهم ان الواو العاطفة وهذا المقام بمعنى
 وهو غلط والصواب ما ذكرنا ويجوز ان يكون الاصل بعد نفسك من السيف والسيف من
 واسك فيخذل النظران قولهم وان لم يكن في احد كذا لا ريب ان كان الاحد فاعلا للمحدث الا
 مفعولا فالمراد بالحدف ضربه بالعصا فانه محذو ومنه لكونه في تحت عند بعض والمراد صديقا
 وهو باعتبار كونه مفعولا كذا لم يحذف عند اهل المحذو ومنه وان كان بالعكس فالمراد بهذا الخبر
 بالمخاطبين لكثرة جبنهم فان الامر بالتحذير عن جبن في الارنب الذي هو اجمع الجبوانات بدل
 على كثرة جبن المحذو وارادة الحقيقة بعيدة فتعين ان يكون القصد الى الاستهزاء بقولهم اي مخني
 التحذير وان كان مخاطبا فمفعول مشدود في الخطا عايبا وان كان غير مخاطب فمفعول قد يثقل
 بخالعه واليه اشارت حيث قد راعى الغالب في الفا قولهم ومخبر عن حضرة في الحضرة بالفارسية
 استاندر النظر ان المراد به ههنا القرب قولهم اياه ويا الشواب هذا ما حكى عن بعض العرب
 وهو انه اذا بلغ الرجل الستين فياه ويا الشواب يعني اذا بلغ الرجل ستين سنة فليجئ نفسه حجة
 عن هؤلاء الشواب هؤلاء الشواب عن نفسه فانهم يؤذوه ويضجعوه قولهم وعن سبيل القصد
 اي لا تقتصدوا الاعتدال قولهم فاجب انما اذ اغراء ثلثة اقسام لان المفعول الذي سمي بالاعراء
 لا يكون مغرور بل يكون مغرر به وهو ما مع العطف والتكرار او بدنهما فالعامل في الاقرب

الواو في قوله وان كان
 جبن من كذا قوله وان كان
 فتح بفتح العين

مكتبة
الشيخ
الشيخ

واجب
المحذف وفي الآخر جابزة ولا يجر ما في العطف ههنا وفي العطف من الفتح فلا تغفل قوله أخاذا
أخاذا الهيجا بالمد والقصر هو الحرف ههنا بالقصر ولا خفاء في الباقي قوله ما الصلوة جاء
أي حفظ الصلوة حال كونها مؤداة بالجماعة الظاهرية أي عقبها ما بالجماعة الباطنية وهي
صلوة جميع الأعضاء والقوى مقتد بها باللسان الذي هو الامام في الباطن ولعلهم ان المعامل في
الاغراء في كل مقام ما يقتضيه هذا المقام ففي نحو الغزال الغزال دم وفي نحو الاهل والولد
زاع وعلى ذلك فقص قوله ما استعلا لا اعترازا على شئ ما لا اشارة وهنا التي بها امثالها ما يمكن
ان ينوب من باب الفعل ولم يستعمل استعماله بان يهل اعالة قوله اي اسم مد لولة فعل يعني ان
اضافة الاسم الى الفعل لامية أي الاسم للفعل أي الاسم مد لولة الفعل أي لفظ الفعل فان
الاسم الفعل والحرف امثالها موضوعات لا لفظا مصداقا لها لا يائية أي الاسم مد لولة
الفعل قوله كاذب له بعض ممنسكا بان العرب التي ربما يقول صه مع نم يخط بها لفظ
اسكت بل ربما لم يسمع صلا والجواب انه يجوز ان يكون حذف الواسطة في الاستعمال اكثر
وكون معاني معانيها مقصودات بالذات قوله بمعنى افعل اي متلبسا بمعنى هو لفظ افعل كا
فالاضافة بيانية ويحتمل ان يكون لامية بان يراد التلبس بالواسطة فافهم قوله في الذات على
الامر بهذا بيان لوجه الشبه قدم على المتبعية المراد بالامر هذا اللفظ مصداقا للذات لا بالواسطة
واما معناه فالذات لا بالواسطة قوله وهي ههنا بالتحقيق وبالتشديد قوله لها الذي بمعنى
المضاع اعلم ان ما بعد المضاع انما هو بمعنى الماض لانهم قد عبروا عنها بالمضاع لان المراد منها
الاشياء المناسبة للحال المفهوم من المضاع قوله وانه هذا بفتح الهمزة وتخفيف الباء المشقة
التخمينية او تشديد ما مع كسر الهمزة قوله بمعنى مض في حد بها مض من مض اي ان هنا بمعنى حد
أي حذف ولا قطع حتى يتم اما ايها بالتون وفتح الهمزة وتخفيف الهمزة واسم فعل ماض بمعنى بعد
قوله بمعنى مض وهي من القرقرة وهي صفا صوت البعير عن الخشونة وصوت الحمام وصوت
البطن من كثرة الانفحة وحسن الضحك الذي له صوت وتعبير الصوت قوله ما هو منقول

التام ان هذه الظروف والمجاور والمجورات في اصل مستعلات مع هذه الافعال التي هي معها
 ثم جعلت تلك الافعال وجعلت تلك المتعلقات سائر اللفاظ تلك الافعال ومعها انفسها
 مثلا عليك صلة لزم عليك ثم اقيم عليك مقام لفظ الفعل مع معنى الطرف وجعل اسم الكل
 قولك بمعنى فتح اي سر عبيدا والمراد سر لبيد انما الى نفسك قولي جرح عند البصريين هذا هو
 الحق اذ لم يحصل لانع اخرجه عما كان عليه قولي ونصب عند الكسائي كانه تمسك في هذا بضعف
 عمل الحرف اضافة الطرف لغيره لانه شبهه بفتح في ان يظهر فيها بعد ما عمل العامل كالمصوب
 بنزع الخافض قولي وفتح عند الفراء كانه زعم ان الطرف والحرف فقط اسم للفعل مع الفاعل
 فما بعد هما تأكيد للمفعول قولي مصد فعل مرادف للفتح اشار بهذا العيب الى عدم استعمال هذا
 الفعل قولي لوقوعه في قولهم بقولهم بنون ولم يكن متصلا بالمعنى لئلا يتصل الخبر باب
 الاصوات قولي وقابله خوطب قولي الخافى الاصوات باسم الافعال لان بعض منها كصرمه
 ولشابه جميعها بما في البناء وبعضها مخصوصه في المعنى ايضا وهو النوع الاول منها قولي للكتاب
 اي الجماع والمراد بالاصوات الحاصل عن الفتح عند اخراج الذكر منه ومفعول عند تحريكه لذكر فيه
 ليس عهدها اذا كان رطبا رطباً هكذا قيل قولي في اول الكتاب اي من النسخ التي في الاصوات
 لا عاملة ولا معولة وقيل اي من الشبه الاستعمال الكائن في اسم الافعال المستلزم لبناء الاصوات
 لا تحذفها بما واعلم ان الاصوات جميعها الفاظ موضوع عليها يدل عليها فتكون كلمات واسماء
 وان يؤمن ان بعضها غير موضوع وليس بكلمة قولي هذا باب فيه اهلم يصف الباب الى قولهم
 فوالا التاكيد كما في سائر الفواحي لئلا يلزم تعبير المتكلم برفع مجرد قولي فاطلب هذا حال
 متداخلة وقد فهم بعض من جوهر قوله ان البناء الاستغناء وعلى هذا يمكن ان يكون قوله انما اطلب
 حالين متراذين ايضا قولي فهاك والمبنيات لا تعبر فيها اخره ولا تعبد الشيطان والله فاعيد
 المراد بالمبنيات ايضا لانها متشابهة كالموت في علم الشعوب غيرهم والتقدير باعتبارها
 ان نفس الانشاء جاذب لصفات من خواصهم سيما اذا كانت في هذه كعبادة الاصنام وسائر المعاني

نفى التاكيد

والغافي فاجعلها اجواباً ما المقدرة او زيادة او عطفة والعنيد من النون لان المقام
 التاكيد قوله وهل يعنى ان تبدأ البلاد تمامه من جنس الموتان بابتين رال البلاد اول المصريح
 الثاني وكل الفاعلين فوكذل بالنون والارتداد الطوف ومن جنس متعلق بارتداد وان
 بابتين اي من ان بابتين الموت وهو متعلق بالفعل قوله هلا متين بوعده غير مختلفة اخره كما
 عهدتلك في ايام ذى سلم متين بسكون النون الاول والاخر وكسر النون لوسط خطاب الموت
 المؤكدة بالخفيفة وعهدتلك اي اشتربت معك وعرفتكم وذي سلم اسم موضع بالحجاز قوله
 فلبتكم يوم الملقى ثم يلقى اخره لكي يقلل ان امرؤا بك هاهم تربيتي بفتح التاء والراء وكسر الياحطة
 من الزوابة مؤكدة بالنون الثقيلة والهايم المخبر عن العشق ومنه المثلثة المبهمون والباقي
 واضح قوله او الحال هذا عطف على النون قوله ثم يلقى ثم يلقى ثم يلقى ثم يلقى ثم يلقى
 قراءة ابن كثير على ان يكون فعل القسم هذا جوابا القسم اخر من وف والقدر بفتحهم باسمه لا قسم بهوا
 القيمة وجواب القسم هذا انشا لكونه فعلا القسم اخر من زمانه حال ولذا لم يدخل عليه نون واما
 الباقي من القراءة فقرأوا بلا الداخلة على الفعل بناء على كونها زيادة او راد الاعتقاد من يعقد
 ما يخالف جواب القسم قبل قول المصنف او مثبتا في قسم لما شمل فعل القسم وجوابه فيعقد لا يستغنيا
 خرج اصل الفعل لانه حال لا محققا لشيء بهذا اشارة الى ذلك القول فيه نظرا لان قوله وان
 منعه البصريون بنافي ذلك لان البصريين منعوا كون جواب القسم حال لا يقع ظهور ان
 المراد بالمشبهة القسم انما هو جوابه فكان هذا القابل وضع في هذا الخط نظر الى النسخ المتعددة
 المكتوبة فيها لا قسم بلا او حلا بقرينة ابن كثير فلا تغفل قوله فليقلل لانه اذ بيتان من هذه
 القصيدة هكذا امن الذي هو لئلا فانه اذا امت كان المال نهيا مقسما قبل لا يبرأ منك
 وارث اذا قال بما كنه يجمع مغنما قالها حاتم الطائي امن امر من لا هاتراى الا دلال ولئلا
 بالتأ المشاة من فوق كبلاد المال المجتمع العتيق والتهيب الغارة بمعنى المنهوب قبل لا اي هذا
 او زمانا قبل لانه اي الحمد وبسبب المال ومما زاد به او بمعنى الرمان او ظرفية او مصدرة لكن

كل منها على تقدير بعض الاحتمالات في قوله قليلا ومغنا اسم مفعول حال عن فاعل ناك
او اسم فاعل حال عن فاعل التخييل او عن كاف الخطا فافهم قولهم ربما اوفيت اة قد سبق شرحه في باب
حروف الجر قولهم بحسب الجاهل ما لم يعلم اة شيئا على كسبه معناه فانه اهل لان ياكرها
ما ظروية مصدرية وشيئا بالمعنى مفعول ثان لقوله بحسب كسبه ومعنا صفتا للشيء
والفاء للتفريع على معول بحسبه لا على نفسه ضمير بحسب ثانيا لاجل لان هذا البيت لا يحسن
الفقه في صفة جيل قد اخطا به الخصم شمل على بنات كثيرة قولهم ومن اثنائه
اوله فمن اثنائه ضرورة تعظم الضمير المجرى لان لوجل وضرورة بفتح الفاء بوحى من قطعان
وهو اصل الفعل والمعنى مما اثنائه ضرورة اعطاكم نقطكم ضرورة نفسها وان ثنائيه
المنع عنكم تمنعكم نفسها قولهم لبيت شعري وما بعد هكذا الى الفوز ام على احواسيب الى
على الحساب معقبات قاله يهودى اسم لبيت ضمير المتكلم قد حذف بقرينة اء شعري وشعري
اصل شعري شعري وقوله اى قرب كتاب الاعمال صحيفة منشورة هي صحيفة اعمالى ودعت
اى وعلمت الله الحيات الى هرة داخل على اللام الداخل على بناء المتكلم المفتوح والمقبول المقدر
والحافظ والشاهد والاستفهام مفعول لشعري وجملتان مفعول لقوله اشعرن وفي قوله اشعرن
مع مفعول اشعار بظن احتمال الفوز قوله فاحر به بطول فقرة اوله ومستبدل من عصبه
صريحه الغصيب لغين العجوة وسكون الضم الملهة اخذ ما لا غير بالعدد وان وصريحه اى غضبه
صريحه واخر به بالحاء الملهة فعل تقييد فعل به اى جلده واخرى الثاني اصله اى بن ثوبه شاهد كبد
للاول بعد ذلك المفعول بصف اشعار استحقاق الفهم من غضب اشعار اكثر من ستين بغير اضافة
قد رت على اخذ جميعها من بصره واشاعر بضمه بثلاثين بغير اعل الكمل مع انه اقل من النصف ولا يكون
الا لضعف عقله بضعف عقله استحق طول الفقر استحقاقا عظيما قوله قائنا ان حضروا
الشهود قد مر شرح هذا البيت تجارب خواص الاسم قولهم واخر المؤكدة اى سواء كان اصلها
ام نابتا منها دخل فيه نحو سلقين والضمير ليس واخر للافعال بحسب المعنى ثم الاخران كانا من كوا

من اقسام التنوين قولهم اي هذا التنوين الاولى عادة الضمير الى المضمرة وجعل الجملة وصفا له اما لفظا
فلان المضمرة اقرب منه واحوج اليها مما مضمرة فلان مذهب الجمل والمخاض من يقر بها لثم ههنا لما مضى
ان سبيل الضمير الى عدم وجود العلين الرابع الى عدم المشابهة بالفعل لا دخول الجرد التنوين كما
ذهب اليه بعض يمكن ان يجاب عن الثاني ان يحمل على سبيل التسمية او سبيل العلم اي في هذا
التنوين يكون تسمية الاسم ممكن او يعلم كونه امكن لكنها بعيدة عن العتبات قولهم اي يدخل في الاسم
من ان يكون بالقوة او بالفعل ولا بد من علمه دخول المضمرة في التنوين في غير المضمرة
او دخول كل غير منصرف في المضمرة لما قد عرفت من ان التنوين للدلالة على الضمورة وشبهها ليس
على مذهبه تنوين الضمير قولهم كثيرون المقابلة اخص من تلك التنوينين بالذكري لانها تسمى
لاختصاصها بالمعرفة اقل عمومها بالنسبة الى الضمير من غير ما ورد لك صا اخفى في اولي بالبيان
واما ما سواها فتجاوز الى المبتدأ بل بعضها يتجاوز الى الافعال والحروف ايضا قولهم مقصودا
او ممدودا ومنه في او مشاركا لسبيل آخر حقيقة او لفظيا موضوعا للتأنيث وشبهها بولم يقل
كيف ما وقع لاحتمل قوله مطلقا ومما اخر قولهم كذا كذا بمثل للمضمر في المثال واحد لان ذكر التمسك
مقصودا وممدودا قولهم في وصفة اما اذا كان في اسم فشرطه العلوية وشبه ذلك في العلم قولهم
كذلك ان اي ان كان بمعنى النادم واما ان كان بمعنى الندم فهو نونه ندعى قولهم كذلك هذا جند
لقوله وزن فاعل اي وزن فاعل الكائن مثل الوصف في الاصل لا يندثر ان يدخل في الوزن نحو
الحجوز في فاعل قولهم او على فعل صفة لفظ صفة في قبل من الضم وهو حال من المستند في قوله
على ان مؤنثة على ضل او فعل في الوصفية وعلى فعله حال الاسم كالا سودة للحمية لا يثنى
السوداء وامثال هذا ومن فعل عن هذا التأنيث حكم بان ايراد هذا اللفظ ما لا يندثر له في كالم
هو من تركه شقيقته قولهم كالم وبعمل الاول للفتير والثاني للابل القوي على العمل قولهم
فالادهم اي القيد الادهم في الاصل وصفه يعني الاسو ثم جعل اسما للقيد وللغير لا سؤا لقبلة
من العرب قولهم القيد احترار عن معنا الاصل اذ هو بهذا الاعتبار وان كان غير منصرف ولكن

وكان فاعله ايرادها في حال
وصف على فعل فاعله كان
مؤنثه

لا للوصفية الاسمية المندرجة بل للوصفية الموصولة ووزن الفعل وعن الادهم بمعنى القهقهة
 انهم بهذا الاعتبار منصرف للعلية ووزن الفعل واما الادهم بمعنى الفرس الاسود فهو
 بمعنى العبد في عدم انصرافه لوصفية الاصلية والوزن وصفا حكاية مله هو ان تعتبر
 كان يؤمنان بستان وكان وان المحرم فذكر به من انصاف بن يوسف عليه للعنه فقال
 القهقهة سودا فقه وجهه وقطع عنقه وسرق من ماله في ثلث الحجاج بذلك بعض الخصا
 فغضب احضر القهقهة وغابته وهذا على ذلك لقول قال القهقهة ان دت بذلك
 ولم يقبل الحجاج منه وقال معاتبه لا احللك على الادهم القهقهة فقال القهقهة مثل الكبر
 بطل الادهم والاشبهت الفرس الاسود والبيض فقال الحجاج اردت بالادهم الحد بدقتنا
 القهقهة الذي بدخ من لبس قهقهة كالحيلان اي كسراهما وسكونا لهما مع فقال القهقهة
 بمعنى النطفة السوداء في البدن قهقهة للوصفية اي لان يلاحظ في معانيها احداث لازمة
 لهذه المعاني بسبب ان الفاظ موضوعات تلك الاحداث متناسبة مع هذه الالفاظ في الحروف
 وهي الجدل بسكون الدال للفقوة والحال للنقطة السوداء والفعل للتعفن والابداء وتلك الالفاظ
 تبعث النفس على الاصل او متماثلات من تلك الالفاظ متماثلات سماعا قهقهة وهو خرج
 الاسم اي خرج مغفلا لاسم فلا يحتاج الى جعل الصبغة بمعنى الصبغة كما قبل ان لا بد ان ليس للصبغة
 صبغة يخرج عنه والفرق بين العدد والنقل والاشتقاق ان التبعية الاول بحسب اللفظ فقط
 والثاني بحسب المعنى فقط غالباً وفي الثالث في كليهما معاً قهقهة معناه خبز المبتدأ ولك
 ان تجعله وصفا للوصف شارة الى اصله الوصفية واعتباره فيها وان لم يكن في العدد عنه
 الذي هو العدد اصلها فان اصله الوصفية كونها غير مسبوقة بالاسمية واللفظ المعين قهقهة
 مشبه مفعلا او المفعول قول مشبه مفعلا ما ان يكون ذا اربعة اصول وذا ثلثة اصول
 والاول ضال والثاني لا بد ان يكون في حرف زاي غير الهمزة من الحروف العشرة في موضع مفعول
 الاربعة وهي اربعون فسمائة مفعول واحد وان يكون وكل منها يمكن ان يصير بادئة من اخرى
 مشبه

انتهام

مفاعيل فالكل اثنان وثلاثون احتمالاً لكن بعضها غير واقع في المقام لابع تفصيله ثم ان قوله
مشبه مفاعل ومفاعيل واقع لموقع تقريباً للجمع المتناهي كما اشار اليه الشارح فكانه قال هو ما كان
اوله مفتوحاً وثالثه الفاعل غير عوض بعد هذا اما حرفان اولهما مكسولان لغرض وتلثة احرف
كذلك لئلا يكون وسطها ساكناً وهذا التعريف يشمل على تسعة قبود فالاول احتراز عن نحو فرب
ونسباً لثاني عن نحو اقسام والثالث عن نحو مقلات والرابع عن نحو شباب جمع شيب الخامس عن
نحو باخباثا ثم خباثات والسادس عن نحو جاني بد والسابع نحو جالون والثامن عن نحو جالين
والتاسع عن نحو ملوك والجمع المتصرف بتلك القبود لا يشارك مفرد في الوزن اذا كان مفرد هذه
القبود نحو تدل كراهية مع فقدان شرط فيها واوالم يشارك في الوزن صافرة في اللفظ كما كان
فرع في المعنى فصافرة فرعيان وكان غير منصرف وسمى المتناهي المتناهي التام في النكس بهذا
الوزن قولهم مر هذا الجمع لم يقل من مشبه مفاعل مع اختصاص الحكم به لئلا يصير المتناهي المحض القابل
قولهم وهذا اعتلال الى اخر البيت قول في نحو جوارحه فلا يثبت ولا يقدم الا لعلل لتعلقه
بجوه الكثرة على منع الصرف لتعلقه بعرضها وجعل اليا المحذرة منسبة الى الثاني كالاول لا في جعل
الباء منوية الثالث تقديم المنع على الاعلال والقول يقتل الفقرة الثانية على الكثرة على الباء
وحذفها ثم يعقبون بتوابعها ثم حذف الباء الالف الساكنين الى ابع كالثالث لا في قلب الباء
بعد فتح ما قبلها الف الخامس تقديم المنع على الاعلال والقول بفتح الفقرة معلقة على الباء وانما في
ذلك ثبتت لان القابلين بالمفرد الخمسة متفقون في نحو جوارحه الالف الصبيحة غير منصرف بياض
بلا توابعها واما في حالة الرفع وان تعقبوا في لفظه بعد الاعلال انهم منون محذوف الباء الا انهم اختلفوا
في كيفية بعد الاعلال وفي لفظه وكيفية معاقيل الاعلال فالقائلون بالمدح هذين الاولين يقولون
ان قبل الاعلال منصرف مضموم الياء مع تنوين التكرار لعدم ظهور عدم انصرفه في ذلك الموضع والاصل
هو انصرف في الاسماء واما بعد الاعلال فالاولون منهم قائلون بانها كانت في الانصراف في التنوين ثم حذرت
بالاعلال عن وزن منتهى المجموع والاخرون قائلون بصحة تنوينه غير منصرف في حذف تنوينه الاصل

ودخول تنوين آخر منه عوضا عن الهمزة وما القارون بالمائة من الثلثة الأخيرة فيقولون
 غير منصرف قبل الاعلال وبعده واصله ثبوتها مضمومة خالية عن التنوين جازفة الضمة لتقليلها على
 الياء عوض عنها التنوين ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين واما فيه حاله الجر فالتاء الياءون بالمد
 الخمسة منفقون في لفظه وحكمه معاقيل الاعلال وبعده فالتاءون بالمداهل الثلاثة الاولى
 ان لفظه بعد الاعلال كلفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال فقد اختلفوا فيه حيث
 اللفظ والكيفية وبعده مرجح الكيفية فقط فملا في هذه الفرق الثلاث منه نظير خلافهم فيه حال
 الرفع واما التاءون بالمد هين الاخر فيك القائلين بالمد هين الثالث يقولون انه غير منصرف
 الا ان الاولين منهم يقلبون الياء المفتوحة بعد فتح ما قبلها الفاء والاخرين منهم يقولون ان الضمة
 تقول انما جركا رى على ما حملت عليه محتمل به عن المد هين الاخرين ما يعين ان اى المد
 الثلاثة هو المد هية فلا يفهم منه الا ان يحدروا وجه الشبه في كلامه ما قد روه النعم
 زبارة الاضراف حتى يصير في المد هين اول فانهم قولي مجرى كسارى جعل الهم الكاف في
 كسارى اسماء حيث اختلف الهم المجزئ قبل لا بعد ان يكون مراد من هذا التقدير هو الاشارة الى
 المثال لفظ سار مع الكاف علما ان يكون جمع كسرى لينطبق مع المثل له في الوزن فتأمل قولي ولست اقبل
 اية الظرفان في هذا الباب متعلق بقوله شبر القدر وشبه لسراويل بهذا الجمع اقتضاه وسراويل
 بالفاء وسراويل برجانه قولي شبره في سراويل ثلثة ملاهية ولا نه غير منصرف فقبل الشبه
 بالجمع الوزن وهو لفظ العجي وقبل لانه لفظ عربي كان في الاصل جمع سراويل وهو جمع سراويل
 وهي قطعة من الارزاق جعل اسمها للارزاق الذي هو قطعان مشحونة بالغبنا من الممقوتة عن
 باعتبار جمعة في الاصل الثاني انه ما جاز فيه الصر وعدمه جواز اعتبار الشبه وعدم اعتبار
 او جواز اعتبار الجمعية الاصلية وعدمه الثالث انه منصرف لعدم اعتبار ما اعتبروه مع ان
 الاصل هو انصرف قولي عموم المنع اى عموم المنع شبهه او عموم احتمال المنع واحتمال انصرف
 وعلى الثاني كما بين جوب المنع قولي منصرفون الظاهر ان يكون الضاوم الهم وهو لم يبلدة

وقيل في جزيرة الاول اسم محصا او بلدة وانظر ان جزئه الثاني في الاصل يفتح المهم مصداق ثم
 بعد التركيب صحت لكثرة الاستعمال وانضما الواو ضم ما قبلها فان الواو انضمت ما قبلها سهل
 تنطق من المفتوح ما قبلها فحق كخطفان وكاصبها غطفان بالغين المعجمة والطاء المهملة في
 المفتوحين اسم لعيلة وقد يكتب بالفاء واصبها علم لبلد في ايران هي موطننا ومحل اقامتنا
 وهي عرب بنو سبها فان اى العساكر فابدل سبها المفتوحة عند التعريب صادرا كذا كذا الحق
 في اولها الف لا يتاليها وقلب لثا العجينة بالثا العربية والتم قلب بائنا بالفاء قبل ائنا
 سميت به لانه كانت غنى الجود والاعزاز قبل هذا الزمان وسبها بالعربية الجند وسبها
 جمع قولهم او محول الاوسط لم يعتبر عن العجينة ولا فيما بعده كما اعتبر عدم الزيادة في العجينة
 الى وجود العجينة في المحر لا الاوسط ووجوده فيما بعده لا يصح من ان العجينة هي الذي هو عند الاصل
 بخلاف وجود الزيادة في العجينة فان العلم العجينة صير صينيا بركانه اليه بعضهم قولهم كجور و
 الاول ضم الجيم الثاني بالياء المهملة ككثير وسكون الجيم وفيما اسم البلدتين قولهم في الثلاث
 الساكن الاوسط لما توهم من قولهم وفيها في العام اذ ان العام له من الشرطين اذا شتم على احد
 الشرطين الاخر كان جائزا الوجهين مع انه حكم بوجوب منع صرفه قبل ذلك بقوله وشرط منع
 العادة قد رالت موصوف العام ما اشتمل على عدم الشرطين الاخرين لم يتخص جواز الوجهين بالعام
 للشرط الاربعه ويمكن استنتاج هذا من كلام المصنف دون هذا التقدير بان يقال قوله كنه
 متعلق بمقتضى يكون لغتنا محصا للعام الى كانه كنه كونه غيرنا بذه على التثنية وغير ذلك
 الوسط فانهم قولهم ومتاصلا او حقيقيا سواء كان عملا حال لتدكيرهم لا فزجل اناسهم يثبوت
 كان حكمه مان كقولهم وجوبه اى وجوب الصلة وجوب منع كما هو المتبادر وقوله كذا ام اصله
 كما في لكاف العجينة عربيا بدلها جيمها وانما لم يعتبر قبل هذه العجينة لثانها التثنية غالبة وهو
 مستطاع تضعفها بخلاف ما اذا كان علما فانه لا يقبل التثنية نادرا وقوله ولو ساكن الاوسط قبل
 هذا سهو من اللغاة والصواب ولو محر لا الاوسط لان لفظة النفي قول يمكن ان يقال لما انبغى الاضغاع

في قوله صرفه امتنع على اختلافه فاهم انه امتنع اتفاقا وهو كذلك والمفهوم من الامتناع اتفاقا
ان صرف ما بالخالف موضوعه ليس بمتنع اتفاقا وذلك مشتمل على فودين الاول فاهو ممكن الضر
اتفاقا وهو ما فقد فيها احد الوصفين الاولين الثاني فاهو ممكن لكون الاتفاق ابل جلا فاهو
فيما فقد فيه الوصف الاخر اما اذا كان من غير الاوسط فالخلاف فيه على ابل وابللا واما
اذا كان ساكن الاوسط فالخلاف فيه حتى يبللا لكونه في غاية الخفة فلا يؤثر فيه ثقل السببين
وقال لا حيث لم ينقل القول يمنع صرفه احد سوا صاحب الفصل وحبوه الى السهوى ذلك نصا
بما ترون ان كون قوله لو ساكن الاوسط في غاية جليا فاهم قوله في غير فعله لم يوجد بالوضع كقول
العربي فيه دون ندر وقوله كصم كصم رجل وشم لفرش وثل الله به ودخل تلك الاشئلة
الخسرة في الوزن لوجودها في الاسم بالوضع لثانوي كذا يدخل فيه فوقع بشدة بل اتفاقا بحسب
به واستبرق الله بها لوجودها في الاسم بالوضع العجى كذا يدخل فيه فوجب لثانوي والحرزة
كم في الفارسية هم ولد ووه وقيل دثل غير منقول من الفعل في ومثل ينجلي قوله عليه نص
هذا القيد بالاجرين مع اعتباره في الخمسة لانه محقق في الثلاثة الاول متقد ومفروض في الاجرين
قوله او وزن غالب فيه لكون الفعل ولي به اما اكثرته في الفعل كما ثم على وزن ضرب
لجركل وابل كذا كذا اصل المتر الحسنى الذي يقال له المقل يضم لهم وسكون لقا فاما لا ابتدا
يزيد في ثل على معناه لا في الفعل سواء اشتق فعل من حرفه كما حق بعل او كافتل على وزن
للمقدم من البرد والخوف واكبر جميع كلب قوله ففهموا اما صرف امر فلعدم لزوم الوزن فان
عنه يتبع لغيره كالحركات فاذا كثر فتح كان على وزن الامرا اما اذا ضم فخرج عن وزن الفعل واما
صرف مخور يضم الدال فلعدم بقاء على طريقة الفعل وهي ابتداءه لغيره الوصل بل
في وزن الاسم كقفل وكذا اذا كان ما ضا بغيره ولا فان طريقته كسابعين وكذا سابعين في جمع
قوله وكذا البب كاقعد بنا على وجهه من طريقة الفعل التي هي الادغام بلا فاعث ذاتي وعلمي
فالمضاعف يجمع احما لانه خارج عن طريقة الفعل وهو غير ظاهر في المنقول من الفعل

والفعل

اي سواء كان غالباً في الاسم وصلاً وباقى الاسم قولاً وما يصح قولاً اي هذا سبب في حد شرط العلم
وباعتبار دخول في الفعل لثابت لم يعد سبباً علمياً ولا يخفى ان الحكم بعدم انصراف ما لا يظهر
اعرابه قط غير صحيح وعلى فرض صحته غير مشرق قولنا كما لا اعلام فاحداً سبباً شبه العلم والاخر
على ما علمنا الذي هو مع الاضافة قولنا او جنسية لانها لو كانت علماً ما جنسها لصح استعمالها
للتأكيد لغير فان مدلول ما يشق من الجمع مطابق وفيه ما فيه قولنا وهو ظاهر في هذه العبارة
باضافة الظم الى النص على انه مصدر ولا منافاة في ذلك الاضافة عند اختلاف متعلقها فان
متعلق النص الحكم بعدم انصراف فعل ومتعلق الظم الحكم بان سبب منع صرفه ما ذكره وقبل ظاهر
بالتوطين ونصر فعل ماضى يضر على ذلك الظم سببويه وهذا مع بعد باباه حذف قوله عليه
قولنا ومعدله عطف على قوله علام لان الحاجب بمحمل ان يكون معطوفاً على قوله معارف
وبكونا العدل في تلك اللفاظ بهذا النحو على المذهبين كما يشعر به كلام ابن المنظم لكنه سبب
عن العبارة قولنا او كغلاذير المثالين اشارة الى نوعي العدل اي التحقيق وهو الذي يحصل ما عدل
عنه بدليل غير منع لصح كاي على غلاذير والتقدير وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس
منع الضم واماد ليل نقل العدل فليس لا يمنع الصرف والعدل التقدير كغير الشخص في زمانه وحل
لكوكب قولنا اذ ابدى معه قولنا على السماع هو باللام معدول عنه مع اللام بالعدل التحقيق فاحد
اسبابه العدل والاخر شبه العلمية وقد قال بعض المعاصرين انهم يعدل عن السمع بالكثر السكون
في السمع يتبين يهتدون الناس بالنوم غالباً كما انهم يهتدون بالسمع بالكثر السكون ولعمري انه قد
ابدى هذه الافادة سمحاً وعجيباً من مطالعة في السمع حيث لم يدرك ان ما ذكره اشتقاقاً لا عدلاً
وان ما قالوه هو ما ذكرناه لا ما ذكره قولنا وجبان بكونه الظم ان يقول صرفه وجب الا
قد كفى عنه به لا مستلزماً لا قولنا فقال علماً هو فيج الفاعل بكسر هاء وفيها ثلاثة مذاهب الاول
بناؤها مطاقاً وهو مذاهب الجازين الثاني عدم انصرافها مطلقاً وهو مذاهب اكثر التبيين الثالث
بناءؤها على الزاء وعدم انصرافها غير هاء منها وهو مذاهب قلة قولنا عند اهل الحجاز للعلمية

ومقوله

لأن

والثاني والعدل قول عند من أي عند أكثرهم كما ذكرنا أو اسألوهم منكم ما يجدون الأكثر
في غير ذوات الروايات بين المتكاتبين ذوات الروايات نقل من غيرها لاستعمالها
الروايات المتشابهة متشابهة التكرار في قول العدل عن عدل لواعية وأقسام العدل الثاني
لكن الأولى لأن طرق العدل سهل عن طرق الثاني قول وهو نقل جهته من كسر بالحجم
والشبه المعجز عن الأبرار الخرج وهو يوحى من الأصل والنقل والاعتناء بالعدل كما نجح بالحجم
المفتوح والثناء المثلثة قول لم ينفذ أثر التعريف المتوفى سبعة احتمالات لا يوجد في كلامهم إلا
ثلاثة منها الأول منها ما يوثق وجوده فقط أي في المنع كما في مجموع مساجد عند سيبويه
الوصفة ومعها المجبة الذي هو واحد سبب الجمع لما لا بالعلمية عادة عند الروايات الثاني
ما يوثق وجوده في المنع وعد ما طارياً في التصرف كما عند واحد واحد عند الأخفش الثالث
ما يوثق وجوده مع مطلق أصلها أو طارياً كما في مجموع غفران المنكر بعد جعله علماً وكلام المنع
ينبغي أن يجعل على الثالث ولوج على الأول ثم تعليق الحكم بقبضه ولوج على الثاني ثم تعليق
الحكم بنفسه هذا لأن نحو سقوط القسم الأول والاختصاص في القسمين الآخرين بالعلمية في نحو عمرو
وصاحبه لا يوثق بالسبب إلى الجنس مطلق ويوثق بالنسبة إلى الشخص وجوده بعد ما مطلق بل القسم الثاني
أيضاً أصاب رجوع إلى الثالث وبصرنا أن عد ما طارياً فقط قولهم ولم نقل عنه خلافاً إلى أن
لنعتقد بخلافه أو نصل حلماً قولهم لتعبر لمنزل بل وذلك على أن نجد على المصغر مع بكراً أو لم
يجد لم يكن التعبر من بل لا يظهر وجهه بالتأمل قولهم نحو حمداً في تصغير واحد وإنما يصغر من
الترخيم لأنه مبطل لوزن فعله لا غير أصاء في بطل لوزن فعله وبذلك في وزن فعل آخر فان
اجتمع كما خرج ولشمل تصغير حمدان على أيضاً قولهم غير تصغير مبطل لعدله هذه الصيغة
غير معدلة في قولهم وكذا استكان على غير المشابهة بالفظ كذا إشارة إلى تفاوت بين تصغير العلم وغيره
بأن المسألة في العلم قد يتغير بالتصغير وقد لا يتغير المراد منها ما لا يتغير بخلاف غير فان المسألة
لا يتغير أصلها من أن هذا الحكم في العلم يختلف في قولهم عند سيبويه في قوله فقط في قولهم

انه هذا لشدة بهم حكم الصرف وعدله على الاعلال قوله محقق بقوله لا يخفى ان ذلك الوجه الاول
 على الجزء الاول ظاهر فانهم قبحوا قبحا مطلقا مني ومن يعيبها اخره لما رايته خلقا مقولوا به يعلى
 نصغير يعلى هو اسم رجل وخلق بالخاء المعجمة فكيف وهو لعين جيد والمراد عيبه الحسنه وفتح
 الخاء في المقول الخاء في المنكسر فاعلى الفعلين فاعلى الامر في قوله في رؤس الكهنة ففتح الظم
 ان يقال ان تاليه لا يلائمها او انهما الا انهم يعبرون عن طرفيها الحرف بالواو ناد بالانه من
 اشرف الاعضاء ولا يعبرون عن اخره بالذنيك من اخيه والاي بالالف بين الحرف والاشباع اية اصلها
 بالواو المفتوحة كما قال الجوهري فقلت لها ففتحها وانفتاح فاعلى هو خلقا فقلت ان الفتحان
 في اللغتين المقرون قلبا مما تفتاء ومنه ولا بأس بضم ياء وكسرهما حال لرفع والجر يسكون ما
 قبلها نظير دلو وطين لا يفتح الجماعة والعلافة والفاظ القرآن والمراد من هنا النظام معقود
 منه فاهم هو له تنصير خليل اخره سة اليك ثقبابن حزمي شعيب تنصير الى نظرا الطعابن
 جمع طاعة وهي المراد الجمالة في الجودح منافر وسواك جمع سالكة وصف للطعابن وثقبابن
 البناء المثلثة وكسر الفاء في الاصل وسكونها في الحال المضروبة والمراد به الطريق الدقيق والجميل وكما
 منقول عن معناه الاصل وهو بالقاسية سوراة مستعار عنه او كما تروى وحزاد ثقبابنهم بالخاء
 المهملة والراء المعجمة الارض الغلبة وشعيبا لعين المملئين على صيغة التصغير بهم قوله
 اقتران نسبة الى اقتران بنية واحدة وهو تمام وجد الذوق السليم قوله منجما هذا بنيتهم
 الجهد على الميم اي اتصال حقيقة واحكاما في الاشياء بضمها بالماء المستلزم اتصالها بالباء واخر
 به عن مخوضه بيت زيدا الذي هو قائم ونحوه رابت عمراؤه ونحوه ذلك قوله واخر الفواصل والاشباع
 اي آخر الاشباع وهو جمع سبع المراد به ههنا الكلام المعقوف الفواصل عم منه وهو عطف على
 قوله كود قوله كفو ربي القوارب الثابتة في قوله نعم قوارب قوارب ومنغصة فانها صرفت لاهل
 ناسب آخر الفواصل والاولى صرفت له كئلا تتركها بالثابتة قوله من لداء عمه منجما
 وعامة منجما مؤخره ولدا بالتحقيق فاعله غايدا الى القبلة فان كان هذا البيت مبدرا بالواو

بفتح الخاء الفعيل

بمعرفه مضاعفات اربعة ويجعل ن يشبع ^{مؤكده} عاشره يكون راءه اول المضارع الثاني
 يحتمل ان يكون الواو من زيادة فيه معقول مقابله مرتين وراءه عاشر اخر المضارع الاول لكن
 في الشواهد صديق والواو اتماما غير معلوم حتى يستدل به على جرحه فقولهم بسيط خلدنا
 لمن قال انزح فخلا ان قولهم المصدرية الاولى ان يقول المصدرية غير المحفزة الثقيلة
 المحفزة اتمه مصدرية وقبل كانه اعتد في فهم ذلك من قولهم لا جلد علم قولهم وهو
 الظاهر وده الى التحفيف الاولى عوده الى دخول المحفزة على الفعل المفهوم من ثبات الكلام
 قولهم كثير الورود يعني المراد بالطرد هذا الخلل لكونه قياسا مط قولهم حيا استقيت
 على الجان ما اذا لم يستمر نحو عيشان ان يقوم وان لم تقم فان الاهدال فينا في قيل بخلاف
 الوقوع بعد العلم وهما ذكرنا اول ان العلم ان المراد بقوله اهل ان العامل السابق وهو ملوك
 لان يكون بعد غير العلم قولهم ايا علمنا الناس يا علماء منادى مفرد معرفة والنظر مبتدأ
 وان تجبر ونفي تباويل اختارهم ايا مبتدأ ثان وهو قوله بنا طقة خرسا اما متعلق بتجبر وفي
 وحمله مسواكها الى مسواك الجوبة تجبر خبر وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قولى الله حبس واما
 متعلق بمقتضى خبر لقوله تجبر ونفي مسواكها مفعول الثاني والخبر مفعول الثالث وبالجمله فتند
 خبر للناس يحتمل ان يكون علماء منادى مضافا الى النظر فاعل تجبر ونفي للنظر كان قوله ما
 من ساقط في تمام بالجنين لانهم اجبروا بما لا يليق بالمجوبة قولهم ادن والله اه اخبر سيق
 من قبل المتبدي ثيب بابا القم لو بالفتح يتقد رسته قولهم لنى عايل اه ما حنفت بربا الرافضا
 الى نى بقول القياضتها وذيها المراد بالرافضا بالانفا بال اهل الحج كانهن في مشيهم تقن
 ويقول اى يقطع والفسن النوا السير الشدلى الحسن العاقيل بفتح الدال المحبسة بفتح اخر من السير
 قوله لنى جوار القم وعاصك بالانصفا بمعنى ارجع واليهين في مبتدأ ومنها ولا اقبلها الجارية
 المدن كوة في البيت السابق لا اقبلها الى لا اتركه ان الالة او لا اصنع ان تمام قبلوله من القبلة
 ولا مكنتى اى قد تفرق وما كان الله ليعذبهم سقى هذا اللام كالمجوز لتأكيد الجدل لانها المفهوم

المتفق قول لفظان اشار بهذا المقدر الى عدم امتناع قول لا الى ان تعريف المثل قال وهذه بمعنى
 الى ان والا ان كان ليس جزء المخرج بل مفيد بعد قوله لا يستعمل الصيغة اخرى فانقاذ
 الاما لا الصابر الى غير الصعوبة لا الى ان ذلك لا يصلح لما كان المناسب في هذا المقام
 فهو لتعريف كمال المراد بالنهاية المفهومة من الثانية والثالثة لا النهاية الزمانية والفاء
 للتعليل والظن ان بقول لا المستعمل الا انه وضع للارزاق مقام المذموم قوله كمن كفوا
 اوله وكنت اذا عرفت فناء قوم القادة الرجح والغمر بالمجنين العصر بالصاح وكعب الرجح عقد
 في قبيلها واو مبعثه الا بمعنى الدعوى عقد القصة ينتهي الى استقامته قوله او ما ولا
 بالحمل المراد بالتاويل المحكا اي فرض الماويل عنه في زمان الماويل به او بالعكس قوله بانان
 سرى اعنقا بالفارسية كام ووكذا شتن والنسخ الواسع وهو صفة للعنقا وضمه
 مخد في سبواضها قوله رب وفقني انون لفظ عن المصير الاول وقد ضبط من ثم انه
 نثر وقوله في جنس سن متعلق بالساعين والباقي قوله بان الكرامة الا للعرض وتدبوي
 تقر بحدوثها في حدوثكبير ونفي التشبه من حيث العلم واليقين فاما لهما بالمسمع المرئي بغير
 العلم فالحاصل بالمسمع ليس كعلم الحاصل بالمرئي في القوة والثبات قوله اولا تعوجبه اى لولا
 يتبين ودف كخشن اى من غير النجود بالحاء المعجمة المضاف النار وتوجد العشق وفاعل نفسه للنار
 ومفعول القول دنف قوله المضاف الى الاربعة اى قوله وهل يجزئك اليوم ببداء سملق الاربعة بكسر
 المنزل والقواء الخ الى المراد الاربعة الخ الى هذه والمفعول الثاني السؤال المحذوف وهو
 على هذه والبيد الصخر الخ الاربعة الخ والكلاء والسملق كجفرا ضا ببيت فهاشني قوله او باسم
 القصر وجبه عدم محو صفة اسم الفعل المطلوب انه يدل على لفظ الامر لا وبواسطة على الطلب قوله
 بقوله كى وادعوه اخوه لصوت ان ينادى داعيان ندى من تفضل من النداء والشيء متعلق
 قوله كى الجار كراهه الاخاء اصلا او خا صندا واخى من الاخوة قوله لا ناكل السمكة لانه
 الكلام احتمالات ثلاثة الاول ان يكون المقصود النهي عن الجمع بين اكل السمكة شرب اللبن بخلاف

احدهما الثاني بان يكون المقصود الذي عن كل منهما الثالث بان يكون النهي عن الاول والاخر
 بالثاني علما ان يكون نشرها مراعاة الخبر على الاول فالفعل واجب التصريح على الاخيرين
 واجب لوضع قوله جزمه بانه قد رقه له امره على ان يكون صلته لقوله عقداي بالجرم اعتمد
 اشارة الى ان قوله لا يفرق ما منصوب بفرغ الخ افضل ومشتعل حسره لغاملي الخ لخلق ما في الفعل
 او على ان يكون صلته للجرم اي جزمه بتعبير النفي اشارة الى انه لا يفرق لا الشرط المقدر بقرينة كما ذهب
 اليه بعضهم ولا ينافي هذا المعنى مع قوله والجرم قد قصد لاحتمال ان يريد بالجرم ان يكون المصالح
 لازما للغير النفي ولا مع قوله ان تضع ان قبله لاحتمال ان يريد به تقدير وضعه ان كذلك
 قبل نفس النهي لا قبل ما يقدر بقرينة عدم ذلك بان يجعل لنفي تعبيرا وشرطا للمصالح المذكورة
 قوله حسبك الخ ينافي كذا وكذا فيك الخ حديث هو جملة خبرية فعلية لا شبهة بحجب المعنى
 الا ان المراد بها التزم الحديث ذاته عنه قوله كتمت طاعة الله في جواب شرطه من
 كون الفعل جديا والسبب ما رواه والمعجزة قوله من شبه الفعل اي من شبهه في المعنى
 والتصرف ولو في الجملة فذلك في هذا الاسم المسند وسائر الاسماء الجملة فاما المصداق في الشرع
 ومثال غيره فالحديث فلا ومصلح الى صلواته قوله للرب عبادا اه هذا مصرع من بيتين من
 قصيدة فهاهنا كمال البيت تحفة الارباح فله احب الي من قصر منه في اللبس عبادا وقصر عن احب الي من
 ليس النصف قال لها مهون ورحمة معاوية بن ابي سفيان ذكرت في ذلك استبلا الهو علفها
 حين لا هاء وتجنبا معاوية وقال انت تحب الازمك عظيم وما ندر بن قدره والارباح بالياء
 المشبهة التثنية جمع ربح كسب وهو موضع فاح فيه لرب الطبيب جمع ربح وتحقق بخوفا بالنون
 اي تنبع وهو محمول نابل الارباح ضايف علته المنبهة لفا المرتفع والشاء في العبادة للوحدانية
 كما يتبع من لوس شغل بطا والسفوف بضم الشين المعجزة الالبسة الشفاقة الرفيقة قوله لولا
 نوقع معترة اخره ما كنت اوترا ابا على رب المعتر بالعين الممثلة وتشديد الراء الممثلة المعتر
 للمعروف المتوقع الاحسان وتربا ليعمل بكسر الشا وسكون الراء المشاي عمره من حيث نفع

لغز لبيدة طمان في شرح المحمدية منقول من
 سمبول وتحقق الاربع راجع بدل تحقن
 الاربع وقال للرب باللام حرف فاء
 وليس بالواو والهاء طه اياه عا مائة

الولادة وبالنفاس شبهه ههنا والماء في علم يكن توقع المتوعدون في الاحسان اليهم او ضا الى ما
لما رجعت تربا الخاص على سائر اترابي في الاحسان اليهم احسن اليهم بالسوية ولكن ما انما هو
ينقص من سهام سائر اترابي فقولهم اني وحتي سبيلك اية اخرى كالشور يضر لما شئت اليه
سبيلك سم رجل واعقله اي عطيت به وقوله كالشور خبر ان وهو البئر المذكور ولما عانت
البقرة ام حين اكرهت لبقر الانثى لشرب الماء واستحقت ان تضرب لشرب الماء فلا تضرب
ذات لبن مضرب بد لها الشور حتى تحافظ لبقرة الانثى فتشرب الماء فقولهم من غير ذلك انقوا
ارفعه هذا جزء من بيت هو هكذا ولست محال للتلاع مخافة ولكن من غير ذلك انقوا
بالتحاشي المماثلة كطرا كشيء لنزول والتلاع كسبال جمع تلعت وهو ما يقع من الارض في الاستر
طلا العظيمة والنصر المخافة اي مخافة روء الصبي عليه او مخافة امره فهو علة لا معنى في
او مخافة ان يذهب من الالأكراه من روء الصبي في الكرب فبالعكس قولهم ارما انبت
حفا عليها لم ثبت لام عليك قول هذا الكلام بونا واذا طمان متعلق بقوله قل وحفاظ
تعدك لنفس متعلقين او بقوله قل فلا اول ظاهر هيئنا محشا اما اوله فلان المقصود من ذكر السوا
المذكورة هو الاستشهاد على كون تلك الكلمات جازمة ولا يستشهاد في هذا البيت على جزمها
اذا ما كاهو ظر واما ثانيا فلان ذكرها في المعرج الاول مما لا فائدة فيه تمام من المقتصر
فكفر المواضع على نفس عمل الاستشهاد ولو كان صفة مصرح فكانه حسن نظره مضمون
البيبين وقد راي فيه لفظا اذا ما ذكرها فلا عاذا كرنا فالاولى ان يستشهد بقول الشاعر
وانك اذا منات ما انت امر به تلغ من اياه تامر ايتا فقولهم حيثما ايتا لفظ بك بلا مؤن
كافي النسخ بينا في عدم جواز حذف مؤن عند انضال اليها كي ولعله سقط مؤن من
من الافلام في قولهم فاصبح في اية اخرى ولا تهمل ان الزمان مصروف اسحق اي اذا وخلص الصباح
ونلتس بها اي اشتغل بها معناه ولا تهمل ان زجما ذهب لفظة عنه يدك بصر بقل الزمان
احوالك قولهم واذا مضى اية اوله الله يشكر ان هذا لك سعة الخصاصة الفقيرة وضيق المعاش

قولهم اذ سبب معناه اشارة الى رد من اسند على يمينها بان احصاها وهو اسم فلا معنى
لخرجه عن اصله وحاصل الجواب ان ما ذكره مسلم على تقدير عدم التبيين في اللفظ واللفظ
ههنا معبر به بآية ما فوق في وضعه نصب على كونه مفعولا فلهذا شرط قولهم ان اشتغل عنه
سواء كان الاشتغال يجعل ضمير فاعلا لكن يضرب بضرب بالصيغة المتعابية او غير فاعل فهو
من ضمير اضر ب بصيغة المخرطة فالمراد بالاشتغال اعم من الاشتغال المستطوع قولهم
قد ما هذا امامي بلية الاضافه اي شرطه وكل من الحملين خبره لراي وصفره والنا
خبره واما خبره فاذ وفاء اي احدى شرط وكلتا الحملتان وصفره ولم يذكر الاخر استغناء عن قوله
يتلو الخبر اي قولهم ان تصرونا وصلنا كراهه البصر لقطع والمراد هنا قطع الرحم ضد الصلة
وملائم جمع المذكور للخطاب بحيث يقرأ هنا بالواو كما هو الاصل في الحافظة اليه زن والارها
الاخافه قولهم دست رسول الله دست ما رسلت خفيه وفدروا اي غابوا وتوعدوا بالعين
المجهر جعل الشيء خافضا اي خاضعا للمخاض والمراد هنا كراهة حرارته من نار العدو وذهبنا
قولهم وبعد شرط ما قبله لفظ الشرط ليدخل في الحكم بحون ضربت بغيره اي بغيره
عن نحو ان يضرب قد ضربت اضربه بك تغديرة في المصريح الاخر ليعكس ذلك في قوله لغيره
مختار اشارة الى ان مراده بقوله حسن جاز ان يد كما هو الظاهر من قولهم وان اناه خليل يوسيعه
قاله زهير ملح هم برشا وروى بدل مسغبة مسئلة والمسغبة الاجاعة فهو مأثو لفظ
والجدب حرم الخا الممارة وكما لو اوى صبر محرم فانه يعطف على يقول وقيل وصفت
لا ممنوع ما لم يمتد فهو عطف على غائب يعني ان اسئلة السائلون واناه الجاهلون اعطاهم من غير
عذر قولهم بالافق ابن جبرين اوج المصريح الاسقاط والباقي ثم قولهم لا ارتباط وجهه لربنا
ولا لا على قصد تأخر جملة عن شئ وهو لا يفعله الا بقصد ذلك الشئ وهذا مستلزم لقصد
غير مستعمل بل هو بوطنا فاذم عليها قولهم لو جعل اي لو جعل بحسب الظاهر او ارد جعله فلا يتأخر
الجزء قولهم بطاوع قد وهذا اشارة الى ان عندنا المص عن جعل الى قوله يجعل للاشارة الى ان

لفظ القدر من ضرب بضرب واحد واعطى واعطى ان كانت متى فالقدر متى
 اضرب بضرب في زمان واعطى واعطى من عليه ما ادين ونحوه ووجه الجزم ^{النصب} نظم ووجه
 كون الماويل بالمصدر مبتداء محذوف والخبر الجملة عطف على الجزاء فالقدر في المثال ان يضرب
 اضرب واعطى حاصل قولك فما سبكم به الله ما قبله قل ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه في
وجرم او نصب ووجه عدم جواز الرفع ههنا بظهر ما ذكرنا في وجه الاستنباط في قولك ومن
 يقترون مناه اخروه ولا ينجس ظمأ ما اقام ولا هضمًا يؤذيه متكم معلوم من الاهواء وهو ظاهر
 جازان والها مفعول واصلته يؤذيه فخذ في اليا الجزم بالجزاء والهضم الظلم والمعلومة ومنه
 هضم الغداء في فظلمها اذ قاله الاخر في خطاب جل صهي طروق قد تقدم بيت من هذه
 القصيدة في المنادى هو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وبعل
 مجرم بالا لان اصله لا فاصل له بالواو والمفرق بالواو السبب قد مر حكاية تلك
 القصيدة في قالت بنات لعلم ما قبله قالت سلمى لبلى بعلا بن يغسل جلدى في ينسني
 الحزن و حاجة ما ان لها عندى ثمن ميسورة قضائها من سلمى وسلمى سلمى امرأ واحد
 والبعل الزوج وقوله بمن يتشد بها النونى مع منه على قوله يغسل جلدى اى في حال الخجائن
 من الادناس وبعد الاموات غسل الاموات والاول اظهر ينسني اى جعلني ناسبا للحزن ولم
 وطاعة عطف على قوله بعلا اى لبى شهوة ما لها عندك ثمن وان زابلقاى لمرار قضائها ثمنه
 ميسورة اى ميسورة قضائها ثمنه ومن اى تمت فخذ في احد النونين مع الباء الوصف للاجرة لان
 على ان المراد بها الشهوة وبنات العلم اى بنات عمى انك انى لك الزوج المتقى فقهر اعد ما فاد
 الغنى المروءة وضيت بكوت بعلا قال لثان اى ان كان فقير اعد ما رضيت بكوت بعلا
 وما قبل الروى في النثر الاداء مفتوحة وفي النثر الاخيرة مكسورة فيجب اتباع احدهما للاخرى
 قوله لثان كنت ما حشدته ما ابعده واركب حملا بين سرج وفردة واعرض الحانام صغرى شيا
 قالها امرأة فضجرة وحديث مجمل متكلم بالقسط شذوذا بالواو اى ظاهر حال من الهزار حيلة

منه

الثاني

اركب جمال مترادفة او متداخلة او حال من فاعل اصم وانفرد الطلسماء بركب عمارا في آخر
 النهار وامد الفرس على راسي اعرضهم الحفرة من الاعلاء من الخاتام اي الخاتم صغير شمالها اي الى
 الصغير من يدي اليسرى والمتاصل ان كان حديثا ليوم صادقا لا يخرج في هذه الهبة العجيب
 التي لم يخرج معها احد قط فكلما واستلزامه لتاثيره استلزام ما يليه لتاثيره ما يليه والمراء
 بالتالي معناه اللغوي لا مصطلح المنطقيين رهننا بحث شريف يناسب كرم في هذا المقام
 وهو انه قد زعم ابن الحاجب من تابعه ان معنى قول النحاة لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول
 هو ان لو بدل على انتفاء دلالة على انتفاء الاول بناء على تعلق الام التعليل بقوله بدل
 وخاصل المختار انه بدل على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعرض
 عليهم بان الاول سبب ملزوم للثاني والعلم بانتفاء السبب لا يلزم لا يحصل من العلم بانتفاء
 السبب الملزوم لمحو انتفاء السبب الملزومات ثم قال فالحق انه لا انتفاء الاول لا انتفاء
 الثاني كما يقول المنطقيون وكان في كلامهم وبعض المحققين الذي كرم انتم اشاروا اليه
 ما ذكرنا واجاب العلامة الفتاوى عن هذا الاعتراض بما حاصله ان الام التعليل في قولهم
 لا انتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لا انتفاء الثاني وخاصل المعنى لو بدل على ان سبب
 انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول من غير ان يدل على ان العلم بانتفاء الثاني قد حصل
 وانا اقول سبب انتفاء الاول لا انتفاء الثاني اما بان جعل الشرط هو المفهوم المراد به جميع
 الاسباب الخارجية للجزء كما اذا قيل لو وجدت الشمس والنار لوجدت الحرارة واما
 بان جعل الشرط هو السبب الاخير للجزء الذي لم يلحقه سبب اخر فلا يفضل كما اذا وجدت الشمس ثم
 انتفت فوجدت الشمس انتفت فوجدت النار ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة فلا
 فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها لو وجدت لوجدت الحرارة واما بان محصر سبب
 في الخارج في واحد هو الشرط كما اذا قيل لو طلعت الشمس لوجدت النار لوجدت لهما اوبان تخصيص
 بسبب الشرط كما اذا قيل لو وجدت النار لوجدت حرارتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلا

والثاني
 لو بدل على انتفاء دلالة على انتفاء الاول بناء على تعلق الام التعليل بقوله بدل
 وخاصل المختار انه بدل على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعرض
 عليهم بان الاول سبب ملزوم للثاني والعلم بانتفاء السبب لا يلزم لا يحصل من العلم بانتفاء
 السبب الملزوم لمحو انتفاء السبب الملزومات ثم قال فالحق انه لا انتفاء الاول لا انتفاء
 الثاني كما يقول المنطقيون وكان في كلامهم وبعض المحققين الذي كرم انتم اشاروا اليه
 ما ذكرنا واجاب العلامة الفتاوى عن هذا الاعتراض بما حاصله ان الام التعليل في قولهم
 لا انتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لا انتفاء الثاني وخاصل المعنى لو بدل على ان سبب
 انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول من غير ان يدل على ان العلم بانتفاء الثاني قد حصل
 وانا اقول سبب انتفاء الاول لا انتفاء الثاني اما بان جعل الشرط هو المفهوم المراد به جميع
 الاسباب الخارجية للجزء كما اذا قيل لو وجدت الشمس والنار لوجدت الحرارة واما
 بان جعل الشرط هو السبب الاخير للجزء الذي لم يلحقه سبب اخر فلا يفضل كما اذا وجدت الشمس ثم
 انتفت فوجدت الشمس انتفت فوجدت النار ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة فلا
 فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها لو وجدت لوجدت الحرارة واما بان محصر سبب
 في الخارج في واحد هو الشرط كما اذا قيل لو طلعت الشمس لوجدت النار لوجدت لهما اوبان تخصيص
 بسبب الشرط كما اذا قيل لو وجدت النار لوجدت حرارتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلا

بان اكثر الجمل الشرطيّة المصدرية بلوما استعمالها العرب ليش شرطها سببا لجزائها فقولهم لو
 لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول على المعنى الذى ذكره المحقق لا يتحملها واجيب عن هذا الرد بان ذلك
 الجمل وارده عنهم على قاعد اهل المنطوقان العرب قد يستعملوا استعمال المنطقين وانا اقول
 الا وجه جواب هذا الرد ان المراد بالسبب في قول العلامة ان انتفاء الاول سببا لانتفاء الثاني
 اعم من انتفاء نفس سبب الجزاء ومن انتفاء قبول المسبب للثاني بالسبب فان هذا الانتفاء سبب لانتفاء
 سبب السبب بقضيه لوجود ذلك المسبب فان جعل الشرط سبب وجود المسبب فالمراد بسبب انتفاء
 هو لانتفاء الاول واذ جعل الشرط سبب الجزاء وسبب سبب الجزاء فالمراد بسبب انتفاء هو لانتفاء
 الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صا الحجر زاعلم حاصل من زيد كان زيد معلما له ولكن كان زيد
 عليه حق ولا يخفى ان السبب به هذا المعنى لوم يشمل الجمل المذكورة باسرها اشملت اكثرها اذ العز
 قد ادعى السبب بالمعنى المذكور في اكثرها بل ادعى ذلك فاحتفظ بما ذكرنا فان من يعالج بها
 قولهم من انه الى قوله وناسبه اى من ان لو كان يقتضى امتناع ما يليه كذلك ينبغي التالى ايضا بوجه
 اقتضائه امتناع ما يليه وناسبه الاولى ان كان التالى لازما لما يليه ولم يخلفه عن اى لوم
 يخلف ما يليه فى المزومه للتالى غير ما يليه اى يكون ما يليه ملزوما وبالتالى وذلك
 لان لو ح اقتضاه انتفاء الملزوم المتأى وهو مستلزم لانتفاء اللازم اى التالى قولهم وبثبت
 ان لم يناف الاول وناسبه اى يثبت لو تالى ما يليه مع اقتضائه امتناع ما يليه ان لم يناف التالى
 لما يليه ولم ينافه ايضا لكن كان مناسبا لامتناع ما يليه وذلك لان التالى لو كان مناصبا لما
 يليه لم يناف للتعلق معنى ولو كان مناسبا لى لا زعالم فلو اقاما ان ينبغي التالى او حكمت عن حكمه فان
 قلت انا لم يناف سببا يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه لمناسبة مع ما يليه لا مع عارض وما
 نعتبها هو المناسبة لذات ما يليه فان قلت فلم يعلق على يقتضى ما يليه مع تحقق المتابعة لانه
 فلما فاداه المناسبة العارضية لمخفاها واستلزامها لثبوت التالى مع المتابعة لذاته بالادلو
 اخرى انما اشترطنا ان يكون التالى مناسبا لانتفاء مقتضى ما يليه فقط اذ لو ناسب ذلك ايضا لم يهين

استعملوا استعمال المنطقين
 لا يتحملها واجيب عن هذا الرد بان ذلك
 الجمل وارده عنهم على قاعد اهل المنطوقان العرب قد يستعملوا استعمال المنطقين وانا اقول
 الا وجه جواب هذا الرد ان المراد بالسبب في قول العلامة ان انتفاء الاول سببا لانتفاء الثاني
 اعم من انتفاء نفس سبب الجزاء ومن انتفاء قبول المسبب للثاني بالسبب فان هذا الانتفاء سبب لانتفاء
 سبب السبب بقضيه لوجود ذلك المسبب فان جعل الشرط سبب وجود المسبب فالمراد بسبب انتفاء
 هو لانتفاء الاول واذ جعل الشرط سبب الجزاء وسبب سبب الجزاء فالمراد بسبب انتفاء هو لانتفاء
 الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صا الحجر زاعلم حاصل من زيد كان زيد معلما له ولكن كان زيد
 عليه حق ولا يخفى ان السبب به هذا المعنى لوم يشمل الجمل المذكورة باسرها اشملت اكثرها اذ العز
 قد ادعى السبب بالمعنى المذكور في اكثرها بل ادعى ذلك فاحتفظ بما ذكرنا فان من يعالج بها
 قولهم من انه الى قوله وناسبه اى من ان لو كان يقتضى امتناع ما يليه كذلك ينبغي التالى ايضا بوجه
 اقتضائه امتناع ما يليه وناسبه الاولى ان كان التالى لازما لما يليه ولم يخلفه عن اى لوم
 يخلف ما يليه فى المزومه للتالى غير ما يليه اى يكون ما يليه ملزوما وبالتالى وذلك
 لان لو ح اقتضاه انتفاء الملزوم المتأى وهو مستلزم لانتفاء اللازم اى التالى قولهم وبثبت
 ان لم يناف الاول وناسبه اى يثبت لو تالى ما يليه مع اقتضائه امتناع ما يليه ان لم يناف التالى
 لما يليه ولم ينافه ايضا لكن كان مناسبا لامتناع ما يليه وذلك لان التالى لو كان مناصبا لما
 يليه لم يناف للتعلق معنى ولو كان مناسبا لى لا زعالم فلو اقاما ان ينبغي التالى او حكمت عن حكمه فان
 قلت انا لم يناف سببا يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه لمناسبة مع ما يليه لا مع عارض وما
 نعتبها هو المناسبة لذات ما يليه فان قلت فلم يعلق على يقتضى ما يليه مع تحقق المتابعة لانه
 فلما فاداه المناسبة العارضية لمخفاها واستلزامها لثبوت التالى مع المتابعة لذاته بالادلو
 اخرى انما اشترطنا ان يكون التالى مناسبا لانتفاء مقتضى ما يليه فقط اذ لو ناسب ذلك ايضا لم يهين

استعملوا استعمال المنطقين
 لا يتحملها واجيب عن هذا الرد بان ذلك
 الجمل وارده عنهم على قاعد اهل المنطوقان العرب قد يستعملوا استعمال المنطقين وانا اقول
 الا وجه جواب هذا الرد ان المراد بالسبب في قول العلامة ان انتفاء الاول سببا لانتفاء الثاني
 اعم من انتفاء نفس سبب الجزاء ومن انتفاء قبول المسبب للثاني بالسبب فان هذا الانتفاء سبب لانتفاء
 سبب السبب بقضيه لوجود ذلك المسبب فان جعل الشرط سبب وجود المسبب فالمراد بسبب انتفاء
 هو لانتفاء الاول واذ جعل الشرط سبب الجزاء وسبب سبب الجزاء فالمراد بسبب انتفاء هو لانتفاء
 الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صا الحجر زاعلم حاصل من زيد كان زيد معلما له ولكن كان زيد
 عليه حق ولا يخفى ان السبب به هذا المعنى لوم يشمل الجمل المذكورة باسرها اشملت اكثرها اذ العز
 قد ادعى السبب بالمعنى المذكور في اكثرها بل ادعى ذلك فاحتفظ بما ذكرنا فان من يعالج بها
 قولهم من انه الى قوله وناسبه اى من ان لو كان يقتضى امتناع ما يليه كذلك ينبغي التالى ايضا بوجه
 اقتضائه امتناع ما يليه وناسبه الاولى ان كان التالى لازما لما يليه ولم يخلفه عن اى لوم
 يخلف ما يليه فى المزومه للتالى غير ما يليه اى يكون ما يليه ملزوما وبالتالى وذلك
 لان لو ح اقتضاه انتفاء الملزوم المتأى وهو مستلزم لانتفاء اللازم اى التالى قولهم وبثبت
 ان لم يناف الاول وناسبه اى يثبت لو تالى ما يليه مع اقتضائه امتناع ما يليه ان لم يناف التالى
 لما يليه ولم ينافه ايضا لكن كان مناسبا لامتناع ما يليه وذلك لان التالى لو كان مناصبا لما
 يليه لم يناف للتعلق معنى ولو كان مناسبا لى لا زعالم فلو اقاما ان ينبغي التالى او حكمت عن حكمه فان
 قلت انا لم يناف سببا يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه لمناسبة مع ما يليه لا مع عارض وما
 نعتبها هو المناسبة لذات ما يليه فان قلت فلم يعلق على يقتضى ما يليه مع تحقق المتابعة لانه
 فلما فاداه المناسبة العارضية لمخفاها واستلزامها لثبوت التالى مع المتابعة لذاته بالادلو
 اخرى انما اشترطنا ان يكون التالى مناسبا لانتفاء مقتضى ما يليه فقط اذ لو ناسب ذلك ايضا لم يهين

للمعلق وجعلهم يصح انهم بهذا الاشتراط اعتمادا على ظهوره وانما يكف بعدم المتأخرين
 عدم المناقاة لئلا يتوهم امكان تحقق عدم المناسبة في ضمن المناقاة فانه يمنع ههنا لما تقدم
 فقولوه مناسب عطف على المنفرد النقي وهو ان كان بصيغة المضارع فظنه عليه ظ وان كان
 بصيغة الماضي كما في بعض النسخ فعطفه عليه بتقدير فعل والتقدير ان لم يكن ينفي الاول وناف
 فيكون من باب مجاز الحذف والمحال ان للمنافي مع ما يليه ثلث صور الاول كونه لازما
 لما يليه لثابتة ان يكون لازما اعم الثالث ان لا يكون منافيا له ولا لازما له بل يكون لازما
 اعم لتقيضه فالاول ينفي التالي وعلى الثالث يثبت باحدا لوجوه الثلاثة التي ذكرها
 وعلى الثاني لا يثبت ولا ينفي بل يحكم المسكوت عنه بقوله اما بالاولى متعلق بثبت وجوده
 الاول ما قد ذكره وفرض عليه حال وجهه لا خبرين قوله اما بالاولى اي بالثبوت الاول والمواد
 بالثبوت الاول ان يكون بثبوت اللازم لا امتناع ما يلي لاولى لاحق من ثبوته اللازم لغير ذلك
 ان يكون بثبوت المقارن لا امتناع ما يلي لاولى لاحق من ثبوته المقارن لوجود ما يلي لوجود
 الحال في المسامى والادون فلا بد ان الثبوت في المسامى الادون انما هو الثبوت بالادون
 ضرورة اولوية ثبوت شئ من وجهين من ثبوته بوجه واحد قوله للنسبة هذا بفتح النون وهو
 تعليل لللازمة لا التالي اذ اللازم لا امتناع ما يلي لوجود عدم الحملية لا عدم الحملية للنسبة قوله ولو
 ان لم يكن القابل ثبوته بن الحجب دون بمعنى عند المجدل المجردة والصفاح المتبعية الغرض
 التي تكون على القبول والبشاشة بطلان توجهه او في موضع لان وزني بمعنى فقولوه يصح والصداء
 بكسر الصاد الذي يحجب مثل صوتك في الجبال والكهوف غيرهما ويطاير يخرج من راس المتقوا ان الذي
 يزعم انقل الجاهلية والظلم ان المواد به هنا هذا المعنى البناء في قولهم ولوان ما في الارض لو
 في هذا لا يثبت في قوله نعم ابعده صهيبي لم يخف الله له بعضه قوله لو ان جهاد ذلك الفلاح
 اخره اودعه ملاع الى ما حرام رجل والفلاح الجاهل والمواد ملاع الفلاح براء عامر من مالنا
 الذي يقال له ملاع الى سنة فغير الاستغنى الى الفلاح للقافية ويحمل ان يراد به المعنى الذي لا

في قوله واما بالاولى متعلق بثبت وجوده
 في قوله اما بالاولى اي بالثبوت الاول
 في قوله بالادون ان يكون بثبوت المقارن
 في قوله بالنسبة هذا بفتح النون وهو
 في قوله ولو ان لم يكن القابل ثبوته بن الحجب
 في قوله بطلان توجهه او في موضع لان وزني
 في قوله يصح والصداء بكسر الصاد الذي يحجب
 في قوله في هذا لا يثبت في قوله نعم ابعده صهيبي
 في قوله اخره اودعه ملاع الى ما حرام رجل
 في قوله والفلاح الجاهل والمواد ملاع الفلاح
 في قوله الذي يقال له ملاع الى سنة فغير الاستغنى

اسم فاعل لا لعب من اللعب ^{فعل} ولو غطي الجواهر لما اختلفنا اخر ملكن لاخبار مع الالبالي غطي منكم
مجهول والخبيا بمعنى الاختيار فغصوله الثاني والمراد بالالبالي ما خفي في الدهر ولم تطلع عليها ^{فعل}
اما كمالها ^{فعل} قد سبق تحقيق ذلك في شرح الدباجنة فارجع اليه ووجه شبهه انما ناسبين عن ان الشرطية
والبين على فعل الشرط ومعلقه فلا بد من على فرفع الشئ ان لم قال في ثابته عن حرف الشرط ولم يقل عن
اسم الشرط مع انه قال في تيسر ان هذا اسم الشرط على الاحتمال ^{فعل} ولذا لا يلزمها فعل في فعل الشرط
او لا بد من هذا الدليل على اكثر من ذلك لان يضم اليه الجزاء لو كان متصلا به لوجب ان يكون جملة ^{اسم}
^{فعل} في الاصل فاعلم ما قبله اول الصبر لتلو التلو الثاني للتلو واعلم ان تلو لتلو اما وجوب رفع قبله
وجح لا فيكون جملة اسمية لما ذكرنا من ان ما لا يلزمها فعل او مع فابعد وهذا اذا ذكر بعد ما من
منعلمان فعل الشرط والجواب اما اسمية او فعلية وتعليل الشئ بهم اخصا الجواب في القسم الاول
ولا يفيد وجوب القام مطقا الا اذا ضم اليه كون الجواب جملة اسمية بقرينة ما تقدم وبقرينة
القافي القسم الاول فالصواب في التعليل ان يقال الشرط لا يطوار في ما في عبارة الضعف ولذا
احتاج الى الوسيط في جميع الصور وكان الشئ ذكر التعليل بهذه العبارة فوطئها بعد غا فلا عاير
عليه قول ان هو الى بين لفظي الشرط والجزء اي يقبل التو الى بين لفظين كما تبين للشرط والجزء والمراد
بلفظ كائن في الشرط امتدادا وجزءا كائن للجزء القافي ^{فعل} كما اذا لم يك قول اي قول لا يتم الكلام الا بئلا ^{بلفظ}
ورد عليه ان لا يبيح الحد في التعليل وورد ان كل مورد حذف فله القام يمكن ان يفقد القام مع التو
قول كما تقدم اي في بعضه كقصيل يقدم في باب المبتدأ من الوجوب في بعض المواضع والجواب في
بعضها فانهم قولهم من حصول شئ بيان لفاعل قوله امتناعا وليس هو مفعولا كما يوم قولهم لو انتم
لو انتم من القسم القدر الثاني فخذ خبر ما بعد لو هو الفرية والتقدير لو انتم صدقونا بقرينة قوله
المن صدقنا كمن الحد قولهم وهو ملبيح زعاج اي يخرجهم قولهم بفعل صدقنا وان كان هذا الا
مستغلا عنه فاعلم كمالا زيدا خبره ما ذكره كمالا لم قولهم فلما ابكوا فلا عاير المراد باليكسر الباك
لا العلم للجهل المعروف في الامثلة والاول بالاكسر الثاني بالفتح قولهم اي فملا تزوجت كمن

في خبرنا

بقدر فعلنا لا على العلم ان يقوم قريته على ما قدر قولهم كسابل القوم انهم جعل الشئ
 عادة والمراد انهم لم يسموا على المتبديين في علم التصريف ليعتقدوا في جعلها وبدلها بغير
 مسابيل التصريف بل هم قصص مذكورة وعقائد منهم بل الصنع المستكلم مثلا سئلوا انما اذا
 اريد اشتقاق زمة من ولو على زمة ما شاء الله فليجيبوا ان الالام فان على زمة ما شاء الله
 وتبل اعلال شاء وحد فالحكمة المتوسطة في الله وادغام اللام في اللام او لا وجوب لهما
 الفلا في فافهم قولهم ما تبدل في الضمير لتركيب الاصل وقوله في التركيب ايضا متعلق باخر
 والمعنى واخرت زيدا فتمت قنا حدثا في تركيب الفاعل واخرت زيدا في تركيب المفعول وعلى ان
 من وضع المظهر موضع المضموم اما متعلق بمقدور والمعنى واخرت فمير زيدا الكائن في تركيب الفاعل
 واما اعادة الضمير لتركيب الفاعل فبعيد والمراد بالناظر بقاؤه لا احداثه فافهم قوله فاد
 الماخذ الماخذ اقامه المرد به طريق الاحد او اسم مكان والمراد به تركيب الاصل في قولهم
 اشار في الى ان لا يعرف الماخذ من غير انك المائل عليه قوله اي المتجوز عنه في المسكن
 مقتضى الظن نفسه بالخبر ولو لم يسم اللفظ لان المسمى هو الخبر لكنه عدل على له اشار
 بعلق الحكم بالوصف الى علم الحكم وانما لم يعتبر الوفاق بالنسبة الى الموصول مع انه المصحح والخبر
 عنه لفظ التقديم وجود الخبر عنه المعنوي اراد الموصول لا جمل معناه بالعكس فينبغي ان يعبى الوفاق
 بالنسبة اليه ثم يعتبر فافى الموصول مع هذا الضمير قوله في قول تاجر الى الخاليت المراد بما خبر
 ما اريد الاخبار عنه لا نفس الخبر عنه كانه قد بدلتا من الصفاق وتقم بقوله لنا خبر الزوم نفسه
 وتقم بقوله التعريف الزوم لبدله الذي هو الضمير المراد بقوله التعريف في معموله الخاضع لغيره
 الاختيار وان لم يكن قابلا له لانه لم يدر عليه عدم جواز الاخبار عما لا يقبل التعريف لانه لم يدر
 ويد فيما جاز في قوله في قوله لعل من شرط الابع لان شرط الابع اخصل لا خصوص من لازم للاع
 كذا الغنى عنه الى قوله شرط لفظا في هذا الموضع مع انه اوله والآخر بالامر من معينا الاول ان
 يكون المراد بالاجنبي اي الاجنب عن تركيب الاصل فان في نفس الخبر عما اريد الاخبار عنه بالمضمون

هذه

في المعولية الخامسة عده فان ما اريد الاختصاص لفظ مفهم للمعنى خاص معمول بمعوليه خاصه فانما
سلب عن كانه عند الاثبات بالذي فلا بد ان يقع عنه بالمرن الاول ما ناب عنه في فادله معناه
وهو ما جعل في الثاني ما ناب عنه المعوليه الخاصه وهو الضمير الواقع في كانه في المعنى فالاول
ان يجعل المعنى كذا جزئيين لا كلياً اذ جزئيين الثاني ان يكون المراد بكلمه ما هو لسائب عنه المعوليه
الخاصه وكما يجب في ضمير المحكي به اجنبياً عنه لانه السابقيه على الاثبات والمعنى على هذا كل في جزئين
لا محذوراً وقد جعل الشئ في ان الشئ اربعه لا ثلثه فكانه عمل المعنى على المعنى الثاني لكونه اظهر واكثر
قوي عن ضمير عايله وذلك لان الشئ في اول بالمعنيين اذ مرجع كل من السائب المنوب عنه الى
من جزاء التركيب الاصل فله يكون عنه اجنبياً فهو ولا عن موصوفه صفة لا صفة دون موصوفه
الاشياء المعنى الثاني وان تحقق المعنى الاول بالمعنيين وانما انشئ المعنى الثاني لان الضمير موصوفه لا هو
به وكنه عن المضاف دون المضاف اليه لان الضمير يضاف ابد وكذا المصدر العامل لان الضمير يعمل
عمل المصدر ويلحق به الوصف لعم مل بالمعوليه وان كان مع موصوفه واماكل من هذه الناحية مع احتما
فيمكن ان يغير عنها وكذا المضاف اليه دون المضاف قولهم اشتراط ان لا يكون له اذ اولاً ذلك
كون الجملة المعطوفة صلة بلا غا بل محذوف ومقدر قولهم اشتراط جواز ووده اى مع بقا معنا
واراد في المعنى من العموم فان لفظ احد يجهز ووده في الاثبات لكن لا مع العموم المفهم للمعنى
قولهم فلا يغير عن غير المتصرف اى بلا عامل وذلك لان الخبر به موقوف على الرفع والحمل الموقوفين
على سلب معنى الظرفية المتع عن الظرف الغير المتصرف لما عرفت من انه اذا وقع خبر فليس الخبر
في الحقيقة وانما هو عامر وامامع عامر لو امكن الاختصاص عنهم معاً انما تقول في الاختصاص
في زيد مضرور قبل عن وكذا الظرف المتصرف ومن على الظرف الغير المتصرف المصدر الكائن
كن لك قولهم قد تقدم ما اى لفظاً ورتبة لارتبة فقط اذ لا يمكن الاختصاص بالعين بها او الثاني
في قولنا زيد حاضر فيكون تركيب الاصل فيه يخص من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية
كأنهم قولهم ولا ما زالة خبره نهجوز ان يقال لا لا نكل فاما زيد الشروع دخول لام التعريف

باب ترتيب

على ما في الناحية الداخلة على الاسم ثم لا يجوز الاخبار عن رتبة فيما زال فيما زال الابد قائما
 المقصود من دخول الملة الثانية تخصيصها بالعدم دخول لام التعريف عليها لكن هذا ليس بعد
 تقدير العقل بل بخصوصية ما فانهم قق لموان يكن ما يفتاه هذا فيما كان فاعل العقل غير
 او الاجتماع عن غير العقل على قق لماء مما قبل حال اللام في قوله للعشرة على معنى مع دون الى مع
 كون الثاني اكثر ليدرج ما بعد اللام في حكم ما قبله قول الاول ان يقال ما قبله لان الى ان
 اللام بمعنى ما بعد في حكم ما قبله قق لماء ما قبله قق لماء ما قبله قق لماء ما قبله قق لماء
 وكذا قول الشئ ما احاده مؤنة الا ان التعليل قول الشئ لا يتصور الا عند كون المؤنة من الاشياء
 اكثر من المذكور كثير قق لماء والاعتناء في الشئ اكثر ما يعني ان احاد العدد وادام يكن وصفا كاسم
 ويحذف والتذكير والثاني الصبر فيها التذكير العدد واثباته ما يعتبر فيها باعتبار القطعة فقط اربع
 المعنى وان كانت صفاتها ما يعتبر فيها باعتبار القطعة فقط او مع المعنى وان كانت وصفاتها ما يعتبر
 باعتبار القطع بل باعتبار موضوعها لانه العدد حقيقة فالعبر في نحو رايث ثلث على من الشئ
 الثاني مع ان واحدا القليل يعني شئ ثلث لثا القليل يعني القليل ولا يثبت فيه بوجهه المعبر نحو
 ثلثة نافلات من الضياء التذكير مع ان واحده مؤنة لفظا قق لماء اذا عاش الفضة اذ اخره فقد
 فحبل للذرة والقضاء للذرة والذرة والقضاء بالمد بالفارسية حواي يعني لا يقع للفقول
 في الدنيا اما ان يحل المؤنة او يعني عند القضاء والذرة قق لماء فانما اخرها هذا انما هو متاع
 التركيب عند بيانها لانه مفهوم من قولهم بعد هذا الفضة في جزئ سواها الفضة قق لماء
 الجزئين اي لفظا مقوله وثلثه انما هي الفضة فان ذلك القليل ينكر كون واحد مؤنة وانما انكر كون
 العنصر الثاني قق لماء رواة الى النجوى وراون عن النجاشي بين وفي بعض النسخ وروا بصيغة الجمع من
 الماضي الغلوام ولم يقدروا على فهمه وادعى تقديره صا الروا فكن مضطرا لموافقة الروا
 في عشرة في المضارع الاول قق لماء وهو ثلثة الى التسعة يعلم هو ان في التسعة كما هو مقتضى الظاهر انه
 المعنى ان حكم من ثلث عشرة التسعة عشر بانه قوله ثلثة عشرة اشياء والمراد بقوله ثلثة وتسعة حيلها

بيان ما في الناحية الداخلة على الاسم ثم لا يجوز الاخبار عن رتبة فيما زال فيما زال الابد قائما

لا بد من زما

لئلا يكون ما نقط وعبر بلفظ المذكر لكونه اشرف فقولهم كما تقدم اي اعربها بما ذكره المقصود منها
 تقدم من المتبادر ومن قولهم في اول الكتاب ذا المتبادر ومنه منه انهما كائين وابتنين بجران مطلق فان
 قول المتبادر ومنه لانه الصريح كان هذا الكلام تقرضا بالمتبادر توكرا لما تقدم منه والافضل ان
 هو الى انه صريح بما علم ضمنا ولا بعد ان يريد بما تقدم من الشئ في ابدل الكتاب حيث علم وقال
 سوله افترام ركا فقولهم فلنضمنا هذا لتقليل لبناء الجذر الثاني وبقي بناء الجذر الاول بلا تقليل
 والاولى ان يقول لوقوع اخر الجذر الاول وسطا ونص الجذر الثاني معنى حرف لطف كان اكتفى
 عنه عما دأ على فيه من التركيب فقولهم واستثنى اي استثنى من واجبه الفتح فقولهم ولشئ من لبنائه
 اشارة الى استثنى ذلك اللفظ في التذكير والتأنيث فقولهم ومنه وما ركاه الاضحية على لبنان
 كلام المقصود في باب البناء غير محتمل لجميع احوال العدد وممثلة كما ترى البناء المحتوي اما في التذكير والاشارة
 فهو انه في الواحد والاشارة على قول القاعده افرادا وتركيبا وعطفا وفي سبعة بعد ما على الخلاف
 حكم وفي العشرة على الخلاف افرادا وعلى القول بتركيبا وفي ابواب النساء مطلقا واما في اعراب الجذر
 ففي الواحد والاشارة لا يجمع بين العدد وممثلة لا مستغنى باحد عن الاخر وفي ثمانية بعد ما
 وما في الفتح فاشتق منها الجذر في اللفظ بالنسبة واما افراد الممثلة وجمعه ففي الثلاثة والعشرة
 وما بينهما بالجمع بينهما عدا ما بالافراد فقولهم وقطعناهم اثني عشرة اسباطا الواو اما المصاحف الآية
 اول الاستيناف بناء على ان يكون جوابا عن سؤال مقدر واما للعطف بناء على الاشارة الى ان
 هذا الميم قد يكون مذكورا وقد يكون محذورا فقولهم في الجذرين لولم يذكر هذا العبد مع ذكر
 الاستثناء الصا المفهوم من مفهوم الكلام انهما بصيرين معربين بعد كونهما مبنيين وهو بطم
 بينهما بالنسبة الى كلا الجذرين واما بعد هذا العبد فهو مفهومة بقا البناء في احد الجذرين كما
 هو الواقع لكن بعد لا يخلو من شئ ان مفهومة وان كلا من ثمة ما قبل التركيب مبنيان وبعد
 صا احدهما معرا والاخر باقيا على بناءه فم هذا اسهل من ذلك فقولهم مثل بعض بنيان فيكون
 جرا غير معين لكلمة سواء كان في الترتيب جزا او لا او جزءا اخر او غيرهما لاجزاء الخبر فقط كما في

فلا يشك كل ما ورد في بعض الاربعية من اطلاق خامس الالكساعلى غير الحسين من الاربعية الثابتة
 وقوله فيبيل هذا اي حدها في تفسير قوله ثالث ثلثة اشارة الى هذا وفي عدم استعمال مضافا الا
 الى كبر وعدم انما للضمير في رفع فيما بعد ولزوم كون هذا مجازا او قسما للساير اجزاء كما هو
 الاخير يعقل في قوله نعم ويقولون ثلثة رابعهم كلمهم اربعة رابعهم ولا ينما بعد ستة سادسهم
 ولا ينما بعد ثمانية وثامنهم ولهذا صا النصاي مشركين حيث قالوا ان الله ثالث ثلثة ولو قالوا
 ثالث ثلثين لم يصبروا مشركين ولهذا قال الله نعم ثامن ثلثة الا هو رابعهم ولا خسة الا هو
 سادسهم حيث لم يقل ثالثهم وخامسهم وقوله بين اي ظاهر صفة بعض بعضا ثالثا في قولنا ثالث
 ثلثة مثلا وهو بعض خفي منها لكونه بعضا في المعنى فقط كما لبعض البين اي ما كان بعضا لفظا ومعنى
 اي كلفظ البعض فيما ذكر قولي لا يستعمل الا مضافا الا ان يقول لا يستعمل مضافا الا الى كل ما
 يستعمل المنوناجا وانضافا ومعرضا باللام عند بعض هذه العبارات كقولهم عند جوار قولي مع فاسفلي
 اي على سفلي عما يشق ذلك الفاعل من قولهم في كبر جاعل اي حكم اسم فاعل متعدي الى مفعول به لا
 فان رابع ثلثة مثلا بمعنى جاعل الثلثة اربعة الا ان للمفعول الثاني ميمنا يحد ذلك لانه الفاعل
 عليه ونقصه له في قوله تاذكرنا سخرت ارمهم لفظ الجاعل على غير اسم الفاعل الحاصل ان
 الفاعل قد يكون لازما وقد يكون متعديا والمراد بكل منهما اما مطلقا عن غير منسوب الى شيء فيكون
 او يعرف باللام ولا يذكر المنسوب اليه بعد واما منسوب الى شيء فيصاغ الاول جمعيا والثاني جوازا
 قوله وحذف الثاني لما احتمل قوله وشاع الاستعانة ان يكون المستعنى عنه منوما فهو ما من
 المستغنى به كضاف اليه عند بناؤها وهو المتبادر وان يكون محذوفام فهو ما من لفظة
 والمراد هو هذا بنبر على ذلك بقوله وحذف الثاني وايضا يقول لهم كل في الكافي قولي ونوع
 المراد بالمشية اما ثبوت حاي عشر ساير نحو انه الى عشرها وكلام التمثيل في الحمل على التثنية والقلة
 اي مهم المقدار من حيث انهم عوارضة اليه هو معرضا العدد كالكر والقفز والمن والطل والوتر
 ونحوها فانهم قولي بهم من رابعهم لا يجوز جوعا البدلية من كبرهم ولا كونه عطفيا فيمنه بالظن

ان يكون

بالتأصل قولك وبناءها على الجملة عطف على جملة ان والاولى كونها مستأنفة ووجهها يظهر بان
 تأمل قولك خبرها صيغة خبرها او بكسر اللام او بالفتح قولك كاتي فيبر لغات وها كان مثل اي دخول
 للكاف ثابتها كما ومثل ثالثلثا كاتي مثل واي رابعها كاتي مثل شئ خامسها كما ومثل يد قولك وكذا
 كذا كاتي عدد دمعوثو عند كعشرة دراهم وعند كذا دينار وقد يكنى بغير اعداد ونحو يد
 قائم وكذا عمر وهو مركب من لكاف الجارة واسم لاشارة وافادته اما بمعنا التركيب او بوضع ثاوي
 قولك اطرد الباسه فكان على وزن قاض الما اسم فاعل من لم يالم او حم اي قد روي قولك والكاف
 هذا دليل على ان القسم لم يجر مجرى رعا ثاوي مبركاش فقط وان كان الظاهر عوده الى غير ما في المستعمل
 ما بعد هذا الى المتعلق المحو او ما مر شأنه ان يكون متعلقا له فلا يجر ان قوله بانك لم يس متعلقا
 لقوله علمت فانه متعلق عنه او ملحق بقدر المشال بانك وجعل علمت قائمان وقائمين مثلا ويحتمل ان
 يكون ابنا بفتح الهيم مخوفا بالهيم ممددة جمع ابن ويكون معولا لفظا ايضا والمفعول الثاني المقدر
 قائم من مثالا قولك هذا باب المحكاة هي في الاصطلاح تكرار لفظ او ما بعضها لاحصاء بعضه من
 السامع وهي اربعة انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا في المفردات على قلته وفي المركبات على كثرة
 وبلزوم اتحاد معنى المكرر فيكونها بقول الثاني ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض ومعناها
 وهذا في العلم بعد من كما سيجي في الثالث ما يتعلق بالعارض مع اختلافها معا وهذا في اي عند
 الوقت الى اربع ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض اختلاف المعنى هذا في المركبات صادرة
 ولا في المحكاة وهذه الاقسام الا في القسم الاخير وهذا الباب معقود لبنا الا وسطين قولك احك
 بائي البنا بمعنى في قولك الفان هذا بكسر الهيم بمعنى الالف اي الوصف لا يفهمها كما تقول قولك حاكا
 القبيد بالمحاكاة وما بعد هذا للاشارة الى ان المحكاة جارية لا واجبة قولك وسكن نون منين ومنين
 وعنان اي النون الثاني منها اعلامة للوقف كما ان التريك والاشباع فيهما بل هو اجل ذلك قولك وتيل
 فالامشي عند التشبيه لما كان اضافة التا الى المشي لا في طابسة ولم تذكر بلزوم قوله وتعلق الحكم
 على الشيء الموضوع بما يفارق غير مستلزم لاتحاد زمان الاضافه والحكم به بقوله عند التشبيه على

محكي

باب التنبؤ

المراد ههنا الاتفاق وقد بقر قوله في ظاهرهما غير قول قوله ونادى الله هذا اما مرفوع على
او منصوب على الخالية وكون قوله في نظم عرف خبرا او مجردا على ان الواو بمعنى رب منون مبتدأ
ما بعد خبره وبالمجاز خبر لقوله نادى قوله وهو ثابت الاول للاستئناف كما هو الظاهر والحق ان الجملة
اشارت بهذا التقدير الى ان قوله نادى مرفوع لا غير قوله كما اننا نرى نقلت منون انتم اخرون فقالوا
البحر قلت عموما لا ما دعوا اصله انغوا وطلا ما اي وقت الظلام وقد بقر البيت اشخاص قولنا
ان يكون لفظ الاشخاص وما يؤدى مؤداه مدكور في الايات السابقة عليه قوله والعلم احكمه
اي احكم بينه ويجعل ان يجعل نفس العلم نازلا من الحكيم لا كالحكمي الملقى في تكرار اللفظ قوله وبقية
هذه اشارة الى الموثق للفظ الى ان ما زيد في الخبر تاء زائدة مؤنث مطم سواء زيدت انثا للثابت
ام لا قوله الكف ههنا التفسير لفارسه كبدن بدلان يثبت قوله كاشارة الى ان
باسم الاشارة اليه وكاسم الاشارة اليه قوله فهو هذه جهنم التمثيل له بهذا يقتضيان يكون
تابع لهذا مع ان الظاهر خبره في التمثيل به اما على التامع وكون ما بعد خبرا على كونها
بالمشار اليه هذه الاشارة اسم ما هو مصطلح الحاجة قوله اي ثبوتهما الوجودية وعن وجود مسبوق
بعدم مسبوق بوجود اخر مع اتحاد حال التثنية وهذا المعنى غير متحقق فيما سوى الصغير من المشابه
ولا في الصغير ايضا الا اذا فرض له غير المتكافؤ لفظا واحدا وابد بالوجود السابق ما يثبت الحكمي لهذا
فتم بالثبوت لبيان الكل بلا تكلف قوله بين صفة المذكور المواد بالصغيرة فاد على ذات طامع
بعض صفاتها لا التفت قوله كراو باسم فاعل من الرواية قوله كعبه فانها موضوع لانها الغنم
يندل بالوضع على الثالث وان فرض مجازا عن التاء مفهوم التاكيد انما فهم متضعا وتاكيد له
قوله كعبا بوجه هي جمع كعبه وهي بلا تاء لفظ مجزوع لنوع من المكبات فلما استعمل العرب نادى
في الخبر والجمع تاعلا مة لكونه معيارا ليس تاء في الجمع كما هي ملئكة اذ قياس هذا الوزن ان يجمع على
او فاعل بالان قد استعمل في جمع كعبا قوله وانشأته فان تاء عوض عن تاء النسبة ومفرد
قوله كوند بق وهو معرب ندى منسوب الى ندى وهو كذا وزر دشت الذي ادخل في قوله

ومن أمثلة المحسوس وزعم بعضهم أنه ربه فيهم أحاسيس ذلك فلما صامع با قلب باؤه الثانية قافلا فخرج
وإدراك في جبهة تارة غوصاً عن ثالثة الأولى وهي غير تلك المعنى بالاستقلال بل مطم باعتبار معناه
المستعمل في كلام العرب فإنه مطلق الكافر قبل معربين ديني من كان دينه كدب النساء في
الضعف قولهم كحل معشم المعشم عديم الخبا قولهم ملخفة جديدة ملخفة بكسر الميم وسكون اللام
وفيه الخ المملة نوع من الجلباب هو جلباب الجحود والجدبة بالجم أي مجتدة ضد البالية ^{قوله} بأن
جره معنى الوصفة هذا إما تجريدي عن كونه تابعاً بما قامته مقام الموصوف عن كونه للأعلى ذات
فما ع بعض صفاته بأزالة الموصوع ذاته والظن من وقوعه تفهيم المالم يتبع موصوفة المراد هو المعنى
الأول لكن الأولى كما يؤيد بمثله بثلاثة أصلة أن يكون المراد كلا المعنيين ووجهه في المعنى بانه
في المثال عن كونه تجريدياً تابعاً للموصوف مالم يرد منه معنى الوصف الخالص قولهم ودينه أي مدونه
ونظيره أي مضمونه والظن مما شارج في راسه من أنشأ كل جملة الفرس الذي في جبهته راساً
والجبهات الذي أوجه الأضواء المراد بها هي أمانها هو بالمعنى الأول ودينه عطف على امرأة ومثال الجبر
بالمعنى الأول ونظيره مثال المحر بالمعنى الثاني فافهم قولهم ضرر بان إشارة إلى أن تقسيم المقسم تقسيم
جميع الأقسام قولهم أنشأ الغراء في الغبن المعجمة مخفف غراء لضرر الشعرة المثال مثال للضرر
معا والبه إشارة إلى الغراء وهي المرافة الشريفة وإضافة الآية إليها من إضافة الموصوف
إلى الصفات ويجعل أن يراد بها بذات الغراء قولهم والاشتهار أي المشهور وهو ذات الأولى لكثرة
الاستعمال وكثرة المشاركة في الوزن والظن أن المراد هو الثاني قولهم أي بذاته أو ذات المقصود
وجبر النفس بقدرها الإنسان مفعول لا بد المشتهر من الموزونات لأمن الموازين لعدم ابتداء الشيء
نفسه لا الموزونات مطم بل ما يستنبط من الموازين فالمراد من الآية الموزونات وبالوزان الخ
قولهم هو جدي هو من جناد أي قال يقال جراد إذا ما عن ظلمة نشاطه قولهم كسر عن جمع
أي لساظ قولهم كسبي مؤنث شعبة تفيض جوعاً عن قولهم كسر لياظ الخ المعجمة والراء المملة
روية كالمقنن الرمح ومجلى تقديم الخ المملة على الجيم بالفارسية مادة كبركان ويجمع لقباً

أيضاً قول لو عاء الطلع بالشاء المهملة المفتوحة واللام الساكنة والعين المهملة غير ^{الخل}
 المذكور يؤخذ ويضرب لا شيء حتى يتم قولهم كفتري بفتح الفاء وسكون الراء المهملة وفتح التاء المشنة
 الفوقانية والنوا لا مرة الصغرة وعلم امرأة ومجى الفصل لك للسلاطين واشباههم قولهم كفو
 بالحاء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة والراء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة والراء المعجمة المفتوحة
 وبمعناه اذا بدل واو بياء قولهم كفتري بفتح الفاء وسكون الراء المهملة وفتح النون الواو قولهم
 لفتحة المترج اى نوع من فعود من تعدد بها وهو بكسر الفاء قولهم كفتري بفتح الفاء المهملة
 وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم القاف ثم الواو ثم القاف قولهم كفتري بكسر الهمزة وسكون
 الكاف ففتح الواو وتشديد الراء المهملة قولهم كفتري لعظيم الارنية اى الشخص عظيم الالف قولهم كفتري
 بفتح الراء المهملة والهاء وضم الباء الموحدة قولهم كفتري بضم القاف والراء وسكون الفاء والصاد
 المهملة وكذا ممدوه قولهم كفتري بفتح الباء المشنة التحتانية والهاء الساكنة ثم الباء المشنة التحتانية
 ثم الراء المهملة المشددة قولهم كفتري بكسر الهمزة وسكون القاف وفتح الصاد وتشديد اللام
 قولهم كفتري بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الباء المشنة وفتح الحاء المعجمة قولهم كفتري بفتح الهمزة والواو
 والحاء المهملة والباء المشنة التحتانية المشددة والمرح شدة الفرج قولهم كفتري بفتح الباء الموحدة
 وسكون الراء وفتح الدال والراء المهملة والالف لباء المشنة التحتانية وهو اسم موضع قولهم
 كفو بالباء المعجمة المهملة وفتح الواو واللام والالف لباء المشنة التحتانية وهو مجلد الذى يجئ مع
 الجنبين قولهم كفتري بضم الفاء وسكون الواو وضم الصاد الاولى وفتح الثانية بفتح عين بينهما
 واو ساكنة قولهم كفتري بفتح الباء الموحدة والراء والحاء المهملة والالف لباء المشنة التحتانية قولهم
 كفتري بالهمزة والراء المهملة هو رضى ذات صلة لا يثبت فيها نبات قولهم كفتري بالعين المهملة والباء المشنة
 التحتانية بمعنى العناية قولهم ودبهم هطلاه دهم بكسر الدال المهملة وفتح الباء التحتانية المشنة لفتح
 او سحاب بلا زعد والخط لا المطر او متواتر المطر وكان السحاب اخو ذى ضمها ووصفها باخرها
 ولهذا مثل الوصف مما قيل كفتري بالطاء والراء المهملة والفاء وهو اسم جمع معناه بالفارسية

بوجهي كقولهم للراعي فوكيله لاجمع للربيع يعني النهر الصغير ايضا وبفتحها العو الجوام ايضا فقولهم
 لمكان اي مكان كثر فيه العقارب فقولهم كما شوت لعاشر الحريم وكذا ناسوعاء لتاسعة قولهم لا حد
 حجر البر بوع وهو التي تبضع فداي بدل والنافعا حجرته التي بكم ويظهر غيرها وهو موضع حجر
 فاذا ان من قبل القاصضا ضربا لنافعا راسه فانتقواي خرج والانتقاء يتشد به اليهم حجرته
 التي تخرج منها التراب يجمعه والسايبا حجرته التي تخرج منها مع الولد فقولهم جمع انا وهو اني
 الحمار فقولهم خنقاء بفتح الخاء المعجمة والنون والقاف فقولهم وظرفه ونقشا ورخصا الاول
 بالطاء المعجمة والراء المهملة والقاف طريف لثاني بالنون والقاف السين المهملة اي حراة ذات
 دم القفاني الثالث بالراء المهملة والحاء المعجمة والصا المهملة المعجمة واللام في الالف للجمع والوصف
 والاسم ويمكن ان يكون الثاني جمع نغيش لثالث جمع رخص فقولهم كنباء بفتح النون
 التثنية المضموه والنون والالف لثا الموحد المفتوحة والمكسورة والغين المعجمة فقولهم
 كعكو كافتهم العين المهملة الساكنة وضم الكاف وكذلك يعكوكا الا ان اوله الباء المثناة
 التثنية فقولهم كذبل بفتح الدال المهملة وكس الخاء المعجمة قولهم كبر ناساء بفتح النون الواحدة
 وسكون الراء المهملة فقولهم كزيتا بفتح الميم سكون الباء المثناة التثنية بعد الراء المعجمة المفتوحة
 ثم القاف لمكسوف الباء المثناة التثنية لقب عجم بن عامر وهو ملك من ملوك اليمن فقولهم كاهجرا
 بكسر الهمزة والجيم وبينهما هاء ساكنة فقولهم كبتحا بفتح الميم كسر الشين المعجمة ثم الباء المثناة التثنية
 الساكنة ثم الخاء المعجمة فقولهم كجأ بضم الجيم بفتح الخاء المعجمة والالف كسر الدال المهملة فقولهم هذا
 باب لمفتوح الممد داي القياس منها ما لم يسموا كان الالف التثنية ثم لا يلهن بعد بالثاني فقط
 فان الاول كفضل وحراء وهو ما قد سبق فقولهم وكان ناظرا المراد بالناظر المشارك في وزن
 الافراد والشيء والنكسب فقولهم في المصدرة والوصفية والجمعة فجمع كون ذي النظر تحت
 القاعدة والقبيل فقولهم اذ نظرها الاقمار اي لا حرا والاقمار فذكر مرسل والقلم فقولهم كالحجا
 بتقديم الحاء المهملة المكسوة على الجيم وهو وان كان على وزن عنكب لكن لم يتم شرطه النظر فيه

الماء

قولهم وكما جلاء بكس النجاء المهملة ثم الدال المجرى وهو وان كان على وزن حسا الا انه لم يحق
شريطا النظر قولهم للنعل الى نعل رجل الانسان والنعل الدابة قولهم لا بد من صنعاء اخره على
بعض النسخ فانما اخر مقام ومقر الضعفاء مودة بلذ في الجمع ما وى علوكها والمعنى ظم قولهم بالعين
تم ومن شيشاءة بالجر والتبني ولذلك شئ ومن اليها والشبابة شيبين محسنين اولهما مكسوة
وهي التمر الذي لم تشد نوانه وينشبي لعل في السعل وهو موضع السعال من الحلق واللبها
بالمد للضرورة وهي بكسر اللام مقصورة راجع لحة وهي للسان الصبي المعلق بجذاء الحلق فوق وقته
غير ذلك اي في هذا الباب يذكر غير ذلك من احكام الجمع بالالف لانه غير المقصود المد
لا مظم قولهم بقلبه اي من غير بقلبه قد رد ذلك لان قول الضم كذا يوم ان جعله باء بمعنى الرد لا الشبه
كذلك فاشار بهذا التقدير ان وجه شبه القابل للرد قولهم واوهنا اة هذا المصريح احتمالا
الاول ان يكون الضم مقعولا او لا والموصول مقعولا ثانيا ومعنى قوله ما كانا حرفا كما قيل لا لف
المقصورة قلنا لف مرجع الضم علامة للتثنية لثاني يكون بالعكس يكون مرجع الضم الكلمة المنقلبة
ومعنى قوله ما كانا العلامة للاريد لفتها بالكلمة قبل حذف الالف لالف فجا قبل الحذف بنا
على تقديم الالتحاق على الحذف وان جملة على الثاني لان عود الضم الى الكلمة اضر بقولهم كما في غوزي
بفتح الخاء والراء المعجبين بينهما واولوع من المشي قولهم وايضا في المنقول الضم والكسر يجرى عليك
ابقاء الضم فيه لما هو يتبع الجمل اما ابقاء الكسر قبل لان يكون بلا تغيير في عمله واما ابقاء الفتح
المقصود بما هو مع بقا الحلق قولهم فالالف لغير يمكن ان يراد بالضم بالالف لغير فبشمل الحمد ايضا
قولهم وفي فتح بالقاف النون كرضونا ومعنى وفتح القاف جمع فثاني الريح والبر الذي
يجري منه لا بالالف لثاناهه بان كسبي وهو مثال لما اصله الواو فانهم قولهم وفي فاء بعض
النسخ بالثاء في بعضها بل ثاء قبل النسخ الا في المثال الاول والثانية ثاء في قولهم في سطر بعد كاسبي
اذ لم يسبق منه مثال الحذف لثا اهدا قول الصوام في النسخة الاولى لان القراءة بلا ثاء معنا القاء
والمذكر حقيقة لا يجمع بالالف لثاناهه ولا المراد بجمع المد جمع فاك يكون عند الجمع ممد واولو كان

قبله غير مدودا والتا غير معتد بها السقوط ما بادي مقتضى كان الاخر الا فل تمددة والكلمة مددة
 قولي وكقولك تمسلة هذا مثال الذي تاء غير مدود قولي حصة الجيم القاء والنون القصة
 من الخشب وعلا اسم امرأة وسدوه شجر لم يعرف وجعل بالجيم كقفل بالفارسية كذا نحن هو
 قولي كسلي بنح السهم المملا بالفارسية طبق برك وكلمة بكسر الكاف لفظا الدخول وحله بضم الخاء
 المملة ثوب بجمعة والبر بالياء والراء وجوزة مفرد الجوز وهو بالفارسية كركان والديبة
 السحاب كاسم قولي وخطي هي بضم الخاء الجيم بالفارسية كرام وداشني وانما عدل هذا المثال
 عن الاعانة اشارة الى ان الاسكان جائز وان كان ما بعد الساكن واذا يقتضي ضم ما قبلها فقول
 مخوذ وبكسر الذا هسنا وان كان ضملا ايضا جائز وهي العلو وزينة بضم الزاء وهي مخففة التي
 مخففة للاسد قولي سجرة بكسر الجيم هو ولد الكلب قولي في غير بكسر العين سكون الباء المشاة القنات
 الابل التي تحمل المأكولات والجمع المسافرون وكلمة بفتح الكاف من كان بين ريعين سنة الى السنين
 وهما وصفان والقياس ان يتبع بينهما في الجمع على السكون ففتحنا على غير القياس قولي فستريح
 النفس من زفراتها ما قبله على صر فلا له لحد ذلك نهائيا للبناء اللز من لما ناعل لغنة في لعل وحرف
 الدهر ضايف الزمان جمع دولته في المال وبالفتح في الحرب بدل كيهن من الاداء وهي الغلبة واللمة
 بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لهدن والزفرات جمع زفر بالسكون وهو الشدة قولي في نهضة
 بكسر الهمزة وبضم الطاء واللبضة من الحد بدفع هذين بل العين في جمعة جمع جوزة قولي او تقديرا
 هذا لا يدخل نحو ذلك حيث كان جمعا ومفردا فقد رسكونه حال الافراد كسكون ترب حال الجمع كسكون
 اسد فالاول والاولا اخر حادث وضما وتقيدا واعلم ان نحو بنين وبنات مكسرة حقيقة ومصححا
 فلا يضر ودخول في تعريف كل منهما قولي افعلناه اعلم ان جميع التكسير ما على صيغة فاعلى الجمع اوعلى
 غيرهما والاولا محتمل عند العقل انة وثلاث عشرة صيغة احدى اربعون منها مختممة بالنون والاولا
 بغير تاء كما سبق في باب الا بصر في اتمية ما يوجد منها في كلام العرب عما لا يوجد ففي غايات الا
 لتوقفه على غير اصول ما يجمع بالعين الزايد والثاني ذو صيغة كثيرة وقد لحظت فيها ما على نون

جميع التكسير

صنعة وهو هذا صبح حمير بن خلدوم رب ذكر كئيب ذرقة غلة طلبة حميرة ذرقة غلة صبح
رجال أمومة شباب رجال ذبال ضرب حمير صفي قتي اعين اقناب اصدا قاء شفاء سلا
صنوان شبان كمار كل قتل محلي سكر ي معبودا ومن تصف كتب للغة ربما وجد صبحا اخرى
غير ما ذكرنا في لم نطلق اي محمل لم نطلق اي من غير فرتة ولتصرف جميع القلة احتمالا لان مخالفا
لما عليه المثل الأول ان يكون اخر القلة واول الكثرة العشرة بنا على ان يكون بينهما عموم من وجه لثا
ان يكون اخر الاول التسعة واول الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما ثابان والمثلان اخر الاول عشرة
واول الاخر احد عشرة قولي وضع عن العرب يعني انه كما في بقلة بحسب الوضع كذلك يعني بكثرة بحسب
انه موضوع لا علم من القلة والكثرة بدليل اتقاء جمع كثرة له ولكن ذلك قوله وبالعكس لهذا العشر
عليه ان يقول له كره وقد توهم ان الاول اتقاء وضع للكثرة فقط والثاني للقلة فقط وهو فاسد
قولي وشذ انقل واغري لعدم كون القليل باعيا والغراب بالغين المعجمة المضمومة مؤنثا قولي
وادل واظبا اصلهما اذ لو اظبي كان في قلب لو او الاول ثم بدل ضمة ما محتل الياءين كسرة في الثاني
والترامي ثم اعلا اعلال قاض فقر حال الرفع واليرجى في الياء ضونا وحال الانصب يشونه نحو الياء
واظبا الا ان يغلب كبدلي صام مغلوبا لوصفة كعيد فانه وضع اولا للدليل ثم يغلب ليل الله
او دليل الانسان بشرط ان يكون الدليل انسانا او مملوكا في الثاني واما الاول فستلزم لهذا
القياس قولي بمد ثالث الدال المدغم فيه اما ان يجعل اول المصراع الثاني مع مجاز بقا لفظا
ليسكون اللام وحذف النون عن لغز وتحرر الوزن واما ان يجعل اوله لفظ ثالث مع مجاز النون
من افعلة بل ومن ثالث ايضا او حذف لفظ فعله مع نقل حركته الى النون ثالث ولا يحتاج الى سكون
لام افعلة قولي جمع قذالة القذال بالقاف الدال المعجمة بالفارسية بنا كوش اسبوع عفيف
بالراء المهملة والغين المعجمة كره نان والعموميون قولي جمع ثبات بتقدم التاء المثناة الفوقانية
على الياء الموحدة بمعنى الهلاك والحشر وبالعكس بمعنى المنقطع واول الامر الزاد ولا يحتاج اليه
البيت وهو على التقديم بضمض اعف قولي كما كره رتقاء قد مر انه بمعنى من كالحشفة ورتقاء من

ثبته فحجبا ولا خفاء في اختصاص الاول بالذكران والثانية بالاثبات قولهم وضلة يعني
ليس لفعله من جموع القلة قياس بل يقتضونه على السماع قال ابن الناطم ولما هو محفوظ في
ولد ولد وفق وصيته وشيخ وشيخة وثور وثيرة وغلاد وغللة وشيخا وشيخة وغزال وغزلة ^{وصية}
وصيته وخصي خصيه وشي وثنية والشق الشاذ في الشهادة اقول مراده ان ما سمع منه مختص
هذه الالفاظ لا انما تسمى هذه الالفاظ فانهم قولهم ومن مقابلاة ايراد ذلك بلفظ مرشاة
الى عدم الاختصاص الغلب فيما ذكر بل جاء حجاج وحجج غير ذلك قولهم بقتين ايضا كذا الاول
في الاول شامع قولهم وكل من فعل ا فقد به هذا للاشارة الى ان قوله وزم صيته القول قولهم لا
بعد فانه يجمع هذه الالفاظ في الثانية باسمها للاتحاق والزم من يرغم قولهم هو الوضع الاول وحسب
المعنى ان يكون الوضع ههنا بمعنى الوضع قولهم كغزة هو بفتح الغين المعجمة سكون الواو المهملة
رفع الظاهر وصوته طراقي ومقرم هو بكسر الهمزة سكون الواو المهملة حيوان يقال بالفتحة
ميهون قولهم مطلقا اي مما كان ووصفا وعينه وناؤه صحيحا ام لا فقولهم بهر هو بالياء المهملة
المفتوحة والغين المهملة الساكنة والواو المهملة ولذا لم يغير ربط في المصنوع لاجل صيد الاسد قولهم بهر
هو رجل دق وسط قامته وهو بالياء المعجمة والصا المهملة قولهم كغزة هم الحاء المهملة جر شعرة الوجه
المعجمة وهو بالفارسية موزة قولهم وملأ ^{فهم} بهم سكون الدال المهملة فغير في الشام قولهم وجع
يقع بهم الدال المعجمة، بجائهم الغنم الذي كل سنة ودخل في الثانية والاول بالداخل في الخاصية
والله اعلم بالخفي في الثالثة قولهم كغزة الغرزة بالعين المعجمة والواو المهملة والياء المشددة ^{نبت}
والواو المعجمة نابت عن الطبيعة هو مصداق الصفة الدائبة يعني في الدلالة على امر غير خبيث
طبيعي كغزل الطبيعة فانها ليست اختيارا تبدا صاحبها قولهم بكسر الغين فيه اشارة الى انه لا يشق
فيه فتح العين وان كان مفردة معتلا بخلاف الفعل كاسبا قولهم كتاب بهم هو بفتح الباء يعني ما يطبع
اي ما ينقش به فهو كتاب تام وزنا وصغره قولهم بهم الفارس هو من الفارس بفتح الفاء لا بكسر ها وقد
سبق معناها قولهم كسابون كان المراد به راكب الفرس المقدم على سائر الافراس عند التناوب قولهم

مثلث الفاء اقسام هذا المفرد يجب العقل نظر الى هذا المعنى التبعين لا بين ثمانية عشر اربعة عشر
 منها موجود ذكر الهم ثمانية منها وازالة البوائظ الظهور بعضها عما ذكره قوله بعض حرفي في ذنب
 جد والنسب في النون بمعنى النسبة وقوله جد ووصف له وفيه إشارة الى ذنب صار نسبة
 بالعلمية عن تقية جميع بالفعالي كصري علما نقوله بخلاف بصري أي بخلاف مراد بالمعنى النسبية
 قوله كالكرشي هذا في موضع وصف للغير لا لحض اليتيميل قوله في خذ رفق هو بالخاء المعجمة والدال
 والراء المهملة والنون والفاء كسر جيل العنكبوت قوله ورايد العادي أي الزايد للفتا
 سواء كان الزايد عاديا أم لا قوله وهو الخامس ضمن الخامس في عند وجود الشرط المذكور
 في السداسي بد من حذف حرفين وفي السباعي من حذف ثلاثة احرف فافهم قوله في بطوي
 قد تقدم انه نوع من المثنى وقد كرر يفتح الفاء للاسد الخاذق للابدان وقد بدل بكسر الفاء
 ما يعلق في الشاهد قوله في موضع ما يدل على ذلك الزايد في الاول زائد في الا
 للدلالة على معوق بخلاف الزايد في غيره قوله في الندد وبلند وهما بمعنى العند القوي قوله باعنا
 حذف الباء اذ يعني لو حذف الباء لا يمكن تحصيل صيغة مشتق من مجموع بخلاف ما لو حذف الواو
 فان تحصيله لا يمكن الا بحد فالباء من غير عوض ذلك قوله فابقها واقلها باء أي بوق مادتها
 واقلب صورتها صورة الباء فلا يلزم من تعويض الباء عن الواو التناقض نعم يلزم عليه ان الباء في
 اعظم صيغة مشتق من مجموع زائدة عند الجمع ولا يكون في المفرد منه كما هو الظاهر فالاول ان يقول عند
 وعوض عنها الباء قوله لتكاثرهما أي لتماثلهما في الاحتياج قوله فان شاء الله أي فان شاء
 ان يقول سراند وسراد يقول ولا يلام عليه ولم يعمل ان الجزاء لدخوله على الشرط الماضي لا بعد
 ان يكون قوله يقول من تمام الشرط والجزاء محذوف بقرينة قوله وسراد هذا في الوصل
 غير الاضافة وغيرها اللفظ في الوقت وفي حال الاضافة او في حال النصب الباقى قوله هو
 تضمن اعلم ان نصب الاسم لا ارادة دلالة على صفة الحية والسن او على التلطف نحو لا يني اذ على
 الدلالة وخسة الرتبة ونصب الوصف اصلا ارادة دلالة على ثبوت احد المعاني المذكورة لئلا

المعنى

منه كسر

الوصف باعتبار انما بصفته او لصفته فالظن ان يعبري سببه عنده ليس هو التقين
 بل الثاني باعتبار ان لا تروى خمسة الربعة والاول باعتبار غير ذلك قد يقصد بالتعظيم
 نحو هذا ويهتد فانهم قولي اجعل المافاق اي على سبيل الجواز بالغة الاعم لكن اذا كان عالما
 عن مانع سبيل كذا لا يجلي ولا في الرابع ولا الثاني الا في الخامس متلو حرفة وفيما فاق من غير
 خالبا عن المانع فالوزن ان على سبيل التعريف اما في ذي المانع فيما متعكاس سبيل كذا والمص واما في
 هذه الاوزان مع ان بعض صيغ المصغر على غير ما كضرب في مضبوط مثلا وكر العين في الوزن
 مع ان التقين كبر اللام اشارة الى ان المراد هنا بيان الوزن فقط من غير اشارة الى بيان الزاوية
 ولا اصل كذا هو شان ما كر قبل اللام قولي والالف الثانية ان كانت فاسبق هذا الكلام بيانا
 لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ثلثة ا حروف لا تقلب هذا بيان لان تلك الاربعة اذا كانت بعد
 اربعين ثلثة ا حروف لا يحد فالا المقصود بالتعصيل المذكور فلا نكوا قولي في غير قولي العبري فيفتح
 العين والفتاف قبل القوم والرجل القوي الاشياء الغالبة المنسوبة الى بلد عبريهم لقان وهو
 بالفارسية ترك قولي اعلا ما هذا بفتح الخمة جمع العلم المصطلح وفي موضع الحال على الجوز ان الثلثة
 وكان هذا التعبد مع جريها الحكم مظم لمكان قول المص وقد انقصا ان لا انفصال في حال
 محقة لا مقدرة واما محصلة المص بالذكرة لا نحتاجه هو المحتاج الى البيان ولا بعيد ان يقر بكسر الحرفة
 علم ان يكون عللة للقول اي قولنا باها فيها للاعلام والاشياء يكونها مفتوحا جمعا مذكرا وجمعا مؤنثا
 قولي في قريش في فتح الفتاف فيكون الراء المهملة الاولى اسم موضع لغريهم لضم اللام وتشديد العين
 المعجمة مسكونا بالمشنة المحتاجة والراء المعجمة حرة الهمزة قولي من لغويهم العين مصدر ما يتوسم
 بذلك لا يهود قولي ثلثة ا حروف عند من قلب المعجمة باء قولي وماها ان عطفت على قول ثلثة ا حروف
 بماها بالالف الواقع في الثاني ابدأ او محيوا الاصل فان قلت ان الف على ما صيدل من واو وباء فهو
 عن اللين لا تحرك فكيف خرج عن ذلك قلت كما يحتمل ان يكون مبدلا عن لين كل محتمل ان يكون مبدلا
 عن حرف صحيح كالغلام وهرة ماء والمراد بالقلب عن اللين ما كان مقطوعا به قولي سبيل التصغير علم

من الرد قياساً وعمامة شد وزاقي **المحذوف** بعضه إشارة إلى أن المنقوص منها بالفتح
لا يباح للمعاني الثلاثة الاصطلاحية التي هي موضع ضماطهم في بعض من وجب بعض آخر فانه بهذا
المعنى نعم من أن يكون حرفه المحذوف لا ما وعينه وحرفاً صحيحاً غير زوايها وعينه وحرفاً
يكون بعضاً منه حين الوضع وبعد فبشمل نحو وعد وسه وكذا بشمل نحو ما ولا وكذا ما
فانه ما وان كانت حين الوضع ثنائية لكن تصغير عند دخول هاء النسبة عليها ثنائية لتضعف
بالتضعيف كما لا يتوجه على أنه أن الصواب أن يقول الآخر مقام لفظ البعض أن ما على الـ
يصح مثلاً لا على ما افتره الله ويمكن أن يرد بالبعث من التحقير والتقدير **بما** لا **الغيب**
الممكنة الموضوعية على حرفين قد بقا ان اصلها ثلثة احرف وعلى هذا يدخل نحو ما في
المنقوص من غير حاجة إلى التعميم لا خبر ثم اعلم ان الزايد في الثاني محتمل ان يكون مقداً على الـ
او مؤخر لكن الظن ان يكون المحذوف عند التصغير هو الزايد قبل كونه في جاد فان جاء اصله
ثم جعل الواو المفتوحة مكان الجيم بالعكس فتح الجيم ضرورة الابتداء بالساكن وخفة الفتحة فقلب
إلى الواو الفاتحة كما وانفتح ما قبلها وهذا المثال شعير ان المراد بالمنقوص ما يشبه القلب كما في
نحو **بما** لا **بما** لان مقتداً ان اصله وجاء كانه فتنف بالحدف مثله **قوله** لا **بما** لا **بما**
اما لا **بما** فليس في اللفظ العربى وهما عجمى واما لان ما فعل بهما ان زيد مما فعل عند تصغير التثنية
الميم واللام منهن ما مع كونهما موصولاً لما ظاهر **قوله** يقع المثلثة لفظ اكثر امكن يقع العين في باب
المثلية بمعنى الزيادة الاضافية وان كان بالضم فعناه الزيادة الحقيقية وليس محل على الفتح
لخص من اعادة القافية **قوله** من المبنيات فان قلت تشبه اسماء الاشارة والموصولان معربة
فكيف جعلها الله ههنا في المبنيات قلت هذا ما على القول بانها موضوع عن في حالة الرفع وضع
وفي حالة النصب لمجرى موضع آخر وباقية على بنائها كما سبق واما على التعديل ليكون المفرد الذي
هو الاصل فهما مبنيان **قوله** مع الفروع اية خصل ثم الفروع بفروع فادون الذي الذي حسب جعل
فروعها عقيبها لتباين فروع اسم الاشارة مع فروع الموصول لدخول المؤنث في الاول دون

الثاني وقول المصنف فإنما إشارة إلى هذا وإلى أن تصغير اسم الإشارة لا يختص أصلا بذلك
هو قابل يتجاوز إلى الضم الذي هو في قول وذا القول بالبناء بمعنى أو مع الضم للينبات
أو لصنع الإشارة والموصول والأول ظاهر قوله في ابتداء أولها لم يتعرض لحكم فأنها إذا لم يكن
قاعدة كلية فأن في الموصول وجمع اسم الإشارة باق على ما كان وفي مصر اسم الإشارة ولشأنها
بما مكسورة فان ذبا مثلا أصلا ثبتت بألف أو نون مكسورة هي الكلمة التي كانت منسوبة في
مردودة في التصغير فثبتت بألف التصغير الساكنة وثالثها هي اللام المفتوحة المنقلبة عن الألف
وكذا جمع الموصول لو لم يرد إلى الواحد فان ثلثه يرد إلى الواو المفتوحة فيكون في اللام لو تباين في
وكرر الثالث ثم الباء المشددة ثم الألف كذا في اللام لو تباين وهو كالتباعد أو كالتباعد
وكذا تقول في اللام واللامين فإنما إشارة إلى هذا وإلى أن تصغير الاسم لا يختص أصلا بذلك
والواو قوله والتباعد لم يتعرض لزيادة قبل الأخر لا يصب في كذا به خالف سماء المتكلمة
والمراد بالأخر الآخر للتصغير وأراد به الآخر الأصل من قال المحقق قبل آخرها باء وبعد آخرها ألف
قوله الذين علم أن جمع لكثرة عند التصغير إلى مفردة فيصغر فيجمع لسلامة جمع القلة
عند التصغير يجوز أن يفعل بذلك أن يصغر بصيغة الجمع فالذين لما كان مخالفا لمفردة في المعنى كما
سبقت أن يجمع الكثرة مفردا ومصدرا فأنساب إلى المفردة عند التصغير فاسم الذي ثم الذين بانه
الذين بون ثم حذف الألف لتقاء الساكنين وضم الباء وكسر الرفع في النسب إلى المنسب فصار
الذين بون فعدا الذين بون جروا نصبا ولا خفض فيجوز الباء على فتحها وبقرق بين الجمع والتباعد فيكون
قوله والواوون عذابا أو مصغر للذين كالذين وذا ومعنى وهو أيضا اسم جمع للذين قبل
مصغر للذين بون كما سبق بقوله والذين كالذين بون وذا ومعنى وهو أيضا اسم جمع للذين بون
قبل باء المشددة لا يفتحها كما تقوم وكذا في التثنية والجمع هذا خلاف ذبا وذا وبعدها وانهما كتبنا
باللامين بخلاف مكبها أو لعل الكثرة باللام الواحدة والذين بون بغير بصير بالتصغير
لأن التصغير بالذات من خواص لاسم المتكلمة قوله في آخر الاسم الأول أن يذكر هذا الكلام بعد

مشددة ليهيئ خلاف وجه الشبه قوله للنسب هذا بفتح النون بمعنى النسبة لا بكسر هاء الجمع
 قوله اما في التشديد اى المراد بالثلاثة امرام من النوعية والجنسية قوله اذا كان قبله اولا
 ان يذكر هذا في قبل وجه الشبه حتى يصير منه قوله من وجهين هما عدم حذف الثاني وعدم
 حذف الثاني مع عدم فتح ثابته كاهول لقاعدة كما سيحكي قوله مباشرة للثاني او مقصولة بالفتح
 هذا الكلام قد صدق منه غفلة والصواب ان يقول واقعة بعد الالف لان الالف يربط
 قبل الواو لا بعد قوله اى كل منهما قد وقع لما به وعلى المص من ان لا يلزم عليان بقوله حسنا بصيغة
 التثنية قوله لكن المختار الثاني اى الحذف كالا قلب مع زيادة الالف قوله وحيزي بفتح الجيم
 والميم والياء المعجمة معناه السير به قوله في ارطى وملوى على شجر وملوى هو قوله لست اى على
 على لوجوده بلزله بحذف قوله كقولك ومقتدى كذا هذا ان كان اسم المفعول فمثال الاول
 وان كان اسم فاعل فمثال الثاني فلن لنا كقوله قوسوا لى بفتح العين الهمزة وكسر الميم
 الباء للثقل كقوله بفتح الجاهل قوله مطلقا اى سواء كان الاول مقبولا عروا وام لا وسواء كان
 الثاني كذلك لا لكن في تعليل الثاني قائل قوله فقل فيه جوى هذا الكلام ما لا طائل منه ولولم
 فالاول ان يقول بدل جوى طوى لان حكمه اخفى من حكمه قوله عليهن التخصيص بالعلم مع عموم المسئلة
 لغير ايضا اما لثلاثة النسبة لهما غير عليهن اما لكثرة مباخرهما في النسبة عليهن كما ترى اما
 للاكتفاء بالفرق الخفى على غير الجمل قوله مجرى سلمان اى اسمى عنه فقد بقي في الاعراب على حاله قبل
 التسمية به وقد عرّب بما يقتضيه حال التسمية به واجراه مجرى سلمان لغته من جري التسمية به
 في جميع الاحوال وحمل عليها قوله عليه السلام من احبكم بيتا لم يكتب بعد العصر قوله ومن اجري
 زيدون قد سبق في اوائل الكتاب الجمع اى اسمى به كعلي بن مجوز قبله وبعده انواع من الاعراب على اصل
 ولزم الياء مع اجراء الحركات على النون ولو لم يكن ذلك ولو لم يوافق النون ولم يتغير
 للثالث لكونه معلوما من الرابع بالطريق الاولى قوله مجرى علي بن يقطين قوله زيد بن بلزوم الباء
 واجراء الحركات على النون والعسلة بعسلة الغسل بها المخرج كما يخرج من يدان اهل النار من الماء

والفتح والاصغر قولهم غريون لم يكونوا له المملنة علم شخص ليس منقولة من الجمع قولهم ان
 قياسا طبيا بناء ساكنة مخففة ثم همزة وذلك لان على اصله طين بالهمزة كطنجين فتجعلت
 له اسما فوقا ومهيم ببناء مخففة بعد باء مشددة كفتيح تصغير ميم كفتح ميم
 اذا حرك وتصغير ميم اسم فاعل هو المجل اذا حرك واسمه من النعاس حدثا لو اذن في
 التصغير قلب الاخرى بباء وادغم باء التصغير فصار اسم ميم اسم فاعل مكر من ميم العشق اذا جعل
 حبرا فاقبيل اليه على القاعدة بمجد فاحدا لباين من غير عوض ميم ميم في حقيقة هي ميم
 حيف على اسم والمائل الى الحق وطريقه والعايد المستقيم الطريق والمختون قوله في محبة
 هي اسم قبيلة قتي في عدو قتي الاول بفتح الاول وكسر الثاني والثاني بضم الاول وفتح الثاني
 وهما علان وجلين قوله وصبرته مؤنث صرى هو عرق لا يرتاد من قوله وامته متبلة من
 فبرش قوله في عقيل وعقيل هذا بفتح الاول علم رجل بضمها قبيلة قوله كقتيلة تصغير قلة
 فهو بضم الاول لا بفتحها حتى يكون نكودا الجليدة قوله وصد وما ركب فجا قال ابن الناطم قد بيني
 من جري المركب اسم على فعله بنسب اليه قوله في خضر موت خضر في عيشة عيش شبي في بيت الله
 بفتح الهمزة قوله هذا عسر ببناء فعلى اما بالحدف من كلا الجزئين كعيشي امر جدهما خضر قوله
 واوتاهما هذا بتشديد الاء او مقابل الثاني لا تخففها على ان يكون فعل امر الهاء مفعوله وهو متبلا
 خبر الموصول والهاء عطف على قوله مبدية في ايضا وصف لقوله ضافة ولا يخلو ما في غود هذا
 الضمير الى الاضافتين الساعته ثم هذا موصوف على الخاص لزيادة الاهتمام بهذا الخاص قوله
 وعند وفي هذا القسم نظر على المقصود وحاصله ان الحكم بالنسبة الى الجزئين الثاني في حكم غير متبند
 لعدم اللبس في الحكم بهما اساسا غير صحيح لوجود اللبس في جميع واراده كما توهم قوله وفي القسم الاول
 بحث على عراض على المقصود وحاصله ان هذا الحق بما ذكرته النسبة الى الجزئين الثاني فلم يتعرض للحاجة به
 فيه والمراد بالبحث التحقيق وحاصله ان الاحتمال الرابع محوقة به فانه لو كانا داخلين في الكثرة والاشياء
 على التقديرين للتحقيق ولولم يذكر المقصود لفظ الامين لم يقع هذا البحث فوقع قوله كما قلنا بانه

كتبت الى ما ذكرنا من القول بان المبدوء بالبنت كنية فوق لم ولم اذكر في ذكره هذا البنت كنية
 النظر والبنت كنية المبدوء بالبنت بما ذكر فوق لم وهذا بعضه نظري اي يقوى مع المتيقن
 النسبة الى المجرى الاول منع جواز النسبة الى المجرى الثاني قوله في القسم السابق الى القسم الثاني
 السابق باعتبار ما تكلت فيه قوله عند النسب يتعلق بقوله اجبر لم يذكروا عقبه لئلا يتوهم
 ان قوله جواز اقتد لقوله حذف قوله بهذا اي سببه في المشار اليه مجموع الجمعين والنسبة من
 حيث هو مجموع لكل واحد للاشارة الى ما ذكرنا لم يجعل البنا بمعنى في ولا المشار اليه كل واحد
 كان المشار اليه المجموع لكل واحد لا في البعض مجبوران في النسبة والجمع المؤنث واما ذكر
 مع وجوب جبرها في النسبة فوق لم الظن ان المولفة المجرى منسوب الى الظن وهو علم المفارقة فترية
 من الجبر فالظن يتوهم من الجبرين واللبس شار بنقل الاول من البصير فان مع الاول
 من الجبر لا لا ولا في نسبة المكان الى المكان والتمكن الى الممكن لا المكان الى الممكن او بالعكس
 قوله الى هذا لئلا كان ذلك نزعاً عنهما موضوعان بوضع غير متقاي اشتقاق المؤنث من المذكر
 وكذا ثاني الاول وسكون ما قبل لثافتها خلافاً لساير المؤنثات بالتأول وهذا الاخير طول
 تأويلها في الكتابة كما نرى لبيان التانيث فوق لم قلب المضاعف لفظ المضاعف باكثر العين وبمعنى
 المضاعف به قوله من اسباب الجمع والجمع المكسر اما المتصح فقد سبق انه يصح ان لا يذكروا بعبارة
 واحدة لا اختلاف وضعها ولا نزل ذكرها في المكان لئلا يوجب يقارنهما بالنسبة وبذلك قد يتوهم ان
 المراد هو المتصح فقط لانه المشار مع للنسبة في الاعراب بالحرف ثم ان المراد بالجمع ههنا اجمالاً كان
 جمعاً في الاصل صم وفي الاصل والاحمال معاً في الشرط على الاول كالا شئنا المتصل وعلى الثاني
 كالمنقطع قوله بان وضع اي سبب الوضع الخاص بالمفرد وهو الوضع العلي فوق لم في الامتناع هذا اصله
 ثم صاعداً ليعقبه فوق لم وفي الاصل هذا اصله جمعنا صم صاعداً لانه ناس من اوله كذا عا واوله
 بها قوله وخروج عليه قد وقع في مواضع عديدة من القرآن ففي الظلامية عنه نعم واستشكل عليه انه
 يفيد ثبوت الظلم في الجملة لان لفظة الوارد على القيد إنما يتوجه الى القيد فقط دون القيد تعالى

في الواو الفرسول
 بقل الاول

عن ذلك علوا كبيرا واجبه عنه بوجوه الاول ما اشار اليه من ان هذه الصفة لا تنافي
الثاني انها مجردة عن المبالغة مستعملة بمعنى الظلم الثالث ثبوت له نعم مستلزم لثبوت له انما
نعم فعل الظلمة مستلزم لنفي الظلم عنه نعم وانبات ذلك بانه ثلثة الاول ان الظلم لو وجد له نعم
لو جاز ان يوجد منه على وجهه لما ثبت من صفاته تعالى انما هي ثابتة له على الوجهة لا تم ولو ثبت له
نعم على هذا الوجه لكان ظلاما فلا يمكن ظلاما لم يكن ظلاما الا في الثاني ان نعم لو كان ظلاما ولو بقدر
في لحظة لكان ظلاما لكان على جميع الظلم فان نتج نعم من ذلك وجب على ما عليه في هذه المعنى فلو لم يكن
كالمعالم لم يكن ظلاما لم يكن ظلاما لكان في الثالث ان نعم لو كان ظلاما لم يكن واحد منهم ذو قوة
لحظة لكان ظلاما بالنسبة الى الجميع موجبه ولما لم يكن ظلاما مطلقا لم يكن ظلاما قويا وهو في الحقيقة
والقبح ليس يكون الثاني قويا وامر في الحقيقة والقبح ضم الى قولهم خروا القبح خروا
سبق قولهم قيات ونظيره قيات وسبحاني وعقلاني ونفسي وجبتا واما ما قولكم ثوبنا
ارفعناه ووقفنا ثوبنا ثلثة هذا هو علوها اذ كرم المص والى الثاني المحذوف مطلقا وهو لغة
وبقية والثالث الاشباع فيمن حرك ما قبله مطلقا وهو لغة اذ وقولهم واهما قد مر في لغة المحذوف
الثالث اسم فعل مجزى بعد قولهم وهو لغة والكسرة لا احدهما ولا السكون والمراد من الفتح واخويه من
الحركة الاعرابية والبناءية وبني على ذلك بقوله في معرب من قولهم اي الحرف الذي في نفسه يوصل
غير الفتح لا مطلقا الصلة ولذا قال في غير الفتح وهذه الجملة حال غير قولهم وهو لغة المرجع على كذا
والحرف فلا اشكال في عطف الواو والباء على قولهم والارائة سنة متبقة هذا تقوية لقول الاول
واستدراكا لما يؤولهم من قوله وهو الذي قبل اليه بان القرائن طريقة تتبعوها اسنادا الى ما
بقوله وفعله واما امر تقوية لا يجوز الخيا وغيته غيره وقيل تضعيف لباها طريقة مقلدة
شهرت بمجس القليل قولهم وحذف بالمتنوع وانما وعد المحذوف في قولهم بخلاف غير المتون لما انع
من التحويل باللام او عدم الانصر واما الاضافة وان كانت مانعة ايضا الا ان الوقف على المضاف
غريب جدا اللهم الا عند ضم المتنوع قولهم كيف ايجزوا والاو لا يقول كل بيت لا بعد ان يرد

البعوض
مر في

۱۰

فقال امرأ ابنا في وسطه من ذباوات اللسان قوله لزوم رد البناءة لفظ الروم عن ابن فخر
الوقت عن ماسقط الجرم والوقت يلزم على هذا البناء الجازم على العمل عند الوقت في المضاعف الملام
الا ان يلزم هذا قائل قوله وعلى هذا يضم الواو وكسر العين المهملة وسكتها ان يفتح الواو وعلى هذا
وقبل الرجل القوي والمعرجي قوله وتو اسوا بالصبر كرمي النمل اتبع الخلاف في جواز قوله
ازجد النقر هذا البعض بيت هو هكذا ان ابن ماوية اجد النقر وجاءت النمل وانا في ذم ماوية اسم
امرأة واذ يفتح حين النقر الفرس صوتها في الفرس جدي سمي النمل الفرس والفرس والفرس والفرس
او كمنوع في نثر اى الجماعة قوله فاعمل بالذال المعنى كقفل بين الغنلة قوله والنمل ان يفتح
كان ذكر هذا المصراع مع كونهم في قوله لم يترك في الاصل قوله لا يترك باعد قوله وفن البناء من
الشاهد كل من يفتح قوله كقفل اصله هبة قلب باؤه الثانية النافخ حكم حرمة وقيل
هبة يجمع هبة قلب باؤه الاولى الفاعل والساكن في حكمه ضاربات والمخول لا يتحقق
فيما زاد وجمع لان اسم فعل قوله في جمع المواضع هذا قيد للمعنى كما اشار اليه بقوله قبل ذكر النقر
جانب اى جاز ذلك في جميع مواضع الفعل المثل في الاخر لا للمعنى والافاد سلبا جريشا وهو لم
نص على الاستعارة غير صالح لان يستثنى منه لان شرط الاستثنا يتحقق دخول المستثنى في المستثنى
واما لم يقل في موضع حتى يسلط كتابا مستغفر مع كونه اخضر من ارضان يعي غير الفعل المثل في
الاخر ايضا في بابي قال نحو فضاة هذا الاستثنا وقر على هذا مثل هذا التقدير فيما سبق قوله
باسد بال اكتب له اخوه لو خاف الله عليه حرمة سداى جلا من غير اسمها في حرمة السكت جرم
كثرة المعنى واضح قوله وليس حماة انما يجب لك في الجر وبالحرف ويجوز في الجر وبلاسم
الحرف لعدم استقلاله بنظم الما بعد وبمعهم كالكمة الواحدة ويخرج ما بعد به لك على ضعف
الموجب ههنا هذا النوع من الوقف وذلك بخلاف الاسم فانه استقلاله به يفضل عما بعد فينبغي
بعده على ضعفه الموجب لهذا الوقف فافهم قوله كما اذا انخفضت قدر كمة الشرط للاشارة الى ان
وجوب الوقف بالها في الخفض بالاسم انما هو حال الانخفاض لا في غيرها في قوله كما انما اشارة

بهذا التقدیر الى ان قوله وصل ليس مفعولا لما بعده بل هو مبتدأ والظرف في موضع خبر وقوله
 اجز حيلة معتبرته وانما فعل ذلك لغوا بدلا والاشارة الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب
 منهم لا ان قداس محض للتأنيب الاشارة الى ان تركيب البيت بهذا النحو ما يوافق ما بعده في كونه
 جملة اخبارية اسمية الثالثة الاحتراز عن الفصل بين المصنوع ومفعوله بالاجنبى اربعة الرد على من
 جعل الظرف متعلقا باجزو الباء بمعنى في قوله هاء اوقرا كتابية لفظها اسم فعل بمعنى خذ وهو
 قد يتصرف فيه تصرف الامر المخاضر تشبيها به في بد عليه هرة وميم مع علامات التشبيه والجمع
 والتأنيث فقيل هاء وما هاء اوم هاء ومي هاء ومن واذا اتصل جعل المبدأ كشيء اعيد واوه كما في الماضي
 قوله ولزم صفة بناء اي لا صفة تحريك الارجح عو هذا الحكم نحو حيث لا جزاء المحركات انشئت على
 اخره ولدخل فيه نحو لومان ونومان قوله وصل لم يمشي ما لا يلزم بناؤه في عدم الوقف بالهاء
 ضل الماضي فان كان بناؤه لازما الا انه تشبه بالاسم وعرف من الحركة لتلك التشابه شائبا
 كان بناؤه عارضا لم يوقف على الضم فله مجيء في ذلك اي مجيء المنادى موقفا عليه بالهاء اوقرا نحو
 اضف من على هذا بعض من يدت هو هكذا بآرب يوم لا اظلم له مرض من تحت واخفى من علم رب
 حروفه والافعال الثلاثة يصنع المجهول ولفظ تحت وعلة صينيان على الضم بالياء العارضة لبيت
 الاضافة وادخل على الاخير هاء السكت المعنى يا قوم رب يوم كائن لي لا اظلم فيه اي لم يوقع فيه ظلم
 واعرفا نامر قد حدثت الرضا وهي الارض الحارة من الشمس واضحا يبرز ان الشمس من اسمى من تحت
 بالكسرى برزت قوله فتاحل كان وجه الاشارة الى تضعيفه التكرار بما ذكره موجب لوقوع
 اخر العلم وهو لزوم اتيانته بالاستحسان لوقوع قوله هذه حيلوا يفتي فحلبوا اصله حيلة فحلبوا
 واواساكن في الوصل كما فعل في ذلك حال الوقف على ضعف كالمندى بعد قرينة على كونه في حال الوصل
 قوله مثل الخوقة اوله لقد خشيت ان ارى جذبا الجذب بالخط ورونا ومعنى حركه والروشد دباؤه
 للضرورة والمال بالحق والتا والقصب كجرب لغاوتيه في وبستان وشدد دباؤه ايضا للفتنة
 وليس هذا للوقف لان الوقف على الالف لا على الياء لانهما على الالف على الالف على الالف

اراما

الامالة

وهي ما لا الالف مع فتحها قبلها وبسطة وهي ما لا فتحها قبلها ما كانتا بفتح الالف والالف مع فتحها
الراء كليهما الى الكسرة وذلك كفتح طحة والكسر قولهم ان نحي بالالف وهذا بصيغة المجرى لمجرد
وهذا التعريف للاما لا المركبة وما تعريف مطلق الا ما لا فهو ان يقال الا ما لا ان نحي بالفتح فقط
نحو الكسرة وبالالف مع فتحها قبلها والالف لا ما لا بالراء الخاجب من ان نحي بالفتح نحو
الكسرة فان ما لا الالف على غير ما نهي من لوازم الا ما لا الامر بنفسها قولهم الالف الجبد ^{الاء} اعلم
ان سببا لاما لا التثنية نقل الالف الى المظنة ^{بها} في الاصل وفي بعض النسخ ببدون حرف
وشدود ونقلها على العين باء او واو امسورة وفتح الالف تلواها او بالعكس وفتح الالف
تلوا الكسرة بالعكس التماسا لانه اخرى هذه الاستبانة تحت جنس واحد فوجدت المتنبية قولهم
كالمدى ^{هنا} الاول اسم الثاني فعل قولهم كمدى فان الفه تقلب في النسخة والجمع علامة متقدمة
منفصلة كما سبق ان المراد بالحرف لمزج الحرف الواحد كما هو لفظ فلا بد ان تخلو من الباء الفاتحة
قوله ^و شدد وعطف على باد فقولهم فقامت الالفين معا كجبهما او الحضانة لسان
ليبدأ كما ناك الكلمة الواحد فبدا ما لثني كما المتصل وبذلك يصير مثل الا ما لا قولهم باليسر
لاولى ان يكون لكسرة المكسرة وكذا السكون الكسرة ^{اليتين} فان الاول ان يكونا بفتح الساكن ^{والكسرة}
ان الحرف يقابل الحرف والحركة يقابل الحركة قولهم التالفة لفظ التالفة عنهم ^{بها} الفضل
المركب لابتداء التالفة لفظ المعنى جاز تلك الاضالع والضمير للمعرفة بالام قولهم مظهر ^{الحرف}
اي سببا مظهر وقوله كسر السبب الذي هو الكسرة كذا وكذا في مشاهير والسبب الذي هو
الباء الظاهرة كيان وابع ونحوها ^{قوله} عن الا ما لا اي عن الا ما لا السبب المظنة الفتح والالف وعن
سببها اما التلصص اياها قولهم ^{بها} لا لا ونحوها وبجاء سببها الا ما لا من غير الكسرة ايا مطلقا
كما فهم من كلامه قولهم كالكة المقيدة اي كالسبب هو الكسرة المقيدة خوفا فان كسرة واو
المقبلة الفاعل مقيدة سببها لانها لا يمكن حرف ^{لاستعمل} في الا ما لا فاما الكسرة المقيدة بالادغام
كالضال في لفظها البت سببها لانها لا تفرق فلا تستعمل في لفظها فان الكسرة في وجود سببها لانها

قولهم واذا انما يتقدمه والسبيل الذي هو الالف المكسورة اذا حصل الف لا من الالف من انما كذا ناسخا
 الالف الذي هو اصل الالف وهو مقدرة سببها ما لا الالف في فتحه ما قبلها ولا يكفر حرف الاستعلاء
 عن الالف واذا نال الف في الالف الالف اما لا في ملازمة واما حمل الضمة على معنى لما لم يستقر
 واما الالف المقدرة قبلها الفاعيل الالف لما لم تكن افعالها فاعلم انها مثل الكسرة المقدرة في الفاعل
 قولهم نحو عندنا اى الرفع والاول ان يقول نحو هذا عندنا فهذا مثال للمراء المضمومة وعندنا اى
 المراء المفتوحة والعند منبت الازن والوجه الطريق ومنام الفرض علامة وحدت وضمت
 الازن اوقفا النقص وهو كسرة عين قولهم كذا بفتح العين المعجمة مصدر بمعنى الغلبة قولهم كذا
 كذا المطوع كالمفتاح مباحة المتفتح مخرج من فاء غير ظا في بالفتح الالف والهمزة قال سعد بن
 اهلنا قولهم فان ارادة جارة حاصل كلامه ان اراد بالهمزة عدم شتم الالف التي بمعنى جاراتها وعلية
 الاول ان عدم التخم بهذا المعنى في كل ما لا فلا وجه لتخصيصه بهذا الضم الثاني انه بهذا المعنى مشترك
 بين الضميتين المذكورتين فلا وجه لتخصيصه بالثانية وذلك لعدم وجود ما للواجبة واما اختصاص
 الاعراض الثاني بالذكر مع قوله في الاعراض الاول اشارة الى انه وارد وان فرض ان الالف التي في التخم
 عند المصنف في الصورة الاولى لم يمكن ذلك الفرض له في الصورة الاولى لتخصيصه بالهمزة بين
 الصورتين في الحكم قولهم كاسبا وهو قوله وايضا فالمتفق بوجوب الالف كما قال في الكف وشرحها
 قولهم والاشعار بتجاوزها عطف على قوله لتخصيصه واشارة الى الاعراض الثاني قولهم في وجوب
 الكف في ثبوت قولهم فتأمل اشارة الى امكان ان يكون مراده عدم التخم الاستحسان لا المحقق في عدم
 التخم بمعنى كثرة الشيء الثاني اى تساوى الطرفين ومع الهمزة عليه شيء وقد ظهر من هذا عدم حمل
 كلامه ولا على الشيء الثاني المنفوخ عن الاعراض قولهم يتكف اى يتبع وامتناع الكف مثبت للامتناع بينهما
 ذلك اعم من ان يجتمع لكافان معا كخار ما او بوجوب الثاني فقط كما رد قولهم كسرا العجب قوة هذا
 اكثر حيث يكون مقصدا للامتناع وانما غرض منع فاعين عنها المجتمعين وكونه في حكم المكسرة لان المراء
 صفة التكرير لا بصيرتها لذلك لان يقال بتعدد تكرارها قولهم كذا بكذا قال فان هذه الالف

لحرف قال تسكون قال الكسرة لما كان الكسرة غير كلمة الالف صار غير مؤثر في السكتين في
 مجموعها بحيث هو مجموع لا في كل واحد واحد لا ثقافه مقترن سببا لكلف المنفصل من انه يصير سببا لكلف
 قوله وقواه ابرهشام اية في قال بقوته وذلك لان سببا في الفصل ان لم يصلح للسبب فلم يصلح في كل
 من الموضعين وان يصلح فصلهما فتخصص صلاحيته واحد هما دون الاخر فحكم قوله وادبر اى القول
 بالقوة او بما يقوى به من سبب ابرهشام قوله اقول الفرقه هذا جواب عن رابرهشام حاشا
 ان المانع اقوى من المقتضى في الاثر لو شاءوا في القوة لان المنفعل يقبل اثر المانع اسرع من
 المقتضى لان اثر المانع هو لا يقاء على العدم واثر المقتضى لا يخبر عن العدم الى الوجود والاول
 اسهل للمنفع من الثاني سببا ما لئلا كان ضمنها بالافضل لم يؤثر لضعفه لذلك الغار
 بخلاف سبب لكفان قوة الذاتية باقية وتؤثر بها قوله ولذا قدم اية اى لقوة الذاتية قد
 في الاثر على المقتضى كقولنا بعد اثر المقتضى مع وجود المانع قوله وايضا فالمقتضى هذا جوا
 اخر عن اعتراض ابرهشام حاصله ان المقتضى في الالف لا تضعف من المانع منها حيث يكون الثاني
 موجب الاثر ودون الاول لعدم وجود الامالة الواجبة لوجود لكف الواجب ذلك لضعف ثابت
 مع قطع النظر عن حال المنفعل وهذا الجواب اقوى ليقين صحة ولو منع الجواب الاول قوله للناس
 ورسول الله فيهم مساهلة اذا ما لال الالف تلامها هي لمناسبة الالفات الاول لالكلمات الواضحة ورسول
 الاى لمناسبة الالفات لثابتة فيها اللهم الا ان يراد برسول الاى كلمات الواضحة فيها قوله
 نحو الحجاج وراء فلا يقاس عليه نحو زار وراء قوله ونحو ما اى نحو لفظه وراء قوله في قياسه الى املاها
 متصلتين باى كلمة كانت ولو لم تسمع امالهما متصليتين بتلك الكلمة وليس المراد بالقياس قبح
 نحو ما وادها مثلا عليها قوله لكف لكف لكف بكسر اللام العاشق اى متع العاشق من
 عشقه قوله ريادة توضيحه اقول ليس مركبا لشمول الموصول نحو فتاة فتجانب يخرج بذلك
 لانه غير مقصود ههنا وكون الظاهر منه الفتح بقرينة متسبق لا يصير سببا لعدم التوهم قوله لغير
 لفظ كان المراد بالتحويل الغرض المقتضى نحو كل الافعال المجردة الى المنة المتحد معها في المعنى كافر

كسرت
 من التنوين

وسفر عن هذا التحويل محمول المستوفى الكلام وهو غرض لفظي لا التحويل الاعلالي لا المعتبر بغيره
 حصول المعنى المختلف وهو موجود في الاول ولو في نوعه بخلاف الثاني ومحمّل ان يكون هذا المعنى
 اصطلاح اخر في التصريف كما انه بمعنى العلم باحوال جواهر الكمالات صحة واعتدالا اصطلاح اخر
قوله وهو لم يزل زاد بالمبنى مطلق المبنى عند دخل في الحكم الاضمار للمصنفه المبنيه والصماير واسما
 الاشارة والموصولات المبنيه مع عدم برائتها على صرف وان زاد بالمبنى الغلظ لمصرف فليس له ما
 الحكم على الجمل او تفهيم معلوم **قوله** غرس ان تجرد الصواب ان يقول خمسة وكذا قوله سبعا وسائر
قوله وقد تجاوز سبعا اقول وقد تجاوز ثمانا كما سخر اثنا واستخرجين فان عد علامه النسبة
 والجمع منفصلة فليعد ثاء التانيث ايضا منفصلة **قوله** كثر عباد الله هو على وزن سفر حل عليه
 الزيادة الثالثة وهو دية عريضه منفتح البطن **قوله** كذب بان بضم لكاف وتشديد الدال المعنى
 المضمومة وسكون الباء الموحدة وضم الدال الثانية وفتح الباء بعدها الف نونه وكان دوبا العذبة
 بمعنى الكذب **قوله** ضلع بكسر الضا المعجمة وفتح اللام وهو العوج **قوله** برود وجنح الاول معروف
 وعلم العبد وجناح الجراد والثاني بالجمع ساق الشجر **قوله** للسه ينفتح السبن والثا وهو ولد بود
قوله مرد وحاصل الرادان وجود الاصل يتوقف على وضع الاصل سواء استعمل ام لا لا على
 الاستعمال والاصل فينا ذكر موضوع غير متعل ولا بدع في ذلك الجواز ان يحصل اضرب في شغفه
 باستعماله عن استعمال الاصل **قوله** بان الهربة لبس نفس مابود بر الحجة بل رفع لا سبعا عاشن
 مابود به فافهم **قوله** كثره العرب ابله السديم والنزع وسؤاله واظهار السكر **قوله** كبرج
 هو الحجاب وهو الذهب **قوله** كالفخ هو بالقاف ثم الفاء ودشوق ظهر بهنبلته منه **قوله**
 كد كج هو انتشار وما يربط على الضد من اعلى **قوله** كفضل بالثقافيل هو اسم لمرح خرج نوح عليه السلام
 من السفينة **قوله** كطبا هو شئ خضر كان يبدى يحصل اطراف الماء وهو على هذا الوزن مثله كثيرة
 واهل بهو به هذا الوزن ولعل اهل له لزعامة به تخفف فعل كبر لان كما نقل في ذلك نقل
 هذا **قوله** كسقطط هو غنم كبر بالقرن **قوله** كتهبلس هو العام **قوله** كعبش هو اشد بالضم **قوله**

كقسطه والشيء القليل فوقه وما عايراة للمعايرة عشرة اقسام لانها اما في الوزن وعدد الحروف
 معا او في الاول فقط والاول اما بزيادة الحرف المزيدي ونقص الحرف الاصلي والثاني اما
 بزيادة الحرف المزيدي ونقصه ونقص الحرف الاصلي او بزيادة الحرك او بنقصها او بنقلها الى غير
 موضعها او بتبدلها بحركة غير عنها فقول المزيدي ما اشار الى ثلثة ما ذكرنا اثنين منها وقوله ^{لبنقص}
 اما اشارة الى خمسة منها او اربعة منها وقوله ونحو ذاي نحو كل من الزيد والنقص اشارة الى البيوت
 وقد تحققت المعايرة بالمركب من بعض تلك الاقسام او كلها فيولد منه اقسام شتى لا يسع ذكرها في
 هذا المقام فنذكر قوله كطبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الهمزة بمعنى الضم وجمع الغنم قوله
 ومجذب بالهمزة المضمومة والحاء المحجمة الساكنة والذال المهملة المفتوحة فان صلبه بضم لثالث عند
 سبويه قوله كبير ثن تخفيف الفتح كما سبق وهو الابل الضم والمجذب الطويل ارجل قوله بضم ضل
 أي بحروف هو مضمونة لفعل وضم ضا منها قوله بكسر الضا ودفع لثوم كون قوله بضم ضم
 ضمن قوله وبضم ي بفتح اشارة الى ان الحكم المذكور ثابت وان لم يكن والاصول الكلمة او الكلمة
 قوله فسق هو على وزن برثن اسم لشجرة قوله كاء حلتبت هو سم لصنع الانجنان قوله وذل
 لغددون يقال اغدد وذن فلان ذى طال شعره واغدد وذن الزرع اي طال قوله حرو وسم
 سمس كجفرا المتعالي اسم موضع ذكر بروج حب يقال له بالفارسية كنجذ قوله ونحو المراد ونحو
 كل ما كثر فاداه وعينه ولم يسقط حرف منه في تصريف من تصريفاته قوله كلم هذا على وزن
 وخرج من لم وكلما كب من كب فان الاشتقاق يدل على الزيادة وترجع احد هما للزيادة من غير
 مرجع لهما على القول بالاصالة قوله اربع مرات ولم يهاهنا وتسلم وتايتها نال يوم انه
 وثالثها نهاية مشول : ورايتها امان وتسهيل وهذا البيت حسن من قول الآخر سئل الحرف
 الزايد عن اسمها فقال : ولم يجل امان وتسهيل : وقد ركب من الحروف الزايدة عشرة اشئ عشر
 تركيبا اربعة منها ما في البيت والخامس لثس سئلتهون بها واليوم تنساء حكى ان تليدا اسأل شجرة
 عن الحروف الزايدة فقال الشيخ سئلتهون بها فوعم التليدا انه احالها على اجاب بالثلاثة قبل

فقال ما سئلتك الا هذه الكثرة فقال الشيخ اليوم نساها فقال والله لا احسن زاعما ان الشيخ اخبر
عن شيئا فقال الشيخ يا احمق قد اجبتك مرتين وما فهمت والسابع هو بيت السما حكي ان المبر
مثل المازني عنهما فانشد هذا البيت فهو بيت السما فشيئتني وقد كنت قد ما هو بيت السما
فقال المازني المبرر فانا سئلتك عن المبرر فانا قد انت تشدد في الشعر فقال المازني قد اجبتك
مرتين وما فهمت الثامن يا اوس هل غنت والتاسع لم يا تاسع ووالعاشم هم بيتاء لون والحاد عرس
ما سالت بهون والثاني عشر اليه تساهو فوقهم هناء وتسلم له الهنا مقصودا بفتح الفاء غصة
الطعام ومن هذا الضرورة واكمل الحروف واريد به هنا العيش في التسليم جعل الشعر في الما والمواد
سالم من الم الفراء ومفعول تلامح وفي لا مقابلة لها او اليوم مفعول توسعا وانا البيت
متنا فخر من بيت وخبر الما بالامان من شد باللفظ وبالسبيل جعل الوصل اسهل للتجويد
جعل هذا البيت علم من اخر قوله صاحب يد صلح باض من اصاحبة فاعله عابدا الى الاف
ومفعول قوله اكثر من صلح بقوله ولا الباء اي لم يصلح ليا قوله فوصف من هو كعقل لرجل الجبل
او الما هرة الامور والقضيل الى الرجلية وسعة الشعر والابل الا على الغنم المعلة والاول مثال لما زيد
بين القوا والعين والثاني لما بين العين واللام وكذا المثالان الاخيران قوله ورنه هو سلم الشعر
ويستور اسم موضع وشعر قوله ومجدع هذا اما بفتح الميم سكوت الجيم فتح الدال المعية وصلة مع
الاخذ والتمت خطبة الفرس بلا عوقه واما بالفتح المعية الدال الملهمة ففتح المجدعة وان كان ضم الميم وفتح
الحا المعية كذلك ففتح المعية الحرة وضم الميم كشده بالجيم كذلك ففتح الدال ليل قوله بخلافه ان
وهجان لرفها بالو الملهمة المكسورة يعني لهن الجها بكسر الجيم هجين وهو الفصحى من كان ابوه حراد
امة وفسر كان ابوه عربا دون امة قوله ويشتم هو وقع قبر من الارض كظهر الحوت وشرا بهل
وعين فيها قوله وطبيل الطبيل كعقر الطير كفسر كلامها معية الوصل الكثير الما الكثير قوله وهي
دلا مصل ينم الا مصل لبراق من قوله لم لمت الدوع فيه ولا مصل اي بوقت مصدرها الد
واينم معية ابن قوله وهن في شعا الاوا حنط شعا كعقر من شعا شعا من شعا شعا من شعا شعا

بالفتح واحببني مجبوط بطنه ذا انتفع قولك كحطت الابل اي اكل من شجر الحنظل واسبل الذرع اي
 صنادا سنبلة قولك وتاتي ملكوت عفرته الملكوت مبالغة الملك بعضهم يسكون اللام
 ومنه اذا الملك الملكوت عفرته العفر بكسر العين وسكون الواو بمعنى الضيق المنظر والاول
مبالغة قولك سبني قد موسى القدوس كصفوه بمعنى التقدم بكسر القاف فخرج الدال قولك لستقو
اي لسقوط فلان المحرون من صنادر تلك الكلمات وهي المشهور المخبر قولك سابا على الكلة وقوله
 اذا ابتدئ به اي في الكلام فلا بد عليه شئ قولك وهو لا يكون في مضارع مطلقا اي سواء كان المجرى
 او من غير وينتقص هذا بخلاف القول كما سبق ويمكن دفعه بالتكلف قولك ولا ما ضرنا ولا
رباعي الاول ترك هذا الكلام لان الكلام في بيان همة الوصل ليست في المواضع المخصوصة التي وجدت
فيها همة زائدة لا في المفاضل المخصوصة فقط سواء كان فيها همة زائدة ام لا لوضوح عدم وجودها
ليست فيها همة زائدة قولك بل الفعل ماضاة لكن شرط ان لا يصير علما فان همة الوصل في الافعال انما
صار لما علمنا صان همة القطع حال العلمية وهذا بخلاف همة الوصل في الاسماء فانها واصل واضحة
اعلاما قولك واست وهو يعجز اي غير الشئ وقيل معنا حلقة الدبر او نفسه اذا الفرس وسى هذا المعنى
حيث قال بالعجوة يبرز بن جبه برخود زبن رسيد ذكر كر اذا است وزبن رسيد وقد صحفه
في هذا الببت كثير من الناس فقام بفتح الهزة والبتا الموحدة بدل الشاء المثناة بمعق الفرس فصبغوا
الببت بهذا التصنيف قولك وفي ابن في القسم من يظلم لهم اسم مفرد بفتح القسم هزة وهزة وصل وقد
يكون جمع بين مقابل البسا وهزة ح هزة قطع لهذا قد يكون في القسم قولك قلت عليها اه هذا
اما تتبع لا عراض ابرهشام واعراض عاب مقبلا اعترض على القوم قولك فاعلم هذا امام متعلق
بما قبله اي فانهم ان قولك قلت بجمل الوجهين ومتعلق بما بعد وتغير لبسا المص عاقبة اشارة الى ان
تغيير لهم سابق في ال عاقبة لان حكمه بخالف لما قبله كما ذكر بقوله وبدل لما في الاستفهام وبدل
قولك هزة ال المعرفة المراد بال المعرفة ال التي تعرف مد خولها القطا مطلقا فندخل فيها ال الموصولة
ولم يهر ال ال ال المعرفة لما قبله ال الموصولة حتى يرد عليه نزهة وجه لا خراج الموصولة من هذا الحكم فان هزة

ههنا وصل وكانه حذر من تبدل التعريف عن ال في نحو المفع بالباب نحو هما وما يتفرع على كون تلك الهزات
للوصل انه اذا اتصل بها لام التعريف الواقعة في الدج استقطبت تلك الهزات وكسر اللام لدفع الفتحة
الساكين وان حذف حرف ما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز ان يها وذلك لحرف قيا سا
فليقرأ قوله نعم بلس لاسم لفسوق في حوزة الحجرات بحذف الهزتين وكسر اللام لاسم نحوه والافضل
وعلى الافضل والى الاء حتى اجمع وامثال ذلك وحذف الهزات وكسر اللام وان شئت فاعدهاء في
وانت على اقياسا على عودها بين الفخاف وهذا ما لم يقع على الاذان الا على اقل قليل فاداسهم
اخرجوا عن سواء السبيل وقد ذكرت هذا الجاع من مدعى العلوم العربية اوله مند بل طوبى لغيره
اقية واثره بغيره فأكروه واصروا على وجوب كسر تلك الهزات في تلك الحال ولم يدروا انهم كما الضل
المضلل والمر لا يزال عدو لما جهل قوله وسيدل هذا آية لا ينفذ لئلا يلبس لا يستفهام بالخبر
التباس في حذف ساير الهزات الالهة ائمن وذلك لاختلاف حركاتها كالهزة الاستفهام وما
ائمن فلا يصح ملغولا للاستفهام الا بالانفلا اعتداه لوجوده لقرينة قوله وما يسهل التسهيل
هنا عبارة جعل الهزة بيننا وبين الالف قوله المتيقن دار الوباب تباعدت اة الرباب ككتابهم
محبوبته وانبتت فعال من البيت بمعنى القطع المجرم المراد بالمحمل جبل المودة والوصال وان دار بتقدير كان
وهو ان المحقق قوله قلبك طابى طابى لها خبر قوله الحق والشاهد تسهيل الهزة الثانية بين بين في قوله
الحق قوله هداى سوطها اكنى على طائفة اذ جعلت غيب ساير اقوله ماى خلد هادى هذا التفسير
الاولى ان الابدال ههنا ليس على حقيقة هوان يكون المبدل منه ولا موجد اثم حذف وايدل عند الابد
بل المراد الحكم بكونه بدلا منه لعدم وجود المبدل منه الخارج بل في الارادة والثابت ان يبدل ليس بصيغة
الماضى المحل بول يصنع الا لم يبين هذا الحكم قياسى قوله ونحو واو واى او واسله وروى
اصلة في قلبت عنها الفاوان كان القيس قلبا منها بالالف كان ذلك لتلاهمج او او الالف
او الواو والباء كاي في الكلمة وادى اسم مفاضة يقال لها وادى قوله كونه تارح علته كون الكلمة
حرف علته وهذا لا يشمل الكلمة التي بعضها حرف علته ولو قال ذات حرف علته لا يشمل الكلمة التي كلها حرف

فكذلك

على ذلك انه اورد به لكل قلبا او اختصارا قولهم نحو عن هذا على وزن علم اي ضربا بعين وهو كان
 اي ضارا بعين واحدة انما لم يعمل لكونها من افعال العيوب لئلا يعلم لكونه صلي وضعها افعالنا
 الخالين قولهم والاعلا اعطاء افعاله رفع لما ورد على قوله ما لم يعمل عنه وان اعتلتك
 من التناقض قولهم في جميعه على مفاعل المراد بمفاعل مفعلا مطلقا صيغة مشتقة من مجموع خامسا او سادسا
 مصدر ابا اليهم لا فلا اسكال في الامثلة وكذا ما سبها قولهم وتوسطها الى المد وكان فائدة هذا القول
 الاشارة الى المراد بالقبيل والبعد ما كان بلا واسطة فافهم قولهم بخلاف نحو طوارق فان لم يندفع اليه
 والواو الذي وقع قبله انما هو المنقلب عن الف طواس ثم ان جاء طوارق من اما منقلب عن ثاني لينة
 او عوض عنه كياء سفاريج قولهم اي وضع احدهما اشارة الى ان اكتفا مفعول اسند الى البنين لا
 مفعول اسند الى ثاني والف لا للاق والى ان اكتفا مفعول من الجانبيين لا من جانب واحد
 احدهما بلا واسطة قولهم تبعنا للكف انما فعل كذا للكف اشارة الى ان المراد بالجمع المعنى المصنف
 لا المجموع لان الابدال فعل المتكلم وهو واقع في فعله الاخر هو جعل الكلمة جمعا لا في نفس الكلمة حقيقة
قولهم وهذا الهمزة المراد بكل من اردوا الهمزة يكون تقدرا باي الهمزة التي ينبغي ان تبدل عن المد
 ولم تبدل بل تبقى على اصلها والابدال اشارة ثم الهمزة باء فعل لغو قولهم المبدل من ثاني اللينين
 هذا خبط والصواب ان يقول المبدل من المد الثالث في الواحد يشهد بذلك تمثيله بقضية قضيا
قولهم في غير شبهة وفي الاشد اي في غير المحبوس الماضي من المعنا على والاشد بفتح الاول وضم الثاني
 جميع شدة كفال سبويه واما سمي سن الرشدا لا ناول زمان اشدا والقوى في الانسان قال ابن
 عجلون الاشدة ثلث وثلثون سنة قولهم فلا يرد هرة وذلك لثلاثا بفتح ياء اول الاضال قولهم
 كما واخذ هذا منكم من الواحدة اصله بالهمزة قولهم مثلا اصبع اي على وزن اصبع وكانه قيل
 على وزن اصبع ونحو ذلك لثلاثا بفتح ياء على وزنه في الحال كالاصل فان هو ان الشيء في الاصل فقط
 يقال انه مثلا كانه يشهد به لنظر في كل انهم في باب التمرين واما الموازنة فكثيرا ما تطلق على ما هو
 الشيء في الاصل والحال معا وكذا الحال فيهما ياتي من اطلاق المثال قولهم من الام اي بفتح الهمزة

بالاشد

ان قصد لا يضمنها بمعنى الوالدة والام يستعمل في القصد وفيما يقرب من القصد كذا الحال في هذا
 من الامثلة ويطرد الام بالفتح على الضرب على وسط الراس وكسر الراس الى قريب لدماغ وصبردة
 المراد والدة قولهم كانه هذا منكلم للفتاح من باب المثال من الانين قولهم اى اجعله بين اجعله
 بصيغة المتكلم ويات بصيغة الغائب الجوز ملين اى اجعله يصد ومنه لا ين قولهم مثال انما هذا
 بكسر الاول والثالث اسم للجزء والما بفتح الاول وضم الثالث فاسم موضع قولهم مثال ايلم ايلك
 عليل الشققين بقله كالباقلا ورق المقل وقد بفتح وبكسر ايضا قولهم جمع ات هذا بفتح
 وتشديد الباء الكلا ومعى الدواب ما نبت من الارض مثل الاب للدواب كالتمرة للانسان
 قال الله تعالى فاكهه واما الاب بمعنى الوالدان كان قد يشدد باؤه لكنه لم يصح علم الفعل في
 الام فيما سبق فم الخبر وجعله يحل والاب ههنا بمعنى الوالد فقد توفى هذا قولهم مثال
 اصبع بكسر الاول وضم الثالث قولهم فذلك بامطلقا اى ثابتة لفوتين التي تم بها الكلمة اى وقعت
 قولهم امثلة برش وجهه الظاهر انما جعل هذا لوزان لكن لم يطلع على محييه عليها ولا بعد ان يكون
 المراد بالقبيل بزمانها هو على فرض محييه على تلك الوزان قولهم من الفاء بفتح الفاء مخوفا بالالف
 المنددة وهو بالفارسية ممانا ذرى كودن قولهم ووم هذا بصيغة المتكلم من ام كد في كنجته
 هذه بفتح الاول وكسر الثاني بمعنى الخزن قولهم مثال فطران بفتح الاول وكسر الثاني وفتح هـ من شجر العر
 واما يكون الثاني فعناد القاطروا ما بكسر الاول وسكون الثاني فهو النحاس والصف المذاب
 قولهم في مصدا الفعل المعلن المراد بالعمل الغير حرف علمه لا ما فيه حرف علمه مطلقا بهذا يظهر وجه
 نقله للفعل بين الكلام قولهم بخلافه الى العين الصلح الاولى ان يقول ذى العين الصلح الحرف في نحو
 فعله اى كبر الاول وفتح الثاني قولهم ومن الصبح حاجة ووجع اى من امثلة الصبح حاجة ووجع
 قولهم وكذا برضهان ذكر بلفظ كذا لان المثال الثاني فعل بخلاف الاول قولهم اى اخذها اشياء
 الى ان تعد به لا يزال من بواسطة تضمن معنى اخذ قولهم مفردة الاولى ان يقول غير غنة
 لكونها مقابلة للذات ولما لم يدخل نحو جيبه غير خض في احد الحكمين القلب عدم قولهم كهايم

بضم الهاء حال الفصل من العشق كالمجنون فوق كمن مثل كل جمع خاص قولهم جمعهم هذا الله
بالكسر هو شدة العطش داء باخذ اليمهم فيهم أي بين هبت الأرض لا برعى قولهم كماء بان ويا
مبنى بان والمباني بمعنى لبنى قولهم كسبان هذا بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم موضع
قولهم أي بناء إشارة إلى أن الضم المنسوب يعود إلى لبننا المفهوم من قوله بان لا إلى قولهم
لأن المبني من رعي يكون مصبرا كسبا لا نفس رعي قولهم بمعنى الواحجة بنفسه وإشارة إلى أنه
ليس مؤنثا لربان فإنه لكونه وصفا خارجا عن المفروض قولهم وهو أتيان به معنى ليس المراد
بالعكس بقا البانما القول كالحري بالحاء المهملة والزاء المعجمة اسم موضع قولهم السابق والسكر
المراد بعرض السابق كونه مقلوبا عن غيره قولهم كاتبي أفد هذا بضم المضاف إلى باء المتكلم ولا
بعدان يكون تشبيها من قولهم كروية فإن أصلها كروية بالهمزة فتشبهت بأبدال همزتها
واو اقوله وقوى هذا كقوى مخفف قوى كدئل محمول الماضي قولهم وكما أي كركه أي كرك
الاعلال قولهم أي كان أصلا بمعنى ليس المراد بعوله أصل ما جعل أصلا أي كالأصل كترك باء الخشب
وواد اخشون قولهم مخفف خيشول ونوام الأول الضيع والثاني هو الولدان المعجمة معاني بطن في حمل واحد
قولهم كان يزيد ومقاي لحيه هذا مثال اللوا والباء معا قولهم كفا علال أي كفاه للسكين فوق
كاعبد هذا بالعين المعجمة وهو من يغرس حتى يميل عنقه إلى أحد طرفي أرضه وجأ بمعنى فوق المزاج وهو
أفعل وصفي لكون كل من البعاس رقة المزاج عسبا إذا أول غالبيا فحال المرض الثاني منشأ
لتأدي صاحب هذا المزاج من أدنى الموديات قولهم والثابتة هذا بالثاء ثلثة أصلها ثوبه وهي ثوبا
بضمها الرعي عند متاعه فتوى عند هاق قولهم كالحيت من همام بهمزة أحب قولهم والحمدي
والصوي هذان كلاهما بمعنى المبل قولهم أي من قطع الطريق من قطعك بفتح السين أسرا فلا نصا
قولهم من البضاضة هي الفارسية نازك بوسن شدن وكذا أسود مثالا للثيب بيا من المد
وبالجملة هذا الألتبس واقع في أكثر الموارد في الأقل على الأكثر وضع الاعلان في الكل قولهم كتبت هذا
بكسر التاء مثال لما فيه علامة الزيادة فقط وهو اسم للبقير الذي مضى عليه سنة ودخل في الثابتة فوق

مثال تخلي الخلق بالجماع المعجزة واخره مرة كبرج في الحركات ولعل اسم بلا جرت بلا على قول من البيع
 يعني ان يتبع بكسر التاء اسم ما خوذ من البيع لا من البيع حتى يكون تاءه اصلها قولي ومقام بضم
 مثال لما فيه علامة الوزن فقط قولك بخلاف عن المضارعة اي على الاسماء المشابهة بالفعل على نحو
 ما ذكرنا واما اصل ان الاسم المشابه بالفعل في احد الامرين يجعل والمثابه به في كليهما وغير المشابهة أصلاً
 قولك المبتدأ الخبر عنه اوصف المبتدأ بما ووصف شارفاً الى وجهه ايراد الحال عن المبتدأ في هذا
 المقام باعتبار كون ضمير معمول الخبره وقتل العامل بقوله في قوله تابل ذكر العامل مع ما بعد انشا
 باخضر وجهه الى ان تام مفعول ثان لا يدل وان قوله في افتعال متعلق به لا يقدر وللمعرض كبر
 هذا البيت في بعض الابيات الاخر وهذه المقامات تحتها ركبنا على المبتدئين قولك وابصل ^{الظن}
 اشارة الى ان في اصل نحو فصل بلا واسطة قولان قوله غير ظر وهو ان الاصل ابصل واصلة ^{لها}
 وجهه لمخفظ على تاء قلب مثل هذا الواو باء وقول ظاهر وهو ان الاصل بلا واسطة او بصل وجهه
 صحته وظهور لزوم القول بهذا في نحو انقل وواقتدا لا موجب للتقليد لثبات في هذه الضم والاطراف
 في الياء الى ان الامر على كل من التقاء واحتمال الاختصاص تلك القواعد بما اذا بقي القلوب بمجال ^{نظم}
 ما ذكره في قول في رضوا ورضوا ولا بعد ان يكون مراده بالقاهر ظاهر قول المصنف فان الظن من قوله
 ذي الهمم تقدم المفعول الثاني على الفعل بما هو ذلك قوله وسنداه المراد بالشاذ الخ الفلق ^س
 وجهه السند وهو ان ثبات القلوب عن الهمزة وكذا فعل الهمزة لا يقتضي اتي امثلة عديده والقبا
 مع الاكثر بحسب النوع وان جاز ان يكون مع الاقل بحسب تعال شخص كلمة قوله في مثال الذي الهمزة
 لان يجعل مثالا لقوله شد بتقدير جملة شرطية هي قولنا لو ابدل تاء وفرتنا نكل قوله من الهمزة
 بيان للاصل قوله فيما اتي في قراءة ظاهرة مشهور بينهم وفي قولهم ترتيب الازهار على الاول
 فالظروف تعلق بقوله بكسر الهمزة في مقابل ما يظهر في قوله المصنف وقرن نقلا وعلى الثاني فالظروف متعلق ^{لها}
 على حد في اى حد في الواو الاول في مقابل ما يظهر في نقله عن بعض الشراح قوله وهو داخل حرف
 اة وقيل هو الباء حرف واحد في خبره مقدار الباء الحرفين قوله في قوله هو يفتحين العبد لله وقول

من
 ان
 في

صنف هذا جمع صفة قولك لا هو جمع قولك وهو سبعة السبع قولك كل جمع كذا وهو نوع من الثياب
 قوله من الاستخاء الاستخاء بالهبة والمخاء المجتهد بالفارسية وليس رفق قولك كجسها على
 كما جمع جاس اسم فاعل من جاس الشيء انما له او من جاس الخبز في شخص عنه قوله الله السماء السقا بكسر
 السين وتخفيف اللام لا في الاصل بل بالفتح والونه وطعنه قوله كما محمد الله الملك الاجل
 قال الشاعر الحمد لله على الاجل الواحد القدر القديم الاول فالظن ان تبدل اللين بالملك يكون سهوا
 وصحتم ان يكون ما ذكره الشعر يكون نثر اسم مؤنث من العرب لم يكن من هذا البيت قوله ومن الادغام
 ومن امثلة الادغام قوله نعم وبهي من محم عن بنته قلى بالنون والاصبعة الثانية جمع مؤنث فتنقص
 الطرف الطرف يسكون الاء مؤخر العين وهذا امر بغض اصل العين بالطريق الاولى ولا بعد ان يكون
 الغضض بالطرف لان الاصابة احد وادق واوثق فافهم قوله واحبب لينا ان يكون ان يكون
 المقدم ما هذا من بيت قد ذكرنا تمامه مشرعا في باب التعجب قوله لم الله شعنة الشعث بالشين المتش
 المشنة والعين المهملة الساكنة والهاء المشنة والعين المهملة الساكنة والهاء المشنة بمعنى الجمع روي
 بدله سبعة بالشين المكسورة المهملة والعين المهملة المفتوحة والهاء المشنة الفوقانية قوله وما جمعه
 في بعض النسخ جمعه باللام قوله بضم العين قد مر عنا وجعل زوم استعمال الفعل المشتق من العنا بفتحها
 سبق مرارا فلا تكرر قوله يتشبهت لهم والاولى ان يقرأ ههنا بالفتح لكان لقائنه قوله ثم قال المشنة
 فان قلت يجوز ان يعود المستتر احدى الى الموصول ويكون بضم هزة وكسر لهما فتكلم معلوما فما
 الباعث على حمل على الالتفات الى الفلق فتص ظاهرا لجمال بلا داع لههنا قلت قوله كما اقتضى ليدان يكون
 مخ من الالتفات لان فاعله ضم البتة لا يجوز ان يقرأ بصيغة المتكلم والاما جاز سقط ههنا في الدير
 مع ان قد سقط فيه ههنا واذا آل الامر جبر الى القول بالالتفات فالاولى القول به في قوله احدى
 نسبة الاخصا الى المسمى على سبيل الحقيقة والى الموصول على سبيل الجواز قوله احدى هذه جملة اما جبر
 بما قبلها بما بعده حذف يعود الى الموصول الى احدى فيه الخلاصة من الكافية او غير موطئة بها الى احدى
 الخلاصة من الكافية وجعلها كتابا باسمه فلا مسمى بالالفية قوله اجمع مختصر هذا اما بفتح الصاد في مختصر

او مفعول به لقولهم وبكره هنا لا عن فاعل جمع على الاول فالجمله عنهم بوطء وعلى الامر فمن
 بالاضمه ظاهر قولهم نحو ثلاثها اي مثل ثلاثها قولهم بلا انحصار منه بتدقيقه للعنى لا توضيح لان
 المراد بلا انحصار منه الى مسئلة من مسائل النحو لاحد من القارين ولا يخفى ان للعنى عن النحو في الجملة
 محتمل للمحصلة اليه في الجملة قولهم تقصر عنها الهمم اقول وعلى فرض عدم قصوها الهمم لشدة ان
 الكتاب المشتمل على مهمات المسائل اشدا غنا عن المهمات من الكتاب المشتمل على المهمات غير
 فان بعض الاذهان تنفر في الثاني بسبب كثرة مسائلها فربما تنقل عن ادراك الاصول بالا للتأني
 الى الفرع قولهم وقد قبل ان العلم اشارة الى ان تشبيه المهم ههنا اخذ من هذا القول فان
 العلم اذا كان رزقا كان نقصة هو لمجمل عدم الرزق للمزوم للاحتياج والمخصوصة للعنى عودا
 على بدء اي ابتداء الكتاب يعني اريد فاقمة الكتاب خاتمة كلامها حمد الله وشكره والصلوة على
 احبائه فولم عنهم يستثنى من الصيانة هذا انما هو على مله به والصلوة ان يقول من التي لا
 اشرف بعد التي صلى الله عليها المن الآل ما سوي هذا الاعتقاد فولم وفي الحديث
 هذا جواب عن سؤال مقدر وقد بوه ان لا ينسب لغزو الاخبار والادعية الا الى الآل الذين
 بمعنى الامة فكيف لم الآل هم هنا على الامة مع انه موصوف بالغر وحاصل الجواب ان الغرض من هذا
 الحمد بشارتي الضمير المخاطب المراء منه الامة جز ما لم يحصر الذي كونه بظن ولا بعد ان يكون دليلا للقول
 باطلا في الآل على الامة بان الغرض من الآل قد نسب اليه الضمير المخاطب المراد به الامة جزا
 فعلم ان الآل يطلق على الامة ثم انما الجملة بفتح الجيم من ادخل في الجملة ولما الزعم التحية بانواع الجملة
 والفضائل والتحيات على صنات الارباب والزابل شبه به كل من له قربا الى الله فاستعمل الجملة
 استعاره وفي الدعاء شان مؤلفا امير المؤمنين بافاندا لغز الجملة في الآل الى الطبيب في الاصول والطاهر
 المراد بالاصول الذوات وبالنعوت الصفتا ولا بعد ان يكون المراد بالاول والا باء والثاني الامة والطبيب
 المحال بالفضائل والطاهر المحال عن الزابل فالقبيل تقديم الثاني على الاول لكن المستعكس تعالما و
 في كلامه الضميمة وانما عكس في انما كيدا للطاهر فان الطبيب قد قدم على الطاهر يستلزم الطاهر خلافه اذا

من شئ

فافهم قوله وهو المفسر في الاحسان المطلق والاحسان المعتبر في تفسيره لبادي الحاصل ان الاحسان
 كما في الحديث هو العبادة الكاملة الصادرة عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كانه يعبو
 جل اسمه وقيل الصبر يعود الى ابناء قوله في حديث الصحيحين اي في حديث مذكور في الكتابين
 الصحيحين اي صحيح البخاري وعنه عن مسلم قوله بان تعبد الله قل ود هذا الحديث في طريقنا وموسى
 جملنا وصلى الله عليه واله ابا ذر الغفاري هو بهذا العبادة ابا ذر عبد الله كان تراه
 فان لم تكن تراه فانه يراك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم يكن تراه انك ان غيب عن وجودك تراه
 فكل كان على التامة وتراه على الجزاء وكان عمل قوله فانه يراك على تقدير الجزاء وقد عترض على بعض
 الناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى لا يباعدا بقا الف تراه هو الزاير قوله ما ذكره الصوفي
 معنى قال لا ينبغي ان يطرح لمفسدة لفظية ولكن فيها بوجوه عديدة لا تفي على المتأمل ثم ان الجملة الشرطية
 على كون كان ناقصة ترعى على العابد في المحض والالفاظ في وقت العبادة وهي على الغفلة المانعة من
 التسامع يعني ان لم تكن تراه فاعلم انه يراك فاعلم انك بعد عن قلب حاضر الحواس وعن غفلة وهو تلك
 الخيال ناس فجزاك بما استحققت من الثواب العقاب في بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه فانه يراك
 وما افاده الصوفى على هذه النسخة من غير ورود شيء عليه لان في حمل قوله فانه يراك على التعليل
 يمكن رفعه بالتأمل قوله وهو اي الصحيح لا الصاحب الصاحب كل من يصحبه وعلم لهذا فانه الصاحب
 قوله وقد بين الله نعم هذا الى قوله فلذا قلت فقران مسجعة فاخر الفقرة الاولى قوله الحمد ونظيره
 الحمد واخر الفقرة الثالثة قوله الف ونظيره قوله الحمد واخر الفقرة الخامسة قوله دل ونظيره قوله انقل
 واخر الفقرة السابعة قوله وتعليل وله نظيران هما قوله عن السبيل وقوله جليل واخر الفقرة العاشرة قوله
 كنهنا موقفا على الالف نظيره قوله تحفى قوله موشى تشد يداي من بينا قوله والتفتيح المراد بالشفيع
 ههنا الظاهر من الزايد وقد جاء بمعنى الخراج ما في العظم اي ليه عنده بمعنى قطع فروع الشجر ليقوى قوله
 قوله بالوشى الخبر الوشى الثوب الملوّن والمخبر كظفر من الخبز اي التحسين والظرف يتعلق بالشفيع قوله انكر

بمع الكاف جميع الفكر ليكونها قولي جن أي خفي المراد منه صناديقه كتابة قولي مقربا أي مختارا قولي
لما لا يخل متعلق بقوله ليس أي ليسها والشيء بسببه اعتلوا لا يزال على الكلام وأصل الانفعال الساكن
إلى هذه كلام غير من شعر وأمثاله ثم استعار ما لم لتعليق المعترضين برادهم على كلام الشمع ^{وغير} عدم
عليه قولي مغيبه هذا بكلمة ليس أي نعم قولي سهوا وعدة عن السبيل قد صدقنا في هذا الكلام
أن قد سمعت ورايت من المحشين كثيرا ما فسبوا إلى السهو والسهو في كثير من المواضع لعدم تفطنهم بمبدأ
وتحقيق ذكر نمراده ودفعا عنه ما أوردوا عليه كالأخفى على الناظر فيما قد مناقى في بعض الجمل التي من
لأنهم لا ندركه قولي بأسيلا أصلا بأسيك فليبدأ به الفاعل بعد في ما قبله لما مضى موضع قولي طالع
أمر من المخطأ أي تفكر وتدبر فيه قولي نظام الدر والمجوهر النظام أجمع نظم أو معناه وهو جمع
وأمثالها في الخط والمعاد المنظومات ههنا والمراد بالدر واللؤلؤ والمجوهر الأجزاء الغالبة قولي
لا اعتد على التجاوز قولي وللجبهات الخبيثات الخبيثات وهو مفعول قوله اظهر واللام فيها زائدة أو للكلام
محمول على القلب على أن يكون أصلا اظهر الخبيثات لنفسك للناس ثم قلب قولي وروض الزوابع جعل
الأرض روضه وجنات جعل جنة جعل شكل يظهر لك وهذا الشرح شبه مشكلاته بالبدد
وعلمها بالانبات والذهن بالأرض والانكار بتضيق البذر قولي لا بدد أي لا تسرع بل تكفر حتى
ينكشف لك حله قولي فليس بالشاين الشاين من ربح الشيء ليس إلا نكار شاينا ومقبحا شاينا صريحا
الغالبية الثابتة له قولي فقد لا التصرف لا تقبل لعدم القبيح يعني لوقبه مقبح واضاعة مضيع فلا
ضيق فيه إذ كثر من المصنفين يجيئون في الاعتصام بالآية ويصنعون ويردون القبيح على مقبحه
قولي في اعتصام الأثر ما هو جمع عصر قولي فتدناي خذنا في الكاف فيه تأكيد للفاعل المستتر
قولي سبيكة من سبيكة السبيكة ما سبك أي يصنع من الفلزات يقال لنا بالفارسية شمس العبد
الذهب قولي منضد أي مجمع قولي في إبان الشيا بالابان بكلمة واحدة وشهد باللبا الموحدة الوقت
والشباب يفتح الشين مصدر شاب جمع شبابة الثاني باعتبار بعد واجزأوز فان الشباب اما الشيا
بكر الشين فهو رفع الفرس بك للشاطفة قولي ويمتري أي امتاز هذا المؤلف عن غيره بالحسن عند صدر

اول الابواب عقوقهم واخاصل هذا الشرح ممتاز عن سابو شرح الالفية عندنا ولا لئيب
كما ان جاشن هذا ممتازة عندهم من سابو حواش سقطت على هذا الكتاب انما بالنسبة مع فضل الالفية
بل هذا من نطق بله السنة اول الابواب يقولون ذي شمس تلك الكواكب فلما مدت صا النجوم
تقيب وتلك مصابيح الانوار وفي الصبح مسباح بضيء غريب والحمد لله على جعله بياض
الارض دمجى وان يحسب ذلك الاعدا محسوبا انما احبا اعضاءا غير ذلك فها هو الحق بفضلكم وبا
اعدا في عضو اعلا لانامل الغبطة ومؤمنوا بغبطةكم قد وقع توفيقا لانامل الى تمام الشرح
كما ان الامير والمسؤول اليتيم العارفين في كمال الانوار هذا العالم عن عام ثلثة وعشرين
سعدا بالانوار الفاضلة على اهلها الفاضلة من المجموع من انظار فيها انظر واليهما عين
الاخصا لا يطرعوا الحمد لان اعتسا في احد ما خلا ان فيها فاصلها واخضع بعد لا امكن
فاهتدوا الى اول الانعام في احسانا كتب بعد ذلك دليل على علمه على الحق في سنة

[illegible]

[illegible]

